الباب الرابع

ضوابط الحافظ الذّهبي في تعارض الجرح والتعديل

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: ضوابطه في ترجيح جانب الجرح.

الفصل الثاني: ضوابطه في ترجيح جانب التعديل.

الفصل الثالث: مراعاة اختلاف مناهج أئمة الجرح والتعديل.

الفصل الرابع: معرفة مصطلحات الأئمة وفهم مقاصد عباراتهم في الجرح والتعديل.





الفصل الأول

ضوابطه في ترجيح جانب الجرح

وفيه ثمانية مباحث.

المبحث الأول: لا عبرة بتوثيق الراوي مع توافر من تركه.

المبحث الثاني: قد يتأثر الناقد بالإحسان في حكمه على المحسن إليه.

المبحث الثالث: قد يكون الإمام مبرزاً في فن مقصراً في فن آخر.

المبحث الرابع: لا تنافي بين سعة علم الراوي وضعف روايته أو لينها.

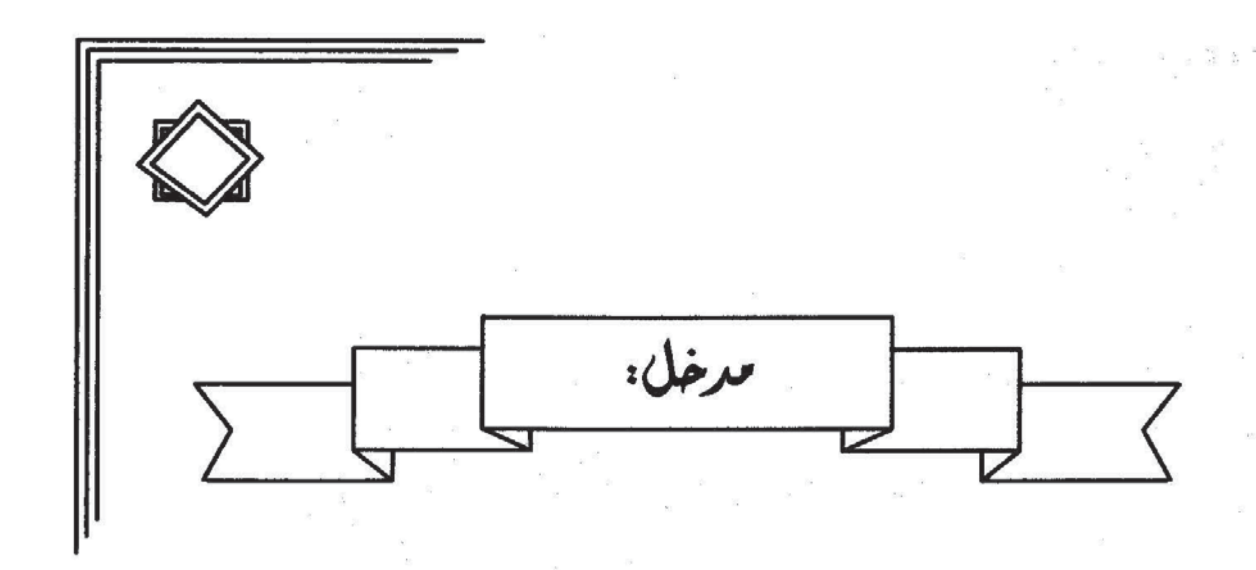
المبحث الخامس: قاعدة فلان لا يروي إلا عن ثقة ليست مطردة.

المبحث السادس: لا عبرة بتوثيق مبالغ فيه.

المبحث السابع: لا عبرة بتوثيق مبني على عدم العلم.

المبحث الثامن: لا عبرة بتوثيق لا يثبت عن قائله.





الأصْلُ قَبول قوْلِ الإمام في الرَّاوي جرحاً أو تعديلاً، وذلك لشهرة أولئك الأئمَّة الذين تكلَّموا في هذا الجانب بالصِّدق والوَرَع، مع المعرفةِ والخِبْرَةِ وتحرِّي الصَّواب، فلا يُعدَلُ عن ذلك الأصْلِ المقتضي قبولَ أقوالهم، والأحكامِ الصَّادِرةِ عنهم في حقِّ الرُّواة، ومَرْوِيَّاتهم إلاَّ حَيْثُ تُوجَدُ قرينةٌ قويَّةٌ تَقْضِي بمخالفته.

وهذا ما نصَّ عليه الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ بقوله: «...ونحنُ نسمع من يحيى بْن مَعِين دائماً ونحتجُّ بقوله في الرِّجال ما لم يَتَبَرْهَنْ لنا وهنُ رجلٍ انْفرَدَ بِتَقْوِيَتِه، أو قوَّةِ من وهَّاه»[1].

وقال أيضاً: «فإنَّا نَقْبلُ قولَه دائماً في الجرح والتَّعديل، ونُقَدِّمُه على كثيرٍ من الحفَّاظ مالم يُخَالِف الجمهورَ في اجتهاده، فإذا انْفرد بتوثيق من لَيَّنَه الجُمهور، أو بتضعيف من وَثَّقه الجُمهور، وقَبِلُوهُ فالحكمُ لعموم أقوال الأئمّة لا لمن شذ، فإنّ أبا زكريا من أَحَدِّ أئمّة هذا الشّأن، وكلامُه كثيرٌ إلى الغاية في الرِّجال، وغالبُه صوابٌ وجيِّد، وقد يَنْفردُ في الكلام في الرَّجل بعد الرَّجل، فيلُوح فيه خطؤُه في اجتهاده بما قلنا، فإنّه بشرٌ من البشر وليس بمعصوم، بل هو في نفسه يُوثِّق الشَّيخ تارة، ويُلَيِّنُه تارة، يختلفُ اجتهادُه في الرَّجل الواحد فيُجيبُ السَّائلَ بحَسَبِ ما اجتهد من القول في ذلك الوقْت»[2].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١١/٤٤٧).

(٢) «الرواة الثقات» (ص٢٩ ـ ٣٠).

وكلامُ الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ هذا وإن كان قد خرج بخصوص يحيى بْن مَعِين، إلاَّ أنّه يصِحُّ في حقِّ جميع أئمّة هذا الشَّأن، إذِ الْعِلّة المنصوصة فيهِ مشْترَكَةٌ بينهم، وإنّما خرج سياقُه مخرج التّنصيص على بعض أفراد العام، فالحكمُ بينهم واحد، فما ثبت لأحدهم ثَبَتَ لجميعهم ما لم تَقُمْ قرينةٌ دالةٌ على تخصيصه به. والله أعلم.

ويمكن تقسيمُ تعارضِ الجرح والتّعديل إلى صورتَيْن:

الصورة الأولى: أن يتعارضا وقد صدرا من إمام واحد:

وهذا ما أشار إليه الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ بقوله السّابق في يحيى بْن مَعِين: «...هو في نَفْسِه يُوَثِّق الشَّيخَ تارة، ويُلَيِّنُه تارة، يختلفُ اجتهادُه في الرّجل الواحد، فَيُجيبُ السَّائلَ بحَسَبِ ما اجتهد من القول في ذلك الوقت»[1].

وقال أيضاً: «وقد سأله عن الرِّجال عبَّاس الدُّوري، وعثمانُ الدَّارِمِي، وأبُو حاتم، وطائفة، وأجاب كلّ واحدٍ منهم بحَسَبِ اجْتهاده، ومن ثَمَّ اخْتلفَتْ آراؤه وعباراتُه في بعض الرِّجال، كما اختلفت اجْتهاداتُ الفُقَهاء المجتهدين، وصارت لهم في المسألة أقوال»[2].

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ قال في ترجمة «مَعْقِلِ بْن عُبيد الله الجَزَرِي العَبْسيّ مولاهم المُدَيبري» (ت١٦٦هـ): «اختلف قولُ يحيى بْن مَعِين فيه[3]»[4].

---

(١) «الرواة الثقات» (ص ٣٠).

(٢) «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» (ص١٧٢).

(٣) قال في رواية ابن الجنيد، وإسحاق بن منصور الكوسج، وابن محرز عنه: «ثقة»، «سؤالات ابن الجنيد» (ص٣٦٤)، و«الجرح والتعديل» (٨/ ٢٨٦)، «معرفة الرجال» لابن محرز (١/ ١٠١)، وقال في موضع آخر منه (١/ ١٠٩)، «ليس به بأس ثقة ثقة». وقال في رواية الدارمي، وعبدالله بْن أحمد عنه: «ليس به بأس» «تاريخ الدارمي» (ص٢٠٢)، و «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ٢٥)، وقال في رواية معاوية بْن صالح عنه: «ضعيف»، «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ٢٢١)، و «الكامل» (٦/ ٤٥٢).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣١٩).

٢ ـ وقال في ترجمة «إسماعيل بْن زكريا الخُلقَاني الكوفيّ» (ت١٧٣هـ): «اختلف قولُ يحيى بْن مَعِين، فمرَّةً يقول: ثقة[١]، ومرَّةً ضَعَّفه[٢]، ومرةً يقول: ليس به بأس[٣]»[٤].

٣ ـ وقال في ترجمة «حَرْب بْن أبي العالية أبي مُعاذ البصريّ» (توفي سنة بضع وسبعين ومئة): «اختلف رأيُ يحيى بْن مَعِين فيه[٥]»[٦].

ولهذه الصورة ثلاث حالات:

الحالة الأولى: النظر في صحة القولين عن الإمام، فقد يتبين ضعف أحدهما فالعمل على الثاني:

مثال ذلك: ما جاء في ترجمة «يزيد بن أبي زياد أبي عبدالله الهاشمي مولاهم الكوفي» (ت١٣٧هـ) قال الحافظ الذّهبي: «ورى علي بن عاصم ـ وليس بحجّة ـ عن شعبة قال: «ما أبالي إذا كتبت عن يزيد بن أبي زياد أن لا أكتبه عن أحدٍ»[٧].

في هذه الرّواية مدحٌ رفيعٌ من شعبة، ليزيد بن أبي زياد، رَغْم ما فيه من ضعفٍ، ولينٍ في الحفظ[٨]، ولذلك أشار الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ

---

(١) في رواية الدُّوري، وابن أبي خيثمة عنه، انظر «تاريخ الدُّوري» (٢/ ٣٤)، و «الجرح والتعديل» (٢/ ١٧٠).

(٢) ذلك في رواية الميموني، والليث بْن عبدة عنه حيث قال: «ضعيف»، «الضعفاء» للعقيلي (١/ ٧٨)، و«الكامل» (٦/ ٣١٧)، وفي «تاريخ بغداد» (٦/ ٢١٧) عن الميموني عن يحيى بن مَعِين: «ضعيف الحديث».

(٣) في رواية ابن طهمان عنه (ص٨٨)، وقال فيه في موضع آخر (ص١١٢): «صالح الحديث. قيل له: فحجة هو؟ قال: الحجة شيء آخر».

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٤٧٦).

(٥) قال فيما نسبه المزي في (تهذيب الكمال: ٥/ ٥٢٧) إلى الدُّوري عنه: «ثقة»، وقال في رواية ابن أبي خيثمة عنه: «ضعيف»، «الجرح والتعديل» (٣/ ٢٥١)، وفي «تهذيب الكمال» (في الموضع السابق): «شيخ ضعيف».

(٦) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ١٩٣).

(٧) «المصدر نفسه» (٦/ ١٣٠).

(٨) انظر أقوال النقاد فيه في «تهذيب الكمال» (٣٢/ ١٣٧ ـ ١٤٠).

إلى ضعف هذه الرّواية بقوله في علي بن عاصم: «وليس بحجّة».

ثمّ إنّها مخالفة لما روى النّضر بن شميل عن شعبة أنّه قال: «كان يزيد بن أبي زياد رفّاعاً»، فهذه الرواية تفيد لين يزيد عند شعبة.

الحالة الثانية: أن يَتَبَيَّنَ تَغيُّرُ اجْتهاد الإمام في الحُكْمِ على ذلك الرّاوي فالعملُ على آخِرِ الأمْرَيْن مِن قَوْلَيْه:

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ قال في ترجمة «عَمْرو بْن شعيب بْن محمّد بْن عبد الله» (ت١١٨هـ): «وممَّن تَرَدَّد وتَحيَّرَ في عَمْرٍو أبُو حاتم بْن حِبَّان، فقال في كتاب الضّعفاء»[١]: «إذا روى عن طاوُوس، وابنِ المسيب من الثّقات غيرِ أبيه فهو ثقة، يجوز الاحتجاجُ به، وإذا روى عن أبيه عن جدِّه ففيه مناكيرُ كثيرة، فلا يجوز عندي الاحتجاجُ بذلك». ونَقَلَ سائرَ كلام ابْن حِبَّان في عَمْرٍو مع تَعَقُّبِه على بعضه، ثمَّ قال: «ثمَّ إنَّ أبا حاتمِ ابْن حِبَّان، تَحَرَّجَ من تَلْيِين عَمْرِو بْن شعيب، وأدّاه اجتهادُه إلى توثيقه، فقال: «والصّواب في عَمْرِو بْن شعيب أنْ يُحَوَّلَ من هنا إلى «تاريخ الثقات»، لأنّ عدالتَه قد تقدَّمتْ...» الخ[٢].

ثمَّ قال الذَّهبيّ ـ عقيب هذا ـ: «فَهذا يُوَضِّحُ لك أنَّ الآخِرَ من الأمْرَيْن عند ابنِ حِبَّان، أنَّ عَمْراً ثقةٌ في نفسه، وأنَّ روايتَه عن أبيه، عن جدِّه إمَّا منقطعةٌ أو مُرسَلَة...»[٣].

---

(١) انظر «كتاب المجروحين» (٢/ ٧٢ ـ ٧٣).

(٢) انظر «المصدر نفسه»، (٢/ ٤٨ ط. حمدي السلفي)، وقد سقط هذا النص من ط. (زايد)، وانظره في «تعليقات الدارقطني على كتاب المجروحين» (ص١٦٧).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ١٧٤ ـ ١٧٥).

تنبيه: ابن حبان لم يتغير اجتهاده في عمرو بن شعيب، فإنه قال في أول ترجمته في «المجروحين» (٢/ ٧٢): «إذا روى عمرو بن شعيب عن طاووس، وابن المسيب، [و] عن الثقات غير أبيه، فهو ثقة، يجوز الاحتجاج بما يروي عن هؤلاء....».

فهذا يدل على أن ابن حبان يرى توثيق عمرو بن شعيب في نفسه، وإنما يحكم على روايته عن أبيه، عن جده بالانقطاع أو الإرسال. والمستفاد من كلامه فقط هو تحويله إلى كتاب «الثقات» وهذا لا يغير من جوهر كلامه فيه، لأن النتيجة واحدة.

٢ ـ وفي ترجمة «أَبان بْن يزيد العطَّار البَصْريّ» (توفي بضع وستين ومئة) نَقَلَ قولَ يحيى بْن مَعِين: «كان يحيى بْن سعيدٍ، يروي عن أبان وكان أحبَّ إليه (يعني من هَمَّام)، وهمَّامٌ أحبُّ إليَّ»[١].

ثمَّ قال ـ عَقِبَه ـ: «وأمَّا محمّد بْن يونس الكديمي فَرَوَى عن عليّ بْن المديني، عن يحيى بْن سعيد: أنَّه لَيَّن أبانا، وقال: لا أُحَدِّث عنه»[٢]، فإن صحَّ هذا، فقد كان لا يَرْوِي عنه، ثمَّ روى عنه، وتغيَّر اجتهاده، فقد روى عبَّاس الدُّوري[٣]، عن يحيى بْن مَعِين، قال: «مات يحيى بْن سعيدٍ وهو يَرْوي عن أبان بْن يزيد»[٤].

وظاهر هذا التَّجويز، أنَّه مبنيٌّ على فَرْضِ صحَّة روايةِ الكُدَيْمِي، وإلاَّ فهو ليس بمُعْتَمَدٍ كما صرَّح بهذا الذَّهبيّ نفسُه[٥]، وذلك لأنَّ بعضَ الأئمَّة قد كذَّبُوه واتَّهَمَه بَعْضُهم[٦].

بلْ صَرَّح بِرَدِّ رواية الكُدَيْمِيّ في «تاريخ الإسلام»[٧] فَقَال: «فهذا يَرُدُّ على ما نَقَلَ الواهي محمّد بْن يونس الكُدَيْميّ، عن عليٍّ، عن القَطَّان تَلْيِينَه أبانا، وقولُه: «لا أُحَدِّثُ عنه»».

وقال في «المغني»[٨]: «ثقة ثبت، روى الكُدَيمي ـ وهو ساقطٌ ـ عن ابن المديني عن القطّان تَلْيِينَه».

---

(١) «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٩٩).

(٢) انظر «الكامل» (١/ ٣٩٠)، ولفظه: «لا أروى عن أبان العطار».

(٣) انظر «تاريخ الدُّوري» ولفظه: «كان يحيى بْن سعيد، يروي عن أبان بْن يزيد العطار، ومات وهو يروي عنه...».

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤٣٢).

(٥) انظر «ميزان الاعتدال» (١/ ١٦).

(٦) انظر «الجرح والتعديل» (٨/ ١٢٢)، و«كتاب المجروحين» (٢/ ٣١٣)، و«الكامل» (٦/ ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤)، و «سؤالات السهمي للدارقطني» (ص١١٢)، و«تاريخ بغداد» (٣/ ٤٤١).

(٧) (حوادث ووفيات سنة ١٦١ ـ ١٧٠هـ ص٤٢).

(٨) (١/ ٨).

٣ ـ وفي ترجمة «شُجَاعُ بْن الوَليدِ بْن قَيْسٍ أبي بَدْرِ السُّكونيّ الكوفيّ نزيل بغدادَ» (ت٢٠٤هـ) قال أبو بكر المرُّوذِي: قال أبو عبدالله [أحمدُ بْن حنبل]: كنتُ مع يحيى بْن مَعِين، فَلَقِيَ أبَا بدر، فقال له: «اتَّق الله يا شيخ، وانظر هذه الأحاديث، لا يَكُونُ ابْنُك يُعْطِيكَ»، قال أبو عبد الله: «فاستحيَيْت، وتَنَحَّيْتُ ناحية، فبلغني أنَّه قال: «إنْ كنتَ كاذباً ففَعَلَ الله بِك، وَفَعَلَ»[1].

فقال الحافظ الذَّهبيّ ـ عَقِيبَ هذا ـ: «ثمَّ إنَّ يحيى بْن مَعِين وَثَّقه، وَأَنْصفه، نَقَلَ عن يحيى توْثيقَه أحمدُ بْن أبي خَيْثَمة[2]»[3].

ونحوُه قوْلُه في «تاريخ الإسلام»[4]: «ثمَّ وَثَّقه ابنُ مَعِين، وَأَنْصَفه».

والحالة الثالثة: أنْ لا يَتَبَيَّنَ تَغَيُّرُ اجْتهاد الإمامِ في حُكمه على الرَّاوي، فالعمل على التَّرتيب الآتي:

أ ـ الجَمْعُ بين القَوْلَيْن إنْ أَمْكَنَ، كَحَمْلِ قَوْلَيْه معاً عَلَى إِفَادَة أنَّ الرَّاوي ليسَ حُجَّةً مُطْلَقاً عنده، ومِثَالُه قولُه في ترجمة «عَمْرو بْن شُعيب بْن محمّد بْن عبدالله بْن عَمْرِو السَّهْميّ» (ت١١٨هـ): «فهذا إمامُ الصَّنعةِ أبو زكريا قَدْ تَلَجْلَجَ قولُه في عَمْرِو فَدَلَّ على أنَّه ليس حُجَّةً عنده مُطْلقاً، وأنَّ غيرَه أَقْوَى منه»[5].

ب ـ التَّرجيح بين القولين بالقرائن، كأنْ يكون بعضُ تلاميذ الإمام

---

(١) «رواية المروزي» (ص١٣٥).

(٢) انظر «الجرح والتعديل» (٤/٣٧٩)، وكذا وَثَّقه في رواية الدُّوري، وعبد الخالق بْن منصور عنه. انظر «تاريخ الدُّوري» (٢/٢٤٩)، و «تاريخ بغداد» (٩/٢٤٩)، و «تهذيب الكمال» (١٢/٣٨٦).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٩/٣٥٤).

(٤) (حوادث ووفيات سنة ٢٠١ ـ ٢١٠هـ ص١٩٣)، وفي تاريخ بغداد (٩/٢٤٩): روى حنبل عن الإمام أحمد أنه قال: «.... ولقيه يحيى بن معين يوماً فقال له: يا كذاب، فقال الشيخ: «إن كنت كذا فهتكك الله»... قال أبو عبد الله: فأظن دعوة الشيخ أدركته». وهذا النص مع توثيق يحيى له صريح في رجوع ابن معين. والله أعلم.

(٥) «سير أعلام النبلاء» (٥/١٦٩).

أكثرَ ملازمةً له من بعض، فَتُقَدَّمُ روايةُ الملازم على رواية مَنْ دُونه في ذلك، كما هو الشَّأن في تقديم رواية عبَّاسِ بْن محمّد الدُّوري، عن يحيى بْن مَعِين، لطول ملازمته له[1]، قال الحافظ الذَّهبي: «ولازم يحيى بْن مَعِين، وتَخَرَّج به، وسأله عن الرِّجال، وهو في مجلّد كبيرٍ»[2].

وقال في «تاريخ الإسلام»[3]: «ولزم يحيى بْن مَعِين دهراً، وأكثرَ عنه، وسأله عن الرِّجال».

ومثال ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «يعقوب بْن حُميد بْن كاسبِ المدني نزيلِ مكّة» (ت٢٤٠هـ) قال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «روى مُضَر بْن محمّد[4]، عن يحيى بْن مَعِين: «ثقة»، ثمَّ قال: مستنكراً هذه الرِّواية ـ: «كذا قال مُضَر»، ثمَّ عارضها برواية عبّاس الدُّوري بقوله: «وروى عباس الدُّوري عن يحيى: ليس بثقةٍ[5]»[6].

٢ ـ وقال في ترجمة «عَمرو بن شعيب بن محمّد بن عبدالله السّهمي»

---

(١) انظر «ضوابط الجرح والتعديل» (ص٤٧).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٢٣).

(٣) (حوادث ووفيات سنة ٢٧١ ـ ٢٨٠هـ ص٣٧٢).

(٤) «الكامل» (٧/ ١٥١).

(٥) رواية الدُّوري عنه بلفظ «ليس بشيء» «تاريخ الدُّوري» (٢/ ٦٨١)، وقد نسب الحافظ المزي في «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٣٢١) رواية «ليس بثقة» إليه، وإنما هي لابن أبي خيثمة كما في «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٠٦).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٥٨).

وقد يُرَجّح بين قولي الإمام المتعارضين في راو واحد بكثرة الناقلين لأحدهما، ففي «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ١٧١ ـ ١٨٠هـ ص١٨٥) ترجمة «صالح بْن بشير المُرِّي» «روى عباس عن يحيى، أنّه ليس له في صالح المُرِّي كبير رأي. قال: «ليس به بأس». قال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ معارضاً ـ: «روى خمسة عن يحيى تليين صالح المري، وما في ضعفه نزاع، إنما الخلاف هل يترك حديثه أو لا؟».

(ت١١٨هـ): روى صدقة بن الفضل، عن يحيى القطّان، قال: «إذا روى عن عَمرو بن شعيب الثّقات، فهو ثقة محتجّ به»[١].

فقال الحافظ الذّهبي ـ مستنكِراً هذه الرِّواية ـ: «هكذا نقل صدقة»[٢].

ووجه استنكاره رواية صدقة بن الفضل، أنّها خالفت روايةَ عليّ بن المديني، التلميذ الملازم ليحيى القطّان، التي فيها تضعيفٌ شديدٌ مطلقاً لحديث عمرو، وذكرها الذّهبي مباشرةً بعد رواية صدقة، وهي قول علي بن المديني: سمعت يحيى يقول: «حديث عمرو بن شعيب عندنا واهٍ»[٣].

ج ـ وحيثُ لم تكنْ قرينةٌ للتَّرجيح بين قوليه يُنْظَر في بقيّة أقوال الأئمّة، ويُؤخذُ بأقربِ قَوْلَيْه إلى أقوال أهل النّقد، وبخاصّة المعتدلين منهم[٤]، ويشهد لذلك قول الإمام عبدالرحمٰن بن أبي حاتم في ترجمة «مبارك بْن فضالة البصريّ»: «اختلفت الرِّواية عن يحيى بْن مَعِين في فضالة والرّبيع بْن صَبِيح، وأوْلاَهُما أنْ يكون مقبولاً منهما محفوظاً عن يحيى ما وافق أحمدَ، وسائرَ نُظرائه»[٥].

د ـ وإذا لم يَتَيَسَّرْ ذلك كلُّه فالتّوقف حتَّى يَظْهرَ مُرَجِّحٌ[٦].

الصورة الثانية: أنْ يتعارض الجرح والتعديل الصادران من أكثر من إمام واحد:

وهذا ما يكون بيانُ ضوابطِه عند الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ في مباحث الفصول التَّالية:

(١) «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٦٧ ـ ٦٨).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ١٦٦).
(٣) «الضعفاء» للعقيلي (٣/ ٢٧٤)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٦٨).
(٤) انظر «ضوابط الجرح والتعديل» (ص٤٧).
(٥) «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٣٩).
(٦) «ضوابط الجرح والتعديل» (ص٤٧).

المبحث الأول
لا عبرة بتوثيق الرّاوي مع توافر مَنْ تركه

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ قال الحافظ الذّهبي في ترجمة «محمّد بْن عُمر بْن وَاقد الأسْلَميّ المدني، ثمَّ البغدادي» (ت٢٠٧هـ): «. . .وقولُ من أَهْدَرَهُ فيه مجازفة من بعض الوجوه، كما أنّه لا عبرَةَ بتوثيق من وَثَّقه كيزيد[١]، وأبي عُبيد[٢]، والصَّاغانيّ[٣]، والحَرْبِي[٤]، ومَعْن[٥]، وتَمامِ عشرة ....

(١) هو: ابن هارون الواسطي، وانظر كلامه في «تاريخ بغداد» (٣/ ١١)، ولفظه: «محمّد بْن عمر الواقدي ثقة».

(٢) هو: القاسم بْن سلاّم. انظر قوله في «المصدر نفسه» (٣/ ١٢)، ولفظه: «الواقدي ثقة»، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٦/ ١٩٢).

(٣) هو: محمّد بْن إسحاق أبو جعفر الصاغاني البغدادي، في «تهذيب الكمال» (٢٦/ ١٩١): قال إبراهيم بن جابر الفقيه: سمعت الصاغاني، وذكر الواقدي، فقال: «والله لولا أنّه عندي ثقة ما حدّثت عنه. حدّث عنه أربعة أئمة: أبو بكر بْن أبي شيبة، وأبو عبيد، وأحسبه ذكر أبا خيثمة، ورجلاً آخر».

كذا ذكر المزي ـ رحمه الله ـ هذه العبارة منسوبة إلى الصاغاني، وجاء في «تاريخ بغداد» (٣/ ٨ ـ ٩) عن أبي نعيم عبد الملك بْن عدي قال: قال أبو بكر الصغاني: «لقد كان الواقدي، وكان»، وذكر من فضله، وما يحضر مجلسه من الناس من أصحاب الحديث، مثل الشّاذَكوني، وغيره، وحسن حديثه، ثمّ قال أبو بكر: «أما أنا فلا أحتشم أن أروي عنه».

ثمّ ذكر الخطيب بإسناده، عن عبد الغني بْن سعيد، عن محمّد بْن أحمد الذهلي، وذكر الواقدي فقال: «والله لولا أنّه عندي ثقة. . .» الى آخر ما نسبه المزي إلى الصاغاني. فالله أعلم.

(٤) هو: إبراهيم بْن إسحاق بْن إبراهيم الحربي البغدادي، وانظر قوله في «تاريخ بغداد» (٣/ ٥)، ولفظه: «الواقدي أمين الناس على أهل الإسلام»، وتحرفت فيه كلمة (أمين) إلى (أمن)، والتصويب من «تهذيب الكمال» (٢٦/ ١٨٩).

(٥) هو: معن بْن عيسى بْن يحيى القزاز البصري، وانظر قوله في «تاريخ بغداد» (٣/ ١١) وقد سئل عن الواقدي؟ فقال: «أُسأل أنا عن الواقدي؟! يُسأل الواقدي عني». وانظر «تهذيب الكمال» (٢٦/ ١٩٢).

محدِّثين[1]، إذ انعقدَ الإجماعُ الْيومَ على أنَّه ليس بحجّة، وأنَّ حديثَه في عِداد الواهي ـ رحمه الله ـ»[2].

وقال في «تاريخ الإسلام»[3]: «...وقد وَثَّقه غيرُ واحدٍ، لكن لا عبرةَ بقولهم مع توافر منْ تَرَكَه».

٢ ـ وفي ترجمة «محمّد بْن يونس بْن موسى بْن سُليمان القرشيّ السلميّ الكُدَيميّ» (ت٢٨٦هـ) كذبه جماعة من النقاد واتهموه بوضع الحديث وسرقته، منهم أبو داود[4]، والقاسم بْن مُطَرِّز[5]، وابن حِبَّان[6]، وابن عدي، وقال: «... وتَرَكَ عَامَّةُ مشايخنا الرِّواية عنه...»[7].

فقال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ بعد حكايته هذه الأقوالَ وغيرَها ـ: «وأمَّا إسماعيل الخَطْبي[8]، فَتَبَارَدَ وقال: «كان ثقة، ما رأيتُ ناساً أكثرَ من مجلسه[9]»[10].

وقال في «ميزان الاعتدال»[11]: «وأمَّا إسماعيل الخطبي فقال ـ

---

(١) انظر «تاريخ بغداد» (٣/ ٨ ـ ١٢)، و «تهذيب الكمال» (٢٦/ ١٨٩ ـ ١٩٢).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٤٦٩).
(٣) (حوادث ووفيات سنة ٢٠١ ـ ٢١٠هـ ص٣٦٧).
(٤) «سؤالات الآجري» (٢/ ٢٨٣ ـ ط. البستوي).
(٥) «سؤالات حمزة السهمي» (ص١١٢).
(٦) «كتاب المجروحين» (٢/ ٣١٣).
(٧) «الكامل» (٦/ ٢٩٢ ـ ٢٩٣).
(٨) هو: العلامة الخطيب المحدث الأخباري إسماعيل بْن علي بْن إسماعيل بْن يحيى البغدادي الخطبي المتوفى سنة ٣٥٠هـ قال فيه الدارقطني: «ما أعرف عنه إلا خيراً، كان يتحرى الصدق» «سؤالات السهمي» (ص١٧٥)، ووثقه كما في «تاريخ بغداد» (٦/ ٣٠٥)، وقال فيه الخطيب: «وكان فاضلاً فهماً، عارفاً بأيام الناس وأخبار الخلفاء، وصنف تاريخاً كبيراً على ترتيب السنين»، وقال في موضع: «وكان شيخاً ثقة نبيلاً» «تاريخ بغداد» (٦/ ٣٠٥ ـ ٣٠٦).
(٩) «تاريخ بغداد» (٣/ ٤٤٥). ووثق الكديمي أيضا جعفر بْن محمّد الطيالسي. انظر «المصدر نفسه» (في الموضع السابق)، و «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٧٢).
(١٠) «سير أعلام النبلاء» (٣١/ ٣٠٥).
(١١) (٤/ ٧٤).

بجهلٍ ـ: «كان ثقةً. . .»[1].

المبحث الثاني
قد يتأثر النَّاقد بالإحسان
في حكمه على المحسِن إليه

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ قال في ترجمة «يحيى بْنِ عبدالله بْن الضَّحاك بْن بابَلُت، الأمويّ مولاهم، البابْلُتّي الحرَّانيّ» (ت٢١٨هـ): «مَرَّ به يحيى بْن مَعِين، فأكرم نُزُلَه، وأَتْحَفَه فاستحيى منه، وما بَالغ في تَلْيينه، وهو ممّن تجوزُ روايةُ حديثِه، ووقع لنا من عَواليه»[2].

ولعلّ مأْخَذَ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ في هذا ما رواه الحافظُ ابنُ عديٍّ ـ رحمه الله ـ قال: سمعت أحمد بْن عليّ المطيْري يقول: أَظُنُّه حَكَى عن عبدالله بْن أحمد الدورقيّ قال: قدم يحيى بْن مَعِين حَرَّان، فطمع البَابْلُتّي أنْ يجيئه فوجَّه إليه بِصُرَّةٍ فيها مئةُ دِينار، وطعام طيِّب، فردَّ الصُرَّةَ وقَبِلَ الطّعام، فقيل ليحيى ـ يوم دخل ـ: ما تقول فِي البَابْلُتّي؟ قال: «والله إنّ صِلَتَهُ حَسَنَة، وطَعَامَه طيِّب، إلاّ أنَّه لم يَسمعْ من الأوزاعي شيئاً»[3].

---

(١) من أمثلة ذلك أيضاً:

- ما جاء في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ١٨١ ـ ١٩٠هـ) ترجمة «دُرُسْت بْن زياد» حكى الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ تضعيفه عن أبي زرعة، والبخاري، ثمَّ قال: «وقواه ابن عدي، وكلٌّ قال: ما هو بحجة».
- وفي (حوادث ووفيات سنة ١٩١ ـ ٢٠٠هـ ص ٨٩)، ترجمة «إبراهيم بْن هدبة أبي هدبة البصري» قال أبو نعيم الحافظ: «قدم أصبهان فحدث على المنبر عن أنس، فَرُفِع ذلك إلى جرير بْن عبد الحميد فَصَدَّقه، قال: «وكان المأمون أيضاً يُصَدِّقه فيها». قال الحافظ الذَّهبي: «وتصديقهما لا ينفعه، فإنه ذاهب الحديث، متهم عند الحفاظ بالكذب».

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٣١٩).

(٣) «الكامل» (٧/ ٢٥٠).

فإن كانت هذه الحكاية عمدةَ الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ فيما نَسَبه إلى يحيى بْنِ مَعِين في كلامه السابق، فقد حكم هو بنفسه على الحكاية بالضّعف، فقال ـ عَقِبَ إيراده إيَّاها ـ: «هذه حكايةٌ منقطعةُ السَّنَد»[1].

وقال في «ميزان الاعتدال»[2]: «فَهَذه حكايةٌ مُنقطعةٌ».

٢ ـ وفي ترجمة «أبي الصَّلْت عبدِ السَّلام بْن صالح الهروي، ثمَّ النَّيسابوريّ القرشيّ مولاهم» (ت٢٣٠هـ) قال ابن محرز: سألتُ يحيى بْنَ مَعِين، عن أبي الصَّلت عبدِ السَّلام بْن صالح الهروي؟ فقال: «ليس ممّن يَكْذب»[3].

وقال عبّاس بْنُ محمّد الدُّوريّ[4]: سمعتُ يحيى بْنَ مَعِين، يُوَثِّق أبا الصَّلت عبدَ السّلام بْن صالح...».

فقال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «جُبِلَتِ القلوبُ على حبّ من أحسن إليها، وكان بارّاً بيحيى، ونحنُ نسمع من يحيى دائماً، ونحتجُّ بقوله في الرِّجال ما لم يَتَبَرْهَنْ لنا وهنُ رَجُلٍ انْفرد بتقويته، أو قوَّةُ من وَهَّاه»[5].

وقال المُعَلِّمي ـ رحمه الله ـ: «...وأبو الصَّلت فيما يَظْهَرُ لي كان داهية، من جهةٍ خَدَمَ عليَّ الرِضا بْنَ موسى بْن جعفر بْن محمّد [بْن] علي بْن الحسين بن علي بْن أبي طالب، وتظاهر بالتَّشيُّع ورواية الأخبار التي تدخل في التشيّع، ومن جهةٍ كان وجيهاً عند بني العبَّاس، ومن جهةٍ تَقَرَّبَ إلى أهلِ السُّنّة بردّه على الجهميّة، واستطاع أن يتجمَّل لابن مَعِين، حتى أحسن الظنَّ به ووثّقه...»[6].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٠/٣١٩).

(٢) (٤/٣٩١).

(٣) «رواية ابن محرز» (١/٧٩).

(٤) «تاريخ بغداد» (١١/٥٠).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (١١/٤٤٧).

(٦) تعليقه على «الفوائد المجموعة» للشوكاني (ص٢٩٣).

والقوْلُ بأنَّ النَّاقدَ قد يتأثَّر بالإِحسان والجميل في حكمه على الرَّاوي بالتَّعديل، قد يُشْكِلُ من جِهَةِ ما عُرف عن الأئمّة النقَّاد من الصِّدق والأمانة والوَرَع، والتَّنَزُّهِ من الهوى والحَيْفِ والمَيْل، فيما يَصْدُر منهم من الأحكام على الرُّواة جرحاً أو تعديلاً، والتَّأثُّرُ المذكورُ إن ثبت في حق أحدهم فَهُو مُسْقِطٌ لعدالته.

والجواب عن هذا الإشكال، يُؤخَذ من كلام العلاّمة المعلّمي ـ رحمه الله ـ على قاعدة «قدح السَّاخط ومدح المحبّ» حيث قال: «. . . وأئمّة الحديث مُتَثَبِّتُون، ولكنّهم غيرُ معصومينَ عن الخطأ، وأهلِ العِلْم يُمَثِّلُون لجرح السَّاخط بكلام النّسائي في أحمد بْن صالح[1]، ولما ذكر ابن الصّلاح ذلك في «المقدّمة»[2] عَقَّبَه بقوله: «النّسائي إمامٌ حجّةٌ في الجرح والتَّعديل، وإذا نُسب مثلُه إلى مثل هذا كان وجهُه: أنَّ عينَ السُّخط تُبدي مساوئَ لها في الباطن مخارجُ صحيحةٌ تُعْمَى عنها بحجابِ السُّخط، لا أنَّ ذلك يقعُ مثلُه تعمُّداً لِقَدحٍ يَعْلَمُ بُطلانَه».

وهذا حقٌّ واضحٌ إذْ لو حُمِل على التَّعمُّد سقطتْ عدالةُ الجارح، والفَرْضُ أنّه ثابتُ العدالة.

هذا، وكلُّ ما يُخشَى في الذّم والجَرح يُخْشَى مثلُه في الثّناء والتّعديل، فقد يكون الرَّجل ضعيفاً في الرِّواية لكنَّه صالحٌ في دينه كأبان بْن أبي عيَّاش[3]، أو غَيُورٌ على السُّنَّة كمُؤَمَّل بْنِ إسماعيل[4]، أو فقيهٌ كمحمّد بْن أبي ليلَى[5]، فَتَجِد أهلَ العلم ربَّما يُثْنُون على الرَّجل من هؤلاء

---

(١) حيث قال فيه «ليس بثقة» «الضعفاء» (ص١٥٧).

(٢) «علوم الحديث» (ص٣٩٠).

(٣) متروك الحديث، انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٢/ ١٩ ـ ٢٤)، لكن قال ابن حِبّان في «كتاب المجروحين» (١/ ٩٦): «وكان من العباد الذين يسهر الليل بالقيام، ويطوي النهار بالصيام. . .» كذا جاء الاسم الموصول في المطبوع بالجمع.

(٤) قال فيه أبو حاتم الرازي ـ رحمه الله ـ: «صدوق، شديد في السنة، كثير الخطأ، يكتب حديثه» «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٧٤).

(٥) قال فيه الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ: «كان سيء الحفظ، مضطرب الحديث، وكان =

غيرَ قاصدينَ الْحُكْمَ له بالثِّقة في روايته. وقد يَرى العالِمُ أنَّ النَّاس بالغوا في الطّعن، فَيُبالِغ هو في المدْح، كما يُروَى عن حمّاد بْن سلمة، أنَّه ذُكر له طعنُ شعبةَ في أبَان بْن أبي عياش، فقال: أبان خيرٌ من شعبة. وقد يكون العالم وادّاً لصاحبه فيأتي فيه نحوُ ما تقدّم، فيأتي بكلمات الثّناء التي لا يَقْصِد بها الحكم، ولا سيَّما عند الغضب، كأن تسمع رجلاً يَذُمُّ صديقَك، أو شيخَك، أو إمامَك، فإنَّ الغضبَ قد يدعوك إلى المبالغة في إطراء من ذمَّه، وكذلك يُقابل كلماتِ التَّنفير بكلمات التَّرغيب، وكذلك تجد الإنسانَ إلى تعديلِ من يميل إليه ويُحْسنُ به الظَّنَّ أسرعَ منه إلى تعديلِ غيره، واحْتمالُ التَّسمُّح في الثَّناء أقربُ من احتماله في الذَّم، فإنَّ العالم يمنعه من التَّسمح في الذَّم الخوفُ على دينه لئلاً يكون غِيبة، والخوفُ على عِرْضه، فإنّ من ذمّ النَّاسَ فقد دعاهم إلى ذمِّه...

ومع هذا كلِّه فالصّواب في الجرح والتّعديل هو الغالِب، وإنَّما يحتاج إلى التَّثبُّت والتَّأمُّل فيمن جاء فيه تعديلٌ وجرح، ولا يَسوغُ ترجيحُ التَّعديل مطلقاً، بأنَّ الجارحَ كان ساخطاً على المجروح، ولاترجيحُ الجرح مطلقاً، بأنَّ المعدِّلَ كانَ صديقاً له، وإنَّما يُستدلُّ بالسُّخط والصَّداقةِ على قوَّة احْتمال الخطأ إذا كان محتملا، فأمَّا إذا لَزِمَ من اطِّراح الجرح أو التَّعديل نسبةُ من صدرَ منه ذلك إلى افتراء الكذب، أو تعمُّدِ الباطل، أو الغَلَط الفاحش الذي يَنْدُرُ وقوعُ مثلِه من مِثْله فهذا يحتاج إلى بيِّنةٍ أخرى لا يَكْفي فيها إثباتُ أنَّه كان ساخطاً أو محبّاً»[1].

وقد لاحظ الإمامُ ابن حِبَّان ـ رحمه الله ـ هذا الضّابط في تحريره لترجمة «عُمر بْنِ هارون البَلْخي» حيثُ قال: «كان عُمر بْن هارون صاحبَ سنَّة، وفضلٍ وسخاء...، وقد حَسَّن القولَ فيه جماعةٌ من شُيوخنَا كان يَصِلُهم في كلّ سنَةٍ بِصِلاَتٍ كثيرةٍ من الدّراهم، والثِّياب وغيرها يَبْعَثُ إليهم من بَلْخ إلى بغداد»[2].

= فقه ابن أبي ليلى أحب إلينا من حديثه، فيه اضطراب» «الجرح والتعديل» (٧/ ٣٢٣).

(١) «التنكيل» (١/ ٥٦ ـ ٥٧).

(٢) «كتاب المجروحين» (٢/ ٩١).

والخُلاصة: أنّه يجب على النّاظر في هذا الضّابط التأنّي الدّقيق، والبحثُ العميقُ للوصول إلى ملابساتِ الواقعةِ بعَيْنِها، وما أحاط بها من القرائن والدّلائلِ القاضيةِ بصدقِ القَوْلِ بالتّأثُّر المذكورِ أو عَدَمِه، كما أنّ ذلك يستدعي مُوازنةً جادّةً بين الرّواياتِ الواردةِ في شأن موقف الإمام من الرّاوي صحةً وضعفاً، قَبْلَ الحكم بتأثُّرِهِ في ذاك الموقف، ولعلّ في المثال الأول السّابق الذّكرِ ما يدلُّ على ضرورة ذلك. والله أعلم.

المبحث الثالث

قد يكون الإمام مُبرِّزاً في فنّ مقصراً في فن آخر

يحصُل أن يكون الإمامُ متقناً لفنٍّ من الفنون، ومُبَرِّزاً في علم من العلوم، لكونه أنفقَ فيه جُلَّ حياته، واعتنى بطلبه وتدريسِه عنايةً فائقةً، بينما يكونُ مقصِّراً في فنٍّ آخر لعدم إعطائه تلك العناية، فيكونُ عمدةً في فنِّه الذي ضَبَطَ معرفتَه، وأتقنه، وتَنْزِلُ مرتبتُه فيما قَصَّرَ فيه، بل قد يكون فيه غيرَ مُعتمَد.

ويتبين ذلك في المطالب التالية:

المطلب الأول: في القراءات:

من ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «عاصم بْن أبي النّجود بَهْدَلة الأسديّ مولاهم الكوفيّ» (ت١٢٧هـ) قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «كان عاصمٌ ثبتاً في القراءة، صدوقاً في الحديث، وقد وَثَّقه أبو زُرعة[1]، وجماعة[2]،

(١) انظر «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٤١).

(٢) منهم ابن مَعِين في «رواية ابن طهمان» (ص٦٤) بلفظ: «ثقة لا بأس به، وهو من نظراء الأعمش، والأعمش أثبت منه»، ورواية ابن أبي مريم عنه. انظر «تاريخ دمشق» (٣/ ٢٢)، وقال في موضع من «رواية ابن طهمان» (ص٦٥): «أثبت من عاصم الأحول». ووثقه أيضاً الإمام أحمد كما في «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٤٢١)، و«الجرح والتعديل» (٦/ ٣٤١). وكذلك العجلي في «الثقات» (٢/ ٦).

وقال أبو حاتم: «محلُّه الصّدق»[1]، وقال الدّارقطني: «في حفظه شيءٌ»[2] ـ يعني للحديث لا للحُروف، وما زال في كلّ وقت يكونُ العالم إماماً في فن، مقصّرا في فنون. وكذلك كان صاحبُه حفص بْن سليمان ثبتاً في القراءة، واهياً في الحديث، وكان الأعمشُ بخلافه كان ثبتاً في الحديث ليِّناً في الحروف[3]، فإنَّ للأعمش قراءةً منقولةً في كتاب «المنهج[4]» وغيرِه لا تَرتَقي إلى رُتْبة القراءات السَّبع، ولا إلى قراءة يعقوب، وأبي جعفر. والله أعلم»[5].

وقال في «تاريخ الإسلام»[6]: «روى له البُخاريُّ مقروناً بغيره[7]، وكذلك مسلم[8]، ويُصَحِّحُ التّرمذيُّ حديثَه[9]، فأمّا في القراءة فَثَبْتٌ إمام، وأمّا في الحديث فحسنُ الحديث».

---

(١) انظر «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٤١) ولفظه: «محله عندي محل الصدق، صالح الحديث، ولم يكن بذاك الحافظ».

(٢) «سؤالات البرقاني» (ص٤٩).

(٣) قال في ترجمته: «وله قراءة شاذة ليس طريقها بالمشهور» «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٢٣٥). أما الحافظ ابن حجر فقال في «تقريب التهذيب» (ص٢٥٤): «ثقة حافظ، عارف بالقراءات»، فلم يبين مرتبة الأعمش في علم القراءات كما في فعل الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ.

(٤) كذا في الأصل، وصوابه: (المبهج) بالباء، وهو كتاب في القراءات الثمان، وقراءة ابن محيصن، والأعمش، واختيار خلف واليزيدي، تأليف أبي محمد عبدالله بن علي بن أحمد المعروف بسبط الخياط البغدادي المتوفى سنة ٥٤١هـ، حققه عبد العزيز بن ناصر السبر، وحصل به على درجة الدكتوراه في جامعة الإمام محمد بن سعود سنة ١٤٠٥هـ، وحققته وفاء عبد الله، وحصلت به على درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى، سنة١٤٠٥هـ، انظر «النشر في القراءات العشر» (١/ ٨٣) و«سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ١٣١)، ودليل الرسائل الجامعية: (١/ ٣٦٢).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢٦٠).

(٦) (حوادث ووفيات سنة ١٣٠هـ ص١٤٠).

(٧) انظر «صحيح البخاري» ـ كتاب التفسير ـ سورة ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾ ـ (٨/ ٧٤١/ رقم٤٩٧٦) مقروناً بعبدة بن أبي لبابة، وفي باب سورة ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾.

(٨) قرنه أيضاً، بعبدة بْن أبي لبابة، في كتاب الصوم ـ باب فضل ليلة القدر والحث على طلبها. . . (٨/ ٨٢٨/ رقم٧٦٢).

(٩) انظر «سنن الترمذي» ـ كتاب الصوم ـ باب ما جاء في ليلة القدر ـ (٣/ ١٦٠/ رقم٧٩٣)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح».

٢ ـ وقال في بداية ترجمة «نافع بْن عبد الرَّحمٰن بْن أبي نعيم الأصبهاني الأصل المدني» (ت١٦٩هـ): «الإمام حَبْرُ القرآن...»[١].

وقال في أثنائها: «ولا ريْبَ أنّ الرَّجل رأسٌ في حياة مشايخِه... وما هو من فُرسان الحديث»[٢].

وقال في موضعٍ آخر: «وليّنه أحمدُ بْن حنبل[٣] ـ أعني في الحديث، أمّا في الحروف فحجَّةٌ بالاتّفاق».

ثمَّ قال في آخر التّرجمة: «يَنبغي أن يُعَدَّ حديثُه حسناً...، وممَّن قرأ على هذا الإمامِ، مالكٌ الإمامُ»[٤].

٣ ـ وقال في ترجمة «أبي بكرِ بْن عَيَّاش بْن سالمِ الأسديّ مولاهم الكوفيّ» (ت١٩٣هـ) ـ بعد ذكره كلامَ عددٍ من العلماء في حفظه ـ: «فأمّا حالُه في القراءة فَقَيِّمٌ بحرفِ عاصم، وقد خالفه حفصٌ في أَزْيَدَ من خمسِ مئةِ حرف، وحفصٌ أيضاً حجّةٌ في القراءة، لَيِّنٌ في الحديث»[٥].

وقال أيضاً: «وكان الإمامُ أبو بكرٍ، قد قطع الإقراءَ قبل موته بنحوٍ من عشرين سنة، ثمَّ كان يَروي الحروفَ فقيَّدها عنه يحيى بْنُ آدمَ عالِمُ الكوفة[٦]، واشتهرت قراءةُ عاصمٍ من هذا الوجه، وتَلَقَّتْها الأمّةُ بالقَبُول، وتلقّاها أهلُ العراق.

وأمّا الحديث فيأتي أبو بكرٍ فيه بغرائبَ ومناكيرَ»[٧].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٣٦).
(٢) «المصدر نفسه» (٧/ ٣٣٧).
(٣) انظر «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٥٦)، ولفظه: «كان يؤخذ عنه القراءة، وليس في الحديث بشيء».
(٤) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٣٨).
(٥) «المصدر نفسه» (٨/ ٤٩٧).
(٦) انظر «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٥٢٧)، وقال في «معرفة القراء الكبار» (١/ ١٦٨): «أثبت الروايات عن أبي بكر رواية يحيى بن آدم، وما ذكر صاحب التيسير غيرها، وهي كما قال سماع لا تلاوة».
(٧) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٥٠٥).

٤ ـ وقال في ترجمة «عمر بْن هارون بْن يزيد بْن جابر الثقفيّ مولاهم البَلْخيّ» (ت١٩٤هـ) ـ وقد ذكر عدداً من الرُّواة عنه ـ: «إلاّ أنّه على سِعَة علمه سيّئ الحفظ، فَلَمْ يَرْوُهُ حجّة، ولا عُمدة»[١].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[٢]: «لا ريب في ضعفه، وكان إماماً حافظاً في حروف القراءات».

٥ ـ وقال في ترجمة «حفص بْن عمر بْن عبد العزيز الأزدي مولاهم الدُّوريّ» (ت٢٤٦): «وقولُ الدارقطني: «ضعيف»[٣]: يُريد في ضبْط الآثار، أمّا في القراءات فَثَبْتٌ إمام. وكذلك جماعةٌ من القرّاء أثباتٌ في القراءة دون الحديث، كنافع، والكِسائيّ، وحفص، فإنّهم نَهضوا بأعباء الحروف، وحَرَّرُوها، ولم يصنعوا ذلك في الحديث، كما أنّ طائفة من الحفّاظ أتقنوا الحديث، ولم يُحْكِموا القراءة. وكذلك شأنُ كلّ من بَرّز في فن، ولم يعتن بما عداه. والله أعلم»[٤].

٦ ـ وقال في ترجمة «أبي بكر محمّد بْن الحسن بْن محمّد الموصلي ثمّ البغداديّ النقّاش» (ت٣٥١هـ): «وكان واسعَ الرِّحلة، قديمَ اللقاء، وهو في القراءات أقوى منه في الرّوايات»[٥].

ثمّ ذكر عدّةً من مؤلّفاته، ثمّ قال: «ولو تَثَبّت في النَّقل لصار شيخَ الإسلام»[٦].

وقال في آخر الترجمة: «قد اعتمد الدّانيّ في «التيسير»[٧]، على

---

(١) «المصدر نفسه» (٩/٢٦٨).
(٢) (١/٣٤١).
(٣) انظر «سؤالات الحاكم» (ص١٩٦).
(٤) «سير أعلام النبلاء» (١١/٥٤٣).
(٥) «المصدر نفسه» (١٥/٥٧٤).
(٦) «المصدر نفسه» (١٥/٥٧٥).
(٧) هو: كتاب التيسير في القراءات السبع، لأبي عَمْرو عثمان بْن سعيد الداني، مطبوع بتصحيح المستشرق أوتويرتزل، الطبعة الثالثة ـ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م. انظر اعتماد الداني على إسناده في (ص١٢، ١٣).

رواياته للقراءات، فالله أعلم، فإنّ قلبي لا يسكن إليه، وهو عندي متَّهم، عفا الله عنه»[1].

وقال في «تاريخ الإسلام»[2]: «الذي وَضُحَ لي أنَّ هذا الرَّجل مع جلالته، ونُبْلِه، متروك، ليس بثقة، وأَجْودُ ما قيل فيه قولُ أبي عَمرو الدّاني، قال: والنّقاش مقبولُ الشّهادة على أنّه قد قال فارس بْن أحمد: سمعت عبدالله بْن الحسين، سمعت ابن شَنَبُوذ يقول: خرجتُ من دمشق إلى بغداد، وقد فَرَغْتُ من القراءة على هارون الأخفش، فإذا بقافلةٍ مُقْبِلةٍ فيها أبو بكر النقّاش، وبيده رغيف، فقال لي: ما فعل الأخفش؟ قلت: تُوفي. ثمَّ انصرف النَّقاش، وقال: قرأت على الأخفش».

ثمَّ قال في آخر ترجمته: «قد اعتمد صاحب «التيسير» على رواياته»[3]. أي في القراءات، كما تقدم التّصريح بذلك.

وقال في ترجمة «عليّ بْن محمّد بْن عليّ الهاشمي العَلَويّ الزّيْدي الحرّانيّ» (ت٤٣٣هـ): «وأعلى شيءٍ عنده القراءات، والتّفسيرُ عن النّقّاش، والنّقّاش مُجْمَعٌ على ضَعْفه في الحديث لا في القراءات...»[4].

٧ ـ وقال في ترجمة «الحسن بْن علي بْن إبراهيم الأهوازي نزيل دمشق» (ت٤٤٦): «كان رأساً في القراءات، مُعَمَّراً، بعيدَ الصِّيت، صاحبَ حديثٍ ورحلة، وإكثار، وليس بالمتقن له، ولا المجوِّد، بل هو حاطبُ ليل، ومع إمامته في القراءات، فقد تُكلِّم فيه وفي دعاويه تلك الأسانيدَ العالية»[5].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٥/٥٧٦).
(٢) (حوادث ووفيات سنة ٣٥١ ـ ٣٨٠ ص٦٣).
(٣) (حوادث ووفيات سنة ٣٥١ ـ ٣٨٠هـ ص٦٣).
(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٧/٥٠٦).
(٥) «المصدر نفسه» (١٨/١٣).
ونظير هؤلاء ما جاء «تاريخ الإسلام» (١٦١ ـ ١٧٠هـ ص٤٧١) ترجمة «المفضل بْن محمّد الضبي» قال فيه أبو حاتم السجستاني: «هو ثقة في الأشعار، غير ثقة في الحروف» ثمّ تعقبه الذّهبيّ قائلاً: «بل قراءته حسنة قوية، وأمّا الحديث ففيه لين».

المطلب الثاني: في التفسير:

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «الضحاك بن مزاحم الهلالي الخراساني» (ت١٠٢هـ) قال في أول ترجمته: «صاحب التفسير، .... وليس بالمجود لحديثه، وهو صدوق في نفسه»[١].

ثم قال في موضع آخر[٢]: «له باع كبير في التفسير والقصص».

٢ ـ وقولُه في ترجمة: «محمّد بْن عليّ بْن سهل الأنصاريّ البغداديّ» (ت٢٩٣هـ): «وكان إماماً في التّفسير، لَيّنه ابنُ عدي، ثمَّ قال: أرجو أنّه لا بأس به[٣]»[٤].

وقال في «تاريخ الإسلام»[٥]: «كان إماماً في التَّفسير».

وفي «ميزان الاعتدال»[٦] ـ متعقِّباً قولَ الحافظ ابن عديّ السّابق ـ: «وأرجو أنّه لا بأس به» ـ قال: «بل به كلّ البأس، فإنّ ابن عديّ روى عنه حديثاً في ترجمة «سعد بن طريف»[٧]، وهو حديثٌ باطلٌ رواه عن علي بْن حُجر، ما أرى الآفة إلاّ مِن ابْن سهل هذا»[٨].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٤/٥٩٨).

(٢) «المصدر نفسه» (٤/٥٩٩).

(٣) انظر «الكامل» (٦/٢٩٦، ٢٩٧) وقال في بداية الترجمة: «ضعيف»، وقال في آخرها: «وله غير هذا من الحديث ما كتبناه عنه مستقيمة، وسألت عنه بمرو، فأثنوا عليه خيراً، وأرجو أن لا بأس به».

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٣/٥١٦).

(٥) (حوادث ووفيات سنة ٢٩١ ـ ٣٠٠هـ ص٢٨٤).

(٦) (٣/٦٥٣).

(٧) انظر «الكامل» (٣/٣٥١).

(٨) قال في ترجمة «سعد بْن طريف الإسكاف الكوفي» بعد إيراده الحديث المعني ـ: «وهذا باطل قطعاً، وأنا أخاف أن يكون من وضع شيخ ابن عدي أو أُدْخِل عليه». ويعني بـ «شيخ ابن عدي» محمّد بْن علي بن سهل. «ميزان الاعتدال» (٢/١٢٤).

المطلب الثالث: في المغازي:

١ ـ قال في ترجمة «محمّد بْن إسحاق بْن يسار المطّلِبيّ مولاهم المدنيّ» (ت١٥٢هـ) ـ في صدد ذكره ما وقع بينه وبين الإمام مالك بْن أنس ـ رحمهما الله ـ من التّنافر ـ: «...والآخر [يعني ابن إسحاق] فله ارتفاعٌ بحَسَبِه، ولا سيّما في السِّير، وأمّا في أحاديث الأحكام، فَيَنْحطُّ حديثُه فيها عن رتبة الصِّحّة إلى رُتبة الحُسْن، إلاّ فيما شذّ فيه، فإنّه يُعَدُّ منكراً، هذا الذي عندي في حاله. والله أعلم»[١].

وقال أيضاً: «...وكان في العلم بحراً عجاجاً، ولكنّه ليس بالمجوّد كما ينبغي»[٢].

وقال في موضعٍ «قد كان في المغازي علاّمةً»[٣].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[٤]: «وكان أحدَ أوْعِية العلم حَبْراً في المغازي والسِّيَر، وليس بذاك المتقن، فانحطّ حديثُه عن رُتبة الصّحّة، وهو صدوقٌ في نفسه مرضيٌّ».

وقال أيضاً: «والذي تَقَرّر عليه العملُ أنّ ابن إسحاق إليه المرْجِعُ في المغازي والأيام النّبويّة، مع أنّه يَشِذُّ بأشياء، وأنّه ليس بحجّة في الحلال والحرام، نعم ولا بالواهي، بل يُستشهد به»[٥].

وقال في «تاريخ الإسلام»[٦]: «الذي استقرّ عليه الأمرُ أنّ ابن إسحاق صالح الحديث، وأنّه في «المغازي» أقوى منه في الأحكام».

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤١).

(٢) «المصدر نفسه» (٧/ ٣٥).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٧).

(٤) (١/ ١٧٣).

(٥) «تذكرة الحفاظ» (١/ ١٧٣).

(٦) (حوادث ووفيات سنة ١٤١ ـ ١٦٠هـ ص٦٩١).

٢ ـ وقال في ترجمة «سلمة بْن الفضل الرازي الأبرش» (ت١٩١هـ): «وَثَّقه ابن مَعِين[١]».

وقال أبو حاتم: لا يحتجّ به[٢]، وقال البخاري: «عنده مناكير»[٣]، وقال النَّسائي: «ضعيف»[٤].

ثمَّ قال الذَّهبي: «كان قوياً في المغازي...وقد سمع منه ابنُ المدينيّ وتركه[٥]»[٦].

٣ ـ وقال في ترجمة «محمّد بْن عُمر بْن واقد الأسلمي الواقديّ، المدني نزيل بغداد» (ت٢٠٧هـ): «...وجمع فأوْعَى، وخَلَطَ الغَثَّ بالسّمين، والخَرْزَ بالدُّرِ الثَّمين، فاطَّرحوه لذلك، ومع هذا فلا يُستغْنى عنه في المغازي، وأيّام الصّحابة، وأخبارهم»[٧].

وقال أيضاً: «وقد تقرّر أنّ الواقديّ ضعيفٌ يُحتاج إليه في الغزوات، والتاريخ، ونورد آثارَه من غير احتجاج، أمَّا في الفرائض فلا يَنْبغي أنْ يُذكر...»[٨].

---

(١) في «الجرح والتعديل» (٤/١٦٩) عن الحسين بْن الحسن الرازي قال: سألت يحيى بْن مَعِين عن سلمة الأبرش الرازي؟ فقال: «ثقة، قد كتبنا عنه، وكان كَيِّساً، مغازيه أتم، ليس في الكتب أتم من كتابه»، وفي «تاريخ الدُّوري» (٢/٢٢٦) قال: «وكان يتشيع، كتبت عنه، وليس به بأس». وقال في «سؤالات ابن الجنيد» (ص٤٠٥،٤٨٤ ـ ٤٨٥) و «سؤالات ابن محرز» (ص٨٣): «ليس به بأس».

(٢) انظر «الجرح والتعديل» (٤/١٦٩) ولفظه: «صالح، محله الصدق، في حديثه إنكار، ليس بالقوي، لا يمكن أن أطلق لساني فيه بأكثر من هذا، يكتب حديثه ولا يحتج به».

(٣) انظر «التاريخ الكبير» (٤/٨٤)، وقال في «الضعفاء الصغير» (ص٥٧): «...ولكن عنده مناكير، وفيه نظر».

(٤) انظر «الضعفاء والمتروكون» (ص١٨٧).

(٥) انظر «التاريخ الصغير» (٢/٢٤٥)، قال الإمام البخاري: قال علي: «رمينا بحديثه قبل أن يخرج من الري...». وقال البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/٨٤): «...وهّنه علي».

(٦) «سير أعلام النبلاء» (٩/٥٠).

(٧) «المصدر نفسه» (٩/٤٥٤ ـ ٤٥٥).

(٨) «المصدر نفسه» (٩/٤٦٩).

=

المطلب الرابع: في الفقه:

ومن ذلك:

١ ـ قال في ترجمة «عبد الملك بْن عبدالله بْن يوسف الجُويني المعروف بإمام الحرمين الشافعيّ» (ت٤٧٨هـ): «كان هذا الإمامُ مع فَرْطِ ذكائه، وإمامتِه في الفروع وأصول المذهب، وقوّةِ مناظرته، لا يَدْري الحديثَ كما يليق به، لا متناً ولا إسناداً. . .»[١].

وقال ابن السّمعاني ـ رحمه الله ـ: «وكان قليلَ الرِّواية للحديث، مُعرِضاً عنه»[٢].

٢ ـ وقال في ترجمة «محمّد بْن عبدالله بْن يحيى بْن فرج بْن الجدّ الفِهري اللّبلي، ثمَّ الإشبيلي المالكيّ» (ت٥٨٦هـ): «وكان كبيرَ الشّأن، انتهتْ إليه رئاسةُ الحِفْظ في الفتيا، وقُدِّم للشّورى من سنة إحدى وعشرين[٣]، وعَظُمَ جاهُه، ونال دنيا عريضة، ولم يكن يدري فنَّ الحديث، لكنه عالي الإسناد فيه، وكان أحدَ الفُصحاء البلغاء، امتحن في كائنة لَبْلَة، وقُيِّد، وسُجِن، وكان فقيهَ عصرِه، تخرَّج به أئمةٌ»[٤].

= ومن ذلك أيضاً: ما جاء في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ١٧١ ـ ١٨٠هـ ص٢٨٧): ترجمة «عيسى بْن دأب المديني» (توفي قبل مالك بْن أنس) قال الذّهبي: «وكان أخبارياً، علامة، راوية عن العرب، نسابة، نديماً، ولكن أحاديثه ساقطة». وقال عنه في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٣٢٨): «وكان أخبارياً، علامة، نسابة، لكن حديثه واهٍ».

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٤٧١).

(٢) «الأنساب» (٣/ ٣٨٦).

(٣) يعني: وخمس مئة.

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٢١/ ١٧٨).

ومن ذلك أيضاً: ما جاء في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ١٥٠هـ ص١٢٥) ترجمة «الخصيب بْن جحدر البصري» قال الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «وكان من الفقهاء لكنه متروك الحديث».

عكسه ما جاء في (حوادث ووفيات سنة ٣٠١ ـ ٣١٠هـ ص١٥٩) ترجمة «سعيد بْن عثمان التجيبي» قال الذّهبي: «وكان ورعاً زاهداً حافظاً، بصيراً بعلل الحديث ورجاله، لا علم له بالفقه».

المطلب الخامس: في اللغة:

ومثالُه ما جاء في ترجمة «عُمر بْن حسن بْن عليّ المعروف بابن دِحية الكلبيّ الدانيّ السَّبْتي» (ت٦٣٣هـ) قال فيه الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «كان الرَّجل صاحبَ فنون، وتَوَسُّعٍ ويدٍ في اللّغة، وفي الحديث على ضعف فيه»[1].

المبحث الرابع
لا تنافي بين سعة علم الرّاوي
وضعف روايته أو لينها

قد يحصلُ في حقّ بعضِ الرُّواة أنْ يُوصَفَ بِسِعَةِ العلم، وكثرةِ الحديث، ثُمَّ يأتي في أقوال بعض الأئمَّة تضعيفُه من قِبَلِ حفْظِه، أوْ تَلْيِينُ روايته، وليس بَيْن الأمرين تعارض، ولا بيْن الوصفين تنافر، إذْ هُو جائزٌ أنْ يَعْتَنِي الرَّجل بتحصيل أكثر من فنٍّ من فُنُون المعرفةِ، ويَكْتُبَ معه الحديثَ بِدافعِ الرّغبة في الأخذِ من كلّ علم بطرف، وقد يَسْمَع من الحديث كثيراً، ويَرْحلُ في طلبه ويَكتبُ عن الشّيوخ، لكنْ يُقَصِّر في جانب ضَبْطِه، ويَتَساهَلُ في حِفْظه، ويَخْتَلُّ بذلك أداؤُه، فَيَتَكَلَّم فيه بعضُ النُّقَّاد بتضعيفٍ، أو تليينٍ مع وصفِ بعضهم إيّاه بكثرة العلم وسِعَتِه.

ومن أمثلة ذلك ممّا نبّه إليه الحافظ الذّهبيّ ما يأتي:

١ ـ قال في ترجمة «الضَحّاك بْن مُزاحم الهلالي الخُراساني» (ت١٠٢هـ): «صاحب التَّفسير، كان من أوعية العِلْم، وليس بالمجوَّد لحديثه، وهو صدوقٌ في نفسه...»[2].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٢٢/ ٣٩١).
وعكسه في هذا إبراهيم بْن يزيد النخعي الكوفي الإمام (ت٩٥هـ) قال الذّهبيّ في «ميزان الاعتدال» (١/ ٧٥) في ترجمته: «لا يحكم العربية، وربما لحن...».
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٥٩٨).

٢ ـ وقال في ترجمة «عليّ بْن زيْدِ بْنِ جُدْعان التّيمي البصريّ» (ت١٣١هـ): «الإمامُ العالِمُ الكبير...»[١]، ثمّ قال: «وُلِد أعمى كقَتادة، وكان من أوْعِية العلم على تشيُّعٍ قليلٍ فيه، وسُوءِ حفظٍ يَغُضُّه من درجة الإتقان»[٢].

وقال: «وقد استوْفيتُ أخبارَه في «الميزان»[٣] وغيرِه، ولهُ عجائبُ ومناكير، لكنَّه واسعُ العلْمِ»[٤].

ومن سِعَة علْم عليّ بْن زيد، أنَّه كان حافظاً للقرآن مُتْقِناً لحفظه، فقد قال أبو الفتح بْن المغيرة، عن سفيان بْن عُيينة: «كان ابْن جُدعان مكفوفاً، قال: ما أعرف أحمر، ولا أبيضَ، وكان حافظاً للقرآن يَعُدُّ كلّ ما في القرآن: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾، ويعدُّ كلّ ما في القرآن: ﴿لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾»[٥].

كما أنَّه كانَ كثيرَ الحديث والرِّواية، قال ابن سعد ـ رحمه الله ـ: «... وكان كثيرَ الحديث، وفيه ضعفٌ لا يحتجُّ به»[٦].

بالإضافة إلى كونه أحد فقهاء البصرة، قال سعيد بْن إياس الجريري: «أصبح فقهاء البصرة عُمياناً ثلاثة: قتادة، وعليّ بْن زيد، والأشعث الحُدّاني»[٧].

ولما مات الحسن جلس مجلسَه[٨]، ولا يكون له ذلك إلا لتعدُّد معارفه، وتنوُّع علومه ـ رحمه الله ـ.

---

(١) «المصدر نفسه» (٥/٢٠٦).
(٢) «المصدر نفسه» (٥/٢٠٧).
(٣) (٣/١٢٧ ـ ١٢٩).
(٤) «سير أعلام النبلاء» (٥/٢٠٧).
(٥) «تهذيب الكمال» (٢٠/٤٤٤).
(٦) «الطبقات» (٧/٢٥٢).
(٧) «الكامل» لابن عدي (٥/١٩٧)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٠/٤٤٣).
(٨) انظر «تهذيب الكمال» (٢٠/٤٤٣).

٣ ـ وقال في ترجمة (يَزيد بْن أبي زيادٍ القرشي الهاشمي مولاهم الكوفيّ» (ت١٣٧): «وكان من أوْعية العلم، وليس هو بالمتقن، فلذا لم يحتجّ به الشّيخان. . .»[1].

قال عليّ بْن المنذر: سمعتُ ابنَ فضيل يقول: «كان يَزيد بْن أبي زيادٍ من أئمّة الشّيعة الكبار»[2].

ومع سِعَة علْمه وغَزَارة حديثِه، فقد تكلّم الأئمّة فيه بالتّضعيف، وعدمِ الاحتجاج بما يَنفردُ به[3].

٤ ـ وقال في ترجمة «حجاج بْن أرطأة بْن ثور النخعي الكوفي» (توفي بعد تسع وأربعين ومئة): «وكان من بحور العلم، تُكلِّم فيه لبأوٍ[4] فيه، ولِتدليسه، ولنقصٍ قليلٍ في حفظه، ولم يُترَك»[5].

٥ ـ وقال في ترجمة «قيسِ بْن الرَّبيع الأسديّ الكوفيّ الأحول» (ت١٦٧هـ): «الإمامُ الحافظُ المكثر. . . أحدُ أوعيةِ العِلْمِ على ضَعْفٍ فيه من قِبَلِ حفظه»[6].

وممّا يَدلُّ على كثرةِ حديث قيس بْن الرَّبيع، واعتنائه بِكَتْبه قولُ قُرَاد (وهو عبد الرّحمن بْن غزوان أبو نوح): سمعتُ شعبة يقول: «ما أتينا شيخاً بالكوفة إلاّ وجدنا قيس بْن الرَّبيع قد سبقنا إليه، وكان يُسَمَّى قيساً الجوَّال»[7].

وكَثْرةُ حديثِه وما انفرد به من الرِّوايات، هو الحامل لشُعبة على الرِّواية

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٦/١٢٩).

(٢) «الكامل» (٧/ ٢٧٥)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣٢/١٣٨).

(٣) انظر أقوال النقاد في تضعيفه في «تهذيب الكمال» (٣٢/١٣٧ ـ ١٤٠).

(٤) البأو: الكبر والفخر، انظر «لسان العرب» (١٤/ ٦٣) مادة (بأي).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (٧/٦٩).

(٦) «المصدر نفسه» (٨/ ٤١).

(٧) «الجرح والتعديل» (٧/ ٩٦ ـ ٩٧)، وفي «تاريخ بغداد» (١٢/٤٥٨): «. . .فكنا نسميه قيساً الجوال»، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٣٠).

عنه، والثَّناء عليه، مع ما فيه من ضَعْف، كما سيأتي بيانُ ذلك[1].

وقال محمّد بْن يحيى الذُّهلي: سمعتُ أبا الوليد (وهو هشام بْن عبد الملك الطَّيَالسي) يقول: «كتبتُ عن قيسِ بْن الرَّبيع ستةَ آلاف حديث...»[2].

٦ - وقال في ترجمة «عبدالله بْن لَهِيعَة بْن عُقبة الحضرميّ الغافقيّ المصريّ» (ت١٧٤هـ): «وكان من بحور العلم على لينٍ في حديثه»[3].

وقال أيضاً: «لا ريبَ أن ابن لَهِيعَة كان عالمَ الدِّيار المصريّة، هو واللّيث معاً، كما كان الإمام مالكٌ في ذلك العصر عالم المدينة، والأوزاعيّ عالم الشّام، ومَعْمَر عالم اليَمَن، وشُعْبة والثّوري عالما العراق، وإبراهيمُ بْن طَهْمان عالم خُراسان، ولكن ابن لَهِيعَة تَهَاون بالإتقان، ورَوَى مناكيرَ، فانحطّ عن رتبة الاحتجاج به عندهم.

وبعضُ الحفّاظ يَرْوِي حديثَه، ويَذْكُره في الشَّواهد والاعتبارات، والزُّهدِ والملاحم، لا في الأصول.

وبَعْضُهُمْ يُبالِغ في وَهْنه، ولا يَنْبَغي إهدارُه، وتُتَجنّب تلك المناكير، فإنّه عدلٌ في نفسه»[4].

وقال أيضا: «وكانَ من أوعية العلم، ومن رُؤَساء أهلِ مصر، ومُحتشميهم...»[5].

قال أبو حاتم البُسْتي: «... وكان ابن لَهِيعَة من الكَتَّابِين للحديث، والجمَّاعِين للعلْم والرَّحَّالين فيه»[6].

---

(١) انظر (ص٦٢٣).

(٢) «تاريخ بغداد» (١٢/٤٥٨)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٣٠).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٨/١٣).

(٤) «المصدر نفسه» (٨/ ١٤).

(٥) «المصدر نفسه» (٨/ ٣١).

(٦) «كتاب المجروحين» (٢/ ١١).

٧ ـ وقال في مطلع ترجمة «عُمر بْن هارون بْن يزيد بْن جابر الثَّقفي مولاهم البَلْخِي» (ت١٩٤): «... وارتحل وصنَّف، وجمع»[(١)].

ثمَّ ذكر بعضاً من شُيوخه، وتلاميذِه، ثمَّ قال: «... إلاّ أنَّه على سِعَة علمه سيِّءُ الحفظ، فلم يَرَوْه حجةً ولا عُمدةً»[(٢)].

وقال ابن سعد ـ رحمه الله ـ: «وقد كَتَبَ النّاسُ عنه كتاباً كبيراً، وتركوا حديثَه»[(٣)].

٨ ـ وقال في بداية ترجمة «محمّد بْن موسى بْن حمّاد البربري البغداديّ» (ت٢٩٤هـ): «الإمامُ الحافظُ الباهرُ الأخباري....»[(٤)].

ثمَّ نقل قولَ الإمام الدَّارَقطني ـ رحمه الله ـ فيه: «ليس بالقوي»[(٥)].

فقال ـ عَقِبَه: «غيرُه أتقنُ منه، ولكنَّه من أَوعية العلم، يُذْكَر مع المَغْمَريّ والحفّاظ...»[(٦)].

وقال فيه الخطيبُ البغداديُّ ـ رحمه الله ـ: «كان أَخْبَارياً صاحبَ فَهْمٍ ومعرفةٍ بأيَّامِ النَّاس...»[(٧)].

وقال في آخر التَّرجمة: «وكان أخبارياً كَتَّابَة...»[(٨)].

٩ ـ وقال في ترجمة «أحمد بْن محمّد بْن سعيد الهمدانيّ الكوفيّ المعروف بابن عُقْدَة» (ت٣٣٢هـ): «الحافظُ العلاَّمة، أحدُ

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٢٦٧).

(٢) «المصدر نفسه» (٩/ ٢٦٨).

(٣) «الطبقات» (٧/ ٣٧٤).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٩١).

(٥) «سؤالات الحاكم» (ص١٥٢).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٩١ ـ ٩٢).

(٧) «تاريخ بغداد» (٣/ ٢٤٣).

(٨) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

أعلام الحديث، ونادرةُ الزَّمان، وصاحبُ التصّانيف، على ضعفٍ فيه...»[1].

وقال أيضاً: «وطلبَ الحديثَ سنةَ بضعٍ وستِّين ومئتين، وكتب ما لا يُحَدُّ ولا يُوصَف عن خلقٍ كثيرٍ بالكوفة، وبغدَاد، ومكّة»[2].

ولما نَقَلَ قولُ أبي همّام محمّد بْن إبراهيم: «ابن جَوْصا[3] بالشّام كابن عقدة بالكوفة».

علّق عليه بقوله: «يمكن أن يُقال: لم يوجد أحفظُ منه وإلى يومنا، وإلى قيام السّاعة بالكُوفة، فأمّا أن يكون أحدٌ نظيراً له في الحفظ فنَعَم، فقد كان بها بعدَ ابْن مسعود، وعليّ عَلْقمة، ومَسْروق، وعَبيدة، ثمَّ أئمّة حفَّاظٌ كإبراهيم النَّخعي، ومنصور، والأعمش، ومِسْعَر، والثّوري، وشريك، ووكيع، وأبي نُعيم، وأبي بكر بْن أبي شيبة، ومحمّد بْن عبدالله بْن نمير، وأبي كُريب، ثمَّ هؤلاء يمتازون عليه بالإتقان والعدالة التّامة، ولكنّه أوسعُ دائرةً في الحديث منهم»[4].

وقال في «تاريخ الإسلام»[5]: «وكل أحد يخضعُ لحفظ ابن عُقْدة، ولكنّه ضعيفٌ».

وقال الخطيب البغدادي ـ رحمه الله ـ: «وكان حافظاً، عالماً، مُكثراً، جمع التّراجم والأبواب، والمَشْيَخَة، وأكثرَ الرِّواية، وانتشر حديثُه، وروى عنه الحفَّاظُ والأكابرُ»[6].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٣٤١).

(٢) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٣) هو: الحافظ محدث الشام أبو الحسن أحمد بْن عمير بْن يوسف المعروف بابن جوصا المتوفى ٣٢٠هـ انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ١٥ ـ ٢١).

(٤) «سيرأعلام النبلاء» (١٥/ ٣٤٥).

(٥) (حوادث ووفيات سنة ٣٣١ ـ ٣٤٠هـ ص٦٩).

(٦) «تاريخ بغداد» (٥/ ١٤).

وقد ساق الخطيبُ، رواياتٍ كثيرةً دالَّةً على سِعَةِ حفْظه، وكثْرَةِ حَدِيثه[1]، حتى قال: «وسمعت من يَذْكُر أنّ الحفَّاظَ كانُوا إذا أخذوا في المذاكرة، شَرَطُوا أنْ يَعْدِلُوا عن حديث أبي العبّاس بْن عُقدة؛ لاتِّسَاعِه، وكونه ممّا لا ينضبط»[2].

المبحث الخامس
قاعدة «فلان لا يروي إلا عن ثقة» ليست بمطّردة

لقد ذُكِر في حقّ بعض الأئمّة أنّهم لا يروُون إلاّ عن ثقة، فمن هؤلاء:

١ ـ شُعبة بْن الحجّاج العَتَكي (١٦٠هـ) قال الإمام أحمد: «كان شُعبة أمَّةً وحده في هذا الشّأن ـ يعني ـ في الرّجال، ونَظَرِه في الحديث، وتثبته، وتَنْقِيَتِه الرّجال»[3].

وقال محمّد بْن العبّاس النّسائي: «سألت أبا عبدالله ـ يعني أحمدَ بْن حنبلٍ ـ مَن أثبتُ: شعبة أو سفيان؟ فقال: «كان سفيان رجلاً حافظاً، وكان رجلاً صالحاً، وكان شعبةُ أثبتَ منه، وأنقى رجالاً...»[4].

وسُئل أيضا: شعبة أحبُّ إليك حديثاً أو سفيان؟ فقال: «شعبة أنْبَلُ رجالاً، وأَنْسَقُ حديثاً»[5].

قال الحافظ الذَّهبيّ في «ميزان الاعتدال»[6] ترجمة «محمّد بْن عبد الجبّار»: «شيوخُ شعْبة نقاوة، إلاّ النَّادر منهم...».

---

(١) انظر «تاريخ بغداد» (٥/١٦ ـ ٢٠).

(٢) «المصدر نفسه» (٥/٢١).

(٣) «مقدمة الكامل» (ص٧١)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٢/٤٩٠).

(٤) «تاريخ بغداد» (٩/٢٦٣)، وانظر «تهذيب الكمال» (في الموضع السابق).

(٥) «تاريخ بغداد» (٩/٢٦٤)، وانظر «تهذيب الكمال» (في الموضع السابق).

(٦) (٣/٦١٣).

وقال فيه[١] ترجمة «أبي الحسن عن طاووس»: «وعنه شعبة. مجهول، لكن شعبة مُنَقٍّ للرّجال».

وقال أيضاً[٢] في ترجمة «أبي الضّحاك عن أبي هريرة»: «حدّث عنه شُعبة لا يُعرَف، لكن شيوخ شعبةَ جِيَادٌ».

وقال الحافظُ ابنُ حجرٍ ـ عند ذكره منهجه في سَرْد شُيوخ الرَّاوي المترجَم لَه في كتاب «تهذيب التهذيب»[٣] ـ: «فإن كانتْ التّرجمةُ طويلةً، اقتصرتُ على مَن عليه رقمُ الشّيْخَيْن مع ذكر جماعةٍ غيرِهم، ولا أَعْدِلُ عن ذلك إلاّ لمصلحةٍ، مثل أن يكون الرَّجل قد عُرِف مِن حاله أنَّه لا يَروي إلاّ عن ثقة، فإنِّي أذكر جميعَ شيوخِه أو أكثرَ كشُعبة، ومالكٍ وغيرِهما».

ولا يُعَكِّرُ على هذا ما رواه ابنُ أبي حاتم بسنده، عنِ جَرير بن عبد الحميد الضبي قال: لما ورد شعبة البصرة قالوا له: حدِّثنا عن ثِقات أصحابِك. قال: «إنْ حَدَّثْتُكم عن ثقات أصحابي فإنّما أحدِّثُكم عن نفيرٍ يسيرٍ مَن هذه الشّيعة: الحَكَمِ بْن عُتيبة، وسَلَمَةَ بْنِ كُهيل، وحَبِيب بْن أبي ثابتٍ، ومنصور»[٤].

فهذا الكلامُ ـ إن صحّ[٥] ـ محمولٌ على تشدُّدِ شعبةَ في إطلاق وصْف الثّقة على الرَّاوي، وأنّه من النّقاد الذين لا يُطلِقُون الثّقة إلا على من كان

---

(١) (٤/٥١٤).

(٢) «ميزان الاعتدال» (٤/٥٤٠).

(٣) (١/٤ ـ ٥).

(٤) «تقدمة الجرح والتعديل» (ص١٣٨ ـ ١٣٩، ١٤٤)، وانظر هذه الرّواية من وجه آخر في «تقدمة الكامل» (ص٧٠ ـ ٧١) و «الكفاية» (ص٩٠).

(٥) قد تقدم بيان ما في هذه الرواية من احتمال الانقطاع بين جرير وشعبة، انظر (ص٣٣٢/هـ ١).

في الدَّرجة العُلْيا من العدالة والضَّبط[١].

٢ ـ وفي ترجمة «حَريز بْن عثمان الضبِّي» (ت١٦٣هـ) قال الآجُرِّي عن أبي داود: «شُيوخُ حَريز كلُّهم ثقاتٌ»[٢].

قال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ وقد ساق حديثاً من طريق أبي خِدَاشٍ ـ: «وأبو خِدَاش هذا هو حِبَّان بْنُ زيدٍ الشَّرْعَبي الحِمْصي، ما علمتُ روى عنه سوى حَرِيز، وشُيوخُه قد وُثِّقوا مطلقاً»[٣].

وقال في «نقده بيان الوهم والإيهام»[٤]: «شُيوخُ حَريزٍ ثقاتٌ».

٣ ـ الإمام مالكُ بْن أنسٍ ـ رحمه الله ـ (ت١٧٩)، قال سُفيان بْن عُيينة: «ما كان أشَدَّ انتقاد مالكٍ للرّجال، وأَعْلَمَه بشَأنهم»[٥].

وقال ابنُ مَعِين: «كلُّ من روى عنه مالكُ بْن أنسٍ، فهو ثقةٌ، إلاّ عبدُ الكريم البصري أبو أميّة»[٦].

وقال أيضاً: «أَ تُريد أن تسأل عن رجال مالك؟ كلّ من حدّث عنه ثقة، إلاّ رجلاً أوْ رجليْن»[٧].

وقال أبو حاتم الرّازي: «...ومالكٌ نقيُّ الرِّجال، نقيُّ الحديث...»[٨].

---

(١) انظر «الاستبصار» (ص٧).
(٢) «سؤالات الآجري» (٥/ ٤٣٠)، وانظر «ميزان الاعتدال» (٤/ ٥٩٧).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٨٧).
(٤) (ص١٠٦).
(٥) «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٠٤).
(٦) «الكامل» (٥/ ٣٣٨) من رواية أحمد بْن سعد عنه، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٧/ ١١٢ ـ ١١٣).
(٧) «تقدمة الجرح والتعديل» (ص١٧).
(٨) «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٠٦)، وانظر «تقدمة الجرح والتعديل» (ص١٧).

وقال أبو عبد الرّحمن النّسائي ـ رحمه الله ـ: «ما عندي بعد التّابعين أنبلُ من مالك... ولا أقلُّ روايةً عن الضُّعفاء، ما علمناه حدّث عن متروكٍ إلاّ عبد الكريم»[1].

وقد تقدّم تصريح ابن حجر بذلك[2].

٤ ـ يحيى بْن سعيد القطّان ـ رحمه الله ـ (ت١٩٨هـ) قال أبو داود: سمعت أحمد قال: «عثمان بْن غِياث: «ثقة»، أو قال: «لا بأس به»، ولكن مُرْجِئيٌّ حدَّث عنه يحيى، ولم يكن يحدِّث إلاَّ عن ثقةٍ»[3].

٥ ـ يعقوب بْن سفيان الفَسوي (٢٧٧هـ) قال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «روى عن الحافظ عبد الرّحمن النّهاوندي أنّه سمع الفسوي يقول: «كَتبت عن ألفِ شيخٍ وكَسر كلّهم ثقاتٌ»[4].

لكن هذه القاعدة ليست على إطلاقها، بل هي قاعدة أغلبية، لوُرُود

---

(١) «تهذيب التهذيب» (٩/١٠)، وانظر «نصب الراية» (٢/٤٥٩).

(٢) انظر ما سبق (ص٦٢٠).

(٣) «سؤالات أبي داود» (ص٣٣١)، وانظر «الثقات» للعجلي (٢/٣٥٣).

(٤) انظر «معجم البلدان» (٤/٢٦١)، و«سير أعلام النبلاء» (١٣/١٨١).

ومن هؤلاء الأئمة أيضاً: ابن سيرين، وإبراهيم النخعي، وطاووس، والقاسم بْن محمّد، وبكير بْن عبدالله الأشج، ويحيى بن أبي كثير الطائي، ومحمد بن الوليد الزبيدي، وعبد الرحمْن بْن مهدي، وسليمان بْن حرب، وعلي بْن المديني، وأحمد بْن حنبل، والبخاري، وأبي زرعة، وبقي بْن مخلد. انظر «التمهيد» لابن عبد البر (١/٣٩)، و «وسنن الدارمي» (١/٤٨)، و«تهذيب التهذيب» (١/٤٩٢ ـ ٤٩٣، ٩/١١٤، ٥٠٣، ٩/١٠)، و«سؤالات أبي داود» (ص٣٣٩)، و «الجرح والتعديل» (٧/٢٥٥)، و«منهاج السنة» (٧/٥٢)، و «سنن الترمذي» (٢/١٩٩/رقم٣٦٤)، و «التنكيل» (١/١٢٣)، و«لسان الميزان» (٢/٤١٦)، وانظر أيضاً: «قواعد في علوم الحديث» للتهانوي مع تعليق أبو غدة (ص٢١٤ ـ ٢٢٦)، ومقال: «الدرر المتناسقة في من قيل إنه لا يروي إلا عن ثقة» إعداد محمد خلف سلامة، مجلة الحكمة ـ العدد الثاني عشر، صفر١٤١٨هـ (ص٤٠١ ـ ٤٢١).

نماذج، وأمثلةٍ كثيرةٍ تدلُّ على عدم اطِّرادها، وعلى نَقْضِ كلِّيَّتها، وقد أشار الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ إلى ذلك تصريحاً، وتلميحاً. ومن ذلك:

١ ـ شعبة بْن الحجاج بْن الورد العَتَكِي مولاهم (ت١٦٠هـ):

أ ـ قال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ في ترجمة: «يَزيد بْن أبي زياد الهاشمي مولاهم الكوفي» (ت١٣٧هـ): «قد حدَّث عنه شعبة مع براعته في نقد الرِّجال»[١].

وقال أيضاً ـ بعد أن ذكر حديثاً باطلاً من طريق يزيد بْن أبي زياد ـ: «وهذا أيضاً شبه موضوع، ولو عَلِم شعبة أنّ يزيد حدّث بهذه البواطيل، لما روى عنه كلمةً»[٢].

ب ـ وقال في بداية ترجمة «قيسِ بْن الرّبيع الأسدي الكوفيّ»: «أحدُ أوعية العلم على ضعفٍ فيه مِنْ قِبَل حفْظه»[٣].

ثمَّ قال «حدّث عنه رفيقاه شعبةُ والثَّوري...»، ثمَّ قال: «وكان شعبة يُثني عليه»[٤].

وقال في «تاريخ الإسلام»[٥]: «... أحدُ الأعلام على لينٍ في روايته»، ثمَّ قال: «كان شعبة مع نقده للرِّجال يُثني على قيسٍ».

ج ـ وفي ترجمة «عبدالله بْن أحمد بْن موسى الجواليقي المعروف بـ عبدان» (ت٣٠٦هـ) ساق حديثاً بسنده، من طريق أبي المهزِّم يزيد بْن سفيان التَّميمي البصري، ثمَّ قال: «...وأبو المهزِّم يزيد بْن سفيان متفقٌ على ضعفه، والعَجَب أنّ شُعبةَ يروي عنه، ما أظنُّه تبيَّن له حالُه. والله أعلم»[٦].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ١٣٠).

(٢) «المصدر نفسه» (٦/ ١٣٢).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٤١).

(٤) «المصدر نفسه» (٨/ ٤٢).

(٥) (حوادث ووفيات سنة ١٦١ ـ ١٧٠هـ ص٤٠٤).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١٧٢ ـ ١٧٣).

=

٢ ـ الإمام مالك بْن أنس الأصبحي المدني (ت١٧٩هـ) حكى الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ في ترجمته قول بشر بْن عمر الزهراني: سألت مالك بْن أنس عن رجل؟ فقال: «هل رأيته في كُتُبي؟» قلت: لا، قال: «لو كان ثقةً رأيتَه في كتبي»[1].

فقال ـ عَقِبَ هذه الحكاية ـ: «فهذا القولُ يعطيك بأنّه لا يَروِي إلاّ عمّن هو عنده ثقة، ولا يَلزَمُ من ذلك أنّه يروي عن كلّ الثّقات، ثمّ لا يلزم ممّا قال أنّ كلّ من روى عنه، وهو عنده ثقةٌ أن يكون ثقةً عند باقي الحفّاظ، فقد يَخفَى عليه من حال شيخه ما يَظْهَرُ لغيره، إلاّ أنّه بكل حالٍ كثيرُ التّحرّي في نقد الرّجال. رحمه الله»[2].

٣ ـ يحيى بْن سعيدٍ القطّان (ت١٩٨هـ):

قال في ترجمة «العوّام بْن حمزة المازني البصريّ»: «فهذا ممّن يَروي عنه القطّان من الضّعفاء، وخَفِيَ عليه أمرُه»[3].

٤ ـ يعقوبُ بْن سفيان الفسوي (ت٢٧٧هـ):

حكى الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ ما روى عن الحافظ أبي عبد الرحمٰن النّهاوندي أنّه سمع الفسوي يقول: «كتبت عن ألف شَيخٍ وكسر، كلُّهم ثقات»[4].

= من ذلك أيضاً:

- قال في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ١٤١ ـ ١٦٠هـ ص٢٦٨) ترجمة «محمّد بْن السائب الكلبي» (ت١٤٦هـ): «أنا أتعجب من شعبة وتحريه كيف يروي عن مثل هذا التالف».
- وقال في (الحوادث نفسها ـ ص٦٠٦) ترجمة «محمّد بن عبيد الله العرزمي الكوفي» (ت١٥٥هـ): «فهو من شيوخ شعبة، وما أظن شعبة روى عن أضعف منه...».

وقال في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٦٣٥): «هو من شيوخ شعبة المجمع على ضعفهم...».

(١) «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٢)، و «مقدمة الكامل» (ص٩١).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٧٢).

(٣) «المصدر نفسه» (٦/ ٣٥٥).

(٤) انظر «معجم البلدان» (٤/ ٢٦١).

فعلّق عليه قائلاً: «ليس في مشيخته إلاّ نحوٌ من ثلاث مئةِ شيخ، فأين الباقي[1]، ثمَّ في المذكورين جماعةٌ قد ضُعّفوا»[2].

وهذه النّماذج وغيرُها، كلُّها تَنفي أن تكون قاعدةُ (فلان لا يروي إلا عن ثقة)، قضيّةً كليّةً عامَّةً تشمَل جميعَ من حدَّث عنه، كما هو صريحُ كلامِ الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ في ترجمة «الإمام مالك» السَّابقة الذِّكر، ولذلك قال الإمام أبو حاتم الرَّازي ـ رحمه الله ـ: «إذا رأيتَ شعبةَ يحدِّث عن رجلٍ فاعلم أنّه ثقةٌ إلا نفراً بأعيانهم»[3].

قال الإمام التّرمذي ـ رحمه الله ـ: «ذُكِر عن شعبة أنَّه ضَعَّف أبا الزّبير وعبدَ الملك بْن أبي سليمان، وحكيم بْن جُبير، وترك الرّواية عنهم، ثمَّ حدّث عمّن دون هؤلاء في الحفظ والعدالة، حدّث عن جابر الجعفي، وإبراهيمَ بْن مُسلم الهَجَري، ومحمّد بْن عُبيد الله العَرْزَمي، وغيرِ واحدٍ ممّن يُضَعَّفون في الحديث»[4].

ولذلك قَيَّد الحافظ السّخاويُّ القاعدةَ بقوله: «تتمة: ممّن كان لا يَروى إلا عن ثقةٍ إلاّ في النّادر...»[5].

لكنِ وجودُ الرِّواية عن الضّعفاء عند من ثبت في حقّه ـ بتصريحه أو بنصّ العلماء ـ أنَّه لا يروي إلاّ عن ثقةٍ لا يقتضي تَرَدُّدَه في منهجه، أو تَخَلّيَه عنه، بل ثَمّةَ أسبابٌ واعتباراتٌ اقتضتْ وجودَ ذلك منهم، منها:

---

(١) ذكر الدكتور أكرم في مقدمة تحقيقه لكتاب «المعرفة والتاريخ» للفسوي أنّه جمع أسماء ٤٠٢ شيخ من شيوخ الفسوي، وكثير منهم من الأعلام المشهورين بالعناية بالحديث... (ص١٢).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ١٨١).

(٣) «مقدمة الجرح والتعديل» (ص١٢٨).

(٤) «العلل الصغير» (آخر الجامع له ٥/٧٠٩).

(٥) «فتح المغيث» (٢/٤٢).

أولاً: أن يكون روى عنه لأنَّه ثقةٌ عنده، أو لعدم ظُهور ضَعْفه لديْه:

وهذا صريحٌ في نصّ الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ في شأن رواية شُعبة عن أبي المهزِّم يزيد بْن سفيان، كما تقدَّم[1]، وكذلك في كلامه في ترجمة الإمام مالك، وفي شأن رواية القطّان عن العوَّام بْن حمزة[2].

ثانياً: قد يَروي عن رجلٍ ضعيفٍ لأنَّه ما خَبَر حالَه جيِّداً:

وهذا كما هو الشَّأن في الإمام مالك ـ رحمه لله ـ في روايته عن عبد الكريم بْن أبي المخارق، قال القاضي إسماعيل بْن إسحاق المالكي (ت٢٨٢هـ): «إنما يُعْتَبرُ بمالك في أهلِ بلده، فأمّا الغُرباء فليس يحتجُّ به فيهم، وبنحوِ هذا اعتذر غيرُ واحد عن مالكٍ في روايته عن عبد الكريم أبي أميَّة وغيرِه من الغرباء»[3].

ثالثاً: قد يَروي عن راوٍ ضعيفٍ عنده ليعتبر به، أو يَستشهد بروايته أو لأمرٍ آخر[4]:

---

(١) انظر ما سبق (ص٦٢٣).

(٢) انظر ما سبق (ص٦٢٤). قال علي بْن المديني: سألت يحيى ـ يعني: ابنَ سعيد ـ عن العوام بْن حمزة؟ فقال: ما أقربه من مسعود بن علي، ومسعود بن علي لم يكن به بأس». «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٣). وانظر «التاريخ الكبير» (٧/ ٦٧).
ونحو ذلك رواية شعبة، عن جابر الجعفي، مبنية على توثيقه إياه، فإنه قد قال: «كان جابر إذا قال: (حدثنا) و(سمعت) فهو من أوثق الناس» «تهذيب الكمال» (٤/ ٤٦٧).
وسئل الإمام أحمد، عن إبراهيم بْن مسلم الهجري فقيل له: «فالهجري يُحدِّث عنه؟» قال: «قد روى عنه شعبة» «المعرفة والتاريخ» (٢/ ١٩٠ ـ ١٩١)، فكأن الإمام أحمد يرى أن رواية شعبة عنه ترفعه عن الترك.
ومن هذا الباب رواية الإمام أحمد عن علي بْن مجاهد الكابُلِي مع ضعفه، فقد كان الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ يقول: «كتبنا عنه ما أرى به بأساً». «سؤالات أبي داود» (ص٣٦٠).

(٣) «شرح علل الترمذي» (١/ ٣٨٠ ـ ٣٨١).

(٤) انظر كلاماً جيداً لابن حبان في كتاب «المجروحين» (١/ ٢٠٩)، ترجمة «جابر الجعفي».

فقد ضَعَّف يحيى بْنُ سعيد، عبدَ الحميد بْن جعفر، ثُمَّ روى عنه[1]، كما أنّ أبا زرعة الرّازي ضَعَّف بعضَ الرُّواة وقد روى عنهم[2].

وقال العلاّمة المعلِّمي ـ تعليقاً على تقييد الحافظ السَّخاوي المسألة بقوله: «إلاّ في النّادر» ـ: «وقوله: «في النادر» لا يَضُرُّنا، إنما احترز بها لأنّ بعض أولئك المحتاطين، قد يخطيء في التَّوثيق فيروي عمن يراه ثقةً وهو غيرُ ثقة، وقد يضطّر إلى حكاية شيء عمَّن ليس بثقة، فيحكيه ويُبَيِّنُ أنّه ليس بثقة. والحكمُ فيمن رَوَى عنه أحدُ هؤلاء المحتاطين أن يُبْحث عنه، فإن وُجد أنّ الذي روى عنه قد جَرَحه، تَبَيّن أنّ روايتَه عنه كانت على وجه الحكاية فلا تكون توثيقاً، وإنْ وُجد أنَّ غيرَه قد جرحه جرحاً أقوى ممّا تقتضيه روايتُه عنه تَرَجَّح الجرح، وإلاّ فظاهرُ روايته عنه التّوثيق...»[3].

والخلاصة: أنّه إذا تعارض جرحٌ صريحٌ في راوٍ مع رواية أحد أولئك المحتاطين عنه فلا يَسوغ للنّاقد إهدارُ الجرح الصريح مطلقاً، والاعتماد على القاعدة المذكورة في توثيق ذلك الرّاوي؛ لاحتمال كون روايته عنه لأحد تلك الأسباب المذكورة، إلاّ حيث يكون الرّاوي خالياً عن الجرح المعتبر، فيُستأنس برواية من ثبت في حقّه أنّه لا يروي إلاّ عن ثقةٍ عنده إذا روى عنه في تقوية حاله. والله أعلم.

المبحث السادس
لا عبرة بتوثيق مُبالَغٍ فيه

مثاله ما جاء في ترجمة «محمّد بْن إبراهيم بْن سعيد أبي عبدالله

(١) انظر «تاريخ الدُّوري» (٢/٣٤١ ـ ٣٤٢).

(٢) انظر «أبو زرعة وجهوده في السنة النبوية» (١/١٥٨ ـ ١٦٠)، وفيه ذكر أمثلةٍ لرواةٍ جَرَحَهم أبو زرعة وقد روى عنهم.

(٣) «التنكيل» (١/٤٢٩).

البُوشَنْجي النَّيسابوري» (ت٢٩١هـ) ساق الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ بسنده حديثاً من طريق البُوشَنجي، عن روح بْن صلاح المصري، وقال ـ عقبه ـ: «حديثٌ غريب، عالٍ جداً، وروحٌ ضَعَّفه ابن عديّ[1]، وذكره ابن حِبَّان في «الثقات»[2]، وبَالغ الحاكمُ فقال: «ثقة مأمون»»[3].

وقول الحاكم ـ رحمه الله ـ رأي ارتآه في هذا الراوي، ولم يقل به على سبيل البالغة، وإن كان الراجح خلافه. والله أعلم.

المبحث السابع
لا عبرة بتوثيق مبني على عدم العلم

مثاله: ما جاء ترجمة «عبيد الله بْن أحمد بْن معروف البغدادي» (ت٣٨١هـ) قال الحافظ الذَّهبيّ فيه: «كان من أجلاد الرّجال وألبَّاء القُضاة، ذا ذكاءٍ وفطنة، وعزيمةٍ ماضية، وبلاغة، وهيبة، إلاَّ أنَّه كان مجرّداً في الاعتزال، بليّة»[4].

ثمَّ قال: «وَثَّقه ـ بجهلٍ ـ الخطيبُ[5]، وبَالَغ في تعظيمه، وقال: «كان يجمع وسامةً في منظره، وظَرفاً في مَلبسه، وطلاقةً في مجلسه، وبلاغةً في خطابه، قد ضرب في الأدب بسهم، وأخذ من الكلام بحظ، وله نظمٌ رائق»[6].

---

(١) انظر «الكامل» (٣/ ١٤٦)، ونص عبارته: «ولروح بْن سيابة أحاديث ليست بالكثيرة، عن ابْن لَهِيعَة، والليث، وسعيد بْن أبي أيوب، وحيوة، وغيرهم، وفي بعض حديثه نكرة».

(٢) (٨/ ٢٤٤).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٥٨٩).

(٤) «المصدر نفسه» (١٦/ ٤٢٧).

(٥) انظر «تاريخ بغداد» (١٠/ ٣٦٦)، قال فيه: «ثقة».

(٦) انظر «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

المبحث الثامن
لا عبرة بتوثيق لا يثبت عن قائله

مثال ذلك: ما جاء في ترجمة «يزيد بن أبي زياد أبي عبدالله الهاشمي مولاهم الكوفي» (ت١٣٧هـ) قال الحافظ الذّهبي: «وروى علي بن عاصم - وليس بحجّة - عن شعبة قال: «ما أبالي إذا كتبت عن يزيد بن أبي زياد أن لا أكتبه عن أحدٍ»[١].

وقد تقدّم ما في هذا التّوثيق، من مخالفة للرّواية الصّحيحة عن شعبة في تضعيف يزيد بن أبي زياد[٢].



(١) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ١٣٠).
(٢) انظر ما تقدم (ص٥٩٢ ـ ٥٩٣).

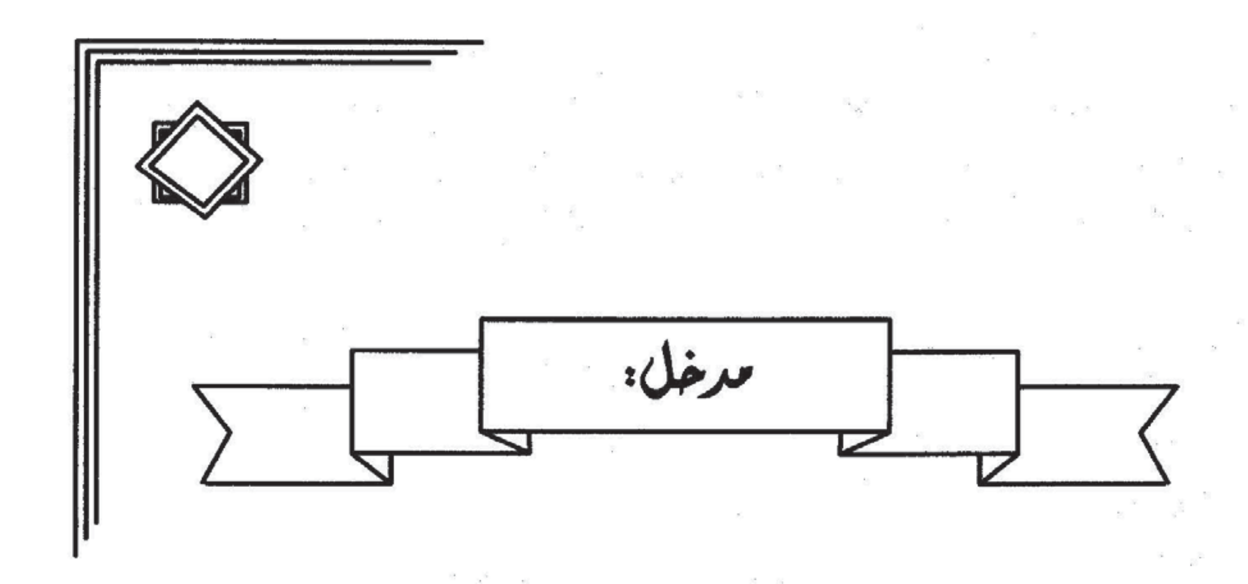


الفصل الثاني

ضوابطه في ترجيح جانب التعديل

وفيه ثلاثة وعشرون مبحثاً.





تقدّم البيان في أنّ قاعدة «تقديم الجرح على التعديل» عند تواردِهما على شخصٍ واحدٍ، من القواعد العامّة التي سار عليها الحافظ ـ رحمه الله ـ في نقده للرِّجال، واعتبرها عند اختلاف النُّقَّاد في الرَّاوي جرحاً وتعديلاً، وذكر أمثلة تطبيقية لذلك[1]، لكن هذه القاعدة مقيَّدةٌ بضوابط أُخرى راعاها الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ في مواضع شتَّى من كتابه «سير أعلام النبلاء»، وبيانها في المباحث التالية:

المبحث الأول
لا يؤثّر الجرح فيمن ثبتت عدالته وإمامته

من أمثلة ذلك:

١ ـ في ترجمة «محمّد بْن مسلم بْن عبيد الله بْن عبدالله بْن شهاب الزّهريّ المدني» (ت١٢٥هـ) نقل الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ قول مكحول الشّامي أبي عبدالله، في الإمام الزّهري: «أيّ رجلٍ هُو لولا أَفْسَدَ نفسَه بصحبة الملوك»[2].

---

(١) انظر ما سبق (ص١٤٤).

(٢) «المعرفة والتاريخ» (١/ ٦٤٢).

فعلّق عليه الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ قائلاً: «بعضُ من لاّ يُعتدُّ به لم يأخذ عن الزُّهري لكونه كان مُداخلاً للخلفاء، ولئن فَعَلَ ذلك فهو الثَّبت الحجَّة، وأين مثلُ الزّهريّ رحمه الله؟!»[1].

وقال فيه الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: «الفقيه الحافظ، المتَّفق على جلالته وإتقانه...»[2].

٢ ـ وقال في ترجمة «محمّد بْن إسحاق بْن يسار المطلبي» (ت١٥٢هـ) ـ في سياق كلامه عمَّا حصل بين الإمام مالك، وابن إسحاق من كلام كلّ منهما في آخر ـ: «...وهذان الرَّجلان كلٌّ منهما قد نال من صاحبه، لكن أثَّرَ كلامُ مالكٍ في محمّد بعض اللِّين، ولم يُؤثِّر كلامُ محمّد فيه ولا ذَرَّة، وارتفع مالكٌ وصار كالنَّجم...»[3].

٣ ـ وقال في ترجمة «فُضيل بْن عياض بْن مسعود بْن بشر التَّميمي اليربوعي الخراساني» (ت١٨٧هـ): «إذا كان مِثْلُ كبراء السَّابقين الأوَّلين، قد تكلّم فيهم الرَّوافضُ والخوارج، ومِثْلُ الفُضيل يُتَكلَّم فيه[4]، فمن الذي يَسْلم من ألسنة النَّاس، لكن إذا ثبتت إمامة الرَّجل وفضلُه، لم يضرَّه ما قيل فيه، وإنما الكلام في العلماء مفتقرٌ إلى وزْنٍ بالعدل والورع»[5].

٤ ـ وفي ترجمة «إسماعيل بْن إبراهيم بْن مِقْسَم الأسدي مولاهم البصريّ المعروف بابن عُلية» (ت١٩٣هـ) قال: أبو بكرِ بْن يحيى بْن أبي طالب: «كنّا مع أبي سلمة منصور بْن سلمة الخزاعي، فأَرَاد أن يحدّث عن زُهيرِ بْن مُعاوية فسبقه لسانُه، فقال: «حدَّثنا إسماعيل بن عُلية»، فقال: «لا، ولا كرامةَ أن يكون إسماعيلُ بْن عُليَّة مثلَ زهير». ثمَّ قال: «أردتُ

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٣٣٩).
(٢) «تقريب التهذيب» (ص٥٠٦).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤١).
(٤) يشير بذلك إلى كلام قطبة بْن العلاء فيه، وسيأتي بيانه في مبحث (لا عبرة بجرح مجروح).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٤٤٨).

زهيراً»، ثمَّ قال: «ليس من قارف الذَّنبَ كمن لم يُقارفْه»، ثمَّ قال: «أنا والله اسْتَتَبْتُه ـ يعني إسماعيل»[1] أي في مسألة إجابته في محنة القول بخلق القرآن[2].

فقال الحافظ الذَّهبيّ ـ عَقِبَ هذه الحكاية ـ: «يشير إلى تلك الهفوة الصّغيرة، وهذا من الجرْح المردود، وقد اتَّفق علماء الأمَّة على الاحتجاج بإسماعيل بْن إبراهيم العدل المأمون، وقد قال عبد الصّمد بْن يزيد مردويه: سمعتُ إسماعيلَ بْن عُليّة يقول: «القرآن كلام الله غير مخلوقٍ»[3]، »[4].

وقال في «ميزان الاعتدال»[5]: «هذا من الجرح المردود، لأنّه غلُوٌّ».

٥ ـ وفي ترجمة «محمّد بْن إسماعيل بْن إبراهيم الجعفي مولاهم البخاري» (ت٢٥٦هـ) قال عبدُ الرَّحمٰن بْن أبي حاتم ـ رحمه الله ـ: «قَدِم عليهم الرّي سنة مئتين وخمسين... سمع منه أبي وأبو زرعة، ثمَّ تركا حديثَه عندما كتب إليهما محمّد بْن يحيى النّيسابوري أنّه أَظْهَر عندهم أنَّ لفظَه بالقرآن مخلوقٌ»[6].

فَتَعَقَّبه الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ بقوله: «إن تركا حديثَه، أو لم يَتركاه، البخاريُّ ثقةٌ مأمونٌ يُحْتَجُّ به في العالَمِ»[7].

٦ ـ وفي ترجمة «محمّد بْن إسماعيل بْن يوسف السُّلَمي الترمذي

---

(١) «تاريخ بغداد» (٦/ ٢٣٨).

(٢) انظر تفاصيل ذلك في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ١٣٢ ـ ١٣٣)، و «تاريخ بغداد» (٦/ ٢٣٧ ـ ٢٣٩).

(٣) «تاريخ بغداد» (٦/ ٢٣٩).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ١١٨).

(٥) (١/ ٢١٩).

(٦) «الجرح والتعديل» (٧/ ١٩١).

(٧) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٤٦٢).

البغداديّ» (ت٢٨٠هـ) قال فيه ابن أبي حاتم: «سمعتُ منه بمكّة، وتكلّموا فيه»[١].

فتعَقَّبه الحافظ الذَّهبيّ قائلا: «انبرم الحالُ على توثيقه وإمامته»[٢].

وقد صرَّح غيرُ واحدٍ من العلماء بهذا الضّابط، ونبّهُوا إليه، من ذلك:

أ ـ قول الإمام أحمد بْن حنبل ـ رحمه الله ـ: «كلّ رجلٍ ثبتت عدالتُه، لم يُقبل فيه تجريحُ أحدٍ حتّى يُبَيِّن ذلك عليه بأمرٍ لا يحتمل غيرَ جرحه»[٣].

ب ـ وقال السُّلمي: سألت الدّارقطني عن أبي حامد الشَّرقي؟ فقال: «ثقةٌ مأمون إمامٌ»، قلت: لِمَ تَكَلَّم فيه ابنُ عُقدة؟! فقال: «سبحان الله تَرى يُؤثِّر فيه مثلُ كلامه؟! ولو كان بدَلَ ابن عُقْدة يحيى بنُ معين»، فقلت: وأبو عليّ الحافظُ، كان يَقول مِن ذلك؟ قال: «ومَا كان محلّ أبي عليّ وإنْ كان مُقدَّمًا في الصَّنعة أن يُسمَعَ كلامُه في أبي حامد. رحم الله أبا حامد؛ فإنّه صحيح الدّين، صحيح الرّواية»[٤].

ج ـ وقول أبي عُمر بْن عبد البّر ـ رحمه الله ـ: «والصّحيح في هذا الباب أنّ من صحّت عدالتُه، وثبتتْ في العلم إمامتُه، وبانت ثقتُه وبالعلم عنايتُه، لم يلتفت فيه إلى قولِ أحدٍ إلاّ أنْ يأتي في جَرْحَته ببينةٍ عادلةٍ، يَصحُّ بها جرحتُه على طريقِ الشّهادات، والعملُ فيها من المشاهَدة والمعايَنَة لذلك بما يُوجبُ تصديقَه فيما قاله لبراءته من الغلّ، والحسد والعداوة والمنافسة، وسلامتِه من ذلك كلِّه، فذلك كلُّه يوجِب قبولَ قوله من جهة الفقهِ والنّظر.

وأمّا من لم تثبت إمامتُه، ولا عُرِفت عدالتُه، ولا صحّت لعدم الحفظ والاتقان روايتُه، فإنّه يُنظَر فيه إلى ما اتّفق أهلُ العلم عليه، ويُجْتَهد في

---

(١) «الجرح والتعديل» (٧/ ١٩١).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٤٣).
(٣) «تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٧٣).
(٤) «سؤالات السلمي» (ص١٠٧ ـ ١٠٨)، وفيه: (فما تكلم) بدل (لِمَ تكلم).

قَبول ما جاء به على حَسَبِ ما يؤدِّي النَّظر إليه...»[1].

د ـ وقولُ السُّبكي ـ رحمه الله ـ: «بل الصَّواب عندنا أنَّ من ثبتتْ إمامتُه وعدالتُه، وكَثُرَ مادحوه ومزَكوه، ونَدُرَ جارحوه، وكانت هناك قرينةٌ دالّةٌ على سبب جرحه من تعصُّبٍ مذهبي، أو غيره، فإنّا لا نَلتفت إلى الجرح فيه، ونَعمل فيه بالعدالة...»[2].

والخلاصة: أنّ المراد من هذا الضّابط أنّ الرَّجل إذا ثبتت عدالته، وتقرّرتْ إمامتُه، وذاع بين الأمّة فضلُه وورعُه، وانتشر علُمه، صار الجارحُ له بما يُسقط عدالتَه، ويُبطل الشهادةَ بإمامته كالمنفرد بين الأمّة بخلاف ما اجتمعت عليه، واستقرّت على العلم والعمل به، ولا شكّ في ردّ ما كان هذا سبيلُه، وعدمِ الاعتداد به في مخالفة ما استفاض علمُه، واشتهر خبرُه.

ولا يعني هذا الضابطُ إضافةَ العصمةِ إلى أئمّة هذا الشّأن، ونَفْيَ صدور الخطأ أو الهفْوَة منهم، بل المرادُ دفعُ كلّ ما من شأنه إسقاطُ عدالتهم، وإبطالُ ما تقرَّر بالأدلّة المشَاهَدَة من إمامتهم في هذا الشّأن. أمّا الخطأ ونحوُه ممّا لا ينجو منه أحدٌ من البشر إلاّ من عصمه الله فجائزٌ وقوعُه من أحدهم، لكن لا علي سبيل التَّعمُّد المُسْقِطِ للعدالة. والله أعلم[3].

المبحث الثاني
لا يُلتَفت إلى قول من تكلّم في راوٍ بلا حجّة

من أمثلة ذلك:

١ ـ وفي ترجمة «مبشر بْن إسماعيل الحلبي» (ت٢٠٠هـ) قال فيه ابن

---

(١) «جامع بيان العلم وفضله» (٢/١٠٩٣ ـ ١٠٩٤).

(٢) «قاعدة في الجرح والتعديل» (ص١٣).

(٣) ومن كلام الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ في هذا الضابط أيضاً قوله في «ميزان الاعتدال» (٤/٤١٠): ترجمة «يحيى بْن مَعِين»: «وإنما ذكرته عِبْرةً، ليُعلَم أنْ ليس كلّ كلام وقع في حافظٍ كبيرٍ بمؤثِّر فيه بوجه، ويحيى فقد قفز القنطرة، بل قفز من الجانب الشّرقي إلى الجانب الغربي ـ رحمه الله ـ».

سعد: «. . .وكان ثقة، مأموناً»[1].

قال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «تكلّم فيه بعضهم بلا حجَّة. . .»[2].

وكذا قال في «تاريخ الإسلام»[3].

ونحوه قوله في «ميزان الاعتدال»[4]: «تكلّم فيه بلا حجة».

ولعلّه عَنَى بقوله هذا: قولَ ابن قانعٍ فيه: «ضعيفٌ»[5].

٢ ـ وقال في ترجمة «زكريا بْن عدي بْن زُريق التّيمي مولاهم الكوفي نزيل بغداد» (ت٢١١هـ): «وقد نال منه أبو نُعيم الكوفيّ بلا حجّة، وقال: «ما له وللحديث هو بالتّوراة أعلمُ»[6].

وقد جاء ذكرُ عبارة أبي نُعيم، عند الإمام ابن مَعِين فدافع عن زكريا، وأثبت كونَه مقبولَ الرِّواية، ضابطاً لحديثه، قال إبراهيم بْن عبدالله بْن الجُنيد: قال أبو داود النّحوي ليحيى بْن مَعِين ـ وأنا أسمع ـ: «سمعتُ أبا نُعيم وذُكر له حديث، فقال: «من روى هذا؟» فقالوا: زكريا بْن عدي. فقال أبو نُعيم: «ما له وللحديث، ذلك بالتّوراة أعلم»، فقال يحيى بْن مَعِين: «كان زكريا بْن عديّ لا بأس به، وكان أبوه يَهُودياً، فَأَسْلَم»[7].

وقال في «تاريخ الإسلام»[8]: «لا اعتبارَ بما قاله أبو نعيم: (فذكره)».

٣ ـ وفي ترجمة «أحمد بْن عيسى بْن حسّان المصريّ المعروف بابن

---

(١) «الطبقات» (٧/ ٤٧١).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٣٠٢).
(٣) (حوادث ووفيات سنة ١٩١ ـ ٢٠٠هـ ص٣٤٨).
(٤) (٣/ ٤٣٣).
(٥) «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٣٢).
(٦) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٤٤٤).
(٧) «سؤالات ابن الجنيد» (ص٣٢١ ـ ٣٢٢).
(٨) (حوادث ووفيات سنة ٢١١ ـ ٢٢٠هـ ص١٥٨).

التُّسْتُرِيّ» (ت٢٤٣هـ) تكلّم فيه غير واحد، منهم:

أ ـ يحيى بْن مَعِين، قال أبو داود: «سمعت يحيى بْن مَعِين يحلف بالله الذي لا إله إلا هو أنَّه كذاب»(١).

ب ـ وانتقد أبو زُرعة الإمامَ مسلماً ـ رحمه الله ـ لإخراجه حديث أحمد في «صحيحه»، فقال: «يروي عن أحمد بْن عيسى المصريّ في كتابه «الصحيح»... ما رأيتُ أهلَ مصر يَشكون في أنّ أحمدَ بْن عيسى ـ وأشار أبو زرعة إلى لسانه ـ كان يقول الكذب»(٢).

ج ـ وقال أبو حاتم الرّازي: «قيل لي بمصر: إنَّه قَدِمَها واشترى كُتُبَ ابنِ وهب، وكتابَ المُفَضَّل بْن فَضالة، ثمَّ قَدمت بغداد، فسألتُ هل يحدِّث عن المُفَضَّل؟ قالوا: نعم. فأنكرت ذلك، وذلك أن الرِّواية عن ابن وهب، والمفضل لا يستويان»(٣).

ومع هذا فقد أخرج عنه البخاري في «صحيحه»، ومسلم كذلك، وقال فيه الإمام النسائي: «ليس به بأس»(٤).

وقال أبو جعفر النحّات: «أحد الثقات»(٥).

وقال الخطيب البغدادي: «ما رأيت لمن تكلّم في أحمد بْن عيسى، حجة توجب ترك الاحتجاج بحديثه...»(٦).

وهذا الذي مال إليه الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ وارْتآه، فقال: «العمل على الاحتجاج به، فأين ما انفرد به حتى نُلَيِّنَه به؟!»(٧).

---

(١) «تهذيب الكمال» (١/ ٤١٨).
(٢) «تاريخ بغداد» (٤/ ٢٧٤)، وانظر «تهذيب الكمال» (١/ ٤١٩).
(٣) «الجرح والتعديل» (٢/ ٦٤).
(٤) «تاريخ بغداد» (٣/ ٢٧٥)، وانظر «تهذيب الكمال» (١/ ٤٢١).
(٥) «جزء معرفة رجال محمّد بن إسماعيل البخاري» (الورقة ١).
(٦) «تاريخ بغداد» (٤/ ٢٧٥).
(٧) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٧١).

وقال في «ميزان الاعتدال»[1]: «احتجّ به أربابُ الصّحاح، ولم أرَ له حديثاً منكراً فأُورِدُه».

وقال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: «إنما أنكروا عليه ادّعاء السّماع، ولم يُتَّهم بالوضع، وليس في حديثه شيءٌ من المناكير. والله أعلم»[2].

وقال في «تقريب التهذيب»[3]: «صدوقٌ تُكُلِّم في بعض سماعاته».

وقال في «هدي الساري»[4]: «عاب أبو زرعة على مسلم تخريج حديثه، ولم يُبَيِّن سبب ذلك، وقد احتجّ به النّسائي مع تعنّته[5]...».

وقوله ـ في تضعيف أبي زرعة ـ: «ولم يُبَيِّنْ سببَ ذلك...» ليس كذلك، فقد تقدّم أنّ أبا زرعة كان يتَّهمه بالكذب، ولعلّ ذلك لما أشار إليه قرينُه أبو حاتم الرّازي، من شِراء أحمدَ بْن عيسى كُتُبَ ابن وهب، وكتابَ المفضَّل بْن فَضالة، ثمّ تحديثِه بهما. والله أعلم.

٤ ـ وقال في ترجمة «إبراهيم بْن سعيد الجوهري البغدادي» (اختلف في تاريخ وفاته[6]): «الرَّجل ثقةٌ حافظ، وقد لَيَّنَه حجَّاج الشَّاعر بلا وجه»[7].

---

(١) (١/ ١٢٧).

(٢) «تهذيب التهذيب» (١/ ٦٥).

(٣) (ص٨٣).

(٤) (ص٣٨٧).

(٥) انظر «سننه» ـ كتاب الغسل والتيمم ـ باب الوضوب من المذي ـ (ج١/ ٢٣٤/ رقم٤٣٧)، وكتاب الصوم، باب فضل الصيام ـ (ج٤/ ٤٧٣/ رقم٢٢١٨).

(٦) قال الحافظ الذّهبيّ في «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ١٥١): «توفي مرابطاً بعين زربة، فما حرروا وفاته كما ينبغي، فقيل: مات سنة سبع وأربعين، وقيل: سنة أربع وأربعين، وقيل: سنة تسع وأربعين، وقيل: سنة ثلاث وخمسين ومئتين. رحمه الله».

(٧) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ١٥٠).

وكلامُ حجَّاج بْن الشَّاعر في إبراهيم، قد ساقه الحافظ الخطيب ـ رحمه الله ـ بإسْناده من طريق عبد الرَّحمٰن بْن يوسف (وهو ابن خراش) قال: سمعت حجَّاج بْن الشَّاعر يقول: «رأيتُ إبراهيمَ بْن سعيد عند أبي نُعيم، وأبو نُعيم يَقْرأ وهو نائم، وكان الحجَّاج يَقَع فيه»[1].

وقال في «ميزان الاعتدال»[2]: «لا عِبْرة بهذا، وإبراهيمُ حجَّة بلا ريب».

وقال في «الرواة الثقات»[3]: «لا عِبْرَةَ بِوُقُوعه فيه».

والعُمْدة في نِسْبة هذا القول إلى ابن الشَّاعر ضعيفةٌ؛ إذْ هي من رواية ابن خراش، وهو مذكورٌ بالرَّفض[4]. والله أعلم[5].

المبحث الثالث
لا عبرة بجرح مخالف لتوثيق مجمع عليه

من أمثلة ذلك:

١ ـ في ترجمة «جعفر الصَّادق بْن محمَّد بْن علي بْن الحسين بْن علي بْن أبي طالب الهاشمي» (ت١٤٨هـ) قال علي بْن المديني: سُئل

---

(١) «تاريخ بغداد» (٦/ ٩٢ ـ ٩٤).

(٢) (١/ ٣٦).

(٣) (ص٤٣).

(٤) انظر «ميزان الاعتدال» (٢/ ٦٠٠ ـ ٦٠١)، و «هدي الساري» (ص٤٣١).

(٥) من أمثلة هذا الضابط أيضاً:

- قوله في «ميزان الاعتدال» (٢/ ٥٩) ترجمة «روح بْن عبادة بْن العلاء القيسي البصري» (ت٢٠٥هـ): «تكلَّم فيه القواريري بلا حجة».
- وقال في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ٢٠١ ـ ٢١٠هـ ص١٥٦): «صدَّقه ابن مَعِين وغيره، وما تكلَّم فيه أحد بحجة، وتكلم فيه ابن مهدي، ثمَّ رجع عن ذلك».
- وقال في «ميزان الاعتدال» (١/ ١٧٤) ترجمة «أسامة بْن حفص»: «ضعفه أبو الفتح الأزدي بلا حجة».

يحيى بْن سعيد عن جعفر بْن محمّد فقال: «في نفسي منه شيءٌ». فقلت: فمُجالِد[1]؟ قال: «مجالد أحبُّ إليَّ منه»[2].

فتعقَّبه الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ بقوله: «هذه مِن زَلَقَات يحيى القطّان بل أَجْمع أئمَّة هذا الشّأن على أنَّ جعفراً أوثقُ من مجالد، ولم يلتفتوا إلى قول يحيى»[3].

٢ ـ في ترجمة «إبراهيم بْن طهمان بْن شعبة الهرويّ نزيل نيسابور» (ت١٦٣هـ) قال فيه محمّد بْن عبدالله بْن عمّار الموصلي: «ضعيفٌ وهو مضطرب الحديث»[4].

فردَّ الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ هذا الحُكم واصفاً إيَّاه بالشّذوذ فقال: «شَذَّ الحافظ محمّد بن عبدالله بْن عمّار فقال: «إبراهيم بْن طهمان ضعيف، وهو مضطرب الحديث»[5].

وقال في «ميزان الاعتدال»[6]: «ضعّفه محمّد بْن عبدالله بْن عمّار الموصلي وحده، فقال: (فذكر كلامه)».

وقال أيضاً: «فلا عبرةَ بقول مُضَعِّفِه...»[7].

---

(١) هو: مجالد بْن سعيد بْن عمير بْن بسطام الكوفي، المتوفى سنة (١٤٤هـ) جمهور المحدثين على تضعيفه، وعدم الاحتجاج بمفاريده، ومن بينهم يحيى بْن سعيد القطان، وكان يضعفه، ويقول فيه: «في نفسي منه شيء» انظر بقية أقوال النقاد فيه: «الضعفاء» للبخاري (ص١١٦)، و «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٦١)، و «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ٢٣٢ ـ ٢٣٤)، و «الكامل» (٦/ ٤٢٠ ـ ٤٢٣)، و «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٢١٩ ـ ٢٢٥).

(٢) «الكامل» (٢/ ١٣١).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٢٥٦).

(٤) «تاريخ بغداد» (٦/ ١٠٨).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٨٢).

(٦) (١/ ٣٨).

(٧) «ميزان الاعتدال» (١/ ٣٨).

وقال في «تاريخ الإسلام»[1]: «كذا قال! وإبراهيم حجَّة».

٣ ـ وفي ترجمة «عبد الرّزاق بْن همّام بْن نافع الحميريّ مولاهم الصنعاني» (ت٢١١هـ) قال العقيلي: «حدثنا محمّد بْن أحمد بْن حمّاد، سمعت محمّد بْن عُثمان الثَّقفي البصري، قال: «لما قدم العبّاس بْن عبد العظيم من صنعاء من عند عبد الرزاق، وكان رَحَل إليه للحديث، أتيناه نُسلِّم عليه، فقال لنا ـ ونحن جماعةٌ عنده في البيت ـ: «ألستُ قد تجشَّمتُ الخروجَ إلى عبد الرزاق، فدخلتُ إليه، وأقمتُ عنده، حتى سمعتُ منه ما أردت؟! والله الذي لا إله إلا هو إنَّ عبدَ الرّزاق كذَّاب، ومحمّد بْن عمر الواقدي أصدقُ منه»[2].

فتعقَّبه الحافظ الذَّهبيّ بقوله: «بل والله ما بَرَّ عبَّاسٌ في يمينه، ولبئس ما قال، يَعمد إلى شيخ الإسلام، ومحدِّثِ الوقت، ومن احتجّ به كلّ أرباب الصِّحاح ـ وإن كان له أوهامٌ مغمورة، وغيرُه أبرعُ في الحديث منه ـ فيرميه بالكذب، ويقدِّم عليه الواقديَّ الذي أجمعت الحفّاظ على تركه، فهو في مقالته هذه خارقٌ للإجماع بيقينٍ»[3].

وقال في «ميزان الاعتدال»[4]: «هذا ما وافق العبّاس عليه مسلم، بل سائر الحفّاظ وأئمّة العلم يحتجُّون به إلاَّ في تلك المناكير المعدودة في سِعَة ما روى».

٤ ـ وقال في ترجمة «سليمان بْن داود العَتَكي الزّهراني البصريّ» (ت٢٣٤هـ): «وَثَّقه يحيى بْنُ مَعِين[5]، وأبو زُرعة الرّازي[6]، والنّسائي[7]،

---

(١) (حوادث ووفيات سنة ١٦١ ـ ١٧٠هـ ص٦٢).

(٢) «الضعفاء» (٣/١٠٩)، وإسناده هذه الحكاية صحيح.

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٥٧١ ـ ٥٧٢).

(٤) (٢/ ٦١١).

(٥) انظر «الجرح والتعديل» (٤/ ١١٣).

(٦) انظر «تاريخ بغداد» (٩/ ٣٩)، و «تهذيب الكمال» (١١/ ٤٢٤).

(٧) انظر «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٠)، و «تهذيب الكمال» (في الموضع السابق).

وغيرُهم، فأمّا قول عبد الرّحمن بْن خراش فيه فلا يُساوي السَّماع، فإنّه قال: «تكلّم النّاس فيه وهو صدوقٌ»[1].

ثمَّ قال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «بل أجمعوا على الاحتجاج به»[2].

وقال في «تاريخ الإسلام»[3]: «هذه مجازفةٌ من عبد الرّحمن؛ فإنّا لا نعلم أحداً ضعّف الزّهراني، بل أجمعوا على الاحتجاج به».

قال يعقوبُ بْن سفيان الفسوي: قال سليمان بْن حرب: «لم أرَ أبَا الرّبيع (وهو سليمان بن داود) عند حمّاد بْن زيد. قال سليمان: صدق الفاسق ـ يعني أبا الرّبيع ـ حين قال: لم أر سليمان عند حمّاد»[4].

وهذه الحكاية صريحة في نسبة سليمان بْن حرب قرينَه أبا الرّبيع إلى الفسق. وظاهرُها يدلّ على أنّ سبب ذلك ما كان يحصل بين الأقران من الجفوة أحيانا، فأبو الرّبيع يذكر أنَّه لم يَرَ سليمانَ بْنَ حربٍ في مجلس حمّاد بْن زيد، وسليمانُ يقول بِصِدق أبي الرّبيع في ادّعائه لأنَّه ما كان يحضر مجلسَ حمّاد فكيف يراه.

والصّواب في هذا ليس مع أحدٍ منهما؛ فإنّ سليمان بْنَ حربٍ، لازَمَ حمّادَ بْنَ زيدٍ منذ وفاة شعبةَ سنة ١٦٠هـ إلى وفاة حماد سنة ١٧٩هـ أي قرابة تسع عشرة سنة[5]، كما أنَّ أبا الرَّبيع سمع من حمَّاد وروى عنه. وكلام الأقران يُطوَى ولا يُعْتمد، إذ غالبُه غيرُ مقبولٍ كما سيأتي بيانُه[6].

ولعلَّ ابنَ خراش وقف على هذه الحكاية، فحكاها بصيغةٍ تُوهم تَتَابُعَ

---

(١) «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٩)، و «تهذيب الكمال» (١١/ ٤٢٥).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٦٧٧).

(٣) (حوادث ووفيات سنة ٢٣١ ـ ٢٤٠هـ ص١٨١).

(٤) «المعرفة والتاريخ» (١/ ١٧٠).

(٥) «المعرفة والتاريخ» (١/ ١٧٠)، و«تهذيب الكمال» (١١/ ٣٨٨).

(٦) انظر مبحث (لا يلتفت إلا كلام الأقران ....) (ص٦٤٩).

غيرِ واحدٍ من النّقاد على الكلام في أبي الرّبيع. وابن خراش مطعونٌ فيه لبدعته الغليظة، كما سيأتي التّنبيه إلى ذلك[1]. والله أعلم.

المبحث الرابع

لا عبرة بجرح مجروحٍ إذا عارضه توثيقٌ معتَبَر

من أمثلة ذلك:

١ ـ وقال في ترجمة «الفضيل بْن عياض بْن مسعود بْن بشر التميمي اليربوعي الخراساني ثمّ المكي» (ت١٨٧هـ): «هو حجّةٌ كبير القدر، ولا عبرة بما نقله أحمد بْن أبي خيثمة، سمعتُ قطبة بْن العلاء يقول: تركت حديثَ فضيل بْن عياض لأنّه روى أحاديث أزرَى على عثمان بْن عفان»[2].

ثمّ قال الذّهبي: «فلا نسمع قولَ قُطبة، لَيْتَه اشتغل بحاله، فقد قال البخاري: «فيه نظر»[3]، وقال النّسائي[4] وغيره: «ضعيف». وأيضاً فالرّجل صاحب سنّة واتّباع: قال أحمد بْن أبي خيثمة[5]: حدّثنا عبد الصمد بْن يزيد الصّائغ قال: ذكر عند الفضيل ـ وأنا أسمع ـ الصّحابةَ، فقال: اتّبعوا وقد كفيتم، أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم»[6].

وقال في «ميزان الاعتدال»[7]: «شيخ الحرم، وأحد الأثبات مجمع

---

(١) انظر المبحث التالي.

(٢) «التاريخ» (أخبار المكيين ص٤٣١).

(٣) انظر «الضعفاء الصغير» (ص١٠٠)، ولفظه: «وليس بالقوي، وفيه نظر، ولا يصح حديثه»، وفي «التاريخ الكبير» (٧/ ١٩١)، اقتصر على قوله: «وليس بالقوي»، وذكر الحافظ ابن عدي الحديث الذي يشير إليه البخاري في كلامه. انظر «الكامل» (٦/ ٥٣).

(٤) انظر «الضعفاء» (ص٢٢٨).

(٥) انظر «التاريخ» (٣/ الورقة ٤٥/أ).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٤٤٨).

(٧) (٣/ ٣٦١).

على ثقته وجلالته ولا عبرة بما رواه أحمد بْن أبي خيثمة، قال: سمعت قطبة بْن العلاء يقول: (فذكر كلامه السابق) ثمَّ قال: «فمن قطبة؟! وما قطبة حتى يُجَرِّح وهو هالك؟!.

روى الفضيل ـ رحمه الله ـ ما سمع فكان ماذا؟! فالفضيل من مشايخ الإسلام. والسَّلام».

وقال في «الرواة الثقات»[1]: «لا يُقبَل قولُ قطبة، ومن هو قطبة حتّى يُسمعَ قولُه واجتهادُه؟! فالفضيل روى ما سمع ولم يقصد غضاً، ولا أَزْرَى على أمير المؤمنين عثمان بن عفَّان، ـ رضي الله عنه ـ، ففعل ما يسوغ، أفبمثل هذا يقول: تركت حديثه. فهو كما قيل: (رمتني بدائها وانسلّت).

وقطبة قد قال البخاري[2]: «فيه نظر». وضعّفه النّسائي[3] وغيرُه، وأمّا الفُضيل فلإتقانه وثقته لا حاجة لذكر أقوال من أثنى عليه، فإنّه رأسٌ في العلم والعمل ـ رحمه الله».

وقال ابن حجر ـ رحمه الله ـ: «لم يَلْتفت أحدٌ إلى قطبة في هذا»[4].

٢ ـ وفي ترجمة «أحمد بْن الفرات بْن خالد الضبي الرّازي نزيل أصبهان» (ت٢٥٨هـ) قال أبو أحمد بْن عدي: سمعت أحمد بْن محمّد بْن سعيد يقول: سمعت ابن خِراش يحلف بالله، أنّ أبا مسعود أحمدَ بْن الفرات يكذب متعمّداً».

فقال ابن عدي: «وهذا الذي قاله ابن خراش لأبي مسعود هو تحامل، ولا أعرف لأبي مسعودٍ روايةً منكرة، وهو من أهل الصدق والحفظ»[5].

---

(١) (ص٢٧ ـ ٢٨).

(٢) انظر لفظه فيما تقدم (ص٦٤٣/ الهامش رقم٣).

(٣) انظر «الضعفاء» (ص٢٢٨).

(٤) «تهذيب التهذيب» (٨/ ٢٩٦).

(٥) «الكامل» (١/ ١٩٠).

قال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ عقيب هذا ـ: «من الذي يُصَدِّق ابن خراش ذاك الرّافضي في قوله؟!»[1].

وقال في «ميزان الاعتدال»[2]: «ذكره ابن عدي فأساء، فإنّه ما أبدى شيئاً، غير أنّ ابن عقدة [وهو أحمد بْن محمّد بْن سعيد] روى عن ابن خراش ـ وفيهما رفض وبدعة ـ قال: «إن ابن الفرات يكذب عمداً»، وقال ابن عدي: «لا أعرف له روايةً منكرةً». ثمّ قال الذّهبي: «فبطلَ قولُ ابن خراشٍ».

وابن خراشٍ هو عبد الرَّحمٰن بْن يوسف بْن سعيد بْن خِراش المروزي، ثمّ البغداديّ (ت٢٨٣هـ) فإنّه مع سعة حفظه[3]، متهم بالرَّفض، قال أبو زرعة محمّد بْن يوسف الجرجاني: «كان أخرج مثالب الشّيخين، وكان رافضياً»[4].

ونسبه عبدان عبدالله بْن أحمد الجواليقي إلى الضَّعف[5].

وقال فيه الحافظ الذَّهبي: «هذا مُعَثَّر مخذول، كان علمُه وبالاً، وسَعْيُه ضلالاً، نعوذ بالله من الشَّقاء»[6].

وقال في «ميزان الاعتدال»[7]: «هذا والله الشَّيخ المعثَّر الذي ضلّ

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٤٨٧).
(٢) (١/ ١٢٨).
(٣) انظر «الكامل» (٤/ ٣٢١)، و «تاريخ بغداد» (١٠/ ٢٨٠).
(٤) «سؤالات السهمي» (ص٢٤١).
(٥) «الكامل» (٤/ ٣٢١).
(٦) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٥١٠).
(٧) (٢/ ٦٠٠)، وانظر «شذرات الذهب» (٢/ ١٨٤).
ومن رده لجرح ابن خراش، في مقابل توثيق الأئمة:
- قوله في «ميزان الاعتدال» (٤/ ٢٠٠) ترجمة «موسى بن إسماعيل أبي سلمة المنقري» (ت٢٢٣هـ): «لم أذكر أبا سلمة للين فيه، لكن لقول ابن خراش فيه: «صدوق، وتكلم الناس فيه». قال الذَّهبي: «نعم تكلموا فيه بأنه ثقة ثبت، يا رافضي».
- وقال فيه أيضاً (١/ ١١٨) ترجمة «أحمد بن عبدة الضبي» (ت٢٤٥هـ): «وقال ابن خراش: «تكلّم الناس فيه»، فلم يصدق ابن خراش في قوله هذا، فالرجل حجة».

سعيُه، فإنَّه كان حافظَ زمانه، وله الرِّحلةُ الواسعة، والاطِّلاعُ الكثير والاحاطة، وبعد هذا فما انتفع بعلمه، فلا عَتْبَ على حمير الرافضة، وحواثر جزين[(١)]، ومشغرى[(٢)]».

٣ ـ وقال في ترجمة «زكريا بْن يحيى بْن أسد المروزي نزيل بغداد المعروف بزَكْرويه» (ت٢٧٠هـ): «قال الدّارقطني: «لا بأس به»[(٣)]. وقد ذكره أبو الفتح الأزدي في كتاب «الضعفاء» فلم يصب، أكثر ما تعلّق عليه أنّه قال: زعم أنّه سمع من سفيان. وهذا قدحٌ بارد، وذكر أنّه يلقب جوذابه»[(٤)].

وقال في «تاريخ الإسلام»[(٥)]: «وذكره أبو الفتح الموصلي في كتابه في «الضعفاء» فما قَدِرَ يتعلّق عليه بشيء، أكثرُ ما قال: «زعم أنّه سمع من سفيان بْن عيينة» فهذه قلّة ورع. بلى أبو الفتح متكلّم فيه».

وقال في «ميزان الاعتدال»[(٦)]: «ما ذكرته إلا لذكر الأزدي له».

وأبو الفتح الأزدي: هو محمّد بْن الحسين بْن أحمد بْن عبدالله الأزدي الموصلي صاحب كتاب «الضعفاء» المتوفي سنة ٣٧٤هـ.

قال أبو النجيب عبد الغفّار بْن عبد الواحد الأَرَموي: «رأيتُ أهلَ الموصل يُوَهِّنون أبا الفتح جداً، ولا يَعُدُّونه شيئاً»[(٧)].

وقال الخطيب: سألت أبا بكر البرقانيّ عن أبي الفتح الأزدي؟ فأشار

---

(١) جِزين قرية كبيرة من قرى أصبهان، وجُزِين قرية من قرى نيسابور، انظر «معجم البلدان» (٢/ ١٤٠).

(٢) مشغرى : قرية من قرى دمشق من ناحية البقاع، انظر «المصدر السابق» (٥/ ١٣٤).

(٣) «تاريخ بغداد» (٨/ ٤٦٠).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٣٤٨).

(٥) (حوادث ووفيات سنة ٢٦١ ـ ٢٧٠هـ ص١٠٠).

(٦) (٢/ ٨٠).

(٧) «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٤٤).

إلى أنه كان ضعيفاً، وقال: «رأيتُه في جامع المدينة وأصحاب الحديث لا يرفعون به رأساً، ويَتَجَنَّبونه»[1].

قال الخطيب: «وفي حديثه غرائب، ومناكير، وكان حافظاً، صنّف كُتُباً في علوم الحديث»[2].

وقال الحافظ الذَّهبي: «وعليه في كتابه في «الضعفاء» مؤاخذات، فإنّه ضعّف جماعة بلا دليل، بل قد يكون غيره قد وَثَّقهم»[3].

وأبو الفتح الأزدي قد تَعَنَّت في جرحه لأناس، وَثَّقهم غيره كما سيأتي توضيح ذلك[4].

٥ ـ وفي ترجمة «الحارث بْن محمّد بْن أبي أسامة التميمي مولاهم البغدادي» (ت٢٨٠هـ) وَثَّقه إبراهيم الحربي[5]، وقال الدّارقطني: «هوصدوق»[6]، ووثّقه الخطيب البغدادي[7]، ....

---

(١) «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٤٤).

(٢) «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٤٤).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٣٤٨).

للدكتور عبدالله مرحول السوالمة، دراسة حول أبي الفتح الأزدي بعنوان: (الحافظ أبو الفتح الأزدي بين الجرح والتعديل) نشرت في مجلة جامعة الملك سعود لعام ١٤١٢هـ ص ٤٢٩ ـ ٤٧٦، خلص فيها إلى النتائج التالية:

١ ـ براءة الحافظ الأزدي مما اتهم به من سوء المذهب، واستحالة كونه شيعياً أو رافضياً.

٢ ـ براءته تماماً مما اتهم به من الوضع في الحديث.

٣ ـ أن من الخطأ، وسم الأزدي بالضعف المطلق المستقر، كما أوهم ظاهر بعض الأقوال، ويمكن حمل ما جاء في هذه الأقوال على التضعيف المقيّد لا المطلق.

٤ ـ أقواله في الرجال مقبولة بالجملة، باستثناء ما تُعُقِّب فيه بحق، إذ إنّه لم يتعقب في حالتي التفرّد وعدمه على كلّ الأحوال بأكثر من نسبة ٥٪ من مجموع أقواله، وهي نسبة محتملة، وخصوصاً أنّه من النقاد المجتهدين في الجرح والتعديل. انظر (المصدر السابق) (ص٤٧١).

(٤) انظر ما يأتي (ص٨٢٤ وما بعدها).

(٥) «تاريخ بغداد» (٨/ ٢١٩).

(٦) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٧) «المصدر نفسه» (٨/ ٢١٩).

وذكره ابن حِبَّان في «الثقات»[1].

وقال أبو الفتح الأزدي «هو ضعيفٌ لم أرَ في شيوخنا من يحدِّث عنه»[2].

فتعقبه الحافظ الذَّهبيّ قائلاً: «هذه مجازفة، ليت الأزديَّ عرف ضعف نفسه! وقال البرقاني: «أمرني الدارقطني أن أُخرج حديث الحارث في «الصَّحيح»»[3].

ونحوه قوله في «تاريخ الإسلام»[4]: «هذه مجازفة، وليت الأزديّ عرف ضعفَ نفسِه! وقد أمر الدّارقطنيُّ البَرقانيَّ بإخراج حديث الحارث في «الصَّحيح»»[5].

---

(١) (٨/ ١٨٣).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٣٨٩).
(٣) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).
(٤) (حوادث ووفيات سنة ٢٨١ ـ ٢٩٠هـ ص١٤٧).
(٥) من أمثلة هذا الضابط أيضاً:
- قال في «ميزان الاعتدال» (١/ ٢٩٤) ترجمة «أيوب بْن موسى بْن عَمْرِو الأشدق» (ت١٣٣هـ): «لا يقوم إسناد حديثه. قاله الأزدي، فلا عبرة بقوله، لأنه وَثَّقه أحمد ويحيى وجماعة».
- وقال فيه (١/ ٤٢٠) ترجمة «جُعيد بْن عبد الرحمٰن، ويقال: جَعد» (ت١٤٤هـ): «شيخ لمكي بْن إبراهيم، صدوق، شذ الأزدي، فقال: فيه نظر».
- وقال فيه (١/ ٥) ترجمة «أبان بْن إسحاق المدني»: «... وقال أبو الفتح الأزدي: متروك» ثمّ قال الذَّهبي: «لا يترك، فقد وَثَّقه أحمد والعجلي، وأبو الفتح يسرف في الجرح، وله مصنف كبير إلى الغاية في المجروحين، جمع فأوعى، وجرح خلقاً بنفسه لم يسبقه أحد إلى التكلم فيهم، وهو المتكلِّم فيه...».
- وقال فيه (١/ ٢٠٨) ترجمة «إسرائيل بْن موسى البصري نزيل السند»: «وَثَّقه أبو حاتم، وابن مَعِين، وشذ الأزدي فقال: فيه لين».
- وقال فيه (٢/ ١١٨) ترجمة «السري بْن يحيى بْن إياس بْن حرملة الشيباني البصري» (ت١٦٧هـ): «قال أحمد: ثقة ثقة. وقال أبو الفتح الأزدي: حديثه منكر. فآذى أبو الفتح نفسه. وقد وقف أبو عمر بن عبد البر على قوله هذا فغضب أبو عمر، وكتب بإزائه: «السري بْن يحيى، أوثق من مؤلف الكتاب ـ يعني الأزدي ـ مئة مرة». =

المبحث الخامس
لا يُلتفت إلى كلام الأقران بعضهم في بعض إلاّ بمتابع

غالباً ما تؤدِّي المنافسةُ بين الأقران، أو البلديةُ، أو المعاصرةُ، أو الاختلافُ في المعتقد والمذهب إلى المنافرة، والتّنابذ، والجفْوة، ويتكلّم بعضهُم في بعضٍ بكلام لو اعتُمد عليه لسقطا جميعاً، وتُرك علمُهما، لكن سبيل النّاقد في ذلك النَّظرُ في كلامهما، والبحثُ عن سببه وحقيقته لمعرفة جانب الصّواب في القضيّة، والحكم على المتكلِّمَيْن بما يناسب ما استقر من توثيقهما، وعدالتهما، فقد يكون الصّواب لأحدهما دون الآخر، وربما كانا جميعاً بعيدين عن الصّواب. لكن يُرجى للمصيب الثّواب، ويُعذَر المخطيء في اجتهاده، ويُلتمس له المخارج السائغة ما أمكن، أو يُنظر إلى غلبة حسناته على هفواته، ولا يكون ما وقع فيه من خطإٍ، سبباً لطرحه وإسقاط ما تقدّم من عدالته وتوثيقه.

وقد أبان الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ عن هذا الضّابط المهمّ في غير ما ترجمةٍ من كتابه «سير أعلام النبلاء»، وبيانُ ذلك في المطالب التّالية:

المطلب الأول: ما كان سببه الاختلاف في المعتقد:

من أمثلة ذلك:

١ ـ ما تقدم في ترجمة «رجاء بْن حيوة بْن جرول الكندي الأزدي»

= ● وقال فيه (٣/ ٢٢٢) ترجمة «عمر بْن محمّد بْن المنكدر»: «قال الأزدي: في قلبي منه شيء» فتعقَّبه الذَّهبيّ قائلاً: «احتج به مسلم، فليسكن قلبك. . .».

● وفيه (٣/ ١٨٥) ترجمة «عمر بْن حبيب المكي» ذكر له حديثاً ثمّ قال: «الحديث صحيح، أورده الأزدي لعمر بْن حبيب، . . . وقد وَثَّقه أحمد، ويحيى، فافتضح الأزدي».

● وفيه (١/ ٥٦٩) ترجمة «حفص بْن ميسرة الصنعاني نزيل عسقلان» (ت١٨١هـ) قال الأزدي: «يتكلمون فيه» فقال الذَّهبي: «بل احتج به أصحاب الصحاح، فلا يلتفت إلى قول الأزدي». وغيرذلك في مواضع عدة.

(ت١١٢هـ) حيث حكى رجاءُ بْن أبي سلمة عن مكحولٍ أنَّه قال: «ما زلتُ مضطلعاً على من ناوأني حتّى عاونهم عليّ رجاء بْن حَيوة، وذلك أنّه سيِّد أهل الشّام في أنفسهم»[1].

فقال الحافظ الذَّهبيّ - عقيبه -: «كان ما بينهما فاسداً، وما زال الأقران ينال بعضُهم من بعض، ومكحول ورجاء إمامان، فلا يُلتفت إلى قول أحدٍ منهما في الآخر»[2].

وقد تقدّم بيانُ سبب فساد ذات بينهما، وهو اتّهام رجاء بْن حَيوة، مكحولاً ببدعة القدر، ومكحولٌ يبرّيء نفسَه من ذلك، ويردّ التّهمة، وأنّ الرّاجح في ذلك عدمُ صحّة ما نُسب إلى مكحول. والله أعلم[3].

٢ - وفي ترجمة «هشام بْن عمار بْن نُصير بْن مَيسرة السُّلَمي الشاميّ» (ت٢٤٥هـ) قال المرُّوذي: وذكر (الإمامُ أحمد بْن حنبل) هشامَ بْنَ عمّار فقال: «طيّاش خفيف»[4].

قال الحافظ الذَّهبيّ - رحمه الله -: «أمّا قول الإمام فيه: «طيّاش» فلأنّه بَلَغه عنه أنّه قال في خطبته: «الحمد لله الذي تجلى لخلقه بخلقه»، فهذه الكلمة لا ينبغي إطلاقُها، وإن كان لها معنىً صحيح، لكن يحتجّ بها الحُلُولي والاتّحادي. وما بلغنا أنّه سبحانه وتعالى تجلّى لشيءٍ إلا بجبل[5] الطّور، فَصيَّره دكا....

وبكلّ حالٍ كلامُ الأقران بعضهم في بعض يحتمل، وطيُّه أولى من

---

(١) «تاريخ دمشق» (٦/ ٢٣٤).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٤/٥٥٨).

(٣) انظر ما سبق في (ص١٢٧ وما بعدها).

(٤) «رواية المروذي» (ص١٠٣).

(٥) كذا (بجبل) والأولى (لجبل) ليوافق نص القرآن: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ...﴾ الآية (١٤٣) من سورة الأعراف.

بثّه، إلاّ أن يتّفق المتعاصرون على جرح شيخ، فيُعتمد قولُهم. والله أعلم»[1].

وقال في «ميزان الاعتدال»[2]: «لقول هشام اعتبارٌ ومساغ، ولكن لا ينبغي إطلاق هذه العبارة المجملة، وقد سقت أخبَار أبي الوليد ـ رحمه الله ـ في «تاريخي الكبير»[3]، وفي «طبقات القراء»[4]، أتيت فيها بفوائد، وله جلالة في الإسلام، وما زال العلماء الأقران يتكلم بعضهم في بعض بحسب اجتهادهم، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ».

وقد تكلّم الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ أيضاً في هشام بسببٍ آخر، غير مسألة تجلّي الله سبحانه وتعالى لخلقه، وهو ما حكاه الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ بقوله: «قال أبو بكر المرُّوذي في كتاب «القصص»: ورد علينا كتابٌ من دمشق، سلْ لنا أبا عبد الله، فإنّ هشاماً قال: «لفظ جبريل عليه السلام، ومحمّد ﷺ بالقرآن مخلوق»، فسألت أبا عبد الله، فقال: «أعرفه طيّاشاً، لم يجتر الكرابيسي أن يذكر جبريل، ولا محمّداً ﷺ. هذا قد تجهَّم في كلامٍ غير هذا»[5].

علّق الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ على هذه المسألة قائلاً: «كان الإمام أحمد يَسُدُّ الكلامَ في هذا الباب، ولا يجوِّزه، وكذلك كان يُبَدِّع من يقول: «لفظي بالقرآن غير مخلوق»، ويُضَلِّل من يقول: «لفظي بالقرآن قديم»، ويُكفِّر من يقول: «القرآن مخلوقٌ»، بل يقول: القرآن كلام الله منزَّلٌ غيرُ مخلوق، ويَنهى عن الخوض في مسألة اللّفظ. ولا ريب أنّ تَلَفُّظنا بالقرآن من كسبنا، والقرآن الملفوظ المتلوُّ كلام الله تعالى ـ غير

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤٣١ ـ ٤٣٢).
(٢) (٣/ ٣٠٤).
(٣) انظر «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ٢٤١ ـ ٢٥٠هـ ص٥٢٠ ـ ٥٢٨).
(٤) انظر (١/ ١٩٥ ـ ١٩٨)، وقال في آخر الترجمة «وعندي لهشام أخبار طويلة اختصرتها».
(٥) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤٣٢)، وانظر «ميزان الاعتدال» (٤/ ٣٠٣).

مخلوقٍ، والتلاوة والتلفُّظُ، والكتابةُ والصّوتُ به من أفعالنا، وهي مخلوقة. والله أعلم»[1].

٣ ـ وفي ترجمة «محمّد بْن يحيى بْن عبدالله بْن خالد الذُّهلي مولاهم النّيسابوريّ» (ت٢٥٨هـ) قال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «كان الذّهلي شديدَ التّمسك بالسّنّة، قام على محمّد بْن إسماعيل لكونه أشار في مسألة «خلق العباد[2]» إلى أنّ تَلَفّظ القاريء بالقرآن مخلوقٌ، فَلَوَّح وما صرّح، والحقّ أوضح، ولكن أبى البحثَ في ذلك أحمد بْن حنبل[3]، وأبو زرعة[4]، والذّهلي[5]، والتّوسع في عبارات المتكلّمين سدّاً للذّريعة فأحسنوا، أحسن الله جزاءهم. وسافر ابن إسماعيل مختفياً من نيسابور، وتألّم من فعل محمّد بْن يحيي. وما زال كلامُ الكبار المتعاصرين بعضهم في بعضٍ لا يُلْوَى عليه بمفرده...»[6].

وقد أبان الحافظ الذَّهبيّ عن مقصوده بقوله: «فَلَوَّح وما صرَّح...» في ترجمة «محمّد بن إسماعيل البخاريّ» (ت٢٥٦هـ) فقال: «المسألة هي: أنّ اللّفظ مخلوق، سُئل عنها البخاري، فوقف فيها، فلمّا وقف واحتجَّ بأنّ أفعالنا مخلوقةٌ واستدل لذلك، فهم منه الذُّهلي أنّه يُوجِّه مسألة اللّفظ، فتكلّم فيه وأخذه بلازم قوله هو وغيره، وقد قال البخاري في الحكاية التي رواها غُنْجار في «تاريخه»[7] حدّثنا خَلَف بْن محمّد بن إسماعيل: سمعت أبا عَمْرو أحمد بْن نصرِ النّيسابوري الخفَّاف ببخارَى يقول: «كنّا يوماً عند أبي إسحاق القيسي، ومعنا محمّد بْن نصر المروزي، فجرى ذكرُ محمّد بْن

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤٣٢).

(٢) يعني خلق أفعال العباد.

(٣) انظر «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (ج٢/ ٣٥٤).

(٤) «المصدر نفسه» (ج٢/ ٣٥٣).

(٥) «المصدر نفسه» (ج٢/ ٣٥٢).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٢٨٤ ـ ٢٨٥).

(٧) انظر «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٢)، و «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (ج٢/ ٣٥٨ ـ ٣٥٩).

إسماعيل البخاري، فقال محمّد بْن نصر: سمعته يقول: «من زعم أنّي قلت لفظي بالقرآن مخلوقٌ فهو كذّاب، فإنّي لم أقلْه»، فقلت له: يا أبا عبدالله قد خاض النّاس في هذا وأكثروا فيه. فقال: «ليس إلاّ ما أقول». قال أبو عَمْرٍو الخفّاف: «فأتيت البخاريّ فناظرته في شيءٍ من الأحاديث حتى طابتْ نفسُه، فقلت: يا أبا عبدالله ههنا أحدٌ يحكي عنك أنّه قلت هذه المقالة، فقال: «يا أبا عَمْرٍو، احفظ ما أقول لك: «من زعم من أهل نيسابور، وقومس، والرّيّ، وهَمَذَان، وحَلْوان، وبغداد، والكوفة، والبصرة، ومكّة، والمدينة أنّي قلت: لفظي بالقرآن مخلوقٌ فهو كذّاب، فإنّي لم أقله، إلاّ أنّي قلت: أفعال العباد مخلوقة»[1].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: «والبخاريّ إنما يثبت خلقَ أفعال العباد ـ حَرَكاتِهم، وأصواتِهم ـ وهذه القراءةُ هي فعلُ العبد، يُؤمَر به، ويُنهَى عنه، وأمّا الكلام نفسُه فهو كلام الله، ولم يَقل البخاري: إنّ لفظ العبد مخلوقٌ ولا غير مخلوق، كما نهى أحمد عن هذا وهذا. والذي قال البخاري إنّه مخلوق من أفعال العباد وصفاتهم، لم يقل أحمد ولا غيره من السّلف إنّه غير مخلوق، وإن سكتوا عنه لظهور أمره، ولكونهم كانوا يَقصِدون الردّ على الجهمية. والذي قال أحمد: إنّه غير مخلوق هو كلام الله لا صفةُ العباد، لم يقل البخاري: إنّه مخلوق، ولكن أحمد كان مقصوده الرّدَّ على من يجعل كلامَ الله مخلوقاً، إذا بلغ عن الله، والبخاريّ كان مقصوده الرّدَّ على من يقول: أفعال العباد وأصواتُهم غير مخلوقة، وكلا القَصْدَيْن صحيحٌ لا منافاة بينهما»[2].

٤ ـ وفي ترجمة «محمّد بْن إسحاق بْن يحيى بْن منده أبي عبدالله العبدي الأصبهاني» (ت٣٩٥هـ) قال فيه أبو نعيم الأصبهاني: «حافظ من أولاد المحدّثين كتب بالشّام ومصر وخراسان، واختلط في آخر عمره

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٤٥٧ ـ ٤٥٨).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١٦/ ٣٩٢)، وانظر تفصيله في هذه المسألة في «المصدر نفسه» (٧/ ٦٥٧ ـ ٦٦٢، ١٢/ ٧٤ ـ ٧٩، ٣٠٣ ـ ٣٠٨، ٣٧٢ وما بعدها).

فحدّث عن ابن أَسِيد[1]، وابن أخي أبي زرعة[2]، وابن الجارود[3]، بعد أن سُمِع منه أنّ له عنهم إجازة، وتخبَّط أيضاً في «أماليه»، ونَسَب إلى جماعةٍ أقوالاً في المعتقدات لم يُعرفوا بها، نسأل الله جميلَ السّتر والصّيانة برحمته»[4].

فرَدّ الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ هذا بقوله: «لا نَعْبأ بقولك في خَصْمك للعداوة السائرة، كما لا نَسمع أيضاً قوله فيك، فلقد رأيت لابن مندة حطاً مُقْذِعاً على أبي نُعيم، وتبديعاً، وما لا أحبّ ذكرَه، وكلٌّ منهما فَصَدوقٌ في نفسه، غير متَّهَم في نقله بحمد الله»[5].

وقال في موضعٍ آخر[6]: «وقد كان أبو عبدالله وافرَ الجاه والحرْمة إلى الغاية ببلده، وشغَّب على أحمد بْن عبدالله الحافظ بحيث إنّ أحمد اختفى».

ثمَّ قال: «وإذا روى الحديث وسكت، أجاد، وإذا بوّب أو تكلّم من عنده انحرف، وحَرْفَش[7]. بلى ذنبه وذنب أبي نُعيم أنّهما يرويان الأحاديث السّاقطة، والموضوعة ولا يهتكانها، فنسأل الله العفو».

وقال في «تاريخ الإسلام»[8]: «وكان أبو نُعيم كثيرَ الحطِّ على ابن مندة لمكان المعتقد واختلافهما في المذهب، فقال في «تاريخه»: (فذكر كلامه

---

(١) هو: الإمام الحافظ أبو محمّد عبدالله بْن أحمد بْن أَسِيد الأصبهاني المتوفى سنة ٣١٠هـ. انظر ترجمته في «تاريخ بغداد» (٩/ ٣٨٠)، و «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٤١٦ ـ ٤١٧).

(٢) هو: الإمام المحدث أبو القاسم عبدالله بْن محمّد بْن عبد الكريم الرازي المخزومي مولاهم، المتوفى سنة ٣٢٠هـ. انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٢٣٣ ـ ٢٣٤).

(٣) هو: الإمام أبو محمّد عبدالله بْن علي بْن الجارود النيسابوري صاحب «المنتقى في السنن»، توفي سنة ٣٠٧هـ. انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٢٣٩ ـ ٢٤١).

(٤) «ذكر أخبار أصبهان» (٢/ ٢٧٨).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٣٤).

(٦) «المصدر نفسه» (١٧/ ٤١).

(٧) يقال حرفش الرجل: إذا تهيأ للقتال والغضب والشر، انظر «لسان العرب» (٦/ ٢٨٢) مادة (حرفش)، ولم يظهر لي وجه استعمال الذهبي لهذه العبارة هنا. فالله أعلم.

(٨) (حوادث ووفيات سنة ٣٨١ ـ ٤٠٠هـ ص٣٢٤).

السابق) ثمَّ قال: «إي والله نسأل الله السّتر وتركَ الهوى والعصبية، وسيأتي في ترجمته شيءٌ من تضعيفه، فليس ذلك مُوجِباً لضعفه، ولا قولُه موجِباً لضعف ابن منده، ولو سمعنا كلام الأقران بعضهم في بعض لاتسّع الخرق».

وقال في «ميزان الاعتدال»[1]: «أقذع الحافظ أبو نُعيم في جرحه لما بينهما من الوحشة، ونال منه واتّهمه، ولم يُلتفت إليه لما بينهما من العظائم، نسأل الله العفو، فقد نال ابن مندة من أبي نعيم، وأسرف أيضاً».

وقال ـ عقب نقله كلام أبي نعيم السّالف الذكر ـ: «البلاء الذي بين الرّجلين هو الاعتقاد»[2].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[3] ـ متعقِّباً كلامَ أبي نُعيم أيضاً ـ: «لا يُعبأُ بقولك في خصمك للعداوة المشهورة بينكما، كما لا يُعبَأ بقوله فيك، فقد رأيت لابن مندة مقالاً في الحطّ على أبي نعيم من أجل العقيدة، أقذع فيه، وكلٌّ منهما صدوق غير متَّهَم ـ بحمد الله ـ في الحديث».

وقال في ترجمة «أبي نُعيم أحمد بْن عبدالله بْن أحمد بْن إسحاق المهراني الأصبهاني» (ت٤٣٠هـ): «قد كان أبو عبدالله بْن منده، يُقْذِع في المقال في أبي نُعيم، لمكان الاعتقاد المتنازع فيه بين الحنابلة وأصحاب أبي الحسن، ونال أبو نُعيم أيضاً من أبي عبدالله في «تاريخه» وقد عُرِف وهنُ كلامِ الأقران المتنافسين بعضهم في بعض، نسأل الله السّماح»[4].

وقال في «ميزان الاعتدال»[5]: «صدوقٌ تُكلِّم فيه بلا حجّة[6]، ولكن هذه عقوبة من الله، لكلامه في ابن مندة بهوى».

---

(١) (٣/ ٤٧٩).

(٢) «ميزان الاعتدال» (٣/ ٤٨٠).

(٣) (٣/ ١٠٣٤).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٤٦٢).

(٥) (١/ ١١١).

(٦) يشير بذلك إلى كلام الخطيب، في رواية أبي نعيم ما تحمله بالإجازة بصيغة (حدثنا)، انظر ما سبق(ص٥٧٩) .

وقال أيضاً: «وكلام ابن منده، في أبي نعيم فظيع لا أحبّ حكايته، ولا أقبل قول كلٍّ منهما في الآخر بل هما عندي مقبولان، لا أعلم لهما ذنباً أكثر من روايتهما الموضوعات ساكِتَيْن عنها»[١].

ثمّ قال: «قرأت بخطّ يوسف بْن أحمد الشّيرازي الحافظ: «رأيت بخطّ ابن طاهر المقدسي يقول: أسخن الله عينَ أبي نُعيم، يتكلّم في أبي عبدالله بْن مندة، وقد أجمع النّاس على إمامته وسكت عن لاحق[٢]، وقد أجمع الناس على أنّه كذّاب».

قال الذّهبيّ ـ عَقِبَه ـ: «كلامُ الأقران بعضهم في بعض لا يُعْبَأ به، لا سيّما إذا لاح لك أنّه لعداوةٍ أو لمذهب، أو لحسد، ما ينجو منه إلاّ من عصم الله، وما علمتُ أنّ عصراً من الأعصار سَلِم أهلُه من ذلك، سوى الأنبياء والصّديّقين، ولو شئت لسَرَدْتُ من ذلك كراريس، اللهم فلا تجعل في قلوبنا غلاّ للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم»[٣].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[٤]: «ولأبي عبدالله بْن منده حطٌّ على أبي نُعيم صَعْبٌ من قِبَل المذهب، كما للآخَر حطٌّ عليه، لا ينبغي أن يُلتفت إلى ذلك للواقع الذي بينهما».

٥ ـ وفي ترجمة «أبي مسلم عمر بْن علي بْن أحمد بْن الليث الليثي البخاري» (ت٤٦٦هـ) قال أبو زكريا بْن منده: «هو أحد من يدّعي الحفظ، إلا أنّه يدلّس، ويتعصب لأهل البدع، أحولُ شَرِه، كلّما هاجت ريحٌ قام معها، صنّف «مسند الصّحيحين»»[٥].

---

(١) «ميزان الاعتدال» (١/ ١١١).

(٢) هو: لاحق بْن الحسين المقدسي المتوفى سنة ٣٨٤هـ قال الحافظ الذّهبي: «روى عنه أبو نعيم الحافظ في «الحلية» وغيرها مصائب. قال الإدريسي الحافظ: «كان كذاباً أفاكاً» «ميزان الاعتدال» (٤/ ٣٥٦).

(٣) «ميزان الاعتدال» (١/ ١١١).

(٤) (٣/ ١٠٩٧).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٤٠٨).

فتعقَّب الحافظ الذَّهبيّ هذا قائلاً: «آلُ منده لا يُعبَأ بقدحهم في خصومهم، كما لا نَلْتَفت إلى ذمّ خصومهم لهم. وأبو مسلم ثقة في نفسه»[1].

٦ ـ وفي ترجمة «سليمان بْن إبراهيم بْن محمّد بْن سليمان الأصبهاني المِلَنجي» (ت٤٨٦هـ) نقل الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ قولَ أبي زكريا يحيى بْن عبد الوهّاب بْن مندة فيه: «في سماعه كلام، سمعت من ثقات أنّ له أخاً يُسمَّى إسماعيل أكبر منه، فحكّ اسمَه وأثبت اسمَ نفسِه، وهو شيخُ شَرِه، لا يتورّع، لحّانٌ وقّاح»[2].

فقال الحافظ الذَّهبيّ في نهاية التّرجمة: «وينبغي التّوقف في كلام يحيى، فبيْن آلِ منده وأصحابِ أبي نعيم عَداواتٌ وإِحَنٌ»[3].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[4]: «الظّاهر أنّ سليمان صدوق، وينبغي أن يُتَأنّى في كلام أصحاب ابن منده في أصحاب أبي نُعيم، فبينهم إِحنٌ».

المطلب الثاني: ما كان سببه الاختلاف في المذهب:

ومثاله ما جاء في ترجمة «أشهب بْن عبد العزيز بْن داود بْن إبراهيم القيسي العامري المصريّ» (ت٢٠٤) قال إبراهيم بْن يوسف الهسنجاني: سمعت الرّبيع بْن سليمان يقول: رأيت أشهب بْن عبد العزيز ساجداً وهو يقول في سجوده: «اللّهم أمِت الشّافعي، وإلاّ ذهب علمُ مالك بْن أنس، فبلغ الشّافعيَّ ذلك فتبسّم، وأنشأ يقول:

«تمنّى رجالٌ أن أموت وإن أمتْ ... فتلك سبيلٌ لستُ فيها بِأَوْحد
فقل للذي يبغي خلافَ الذي مضى ... تهيَّأْ لأخرى مِثْلِها فكأنْ قَدِ[5]

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٤٠٨).
(٢) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).
(٣) «المصدر نفسه» (١٩/ ٢٤).
(٤) (٣/ ١١٩٨).
(٥) هذان البيتان الأوّلان: رواهما عنه حرملة بْن يحيى . انظر «مناقب الشافعي» للبيهقي (٢/ ٧٣)، و«تاريخ دمشق» (١٥/ ٣٩).

وقد علموا لو يَنفع العلمُ عندهم   لئن متُّ ما الدّاعي عليّ بمخلدِ»[1]

قال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «ودُعاء أشهب على الشّافعي من باب كلام المتعاصرين بعضهم في بعض، لا يُعبَأ به، بل يُترحّم على هذا وعلى هذا، ويُستَغفر لهما، وهو بابٌ واسع، أوّله موتُ عمر، وآخرُه رأيناه عَياناً، وكان يُقال لعمر: «قُفْل الفتنة»[2].

وقال أيضاً: «ونال بعض النّاس منه غضاً، فما زاده ذلك إلا رفعةً وجلالة، ولاح للمنصفين أنّ كلام أقرانه فيه بهوى، وقلَّ من برَّز في الإمامة، وردَّ على من خالفه إلاّ وعُودي، نعوذ بالله من الهوى، . . .»[3].

وبَيَّن سببَ كلام بعض أقران الشّافعي فيه بقوله: «ولا ريب أنّ الإمام لما سكن مصر، وخالَف أقرانه من المالكية، وَوَهَّى بعضَ فروعهم بدلائل السّنّة، وخالف شَيخه في مسائل، تألّموا منه ونالوا منه، وَجَرَتْ بينهم وحشةٌ، غفر الله للكل. . .»[4].

المطلب الثالث: ما كان سببه المعاصرة والبلدية:

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ في ترجمة «قتادة بْن دعامة السّدوسي البصريّ» (ت١١٨هـ) نقل الحافظ الذَّهبيّ عن أبي سلمة المنقري قال: حدّثنا أبان العطّار، قال: ذكر يحيى بْن أبي كثير عند قتادة فقال: «متى كان العلم في السّمّاكين»، فَذُكِر قتادةُ عند يحيى فقال: «لا يَزال أهل البصرة بِشَرٍّ ما كان فيهم قتادة».

فعلّق عليه بقوله: «كلامُ الأقران يُطوَى ولا يُروَى، فإنْ ذُكِر تأمّله المحدِّث، فإن وجد له متابعاً، وإلاّ أعرض عنه»[5].

---

(١) «مناقب الشافعي» للبيهقي (٩/٥٠٩).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٩/٥٠٣).
(٣) «المصدر نفسه» (١٠/٩).
(٤) «المصدر نفسه» (١٠/٩٥).
(٥) «المصدر نفسه» (٥/٢٧٥).

وقد أشار الفسوى، إلى ما بين هذين العَلَمَيْن من فساد ذات البين، ما جعل يحيى يتحوَّل من البصرة إلى اليمامة فقال: «ويحيى ثقة، جُمِع أحاديثُه، بصريُّ الأصل تحوّل منها لِمَكان قتادة، كان يوذيه فتحوّل»[1].

٢ ـ وفي ترجمة «أبي إسحاق عَمْرِو بْن عبدالله بْن ذي يحمد الهمداني السَّبِيعي الكوفيّ» (ت١٢٧هـ) قال الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ: حدّثنا أبو أسامة عن مفضَّل بْن مُهَلهل، عن مغيرة قال: «ما أفسد أحدٌ حديثَ الكوفة إلاّ أبو إسحاق ـ يعني السَّبِيعي ـ وسليمانُ الأعمش»[2].

قال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ عقيب هذا القول ـ: «لا يُسمع قولُ الأقران بعضهم في بعض، وحديثُ أبي إسحاق محتجٌّ به في دواوين الإسلام. . .»[3].

لكن الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ حمل كلامَ مغيرة على إرادة التّدليس، فقال: «يعني للتّدليس»[4].

٣ ـ وفي ترجمة «أبي الزِّناد عبدالله بْن ذكوان القرشيّ المدني» (ت١٣٠هـ) نقل الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ قول إبراهيم بْن المنذر الحِزامي: «كان سببَ جَلْدِ ربيعة، سعايةُ أبي الزِّناد، فَوَلي بعد فلان التّيمي فأرسل إلى أبي الزِّناد، فأدخله بيتاً وسدَّ بابَ البيت ليقتله جوعاً، وعَطَشاً، فبلغ ذلك ربيعة، فجاء إلى الوالي فكلّمه، وأنكر ما فَعَل، فقال: «وهل فعلتُ به إلاّ لِمَا كان منه إليك، دعْه يموت»، فأتى عليه حتى أخرجه، وقال: «سأُحاكمه إلى الله عزّ وجل ـ أو نحوه»[5].

عقب الذَّهبيّ على هذا بقوله: «تؤول الشّحناء بين القُرَناء إلى أعظم من هذا. ولما رأى ربيعةُ أنّ أبا الزناد يَهلِك بسببه، ما وَسِعَه السُّكوت،

---

(١) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٤٦٦).
(٢) «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٢٤٤، ٤٤٢).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٣٩٩).
(٤) «تهذيب التهذيب» (٨/ ٦٧).
(٥) «المعرفة والتاريخ» (١/ ٦٦٠).

فأخرجوا أبا الزّناد وقد عاين الموت، وذَبُل، ومالتْ عنقُه. نسأل الله السّلامة»[1].

«كان أبو الزناد معادياً لربيعة بْن أبي عبد الرّحمن، وكان أبو الزّناد وربيعة، فَقِيهَي البلدِ في زمانهما»[2]، وكان الحظوة عند طلاّب العلم لربيعة، مع ما لأبي الزناد من علمٍ جم، وفِقْهٍ وبَصَرٍ في الحديث مع كثرته.

قال أبو يوسف عن أبي حنيفة ـ رحمه الله ـ قال: قَدمت المدينة فأتيت أبا الزّناد، ورأيتُ ربيعة فإذا النّاس على ربيعة، وأبو الزّناد أفقهُ الرَّجلين، فقلت: أنت أفقهُ أهل بلدك والعملُ على ربيعة، فقال: «كَفٌّ من حظٍّ، خيرٌ من جِرَاب من علمٍ»[3].

وقد كان طلبة العلم في أوّل الأمر مع أبي الزّناد، ثمّ انفضوا عنه، ولازموا ربيعة.

وقد تكلّم ربيعة بْن أبي عبد الرّحمن في عِلم أبي الزّناد وعدالته، فقد رَوى يعقوب بْن سفيان الفسوى قال: حدّثني ابن بكير، قال: سمعت اللّيث يقول: كتب ربيعة[4]، فجاء رجلٌ فقال: يا أبا عثمان، إنّ رجالاً من أهل إفريقية أمرني أنْ أسألك، وأسأل يحيى بن سعيد، وأبا الزّناد. قال: إذاً يحيى بْن سعيد خارج من خوخة عُمر، فقال: «هذا يحيى بن سعيد فدونك، فسلْه عمَّ شئت، وأمّا أبو الزّناد فهو غير رَضِيٍّ ولا فَقيه». قال اللّيث: «فظننت أنَّه إنما عَرَّضَ به لكي لا آتيه». قال ابن بكير: «فلم يكثر منه»[5].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٥/٤٤٨).

(٢) «تاريخ دمشق» (٢٨/٥٤ ط. العَمروي).

(٣) «المصدر نفسه» (٢٨/٥٧ ط. العمروي)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٤/٤٨٠).

(٤) لعل الصواب: (كنت عند ربيعة).

(٥) «المعرفة والتاريخ» (١/٦٤٩).

وجاءت هذه الحكاية عند ابن عدي بلفظ: «وأمّا أبو الزّناد فليس بثقةٍ ولا رِضاً»[1].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ ـ متعقّباً ـ: «انعقد الإجماع على أنّ أبا الزّناد ثقة رضيّ»[2].

وقال في «ميزان الاعتدال»[3]: «ولا يُسمع قولُ ربيعة فيه، فإنّه كان بينهما عداوةٌ ظاهرةٌ».

٤ ـ وفي ترجمة «محمّد بْن إسحاق بْن يسار المطلبي المدني» (ت١٥٢هـ) قال يحيى بْن آدم: حدثنا عبدالله بْن إدريس، قال: كنت عند مالك بْن أنس، وقال له رجل: يا أبا عبدالله إنّي كنت بالرّي عند أبي عبيد الله، وثَمّ محمّد بْن إسحاق، فقال محمّد بْن إسحاق: «اعرضوا عليّ علمَ مالكٍ فإنّي أنا بيطاره»، فقال مالك: «دَجّال من الدّجاجلة، يقول: اعرضوا عليّ علمي!»[4].

وقال عبدالله بْن إدريس: قلت لمالك بْن أنسٍ ـ وذكر المغازي ـ فقلت: قال ابن إسحاق: «أنا بَيطارها»، فقال مالك: «أنا بيطارها؟! نحن نفيناه عن المدينة»[5].

وقال حسين بْن عروة البصري: سمعت مالكاً يقول: «محمّد بْن إسحاق كذّاب»[6].

وروى عنه نحو هذا وهيب بْن خالد[7].

فقال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «لسنا ندّعي في أئمّة الجرح

---

(١) «الكامل» (٤/ ١٣١).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٤٤٩).

(٣) (٢/ ٤١٨).

(٤) «الجرح والتعديل» (٧/ ١٩٣)، و «الضعفاء» (٤/ ٢٤) وفيه بلفظ: (يقول: اعرضوا علي علم مالك)، و«الكامل» (٦/ ١٠٦)، وانظر «رواية المروذي» (ص٤٩).

(٥) «الجرح والتعديل» (٧/ ١٩٢ ـ ١٩٣).

(٦) «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ٢٤)، و «تاريخ بغداد» (١/ ٢٢٣).

(٧) انظر «الكامل» (٦/ ١٠٣).

والتّعديل، العصمةَ من الغلط النّادر، ولا من الكلام بِنَفَسٍ حادٍّ فيمن بينهم وبينه شَحناء وإِحْنة، وقد عُلِم أنّ كثيراً من كلام الأقران بعضهم في بعض مُهدَر لا عبرةَ به، ولا سيّما إذا وَثق الرَّجلَ جماعةٌ يلوح على قولهم الإنصاف، وهذان الرّجلان كلٌّ منهما قد نال من صاحبه، لكن أثّر كلامُ مالكٍ في محمّد بعضَ اللّين، ولم يُؤثّر كلامُ محمّد فيه ولا ذَرَّة، وارتفع مالك، وصار كالنّجم، والآخرُ فله ارتفاعٌ بحسبه لا سيّما في السِّيَر. . .»[1].

ويستبين من الرّوايات السّابقة أنّ سبب كلام الإمام مالك ـ رحمه الله ـ في محمّد بْن إسحاق ـ رحمه الله ـ هو طعن ابن إسحاق في علم مالكٍ ـ رحمه الله ـ.

لكن ثمّة رِواياتٌ أُخَر وأقوالٌ لبعض العلماء تُفصح بأسباب أخرى لكلام مالك في ابن إسحاق، فمن ذلك:

أ ـ قال عبدالله بْن إدريس: «ابن إسحاق يقول فيه (يعني مالكاً): «إنّه مولى لبني تَيْم قريش»، وقاله فيه ابن شهاب أيضاً، فكذّب مالكٌ ابنَ اسحاق، لأنّه كان أعلمَ بنسبه نفسِه، وإنما هُم حُلَفاء لبني تَيم في الجاهلية»[2].

ب ـ وقال المروزي: «وكذلك كان كلامُ مالكٍ في محمّد بْن إسحاق، لشيءٍ بلغه عنه تكلّم به في نسبه وعلمه»[3].

ج ـ وقال الإمام ابن حِبّان ـ رحمه الله ـ: «. . . أمّا مالكٌ فإنّه كان ذلك منه مرّة واحدة، ثمّ عاد له إلى ما يحب، وذلك أنّه لم يكن بالحجاز أحدٌ أعلمَ بأنساب النّاس وأيّامهم من محمّد بْن إسحاق، وكان يَزعم أنّ مالكاً من موالي ذي أصبح، وكان مالك يزعم أنّه من أنفسهم، فوقع بينهما لهذه مفاوضة، فلما صنّف مالكٌ «الموطّأ» قال ابن إسحاق: «ائتوني به فإنّي

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤٠ ـ ٤١).
(٢) «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ١١٠٥)، وانظر «التاريخ الكبير» (٧/ ٣١٠).
(٣) «جامع بيان العلم وفضله» (في الموضع السابق).

بيطاره»، فنُقل ذلك إلى مالك، فقال: هذا دجّال من الدّجاجلة يروي عن اليَهود، وكان بينهم ما يكون بين النّاس، حتى عَزم محمّد بْن إسحاق على الخروج إلى العراق فتصالحا حينئذ، فأعطاه مالكٌ عند الوداع خمسين ديناراً؛ نصف ثمرته تلك السّنة، ولم يَكُن يقدح فيه مالكٌ من أجل الحديث، إنّما كان يُنكر عليه تَتبّعَه غزوات النبي ﷺ عن أولاد اليهود الذين أسلموا وحفظوا قصّة خيبر، وقريظة، والنّضير، وما أشبهها من الغزوات عن أسلافهم، وكان ابن إسحاق يَتَتبّع هذا عنهم ليعلم من غير أن يحتجّ بهم، وكان مالكٌ لا يَرى الرّواية إلاّ عن مُتقن صَدوق فاضل، يحسن ما يَروي، ويَدري ما يحدِّث»[1].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «وروى عن ابن إسحاق أنّه زعم أن مالكاً وآله، موالي بني تَيم، فأخطأ، وكان ذلك أقوى سَبَبٍ في تكذيب الإمام مالك له، وطَعْنه عليه»[2].

لكن العلاّمة المعلّمي ـ رحمه الله ـ يَرى أنّ ابن إسحاق عندما يُطلق كلمةَ (مولى) في نسب مالكٍ يُريد بذلك (الحليف) أحدَ المعاني التي تدور عليها هذه الكلمة في كلام العرب، لكن أحبَّ الإيهام بذلك لفساد العلاقة بينه وبين مالك ـ رحمه الله ـ، فقال المعلّمي: «فأمّا ابن إسحاق فيظهر أنّه إنما كان يُطلق أنّ مالكاً مولى يريد أنّه حليف، ولكن يحبّ أنْ يُوهم خلافَ ذلك لكدورةٍ كانت بينه وبين مالك»[3].

وقال ابن عبد البر ـ رحمه الله ـ: «وربما كان تكذيب مالكٍ، لابن إسحاق في تشيّعه، وما نُسب إليه من القول بالقدر[4]، وأمَّا الصّدق

---

(١) «الثقات» (٧/ ٣٨١ ـ ٣٨٣).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٧١).

(٣) «التنكيل» (١/ ٣٨٢).

(٤) انظر رميه بالقدر في «تاريخ الدُّوري» (٢/ ٥٠٤)، و«وسؤالات ابن محرز» (١/ ١١٨)، و«الضعفاء» للعقيلي (٤/ ٢٦)، و«الكامل» (٦/ ١٠٤)، و«تاريخ بغداد» (١/ ٢٢٥ ـ ٢٢٦).

والحفظ، فكان صدوقاً حافظاً...»[1].

وخلاصة الأسباب الواردة في الرّوايات والأقوال المتقدمة هي:

أ ـ طَعْنُه في علم مالكٍ ـ رحمه الله ـ.

ب ـ طَعْنُه في نسب مالكٍ بقوله: إنّ مالكاً مولى لبني تَيْم، أو مولى لذي أصبح.

ج ـ ربما كان طعن مالكٍ فيه لتشيّعه، وقوله بالقدر.

ولا مانع أن تكون هذه الأمور مجتمعةً هي السّبب لكلام مالك ـ رحمه الله ـ في ابن إسحاق، إلاّ أنّ السّببية في الأوّل والثّاني أظهر؛ للتّصريح بها في بعض الرّوايات، بخلاف الثالث، فإنّه لو كان طعنُ مالك في ابن إسحاق من أجل القدر والتشيع، لما عجز مالكٌ عن تَبيِين ذلك والتّصريح به، لتظهرَ حجتّه ويَبينَ دليلُه[2]، فدلّ ذلك على قصور هذا الأمر عن كونه من أسباب طعن مالكٍ فيه. والله أعلم.

أمّا قول ابن حِبّان: «أمّا مالكٌ فإنّه كان ذلك منه مرّة واحدة، ثمَّ عاد له إلى ما يحب... حتى عزم محمّد بْن إسحاق على الخروج إلى العراق فتصالحا حينئذ...» فإني لم أقف على رواية مُسندة تشدّ ذلك وتؤيّده، بل الموجود خلافُه، فقد روى أبو عون محمّد بْن عَمْرٍو بن عون الواسطي قال: حدثنا محمّد بْن يحيى بْن سعيد القطّان، قال: قال أبو سعيد ـ يعني أباه ـ سمعت مالك بْن أنس يقول: يا أهلَ العراق، من بُعث عليكم بعد محمّد بْن إسحاق؟!»[3].

---

(١) «جامع بيان العلم وفضله» (٢/١١٠٥).

(٢) لم أقف على رواية عنه، في نسبة ابن إسحاق إلى القدر، مع أن أهل المدينة حملوا عليه لذلك. انظر «المعرفة والتاريخ» (٢/٢٧).

(٣) «الضعفاء» للعقيلي (٤/٢٧) بإسناد حسن.

وفي هذا تَهَكّم واضحٌ بأهل العراق الذين يَقبلون من ابن إسحاق علمَه ورواياته. وأيضاً فإنّ قوله السّابق: «نحن نفيناه من المدينة»[1]، صريحٌ في مخالفة قول ابن حِبَّان بأنّهما تصالحا عند خروجه إلى العراق. والله أعلم.

أمّا قول الخطيب البغدادي ـ رحمه الله ـ: «قد ذَكر بعض العلماء أنّ مالكاً عابه جماعةٌ من أهل العلم في زمانه بإطلاق لسانه في قومٍ معروفين بالصَّلاح والدّيانة، والثّقة والأمانة...»[2].

فقد ردّه الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ بقوله: «كلاّ ما عابهم إلاّ وهم عنده بخلاف ذلك، وهو مُثَابٌ على ذلك، وإن أخطأ اجتهادُه، ـ رحمة الله ـ عليه»[3].

والخلاصة في هذا: ما ذكره أبو أحمد بْن عدي ـ رحمه الله ـ حيث قال: «ولو لم يكن لابن إسحاق من الفضل إلاّ أنَّه صَرَف الملوكَ عن كتُب لا يحصل منها شيء، فَصَرف اشتغالَهم حتى اشتغلوا بمغازي رسول الله ﷺ، ومبتدأ الخلق، ومَبعث النبي ﷺ، فهذه فضيلة لابن إسحاق سَبَق بها، ثمَّ بعده صنّف قومٌ آخرون، ولم يَبلغوا مَبلَغ ابن إسحاق فيه، وقد فتّشتُ أحاديثه الكثيرةَ فلم أجد في أحاديثه ما يُتَهيأ أن يُقطَع عليه بالضّعف، وربما أخطأ أو وهم في الشّيء بعد الشّيء كما يخطيء غيره، ولم يَتَخلّف... في الرّواية عنه الثّقات والأئمّة، وهو لا بأس به»[4].

٥ ـ وفي ترجمة «محمّد بْن عبد الرحمٰن بْن المغيرة بْن الحارث بْن أبي ذئب القرشي العامري المدني» (ت١٥٩هـ) قال عبدالله بْن أحمد ـ رحمه الله ـ: سمعته (يعني الإمام أحمد) يقول: قالوا لابن أبي ذئب:

---

(١) انظر ما تقدم في (ص٦٦١).
(٢) «تاريخ بغداد» (١/ ٢٢٣).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٨).
(٤) «الكامل» (٦/ ١١٢).

إن مالكاً يقول: «ليس البَيِّعان بالخيار»، فقال ابن أبي ذئب: «هذا خبرٌ موطوءٌ في المدينة». قال أبي: «وكان مالكٌ يقول: «ليس البيّعان بالخيار»[١].

ثمّ قال عبد الله: سمعت أبي يقول: قال ابن أبي ذئب: «يُستتاب مالك، فإن تاب، وإلا ضُربت عنقُه»[٢].

وروى الفضل بْن زياد، عن أحمد بْن حنبل قال: «بلغ ابن أبي ذئب أنّ مالكاً لم يأخذ بحديث: «البَيِّعَيْن بالخيار»[٣]، فقال: «يُستتاب، وإلاّ ضُرِبت عنقُه» - ومالكٌ لم يَرُدّ الحديث، ولكن تأوّله على ذلك، فقال له [شاميٌّ]: «من أعلم: مالكٌ أو ابن أبي ذئب؟» قال: «ابن أبي ذئب في هذا أكثرُ من مالك، وابن أبي ذئب أصلحُ في بدنه وَأَوْرع وَرَعا، وأقومُ[٤] بالحقّ من مالك عند السّلاطين، وقد دخل ابن أبي ذئب على أبي جعفر فلم يُهَوِّله أن قال له الحق. قال «الظّلم فاشٍ بِبَابك»، وأبو جعفر أبو جعفر»[٥].

قال الحافظ الذّهبيّ - رحمه الله - رادّاً وصفَ الإمام أحمد، ابنَ أبي ذئب بأنّه أورع، وأقول للحقّ من مالكٍ - «لو كان وَرِعاً كما ينبغي، لما قال هذا الكلام القبيح في حقّ إمامٍ عظيم. فمالكٌ إنما لم يَعمل بظاهر

---

(١) عبارته كما في «الموطأ» (٢/ ٦٧١): «وليس لهذا عندنا حد معروف، ولا أمر معمول به فيه».

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٥٣٩).

(٣) أخرجه مالك في«الموطأ» - في البيوع - باب بيع الخيار - (٢/ ٦٧١)، ومن طريقه البخاري في «صحيحه» - كتاب البيوع - باب البيعان بالخيار ما لم يتفرقا - (٤/ ٣٨٢/ رقم٢١١١)، ومسلم في «صحيحه» - كتاب البيوع - باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين (٣/ ١١٦٣/ رقم١٥٣١)، وأبو داود في «سننه» - كتاب البيوع - باب في خيار المتبايعين - (٣/ ٧٣٢ - ٧٣٥/ رقم٣٤٥٤)، و النسائي في «سننه» - كتاب البيوع - باب وجوب الخيار للمتبايعين قبل افتراقهما (ج٧/ ٢٨٤/ رقم٤٤٧٧) كلهم من حديث ابن عمر - رضي الله عنه -.

(٤) في «سير أعلام النبلاء» (٧/ ١٤٢): (وأَقْوَلُ بالحق. . .) باللام.

(٥) «المعرفة والتاريخ» (١/ ٦٨٦).

الحديث، لأنّه رآه منسوخاً[1]. وقيل: عَمِل به وحمل قولَه: «حتى يَفْترقا» على التّلفّظ بالإيجاب والقَبول[2]، ومالكٌ في هذا الحديث، وفي كلّ حديثٍ له أجرٌ ولا بُد، فإن أصاب ازداد أجراً آخر، وإنما يرى السَّيف على من أخطأ في اجتهاده الحرورية[3]، وبكل حالٍ فكلام الأقران بعضُهم في بعضٍ لا يُعَوَّل على كثيرٍ منه، ولا نقصتْ جلالةُ مالك بقول ابن أبي ذئبٍ فيه، ولا ضَعّف العلماءُ ابنَ أبي ذئبٍ بمقالته هذه، بل هما عالما المدينة في زمانهما ـ رضي الله عنهما ـ ولم يُسندها الإمام أحمد، فلعلّها لم تصحّ»[4].

وأمّا قول الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «لو كان وَرِعاً كما ينبغي لما قال هذا الكلام القبيح في حقّ إمام عظيم...» فيمكن أن يعتذر عن الإمام ابن أبي ذئب من ذلك بأنّه كان من طبعه الصّرامة والشّدة في قول الحق، ويظهر ذلك جليًّا من موقفه مع أبي جعفر المنصور عبدالله بْن محمّد بْن علي الهاشمي العباسي من مواجهته بالنّصيحة، ومصارحته بالحقّ على الرّغم من شدّة بطش أبي جعفر وظُلم فيه[5]، وقد يزيد من شدّة الموقف ما يكون عادةً بين المتعاصرين من تنافس، وبخاصّة أنّهما في بلدٍ واحد، ومع ذلك كلّه لم تزل مرتبتهما عند الأمّة مرفوعة، وعدالتهما متقدّمة، ولكلّ مجتهدٍ ـ إن شاء الله ـ أجرُه. والله أعلم.

٦ ـ وفي ترجمة «محمّد بْن حاتم بْن ميمون المروزي ثمّ البغدادي

---

(١) انظر «الاستذكار» لابن عبد البر (٢٠/ ٢٢١).

(٢) انظر «المدونة» (٤/ ١٨٨)، وانظر اختلاف المتأخرين من المالكية، في فهم مراد موقف الإمام مالك من حديث (البيعان بالخيار) في «الاستذكار» (٢٠/ ٢٣٢ ـ وما بعدها) و «التمهيد» (١٤/ ٨ ـ ١٢).

(٣) هم: الخوارج نسبة إلى (حروراء) قرية بظاهر الكوفة على ميلين منها، نُسبوا إليها لنزولهم بها واجتماعهم فيها بعد خروجهم على علي ـ رضي الله عنه ـ. انظر «معجم البلدان» (٢/ ٢٤٥)، و«الفَرْق بين الفِرَق» (ص٥٧).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ١٤٢ ـ ١٤٣).

(٥) انظر «المصدر نفسه» (٧/ ٨٣).

السّمين» (ت٢٣٥هـ) وَثَّقه ابن عدي[١]، والدّارقطني[٢]، وقال عبد الباقي بْن قانع: «صالح»[٣]، وذكره ابن حِبَّان في «الثقات»[٤].

قال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «وذكره أبو حفص الفلاّس، فقال: «ليس بشيء»[٥]، ثمَّ ردّه الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ بقوله: «هذا من كلام الأقران الذي لا يُسمع، فإنّ الرَّجل ثبْتٌ حجّة»[٦].

لكن عَمْرو بْن عليّ الفلاّس، لم يتفرد وحده بتجريح محمّد بْن حاتم السّمين، فقد تابعه يحيى بْن مَعِين ـ رحمه الله ـ فقال: «ليس بشيء يَكذب»[٧].

وقال أبو عبدالله أحمد بْن محمّد الجُعفي: سمعت يحيى ـ ابن مَعِين ـ يقول: «محمّد بن حاتم بْن ميمون كذّاب»[٨].

وهذه المتابعة من ابن مَعِين، تُشعر بأنّ كلامَ الفلاّس لم يكن من قبيل كلام الأقران المحض بل لعلّ سببَ كلامه وكلام ابن مَعِين في محمّد بْن حاتم، أنهما وقفا على بعض مرويّاته التي أخطأ في أسانيدها أو متونها، فأطلقا فيه الجرح من أجل ذلك، فقد حصل أنْ وصف علي بْن المديني خطأً وقع فيه محمّد بْن حاتم بأنّه كَذِب، قال عبدالله بْن علي بْن عبدالله بْن المديني: قلت لأبي: شيءٌ رواه ابن حاتم عن عبد الرّحمن بْن مهدي عن شعبة، عن سالم[٩]، عن قبيصة بْن [هُلْب] عن أبيه عن النّبي ﷺ، قال:

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٥/ ٢٢).

(٢) «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٦٧)، وانظر «تهذيب الكمال» (في الموضع السابق).

(٣) «تاريخ بغداد» (في الموضع السابق)، وانظر «تهذيب الكمال» (في الموضع السابق).

(٤) (٩/ ٨٦).

(٥) انظر «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٦٧)، و «تهذيب الكمال» (٢٥/ ٢١).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤٥١).

(٧) «سؤالات ابن محرز» (١/ ٩٣، ٢/ ١٧٥).

(٨) «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٦٧)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٥/ ٢١).

(٩) كذا ورد في «تاريخ بغداد» و «تهذيب الكمال» (سالم)، وأحسبه خطأ وإنما صوابه: =

«لا يأتي أحدكم بشاةٍ لها يُعار»؟ قال: «هذا كذب. إنما روى هذا أبو داود[1]». قلت: شيئاً أيضاً رواه عن أبي يزيد الخرّاز، عن جعفر بْن برقان عن ميمون بْن مهران قال: «المؤذّن يتنحنح قبل الأذان ثلاثاً»؟ فقال: «أدركت أنا أبا يزيد وهو رَقّي، وأنكره»[2].

وهذا بَيّنٌ في أنّ محمّد بْن حاتم يقع له على سبيل التّوهم والنّسيان، روايةُ بعض المتون بغير أسانيدها، ممّا يجوز وصفُ فاعله بالكذب لو تعمّده، ويُلَيَّن من لم يَتَعَمَّده، بل يُضعّف إن كَثُر منه ذلك، وإن كان في نَفسه صَدوقاً. ولذلك قال فيه الحافظ ابن حجر: «صدوق ربما وَهم، وكان فاضلاً»[3].

ويُلاحظ أنّ قول الفلاّس ـ رحمه الله ـ: «ليس بشيءٍ» ليس صريحاً في الجرح الشّديد المُسْقِطِ للعدالة، والمُخْرِج للرّاوي عن حدّ الاعتبار مطلقاً، بخلاف موقف يحيى بْن مَعِين منه، فقد كذّبه في الرّوايتين السّابقتين، فلو صحّ الاعتراضُ بما اعترض به الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ على من تكلّم في محمّد بْن حاتم، لكان موقفُ يحيى بْن مَعِين أولى بالاعتراض عليه من موقف أبي حفص الفلاّس. والله أعلم.

٧ ـ وفي ترجمة «يوسف بْن يحيى المصري البويطي صاحب الإمام الشّافعي» (ت٢٣١هـ) نقل الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ قول محمّد بْن أحمد بْن نصر أبي جعفر التّرمذي: فحدّثني الثّقة، عن البويطي أنّه قال:

= (سماك) وهو ابن حرب، لأنّ قبيصة هذا لم يرو عنه إلا سماك، كما قال علي بن المديني، وعلى هذه الجادة وردت هذه الرّواية عند الإمام أحمد، عن أبي داود وهو الطيالسي قال: أخبرني سماك بن حرب، قال: سمعت قبيصة بن هُلْب يحدث عن أبيه، به. انظر «المسند» (٥/٢٢٦، ٢٢٧)، و «تهذيب الكمال» (٢٣/٤٩٣).

(١) يعني: سليمان بْن داود بْن الجارود أبا داود الطيالسي ـ رحمه الله ـ.

(٢) «تاريخ بغداد» (٢/٢٦٧)، وتحرف فيه (قبيصة بْن هُلْب) إلى (قبيصة بْن مهلب)، والتصحيح من «تهذيب الكمال» (٢٥/٢٢) وترجمته فيه (٢٣/٤٩٣ ـ ٤٩٦).

(٣) «تقريب التهذيب» (ص٤٧٢).

«بَرِئَ النّاسُ من دمي إلاّ ثلاثة: حرملة[1]، والمزَني[2]، وآخر[3]»[4].

فعلّق عليه قائلاً: «استفق! ويحك! وسلْ ربَّك العافية، فكلامُ الأقران بعضهم في بعضٍ أمرٌ عجيب، وقع فيه سادة، فرحم الله الجميع»[5].

٨ ـ وقال في ترجمة «محمّد بْن عبدالله بْن سليمان الحضرمي الملقّب بمطيَّن» (ت٢٩٧هـ): «صنف «المسند» و «التاريخ»، وكان مُتقنا، وقد تكلّم فيه محمّد بْن عثمان بن أبي شيبة، وتكلّم هو في ابن عثمان، فلا يُعتدّ غالباً بكلام الأقران، لا سيّما إذا كان بينهما منافسة، وقد عَدَّد ابنُ عثمان لمطَيَّن، نحواً من ثلاثة أوهام[6]، فكان ماذا؟! ومُطيَّن أوثقُ الرّجلين، ويكفيه تزكية مثل الدّارقطني له[7]»[8].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[9]: «ولأبي جعفر العبسي كلامٌ في مُطيّن، وعَدَّد له نحواً من ثلاثة أوهام، فلا يُلتَفت إلى كلام الأقران بعضهم في بعض، فبكلِّ حالٍ فَمُطَيّن ثقة مطلقاً، وليس كذلك العبسيّ».

وقال في «ميزان الاعتدال»[10]: «حطّ عليه محمّد بْن عثمان بْن أبي شيبة، وحطّ هو على ابن أبي شيبة، وآلَ أمرُهما إلى القَطيعة، ولا يُعْتَدّ ـ

---

(١) هو: حرملة بْن يحيى التجيبي المصري صاحب الإمام الشافعي ـ رحمهما الله ـ.
(٢) هو: إسماعيل بْن يحيى بْن إسماعيل المزني المصري تلميذ الإمام الشافعي ـ رحمهما الله ـ.
(٣) لعله يقصد به محمّد بْن عبد الحكم الفقيه المالكي، فقد كانت بينهما وحشة. انظر تفاصيلها في «تاريخ بغداد» (١٤/ ٣٠١).
(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٦١).
(٥) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).
(٦) انظر ذلك في «تاريخ بغداد» (٣/ ٤٣ ـ ٤٥).
(٧) قال أبو عبد الرحمٰن السلمي: وسألته عن مُطَيَّن؟ فقال: «جبل، لوثاقته». «سؤالاته» (ص٢٩٢).
(٨) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٤٢).
(٩) (٢/ ٦٦٢).
(١٠) (٣/ ٦٠٧).

بحمد الله ـ بكثيرٍ من كلام الأقران بعضهم في بعض». ثمّ قال: «مُطَيَّن وَثَّقه النّاس، وما أصغوا إلى ابن أبي شيبة».

قال أبو أحمد بْن عدي ـ رحمه الله ـ: «كان محمّد بْن عبدالله الحضرمي مُطَيَّن يُسيءُ الرّأي فيه، ويَقول: «عصا موسى تلقف ما يأفكون»[1].

وأمّا قول أبي العباس بْن سعيد المعروف بابن عقدة: سمعت محمّد بْن عبدالله الحضرمي يقول: «محمّد بْن عثمان كذّاب، ما زلنا نعرفه بالكذب مُذْ هو صبيّ»[2]، فلا يُلتفت إليه لتفرّد ابن عُقدة بذلك، قال المعلّمي ـ رحمه الله ـ: «وأمّا التّكذيب فإنّه تفرّد بنقله أحمد بن سعيد بْن عُقدة، وليس بعمدة، كما تقدّم في ترجمته[3]، وتقدم في ترجمة «محمّد بْن الحسين»[4] أنّه لا يُقبل من ابن عُقدة ما ينقله من الجرح، ولا سيّما إذا كان في مخالفه في المذهب كما هنا، ويُؤَكِّد ذلك هنا أنّ ابن عُقدة نقل التّكذيب عن عشرةٍ مشهورين من أهل الحديث[5]، وتفرّد بذلك كلّه فيما أعلم، فلم يَرْو غيرُه عن أحدٍ منهم تكذيبَ محمّد بْن عثمان، وقد كان محمّد ببغداد، وبغاية الشّهرة، كثيرَ الخصوم، فَتَفَرُّدُ ابن عُقدة عن أولئك العشرة كافٍ لتوهين نقله»[6].

ولا يُقال: بأنّ ما ذكره ابن عديّ يَشُدّ من عَضُدِ رواية ابن عقدة عن مطيّن تكذيبَه محمّد بن عثمان فيحمل قوله: «عصا موسى تَلْقَف ما يأفكون» على أنّه أراد تكذيبه بذلك. لأنّ ما حكاه ابن عديّ ليس صريحاً في التّكذيب، بل ظاهرُه يوحي بأنّ مرادَه أنّ محمّد بْن عثمان بْن أبي شيبة لا

(١) «الكامل» (٦/ ٢٩٥).
(٢) «تاريخ بغداد» (٣/ ٤٦).
(٣) انظر «التنكيل» (١/ ١٧٠).
(٤) انظر «المصدر نفسه» (١/ ٤٤٠ ـ ٤٤١).
(٥) انظر «تاريخ بغداد» (٣/ ٤٣ ـ ٤٤).
(٦) «التنكيل» (١/ ٤٦١).

ينتقي رواياته، ولا يميِّز الصّحيح من السّقيم، بل يكثر من رواية المناكير والغرائب، فهذا هو ظاهرُ تشبيه حاله بحال عصا موسى؛ فإنّها لم تختلق شيئاً بل ابتلعت ما صنعه السّحَرة، ولم تترك منه شيئاً. ومع هذا فلا يُلتفت إلى قول مُطيّن في محمّد بْن عثمان فقد قال أبو نُعيم عبد الملك بْن محمّد بْن عدي ـ الذي كان توسّط بينهما: «وقد كنت وقفت على تَعَصُّبٍ وقع بينهما بالكوفة سنة سبعين، وعلى أحاديث يُنكِر كلّ واحدٍ منهما على صاحبه، ثم ظهر أنّ الصّواب الإمساكُ عن القَبول عن كلّ واحدٍ منهما في صاحبه»[١].

وقال الحافظ ابن عدي ـ رحمه الله ـ: «ومحمّد بْن عثمان هذا على ما وصفه عبدان لا بأس به، وابْتُلي مطين بالبلدية، لأنّهما كوفيّان جميعاً، قال فيه ما قال، وتحوّل محمّدُ بْن عثمان بن أبي شيبة إلى بغداد، وترك الكوفة، ولم أرَ له حديثاً منكراً فأذكره»[٢].

٩ ـ وقال في ترجمة «أبي بكر عبدالله بْن أبي داود سليمان بن الأشعث السّجستاني» (ت٣١٦هـ): «كان شَهْماً، قويّ النفس، وقع بينه وبين ابن جَرير، وبين ابن صاعد، وبين الوزير ابن عيسى الذي قرّبه»[٣].

وقال محمّد بْن عبدالله بْن أيوب القطّان: كنت عند محمّد بْن جَرير الطّبري، فقال له رجل: «إنّ ابن أبي داود يَقرأ على النّاس فضائلَ عليّ بْن أبي طالب»، فقال ابن جرير «تكبيرةٌ من حارس»[٤].

فتعقّب الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ هذا القولَ بقوله: «لا يُسمع هذا من ابن جرير للعداوة الواقعة بين الشّيخين»[٥].

---

(١) «تاريخ بغداد» (٣/ ٤٥).

(٢) «الكامل» (٢٩٥).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٣٠).

(٤) «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٦٧).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٣٠).

وقال في «تاريخ الإسلام»[١]: «لا يُسمع قولُ ابن صاعد[٢]، ولا قولُ ابن جرير في عبدالله لأنّه كان معادِيَهما، وبينهم شنئان. . .».

وقال في «تذكرة الحفاظ»[٣]: «لا ينبغي سماعُ قول ابن صاعدٍ فيه، كما لا نعتدّ بتكذيبه ابن صاعد، وكذلك لا يُسمع قولُ ابن جرير فيه فإنّ هؤلاء بينهم عداوةٌ بَيّنة، فقفْ في كلام الأقران بعضهم في بعض».

وقال في «ميزان الاعتدال»[٤]: «كان قويّ النّفس، وقع بينه وبين ابن صاعد وبين ابن جرير، نسأل الله العافية».

قال الخطيب البغدادي: «كان ابن أبي داود يُتَّهَم بالانحراف عن عليّ والميلِ عليه، فأخبرني علي بْن أبي علي، حدثنا أبو الحسن أحمد بْن يوسف الأزرق، قال: سمعت أبا بكر بْن أبي داود ـ غير مرّة ـ وهو يقول: «كلّ مَن بيني وبينه شيءٌ ـ أو ذكرني بشيءٍ ـ شك أبو الحسن ـ فهو في حلّ إلاّ من رماني بِبُغْض عليّ بْن أبي طالب»[٥].

وقال الحافظ أبو أحمد بْن عديّ ـ رحمه الله ـ: «. . . ونُسب في الابتداء إلى شيءٍ من النّصب، ونفاه ابن فُرات[٦] من بغداد إلى واسط، وردّه علي بْن عيسى[٧]، وحدّث وأظهر فضائل علي، ثمّ تحنبل، فصار

---

(١) (حوادث ووفيات سنة ٣١٠ ـ ٣٢٠هـ ص٥١٨).

(٢) هو: يحيى بْن محمّد بْن صاعد، وقد تقدم كلامه في ابن أبي داود، ومناقشته في (ص٤١٤ وما بعدها).

(٣) (٢/ ٧٧٢).

(٤) (٢/ ٤٣٤).

(٥) «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٦٨).

(٦) هو: الوزير الكبير أبو الحسن علي بْن محمّد بْن موسى بْن الحسن بْن الفرات العاقولي الكاتب المقتول سنة ٣١٢هـ. انظر ترجمته في «الكامل» لابن الأثير (٨/ ٩)، و «المنتظم» (ج١٣/ ٢٤١ ـ ٢٤٤)، و«سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٤٧٤ ـ ٤٧٩).

(٧) هو: الوزير العادل المحدث الصادق أبو الحسن علي بْن عيسى بْن داود بْن الجراح البغدادي الكاتب، المتوفى سنة٣٣٤هـ. انظر ترجمته في «تاريخ بغداد» (١٢/ ١٤ ـ ١٦)، و «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٢٩٨ ـ ٣٠٣).

شيخاً فيهم وهو معروف بالطّلب...»[1].

ويظهر من هذا، أنّ ابن أبي داود قد نُسب إلى النّصب، وطُعِن به فيه، لكنّه يُبَرّيء نفسَه من تلك التّهمة، ولتأكيد براءته أقام للنّاس مجلساً يقرأ فيه فضائلَ عليّ ابْن أبي طالب، ليكون ذلك أبلغ للحجّة، وأقطع للخصم، فبلغ ذلك محمّد بْن جرير فقال كلمته السّابقة: «تكبيرة من حارس».

وقد بَيّن العلاّمة المعلمي ـ رحمه الله ـ المرادَ من هذه العبارة، وأنّها ليست بجرح، فقال: «وهذا ليس بجرْح، إنما مقصودُه أنّه كما أنّ الحارس قد يقول ـ رافعاً صوتَه ـ: «الله أكبر» لا ينوي ذكرَ الله عزّ وجل، وإنما يقصد أن يسمع السُرّاق صوتَه فيعرفوا أنّه موجودٌ يقظان، فلا يُقْدِموا على السّرقة، فكذلك قد يكون ابن أبي داود يَروي فضائل عليّ ليَدفع عن نفسه ما رماه بعضُ النّاس من النّصب وهو بغض عليّ رضي الله عنه»[2].

وفي دفاع العلاّمة المعلّمي هذا نظرٌ، وبيانه: أنّ ابن جرير الطّبري إنما أراد الطّعن في ابن أبي داود فجاء بصيغة مثل: (تكبيرة من حارس) ليكون أبلغ في الدّلالة على مقصوده، وهو أنّ ابن أبي داود لم يُرِد بتحديثه بفضائل علي ـ رضي الله عنه ـ اعتقادَ ذلك، بل أراد به نفيَ التّهمة عن نفسه، كالحارس الذي يُكَبِّر ولا يريد بتكبيره ذكرَ الله تعالى، وتعظيمه، وإنما يُريد بذلك إفزاعَ اللصّوص بصوته وتخويفَهم بوجوده، فتكبيرُه إنما هو على سبيل الحكاية.

وثمّة فرقٌ بين أن لا تكون الصّيغة عبارةَ جرحٍ في الأصل، وبين إرادة المتكلّم الجرح بها، ولا سيّما وقد صدرت ممّن بينه وبين ابن أبي داود عداوة وشحناء. والله أعلم.

وقد أبان الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ عمّا بين أبي بكر بْن أبي داود

---

(١) «الكامل» (٤/ ٢٦٦).

(٢) «المصدر نفسه» (١/ ٢٩٩).

ومحمد بْن جرير الطبري، فقال ـ وهو يذكر مصنّفات ابن جرير ـ: «ولما بلغه أنّ أبا بكر بْن أبي داود تكلّم في حديث غدير خُمّ عَمِل «كتاب الفضائل»، فبدأ بفضل أبي بكر، ثمّ عمر، وتكلّم على تصحيح حديث غدير خُم، واحتجّ لتصحيحه، ولم يُتمّ الكتاب»[1].

وقال: «قيل لابن جرير: إنّ أبا بكر بْن أبي داود يُملي في مناقب علي، فقال: «تكبيرة من حارسٍ»، وقد وقع بين ابن جرير، وبين ابن أبي داود، وكان كلّ منهما لا يُنْصفُ الآخر، وكانت الحنابلة حزبُ أبي بكر بْن أبي داود فكثروا وشَغَّبوا على ابن جرير، وناله أذى، ولزم بيته، نعوذ بالله من الهوى»[2].

وقال في «ميزان الاعتدال»[3]: «وقد قام ابن أبي داود وأصحابُه، وكانوا خلقاً كثيراً على ابن جرير، ونسبوه إلى بدعة اللّفظ، فصنف الرَّجل معتقداً حسناً سمعناه[4]، تنصّل فيه ممّا قيل عنه، وتألّم لذلك».

وقال في ترجمة «يحيى بْن محمّد بْن صاعد بْن كاتب البغدادي» (ت٣١٨هـ): «وقد ذكرنا مخاصمةً بينه وبين ابن أبي داود، وحَطَّ كلٌّ واحدٍ منهما على الآخر في ترجمة «ابن أبي داود»، ونحن لا نَقبل كلامَ الأقران بعضهم في بعض، وهما ـ بحمد الله ـ ثقتان»[5].

١٠ ـ وقال في ترجمة «أبي عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٢٧٤).
(٢) «المصدر نفسه» (١٤/ ٢٧٧).
(٣) (٢/ ٤٣٥).
(٤) لعله يعني به ما ذكره في ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٢٧٤) باسم «شرح السنة» قال: «وهو [كتاب] لطيف بَيّن فيه مذهبه واعتقاده»، ويسمى أيضاً «صريح السنة»، طبع مرتين بدلهي الهند، سنة ١٣١١هـ، ١٣٢١هـ، ثم طبع بمصر بتعليق الشيخ عبدالله بن حميد بمكة سنة ١٣٩١ هـ، وحققها أخيراً يوسف المعتوق. انظر مقدمة تحقيق كتاب الطبري الموسوم «التبصير في معالم الدين» للدكتور علي بن عبد العزيز بن علي الشبل (ص٦٤).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٥٠٥).

الأموي مولاهم القرطبي ثم الداني» (ت٤٤٤هـ): «وقد كان بين أبي عمرو وبين أبي محمد ابن حزم وحشةٌ ومنافرةٌ شديدة أفضت بهما إلى التّهاجي، وهذا مذمومٌ من الأقران، موفور الوجود، نسأل الله الصفح، وأبو عَمرو أقومُ قيلاً وأتبع للسّنة، ولكن أبا محمّد أوسع دائرة في العلوم...»[١].

وهذه النّصوص والأمثلة على كلام الأقران بعضهم في بعض يمكن تلخيصها في النقاط التّالية:

أولاً: أنّ كلام الأقران بعضهم في بعض موفورُ الوجود، لم يَخْلُ أهلُ عصرٍ من الأعصار منه إلاّ الأنبياء، والصّدِّيقين.

ثانياً: عدم بثّه والالتفات إليه، ولا سيّما إذا لاح للمُنْصف أنّ سببه العداوةُ والمنافسة، أو الاختلاف في المعتقد أو المذهب.

ثالثاً: يحصل الكلام بين الأقران بعضهم في بعض لأحد أمرين:

أ ـ أن يصدر الكلامُ بحسب الاجتهاد الذي يُعذَر المخطيءُ فيه، ويُرجى له في اجتهاده أجرٌ واحد.

ب ـ أو أن يكون من جنس ما يقع بحكم ما يعرض للإنسان أحياناً من الأعراض البشرية من غَضَبٍ أو سُخط، أو غير ذلك، مهما بلغت رتبته من الصّلاح، والورع، والدّيانة.

والأول أشار إليه الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ بقوله ـ في الدّفاع عن الإمام مالك بأنّه يُطلق لسانَه في جماعةٍ من أهل العلم في زمانه ـ: «كلاّ ما عابهم إلاّ وهم عنده بخلاف ذلك، وهو مُثَاب على ذلك وإن أخطأ اجتهادُه، رحمة الله عليه»[٢].

وبقوله: «وما زال العلماء الأقران يتكلّم بعضُهم في بعض بحسب اجتهادهم، وكلٌّ يُؤخذ من قوله ويُترك، إلا رسول الله ﷺ»[٣].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٨١).

(٢) انظر ما سبق (ص٦٦٥).

(٣) انظر (ص٦٥١).

وأشار إلى الثّاني بقوله: «لسنا ندَّعي في أئمّة الجرح والتّعديل العصمة من الغلط النّادر، ولا من الكلام بنفسٍ حادٍّ فيمن بينهم وبينه شحناء وإحنة...»[1].

رابعاً: أنَّ القول بعدم قَبول كلام الأقران بعضهم في بعض ليس قضيّةً كليَّة، بل أمرٌ أغلبيٌّ يتأكّد عندما يلوح للنّاقد أنّ سببه العداوة، أو المنافسة بين المتكلِّمَيْن، ويتخلَّف إذا اتفق المتعاصرون على جرح شخص، أو وُجد للجارح متابعٌ قويٌّ فيُعْتَمد.

وإلى هذا تشير أقوالُه التالية:

أ ـ قوله: «وبكلّ حالٍ كلامُ الأقران بعضهم في بعضٍ يحتمل، وطيُّه أولى من بثّه إلا أن يتّفق المتعاصرون على جرحِ شيخٍ فيُعتمد قولهم. والله أعلم»[2].

ب ـ وقوله: «وما زال كلام الكبار المتعاصرين بعضهم في بعض لا يُلوى عليه بمفرده...»[3].

ج ـ وقوله: «كلام الأقران يُطوَى ولا يُروَى، فإنْ ذُكر تأمّله المحدّث فإن وجد له متابعاً، وإلاّ أعرض عنه»[4].

د ـ وقوله: «وبكلّ حال، فكلام الأقران بعضهم في بعض لا يُعَوَّل على كثيرٍ منه...»[5].

هـ ـ وقوله: «ولا يُعتدُّ غالباً بكلام الأقران، لا سيّما إذا كانت بينهما منافسة...»[6].

---

(١) انظر (ص٦٦١ ـ ٦٦٢).
(٢) انظر ما سبق (ص٦٥٠ ـ ٦٥١).
(٣) انظر (ص٦٥٢).
(٤) انظر (ص٦٥٨).
(٥) انظر (٦٥٠).
(٦) انظر (ص٦٦٧).

و ـ وقوله: «ولا يُعْتَدّ ـ بحمد الله ـ بكثيرٍ من كلام الأقران بعضهم في بعض»[1].

ز ـ وقوله: «... وقد عُلم أنّ كثيراً من كلام الأقران بعضهم في بعض مُهدَر، ولا عبرةَ به، ولا سيّما إذا وثّق الرَّجل جماعةٌ يَلوح على قولهم الإنصاف...»[2].

خامساً: لو قَبلنا كلامَ الأقران بعضهم في بعضٍ مطلقاً لاتّسع الخَرْق، وجرحنا بذلك خلقاً كثيراً من أئمّة هذا الدِّين، كما نصّ على هذا المعنى في ترجمة «ابن مندة»[3].

سادساً: عدمُ قَبول كلام الأقران بعضهم في بعض، لا يمنع من ترجيح أحد المتخاصمَيْن على الآخر فضلاً أو علماً، ولذلك قال ـ كما مرّ ـ في ترجمة «محمّد بْن سليمان مُطَيّن»: «ومُطَيّن أوثقُ الرَّجليْن...»[4].

وقال في «ترجمة أبي عَمْرِو عُثمان بْن سعيد الدَّاني»: «وأبو عَمْرٍو أقومُ قيلا، وأتبعُ للسّنّة، ولكنّ أبا محمّد أوسعُ دائرةً في العلوم...»[5].

وقد سبق الحافظَ الذَّهبيّ إلى التّنبيه إلى هذه القاعدة ومراعاتها غيرُ واحدٍ من الأئمّة، من ذلك:

أ ـ قال الدّارقطني ـ رحمه الله ـ: وسُئل عَمْرو بْن علي عن أبي موسى[6] وبندار[7]؟ فقال: «ثقتان يُقبل كلّ منهما كلّ شيء إلا ما تكلّم أحدُهما في صاحبه»[8].

---

(١) انظر (ص٦٧٠ ـ ٦٧١).
(٢) انظر ما سبق (٦٦٢).
(٣) انظر (ص٦٥٥).
(٤) انظر (ص٦٧٠).
(٥) انظر (٦٧٥ ـ ٦٧٦).
(٦) هو: محمّد بْن المثنى بْن عبيد العنزي الملقب بالزمن.
(٧) هو: محمّد بْن بشار بْن عثمان العبدي البصري.
(٨) «سؤالات السلمي» (ص٢٩٧).

ب ـ وقال الإمام أبو عبدالله البُخاري[1]، «والذي يُذكر عن مالكٍ في ابن إسحاق لا يَكاد يبين، وكان إسماعيل بْن أويس، من أتبع من رأينا مالكاً، أخرج لي كتبَ ابن إسحاق عن أبيه في المغازي وغيرها، فانتخبتُ منها كثيراً... ولو صحّ عن مالك تناولُه من ابن إسحاق فَلَرُبّما يتكلّم الإنسان فيرمي صاحبَه بشيءٍ واحد، ولا يتّهمه في الأمور كلّها».

ثمَّ قال: «ولم ينجُ كثيرٌ من النّاس من كلام بعض النّاس فيهم، نحو ما يُذكر عن إبراهيم من كلامه في الشّعبي[2]، وكلام الشّعبي في عكرمة، وفيمن كان قبلهم، وتأويل بعضهم في العرض والنّفس، ولم يَلتفت أهلُ العلم في هذا النّحو إلاّ ببيانٍ وحجّة، ولم يسقط عدالتهم إلاّ ببرهانٍ ثابتٍ وحجّة، والكلام فيه هذا كثيرٌ».

ج ـ الإمام ابن حِبّان البستي ـ رحمه الله ـ، وقد تقدم نقل كلامه في موقفه من طعن مالكٍ في ابن إسحاق، وطعن ابن إسحاق في علم مالك ونسبه، وفي تضاعيف كلامه ما يدلّ على اعتباره هذا الضّابط في تحريره لترجمة ابن إسحاق، وإدراجه في «ثقاته» رغم شدّة كلام مالك فيه، رحمهما الله[3].

د ـ وقال الإمام الدّارقطني ـ رحمه الله ـ في الحسن بْن علي بْن شَبِيب المَعْمَري: «صدوق حافظ، جَرَحه موسى بْن هارون، وكانت بينهما عداوة...»[4].

وهذا بيِّنٌ في عدم اعتداد الإمام الدّارَقطني بتجريح موسى بْن هارون، للحسن بْن علي المَعْمَري لسبب العداوة الواقعة بينهما، فَوَصَف الإمامُ الدّارَقطني، المَعْمَري بالصّدق، وأثنى عليه بالحفظ.

---

(١) «جزء القراءة خلف الإمام» (ص٣٣).
(٢) انظر ما بين الشعبي، وإبراهيم النخعي في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/١٠٩٩ ـ ١١٠٠).
(٣) انظر ما تقدم (ص٦٦٢ ـ ٦٦٣).
(٤) «تاريخ بغداد» (٧/٣٧٠).

هـ ـ الإمام الحافظ ابن عبد البّر ـ رحمه الله ـ: فقد عقد في كتابه «جامع بيان العلم وفضله»[1] فصلاً خاصّاً بما وقع بين الأقران من كلام بعضهم في بعض، وضمَّنه أمثلةً لوقائع كثيرةٍ لم يَعْتَدّ بها أحدٌ من أهل العلم، ولا اعتبرها سبباً من أسباب الجرح، وسقوط العدالة.

قال في بدايته: «ونحن نورد في هذا الباب من قول الأئمّة الجِلَّة، الثّقات السّادة بعضهم في بعض، مما لا يجب أن يُلتفَت فيهم إليه، ولا يُعَرَّج عليه، وما يوضح صحّة ما ذكرنا، وبالله التوفيق»[2].

المبحث السادس
لا يُطرَح الرّاوي بجرحٍ غيرِ مُفَسَّر

من أمثلة ذلك: ما جاء في ترجمة «يحيى بْن عثمان بْن صالح بْن صفوان السهمي المصري» (ت٢٨٢هـ) قال فيه ابن أبي حاتم: «كتبت عنه، وكتب عنه أبي، وتكلموا فيه»[3].

فتعقّبه الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ بقوله: «هذا جرح غير مفسَّر، فلا يُطرح به مثل هذا العالم»[4].

لكن قال مسلمة بْن قاسم: «يتشيّع، وكان صاحبَ وِرَاقة، يحدِّث من غير كتبه فطُعن فيه لأجل ذلك»[5].

وقال ابن يونس: «كان عالماً بأخبار مصر، وبموت العلماء، حافظاً للحديث، وحدّث بما لم يكن يُوجد عند غيره»[6].

---

(١) انظر (٢/١٠٨٧ ـ ١١١٩).

(٢) (٢/١٠٩٤).

(٣) «الجرح والتعديل» (٩/١٧٥).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٣/٣٥٥).

(٥) «تهذيب التهذيب» (١١/٢٥٧).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (١٣/٣٥٥)، وقد نقله ابن الجوزي في «المنتظم» (١٢/٣٥٨) ولم يعزه إلى ابن يونس.

وفي هذيْن النّصّيْن ما يكفي لتفسير قول ابن أبي حاتم: «... وتكلّموا فيه» يعني من أجل ما فيه من بدعة التشيّع، وتحديثه من غير أصله، وكونه يتفرد بأشياء لا يرويها غيرُه، إلا أن هذه الأسباب وحدها لا تنهض لطرحه، وردّ حديثه كما سبق التفصيل في ذلك[1].

وقد أفصح الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ نفسُه بسبب الكلام فيه حيث قال في «الكاشف»[2]: «حافظ أخباري له ما يُنكَر».

وكذا قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: «صدوق، رُمي بالتّشيّع، ولَيَّنه بعضهم لكونه حدّث من غير أصله»[3].

المبحث السابع
لا عبرة بجرح لا يصحّ نقله عن قائله

من أمثلة ذلك:

١ ـ في ترجمة «شهر بْن حوشب أبي سعيد الأشعري الشامي» (ت١١٢هـ) قال أبو خيثمة: «حدّثني يحيى بْن أبي بكير قال: حدّثني أبي قال: «دخل شهر بْن حوشب بيت المال فأخذ خريطةً من دراهم، فقال فيه الشاعر:

لقد باع شهرٌ دينَه بخريطةٍ   فمن يأمن القرّاءَ بعدك يا شهرُ»[4].

وروى نحو ذلك عن يحيى بْن مَعِين، العباسُ بْنُ محمّد الدُّوري[5]، وعمرو بْن علي الفلاّس[6].

---

(١) انظر ما تقدم (ص٢٨٨ وما بعدها، وص٤٦٠ ـ ٤٦٥، وص٥٣١ ـ ٥٥٥).
(٢) (٢/ ٣٧١).
(٣) «تقريب التهذيب» (ص٥٩٤).
وانظر مزيداً من الأمثلة على هذا الضابط فيما تقدم.
(٤) «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ٢٦ ـ ٢٧)، و «تاريخ دمشق» (٨/ ١٤٣ ـ ١٤٤).
(٥) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٩٨)، بلفظ «فأُخذتْ خريطةٌ»، و «سنن البيهقي» (١/ ٦٦)، و «تاريخ دمشق» (٨/ ١٤٣)، وفيهما: «فأخذ خريطة».
(٦) «الكامل» (٤/ ٣٨).

قال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ عَقِيبَ هذه الحكاية ـ «إسنادها منقطع، ولعلّها وقعت، وتاب منها، أو أخذها متأوِّلاً أنّ له في بيت مال المسلمين حقاً، نسأل الله الصَّفح»[(١)].

وهذه القصّة ضعيفة الإسناد للانقطاع الحاصل فيها، وجهالةُ أبي بكير بْن بشر[(٢)].

وروى ابن جرير الطبري هذه الحكاية من وجهٍ آخر فقال: قال علي (ابْن محمّد) قال أبو بكر الهذلي: «كان شهرٌ بْن حوشب على خزائن يَزيد بْن المهلّب، فرفعوا عليه أنَّه أخذ خريطة، فسأله يزيد عنها، فأتاه بها، فدعا يزيد الذي رفع عليه فشتمه، وقال لشهر: «هي لك»، قال: «لا حاجة لي فيها».

فقال القطامي الكلبي، ويقال: سنان بْن مكمل النُّميري:

لـقـد بـاع شـهـرٌ ديـنَـه بـخـريـطـةٍ فـمـن يـأمن الـقـرّاءَ بعدك يا شـهـرُ!
أخـذْتَ بـهـا شـيـئـاً طـفـيـفـاً وَبِـعْـتَـه من ابن جونبوذ[(٣)] إنّ هذا هو الغَدْرُ»[(٤)]

ولو صحّ هذا الوجه لكان صريحاً في تبرئة شهر بْن حوشب من التّهمة، وأنّ سبَبَ انتشار القول بتهمته ما تَنَدَّر به بعضُ الشّعراء، لكن راوي هذا الوجه الذي هو أبو بكر الهذلي مطعونٌ فيه، فقد تناوله النّقاد بجرحٍ شديدٍ[(٥)].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٣٧٥).

(٢) ذكره مسلم في «الكنى والأسماء» (١/ ١٥١)، وأبو أحمد الحاكم في «الأسامي والكنى» (٢/ ٣٤٧) ولم يذكرا فيه شيئاً.

(٣) في «تاريخ دمشق» (٨/ ١٤٣)، و «تهذيب الكمال» (١٢/ ٥٨٣): (من ابن جرير).

(٤) «تاريخ الأمم والملوك» (٦/ ٥٣٨ ـ ٥٣٩)، ووقع في «تاريخ دمشق» (٨/ ١٤٤)، و «تهذيب الكمال» (١٢/ ٥٨٢): «أبو بكر الباهلي» ولم أجد له ذكراً في الرواة عن شهر بْن حوشب، وإنما ذكر المزي «الهذلي»، وقد وصف في ترجمته بأنه أخباري. انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٣٣/ ١٥٩ ـ ١٦١).

(٥) انظر «تاريخ الدُّوري» (٢/ ٦٩٧)، و «الضعفاء» للنسائي (ص١٨٣)، و «الجرح =

ثمَّ قال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «فأمّا رواية يحيى القطان، عن عَبّاد بْن منصور، قال: «حججت مع شهر بْن حوشب، فسرق عَيْبتي»[1]، فما أدري ما أقول»[2].

وبهذه القصّة عاب ابن حِبّان شَهْراً، فقال: «عَادَلَ عبَّادَ بْنَ منصور في حجّةٍ له فَسَرَقَ عَيبته، فهو الذي يقول فيه القائل:

لقد باع شهرٌ دينه بخريطةٍ   فمن يَأْمن القرّاء بعدك يا شهرُ»[3].

وهذا الذي ادّعاه عَبّاد بْن منصور، في حقّ شَهر بْن حوشب، لا ينهض حُجّةً على اتّهامه والغَمْز في عدالته، إذْ هو قولٌ تفرّد به المدَّعي، فمن شهوده عليه؟!.

وممّا يدلّ على وهاء هذه الدّعوى، ووهْنِ هذه التّهمة، أنّ القصّة رُوِيتْ بتسمية عديل شهْر في سفره بأنّه ابن عون، وفي رواية أخرى أنّه رجلٌ يُسَمّى ابن عون.

قال ابن عدي ـ رحمه الله ـ: «وأظنّ عبدان الأهوزي أو غيره حدّثنا عن بُندار، عن معاذ بن معاذ، عن ابن عون قال: «يَسرق شهر عَيبتي في طريق مكّة»[4].

وقال إسماعيل بْن أحمد الجرجاني: ثنا أبو القاسم البغوي، ثنا

= والتعديل» (٤/ ٣١٣ ـ ٣١٤)، و «كتاب المجروحين» (١/ ٣٥٩)، و «تهذيب الكمال» (٣٣/ ١٥٩ ـ ١٦١).

(١) «الكامل» (٤/ ٣٨). والعيبة: وعاء من أدم يكون فيه المتاع، والجمع: عياب، انظر «لسان العرب» (١/ ٦٣٤) مادة (عيب).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٣٧٥).

(٣) «كتاب المجروحين» (١/ ٣٦١)، فكأن ابن حِبّان، يعد هذه القصة والتي قبلها واحدة، والصواب أنهما قصتان. والله أعلم.

(٤) «الكامل» (٤/ ٣٨).

محمود بْن غيلان، ثنا شبابة، قال: سمعت شعبة يقول: «كان شهر بْن حوشب رَافق رجلاً من أهل الشّام فسرق عَيْبته»[1].

ولا يقال: إن الرَّجل المبْهَم هنا هو عَبّاد بْن منصور، لأنّ عبّاداً بصْريٌّ وليس شامياً.

قال السّاجي: «وكان شعبة يَشهد عليه أنّه رافق رجلاً من أهل الشّام فخانه»[2].

وقد أنكر بعض العلماء هذه القصة وسابقتها، ولم يروْها مُعتَمَداً في الطّعن في عدالة شهر، فمن هؤلاء:

أ ـ أبو الحسن بْن القطّان، فإنه قد قال: «لم أسمع لمضعفيه ـ يعني شهراً ـ حجة، وما ذكروه من تزيُّيه بزيّ الأجناد، وسماعه الغناء بالآلات، وقَذفه بأخذ خريطةٍ ممّا اسْتُحفظ من المغنم كلّه، إمّا لا يصح، وإمَا خارجٌ على مخرج لا يضرّه، أمّا أخذه للخريطة فكَذِبٌ عليه، وتَقوّل الشّاعر أراد عيبه»[3].

ب ـ وقال ابن الصلاح: «وما ذُكر في جرحه من أخذه خريطةً من بيت المال على جهة الخيانة، له محملٌ يُدرأ عنه القدح المسقِط»[4].

وقال: «وقول ابن حِبّان: «إنّه سرق عيبةً من عديله في الحج» غيرُ مقبول، والله أعلم»[5].

ج ـ وقال النّووي ـ رحمه الله ـ: «وأمّا ماذكر من جرحه أنّه أخذ خريطةً من بيت المال، فقد حمله المحقّقون على محملٍ صحيح. وقول أبي

(١) «السنن الكبري» (١/٦٦)، و «الخلافيات» (١/٤١٧) كلاهما للبيهقي و «تاريخ دمشق» (٨/١٤٥).

(٢) «تهذيب التهذيب» (٤/٣٧٢).

(٣) «بيان الوهم والإيهام» (٣/٣٢١).

(٤) «صيانة صحيح مسلم» (ص١٢٢).

(٥) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

حاتم بْن حِبَّان: إنَّه سرق من رفيقه في الحج عيبة، غيرُ مقبول عند المحقّقين بل أنكروه»[1].

ثمَّ لو صحّت قصة ادّعاء سرقة شهر من رفيقه في السّفر، لأمكن حملها على محملٍ صحيحٍ وهو أنّ الرّفاق في السّفر، وخصوصاً سفرُ الحجّ غالباً ما يكون زادهم مشتَرَكاً، فأخذ بعضهم من عِيَاب بعضٍ لا يعتبر سرقة، بل المروءة تقتضي التّسامح بينهم في الحقوق. والله أعلم.

٢ ـ وفي ترجمة «أبي الزّناد عبدالله بْن ذكوان المدني» (ت١٣٠هـ) قال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «وقيل: كان مالكٌ لا يَرضى أبا الزّناد، وهذا لم يصح، وقد أكثر مالكٌ عنه في «موطئه»»[2].

يشير الحافظ الذَّهبيّ إلى ما حكاه يحيى بْن مَعِين حيث قال: «قال مالك بْن أنس: أبو الزّناد كان كاتبَ هؤلاء القوم ـ يعني بني أميّة ـ وكان لا يرضاه»[3].

وقال في «ميزان الاعتدال»[4]: «وقد أكثر عنه مالك، وقيل: كان لا يرضاه، ولم يصحّ ذا».

ولعلّ سبَبَ ذلك، جهالة الواسطة بين يحيى بْن مَعِين، والإمام مالك رحمهما الله. ولو صحّ ذلك عن مالك لأمكن توجيهه بأنّه لم يُرد الطّعن في عدالة أبي الزّناد أو في ضبطه، وإنما نَقم عليه اشتغاله مع أمراء بني أمية، وهذا بَيِّن من سياق ما حكاه ابن مَعِين من كلام مالك. والله أعلم.

٣ ـ وفي ترجمة «أبان بْن يزيد بْن العطّار البصري» (توفي سنة بضع وستين ومئة) قال يحيى بْن مَعِين: «كان يحيى بْن سعيد يروي عن أبان بْن

(١) انظر «شرح مقدمة صحيح مسلم» (ص٢٠٨).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٤٤٩).
(٣) «تاريخ الدُّوري» (٢/ ٣٠٥).
(٤) (٢/ ٤١٨).

يزيد العطّار، ومات وهو يروي عنه، وكان لا يروي عن همّام، وكان همّام عندنا أفضل من أبان ابْن يزيد»[1].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «وأمّا محمّد بْن يونس الكُدَيْمي فروى عن علي ابْن المديني، عن يحيى بْن سعيد أنّه ليّن أبانا، وقال: «لا أحدث عنه»[2] فإن صحّ هذا فقد كان لا يروي عنه، ثمّ روى عنه، وتغيّر اجتهاده»[3].

ويلاحظ أنّه اكتفى هنا بالتّشكيك في صحّة ما رواه الكُدَيْمي، بينما صرح في «تاريخ الإسلام»[4] بردّه، فقال ـ بعد ذكره رواية يحيى بْن مَعِين عن القطّان ـ: «فهذا يردّ على ما نقله الواهي محمّد بْن يونس الكُدَيْمي، عن عليّ عن القطان تليينَه أبانا، وقوله: لا أحدّث عنه».

كما أشار في «ميزان الاعتدال»[5] إلى ضعف رواية الكُدَيْمي.

والكديمي متّهم عند كثير من النقاد[6]، فلا يُعتمد على نقله، ولا سيما عند ما يعارضه معارض قوي.

٤ ـ وفي ترجمة «عُمر بن هارون بن يزيد بن جابر الثّقفي مولاهم البلْخي» (ت١٩٤هـ) قال عبد الرَّحمٰن بن أبي حاتم: قلت لأبي: إنّ أبا سعيد الأشجّ حدّثنا عن عمر بن هارون البَلْخي؟ فقال: «هو ضعيف الحديث نَخَسه ابن المبارك نخسة، فقال: «إنّ عمر بن هارون، يروي عن جعفر بن

---

(١) «تاريخ الدُّوري» (٦/٢).
(٢) انظر «الكامل» (١/ ٣٩٠) ولفظه: «لا أروي عن أبان العطار».
(٣) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤٣٢).
(٤) (حوادث ووفيات سنة ١٦١ ـ ١٧٠هـ ص٤٢).
(٥) انظر (١/ ١٦).
(٦) انظر ما تقدم عنه (ص٥٩٩).

محمّد، وقد قدمت قبل قدومه، وكان قد توفي جعفر بن محمّد»[1].

قال الحافظ الذّهبي: «هذا منقطعٌ عن ابن المبارك، ولا يصح، فقد قَدِمَ ابنُ المبارك وحجّ قبل موت جعفر بسنوات»[2].

وفي هذا السّياق نقدٌ من الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ لهذه الرّواية من جهة إسنادها ومتنها، أمّا من جهة الإسناد فقد حكم على رواية أبي حاتم بالانقطاع فإنّه لم يُدرك السّماع من عبدالله بن المبارك، إذ كانت وفاة ابن المبارك سنة ١٨١هـ[3]، وأبوحاتم قال الحافظ الذّهبي: «أول كتابه الحديث كان في سنة تسعٍ ومئتين. . .»[4].

وأمّا من حيث المتنُ، فإنّ عبدالله بن المبارك ارتحل طلباً للعلم سنة إحدى وأربعين ومئة[5]، وارتحل إلى الحرمين، والشّام، ومصر، والعراق، والجزيرة، وخراسان[6]، وأمّا جعفر بن محمّد فقد كانت وفاته سنة ١٤٨هـ[7]، فظاهرُ هذا أن يكون قدوم ابن المبارك المدينة التي هي موطن جعفر، قبل وفاة جعفر بن محمّد، لا بَعده كما صرّحت به رواية أبي سعيد الأشجّ السابقة. والله أعلم[8].

---

(١) «الجرح والتّعديل» (٦/ ١٤١).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٢٧١).
(٣) انظر «الطبقات» لابن سعد (٧/ ٣٧٢)، و «طبقات خليفة بن خياط» (ص٣٢٣)، و«التاريخ الكبير» (٥/ ٢١٢).
(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٤٧).
(٥) انظر «المصدر نفسه» (٨/ ٣٧٩).
(٦) انظر «المصدر نفسه» (٨/ ٣٨١).
(٧) انظر «الطبقات» لخليفة بن خياط (ص٢٦٩)، و «التاريخ الكبير» (٢/ ١٩٨).
(٨) من أمثلة هذا الضابط:

- ما جاء في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٤١٦) ترجمة «كهمس بْن الحسن التميمي» (ت١٤٩هـ) قال الأزدي: قال ابن مَعِين: «ضعيف». قال الذّهبي: «كذا نقله أبو العباس النباتي، ولم يسنده الأزدي عن يحيى ، فلا عبرة بالقول المنقطع، لا سيما وأحمد يقول في كهمس: «ثقة وزيادة». =

المبحث الثامن
قد يُطلق الإمام لفظاً من ألفاظ الجرح ويحمل على غير معناه الاصطلاحي

قد يأتي إطلاق الإمام لفظاً من ألفاظ الجرح فَيُحمَل على غير معناه الاصطلاحي، ومُرادِه العُرْفي عند سائر الأئمة.

ويتحدّد ذلك بالكشف عن بقيّة أقوال هذا الإمام في الرّاوي نفسه، وموقفه منه، فإنّه قد توجد عنه عبارةٌ أخرى تحدِّد مرادَه بذلك اللفظ، فيُصرف عن المعنى الاصطلاحي المتعارَف عليه إلى معنىً لُغويٍّ يُبيِّنه سياقُ كلامه، وقد تَرِد قرينةُ صرف كلام الإمام عن الاصطلاح من حكاية واقع حاله مع هذا الرّاوي وغيره.

ومن الأمثلة لذلك:

١ ـ في ترجمة «عطاء بْن أبي رباح القرشي مولاهم المكي» (ت١١٥هـ) قال محمّد بْن عبد الرحيم صاعقة: قال علي: «كان اختلط بآخرة وتركه ابن جريج، وقيس بْن سعد»[١].

فعلّق الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ على هذا بقوله: «لم يَعْنِ عليّ بقوله: تَركه هذان، التّركَ العُرفي، ولكنّه كبر وضعفت حواسه، وكانا قد تَكَفَّيا منه، وتَفَقَّها، وأكثرا عنه، فَبَطَّلا، فهذا مرادُه بقوله: تركاه»[٢].

وقال في «ميزان الاعتدال»[٣]: «لم يَعْنِ التركَ الاصطلاحي بل عَنَى

= ● وقال فيه (١/ ٤٩) ترجمة «إبراهيم بْن العلاء الغنوي» (ت٢٣٥): «وثقه جماعة، ووهاه شعبة فيما قيل. ولم يصح، بل صح أنّه حدث عنه».

● وقال فيه (٢/ ٦٢٠) ترجمة «عبد الصمد بْن حسان المروزي» (ت٢١٠هـ): «يقال تركه أحمد بْن حنبل، ولم يصح هذا».

(١) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ١٥٣).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٨٧).

(٣) (٣/ ٧٠).

أنهما بطّلا الكتابةَ عنه، وإلاّ فعطاء ثَبْت رضيٌّ».

وبيان كلام الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ أنّ مقصود عليّ بْن المديني من قوله ذلك، أنّ ابن جُريج وقيس بْن سعد، قد لزما عطاءً وكتبا عنه الكثير من حديثه وتفقّها بفقهه، وتخرّجا به[1]، ولما كَبُرَ وشاخ وَكَلَّ ذهنُه، واعتراه النّسيان لبعض مروياته، تركا كتابة حديثه، لأنّهما قد أخذا منه ما فيه كفاية، ولم تَعد الحاجة إلى سماع حديثه ماسّة عندهما.

وليس يقصد ابن المديني بإطلاقه لفظ «التّرك» أنّهما اتّهما عطاءً بالكذب، أو فُحْشِ الغَلَط وكثرةِ الوهم على ما يأتي به إطلاق لفظ «الترك» اصطلاحاً[2].

وثمّة قرينةٌ قويّة تصلح دليلاً لما حرّره الحافظ الذَّهبيّ، من صَرف إطلاق ابن المديني لفظَ «الترك» عن مدلوله العُرفي المتعارف عليه إلى معنىً لُغويّ، وذلك ما رواه يعقوب بْن سفيان الفسوي ـ رحمه الله ـ قال: سمعت سليمان بْن حرب يذكر عن بعض مشيخته[3]، قال: «رأيتُ قيسَ بْن سعد

---

(1) قال عبد الرزاق عن ابن جريج: «اختلفت إلى عطاء ثماني عشرة سنة» «تاريخ بغداد» (١٠/ ٤٠٢)، و«تهذيب الكمال» (١٨/ ٣٤٧)، ونص غير واحد من الأئمة على أنّه أثبت الناس في عطاء. انظر «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٥٧)، و «تاريخ الدُّوري» (٢/ ٣٧٢).

وقال ابن سعد في قيس بْن سعد: «وكان قد خلف عطاء بْن أبي رباح في مجلسه، وكان يفتي بقوله، وكان قد استقل بذلك، ولكنه لم يُعَمَّر» «الطبقات» (٥/ ٤٨٣).

(2) يحكم بالترك في الاصطلاح على:

أ ـ رواية من يتهم بالكذب. انظر «نزهة النظر» (ص١٢٢).

ب ـ ورواية من كثر غلطه، وفحش وهمه فلم يؤخذ عنه لذلك. وسيأتي تقرير هذا المعنى في مبحث (معرفة مصطلحات الأئمة).

(3) قال أبو حاتم الرازي: «وكان سليمان (بْن حرب) قَلَّ من يرضى من المشايخ، فإذا رأيته قد روى عن شيخ فاعلم أنّه ثقة» «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٥٥).

تَرَك مجالسةَ عطاء، فسألته عن ذلك؟ فقال: «إنَّه نسي أو تغيّر، فكدت أن أُفسد سماعي منه»[1].

ولعل مراده بقوله: «فكدت أن أُفسد سماعي منه» أنّه كان يراجع عطاء بْن أبي رباح في بعض أحاديث أَخَذها عنه قديماً لِيُثَبِّتَه فيها، على ما جرت به عادة بعض المحدثين من إعادة سماع ما قد سمعوه من الشيخ مرّة بعد مرّة، فكان عطاء يَرُدّ عليه بإنكار أن تكون هذه أحاديثَه، وأنّه حَدّثه بها، وذلك لأجل ما اعتراه من النّسيان لبعض ما قد حدّث به قديماً[2]، فخشي قيسٌ أنْ يُتّهم في سماعه لتلك الأحاديث فَيَفْسد بذلك سماعُه لها، فترك مجالسة قيسٍ من أجل ذلك. والله أعلم.

٢ ـ وفي ترجمة «عَمْرو بْن شعيب بْن محمّد بْن عبدالله بْن عَمْرِو بْن العاص» (ت١١٨هـ) قال أبو داود: سمعت أحمد ذكر له عَمْرو بْن شعيب فقال: «أصحاب الحديث إذا شاؤوا احتجوا به، وإذا شاؤوا تركوه»[3].

فقال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «هذا محمولٌ على أنّهم يتردّدون في الاحتجاج به، لا أنّهم يفعلون ذلك على سبيل التّشهّي»[4].

وقال في «ميزان الاعتدال»[5]: «يعني لتردّدهم في شأنه».

وقرينة صرف مدلول لفظ «الترك» في هذا السّياق عن معناه الاصطلاحي، هي رواية أخرى عن أبي داود قال: سمعت أحمد قال: «ما أعلم أحداً ترك حديث عَمْرو بْن شعيب عن أبيه عن جدّه»، قلت لأحمد: «يحتجّ بحديث عَمْرو بْن شعيب ما كان عن غير أبيه؟» قال: «ما أدري»[6].

---

(١) «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٣٦٤ ـ ٣٦٥).

(٢) وكان قيس بْن سعد، من قدماء أصحاب عطاء، سئل أبو داود، عن قيس، وابن جريج، في عطاء؟ فقال: «كان قيس أقدم، وابن جريج يُقدَّم» «تهذيب التهذيب» (٨/ ٣٩٧).

(٣) «سؤالات أبي داود» (ص٢٣٠).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ١٦٨).

(٥) (٣/ ٢٦٤).

(٦) سؤالات أبي داود» (٢٣١).

=

المبحث التاسع
قد يطلق الإمام في الرّاوي كلاماً يفيد جرحاً شديداً، ويُخَرَّج على قصد المبالغة

قد يبالغ الإمام في حكمه على الرّاوي أحياناً، ويطلق عبارةً لو أُخِذَتْ على ظاهرها لأفادت جرحاً شديداً يسقط به الرّاوي، ويطرح حديثه، فيحتاج الواقف عليها أن يحملها على قصد مبالغةٍ في التّليين ليتفق حكم ذلك الإمام مع حكم غيره من الأئمّة، ويتناسب مع واقع حال الرّاوي المتكلّم فيه.

من أمثلة ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «سليمان بْن داود بْن الجارود أبي داود الطّيالسي البصري» (ت٢٠٤هـ) قال إبراهيم بْن سعيد الجوهري: «أخطأ أبو داود الطيالسي في ألف حديث»[(١)].

فتعقّبه الحافظ الذَّهبيّ قائلاً: «هذا قاله إبراهيم على سبيل المبالغة، ولو أخطأ في سُبُع هذا لضعّفوه»[(٢)].

وكلام الحافظ الذَّهبيّ هذا، يدلّ على أن ما قاله إبراهيم بْن سعيد، من الخطأ بهذا المقدار لم يحصل لأبي داود، إذ لو حصل أن أخطأ في سُبُع ما ذكره إبراهيم، لضعّفه النّقاد بسوء حفظه ورداءة ضبطه، ولما وثّقوه، وأثنوا على حفظه، فدلّ ذلك على أنّ ما قاله لم يكن، وإنما أراد بقوله المبالغة في التّليين.

ولكن الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ لا يَنفي حصول ذلك إلا أنّه لا يرى

= ومن أمثلة ذلك: أيضاً ما جاء في «تذكرة الحفاظ» (١/ ٢٣٣) ترجمة «زهير بْن حرب بْن حُدَيج» قال أبو زرعة: «سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط، وهو ثقة»، فقال الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «ما اختلط أبو إسحاق أبداً، وإنما يعني بذلك التغير ونقص الحفظ».

(١) «الكامل» (٣/ ٢٧٨)، وانظر «تهذيب الكمال» (١١/ ٤٠٧).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٣٨٢).

أن يوصف ما وقع لأبي داود بالخطأ، إذ الخطأ هو ما وقع فيه الإنسان ولم يميّزه بعد أن نُبّه إليه، وأمّا أبو داود فقد ميّز خطأه من صوابه، فلا يُقال بعد ذلك: إنَّه أخطأ.

قال أبو مسعود أحمد بْن الفرات الرازي: قلت لأحمد بْن حنبل في خطأ أبي داود؟ قال: «لا يُعَدّ لأبي داود خطأ، إنما الخطأ إذا قيل له لم يعرفه، وأمّا أبو داود قيل له فعرف. ليس هو خطأ»[١].

وعلى فرض القول بأنّه خطأ فإنّه ـ عند الإمام أحمد ـ يحتمل لأبي داود الطيالسي لقلّته في جنب ما رواه على الصّحة والسّلامة:

قال أبو مسعود أحمد بْن الفرات أيضا: «كتبوا إليّ من أصبهان أنّ أبا داود أخطأ في تسع مئة ـ أو قالوا: ألف ـ فذكرت ذلك لأحمد بْن حنبل فقال: يُحتمل لأبي داود»[٢].

وقال الخطيب البغدادي ـ رحمه الله ـ: «كان أبو داود يحدّث من حفظه، والحفظ خوّان، فكان يغلط، مع أنّ غلطه يسيرٌ في جنب ما روى على الصّحة والسّلامة»[٣].

وذلك أنّ أبا داود الطّيالسي لما دخل أصبهان، أملى على النّاس واحداً وأربعين ألف حديث من حفظه، يوضح ذلك ما يلي:

أ ـ قال محمّد بْن بشار بندار: سمعت أبا داود الطّيالسي يقول: «حدّثت بأصبهان أحد وأربعين ألف حديث ابتداءً[٤]، من غير أن أسأل عنه»[٥].

ب ـ وقال عبدالله بْن عِمران الأصبهاني: «قدم علينا أبو داود فكان

---

(١) «تاريخ بغداد» (٩/ ٣٦).

(٢) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق)، وانظر «تهذيب الكمال» (١١/ ٤٠٦).

(٣) «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٦).

(٤) يعني: من حفظه. انظر «الكامل» (٣/ ٢٨١).

(٥) «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٦).

يملي من حفظه، وكان يحفظ ثلاثين ألف حديث»[1].

ج ـ وقال عمر بْن شبّة: «كتبوا عن أبي داود بأصبهان أربعين ألف حديث، وليس معه كتاب»[2].

قال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «... وقد أخطأ في عدّة أحاديث لكونه كان يتّكل على حفظه، ولا يروي من أصله...»[3].

٢ ـ وفي ترجمة «الرّبيع بْن يحيى بْن مقسم الأُشْناني البصريّ» (ت٢٢٤هـ) قال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «قال أبو حاتم: ثقة ثبت[4]، وأمّا الدّارقطني فليّنه»[5].

فذكر ما رواه أبو عبدالله الحاكم، قال للدّارقطني: فالرّبيع بْن يحيى الأُشْناني؟ قال: «ليس بالقوي، يروي عن الثّوري عن ابن المنكدر، عن جابر: «الجمع بين الصّلاتين»[6]، هذا يُسقط مئةَ ألف حديثٍ»[7].

فتعقب الحافظ الذَّهبيّ كلام الدّارقطني بقوله: «يعني: من أتى بهذا ممّن هو صاحب مئة ألف حديث أَثّر فيه ليناً، بحيث تنحطّ رتبة المئة ألف عن درجة الاحتجاج، وإنما هذا على سبيل المبالغة، فكم ممّن قد روى مئتي حديث ووهم منها في حديثين، وثلاثة وهو ثقة»[8].

---

(١) «المصدر نفسه» (٩/ ٢٧).
(٢) «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٧)، وانظر «تهذيب الكمال» (١١/ ٤٠٥).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٣٨٣).
(٤) «الجرح والتعديل» (٣/ ٤٧١).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٤٥٢).
(٦) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الأثار» (١/ ١٦١)، وأورده ابن أبي حاتم في «العلل» (١/ ١١٦) وقال أبو حاتم: «... إنّه باطل عندي، هذا خطأ لم أدخله في التصنيف، أراد أبا الزبير عن جابر، أو أبا الزبير، عن سعيد بْن جبير، عن ابن عباس، والخطأ من الربيع».
(٧) «سؤالات الحاكم» (ص٢٠٦ ـ ٢٠٧).
(٨) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٤٥٣).

وقال البَرقاني عن الدّارقطني: «ضعيف، ليس بالقويّ يخطيء كثيراً»[1].

وقد تقدّم التفصيل في بيان الخطأ الذي يؤثّر في مرويات الرّاوي، والذي لا يؤثر فيها[2]، وهذا لا شكّ أنّه من قبيل الثاني، كما أفاده تعقيب الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ. والله أعلم.

المبحث العاشر
قد يحصل الخطأ في نقل الجرح عن إمام

يحصل هذا من وجهين:

الوجه الأول: أن يُنسبَ الجرح إلى إمامٍ والحال أنّه قال بخلافه، وإنما ذلك القول لإمام آخر:

ومثاله: ما جاء في ترجمة «أسامة بْن زيد اللّيثي مولاهم المدني» (ت١٥٣هـ) قال ابن الجوزي ـ رحمه الله ـ: «اختلفت الرّواية عن يحيى: فقال مرّة: ثقة صالح، وقال مرّة: ليس به بأس، وقال مرّة: ترك حديثه بأخرة»[3].

فتعقّبه الحافظ الذّهبيّ بقوله: «وهذا وهم، بل هذا القول الأخير هو قول يحيى بْن سعيد فيه[4]، وقد روى عبّاس عن يحيى ثقة[5]، وروى أحمد بْن أبي مريم عن يحيى: ثقة[6] حجّة. فابن مَعِين حسن

---

(١) «سؤالات البرقاني» (ص٣٠).

(٢) انظر ما تقدم في ضابط: (يغتفر قليل خطأ المرء في كثير صوابه).

(٣) «الضعفاء والمتروكون» (١/ ٩٦).

(٤) في «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٨٤) قال الإمام أحمد: «ترك يحيى بْن سعيد، حديث أسامة بْن زيد بأخرة»، وانظر «الكامل» (١/ ٣٩٤).

(٥) «تاريخ الدُّوري» (٢/ ٢٢، ٢٣).

(٦) «الكامل» (١/ ٣٩٥)، وقال في رواية أبي يعلى عنه: «ثقة صالح» «المصدر نفسه» (في الموضع السابق)، وقال في رواية الدارمي عنه: «ليس به بأس» «تاريخ الدارمي» (ص٦٦).

الرأي في أسامة...»[1].

وقال في «ميزان الاعتدال»[2]: «والصّحيح أنّ هذا القول الأخير ليحيى بْن سعيد...».

الوجه الثاني: أن يُنسبَ الجرح إلى إمام ولم يقل به في ذلك الرّاوي عينِه، وإنما قاله في راو آخر تشابه معه في الاسم:

مثاله: ما جاء في ترجمة «سويد بْن سعيد بْن سهل الهروي ثمّ الحَدَثاني الأنباري» (ت٢٤٠هـ) قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «وقد روى ابن الجوزي، أن أحمد بْن حنبل قال: «هو متروك الحديث»[3]، فهذا النّقل مردود لم يقله أحمد»[4].

بل المنقول عن الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ خلافُ ما حكاه عنه ابن الجوزي ـ رحمه الله ـ، فقد قال أبو الحسن الميموني: سأل رجلٌ أبا عبدالله عن سويد الحَدَثي؟ فقال: «ما علمت إلا خيراً»، فقال له: إنسانٌ جاءه بكتاب فضائل فجعل عليّاً أولّها، وأخّرَ أبا بكرٍ وعمر، فعجب أبو عبدالله من هذا، وقال: «لعله أُتِي من غيره»، قالوا له: «وثمّ تلك الأشياء»، قال: «فلم تسمعوها أنتم، لا تسمعوها، ولم أره يقول فيه إلاّ خيراً»[5].

وقال أبو القاسم البغوي: «كان سُويد من الحفّاظ، وكان أبو عبدالله أحمد بْن حنبل يَنتقي عليه لولديه صالح وعبدالله يختلفان إليه، فيَسمعان منه»[6].

وقال أيضاً: «أرجو أن يكون صدوقاً»، أو قال: «لا بأس به»[7].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٤٣).

(٢) (١/ ١٧٤).

(٣) «الضعفاء والمتروكون» (٢/ ٣٢).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤١٦).

(٥) «تهذيب الكمال» (١٢/ ٢٥٠).

(٦) «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٣١)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٢/ ٢٥٠).

(٧) «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٣٠).

ولعلّ ابن الجوزي اشتبه عليه في نقله بترجمة «سويد بْن عبد العزيز» فإنّ الإمامَ أحمد قد قال فيه: «متروك الحديث»[1]. وقد ذكره ابن الجوزي نفسُه، ونقل فيه عبارة الإمام أحمد[2]، فالله أعلم.

المبحث الحادي عشر
نفي وصف الحافظ عن الرّاوي
لا يقتضي جرحه دائماً

ومثاله: ما جاء في ترجمة «فضيل بْن عياض بْن مسعود بْن بشر التميمي اليربوعي» وَثَّقه عددٌ من الأئمّة، منهم: سفيان بْن عيينة، وابن سعد، وأحمد بْن عبدالله العجلي، والنّسائي، والدّارقطني[3]، لكن قال أبو عبيد القاسم بْن سلاّم: قال عبد الرّحمن بْن مَهدي: «فُضيل بْن عِياض رجلٌ صالح، ولم يكن بحافظ»[4].

فقال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «وأمّا قول ابن مهدي: «لم يكن بالحافظ» فمعناه لم يكن في علم الحديث كهؤلاء الحفّاظ البحور؛ كشعبة، ومالك، وسفيان، وحمّاد، وابن المبارك، ونظرائهم، لكنّه ثبت قَيّم بما نقل، ما أخذ عليه في حديث فيما علمت»[5].

وتوضيح كلام الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ هو أنّ وصف (الحافظ) يُطلَق على عدّة معان، منها:

١ ـ يَرِد إطلاقُه على من له سعة الرّواية، وكثرتها مع الاتقان، والضّبط، كما هو الشّأن عند مشاهير الحفّاظ كالإمام مالك، وشعبة، والسّفيانين، والحمّادين، وابن مَهدي، والقطّان، والإمام أحمد ونظرائهم.

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٤٧٧).
(٢) «الضعفاء والمتروكون» (٢/ ٣٣).
(٣) انظر مصادر ذلك فيما تقدم (ص٦٤٣).
(٤) «الجرح والتعديل» (٧/ ٧٣).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٤٤٨).

وهذا هو الأصل في الإطلاق، وهو المتبادِر إلى الذّهن منه.

٢ ـ وقد يُطلق على من كان متقناً لكتابه، ضابطاً له، ولو لم يكن ضابط الصدر، واسع الرِّواية، فمن ذلك:

أ ـ ما جاء في ترجمة «عبدالله بْن عَمْرِو المِنْقَري أبي معمر البصريّ» (ت٢٢٤هـ) قال فيه أبو حاتم الرّازي: «صدوقٌ متقن، قويّ الحديث، غير أنّه لم يكن يحفظ. . .»[١].

فوصفه أبو حاتم بالإتقان، ونفى عنه وصف الحفظ، وأثبت له ذلك أبو زرعة فقال: «كان حافظاً ثقة»[٢].

ولما كان في ظاهر قولي الإمامين تعارضٌ، أراد ابن أبي حاتم النّاقل عنهما دَفْعَ إيهام هذا التّعارض بين القولين بتفسير كلام أبي زرعة، وحَمْلِ وَصْف الحفظ فيه على الإتقان ـ وهو وصفٌ نصّ عليه أبو حاتم في كلامه ـ فقال: «يعني أنّه كان متقناً»[٣]، بمعنى: أنّه مُتقن لمسموعه، ضابط لكتابه، محرِّر له، كما أفادت ذلك بقية أقوال الأئمة في أبي معمر، من ذلك قول ابن مَعِين: «كان لا بأس به ثبت، صحيح الكتاب. . .»[٤].

وقال علي بْن المديني ـ رحمه الله ـ: «قد كتبت كُتُبَ عبد الوارث عن عبد الصّمد، وأنا أشتهي أن أكتبها عن أبي مَعمر»[٥].

وقال يعقوب بْن شيبة: «أبو مَعمر كان ثقة، ثبتاً، صحيحَ الكتاب. . .»[٦].

---

(١) «الجرح والتعديل» (٥/١١٩).

(٢) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٣) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٤) «رواية ابن محرز» (١/٨٩).

(٥) «تاريخ بغداد» (١٠/٢٥).

(٦) «المصدر نفسه» (١٠/٢٤).

وقال الحافظ الذَّهبي: «وليس هو بالمكثر، لكنه مُتقن لعلمه، وكان عدلاً ضابطاً...»[1].

ب ـ وما جاء في ترجمة «زُهير بْن محمّد التّميمي المروزي الخراساني» (ت١٦٢هـ) قال فيه أبو حاتم الرّازي ـ رحمه الله ـ: «محلّه الصّدق، وفي حفظه سوء، وكان حديثُه بالشّام أنكرَ، من حديثه بالعراق لسوء حفظه... فما حدّث من كتبه فهو صالح، وما حدّث من حفظه فيه أغاليط»[2].

وقال فيه الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «الحافظ المحدِّث...»[3]. فَوَصْفُه بالحفظ هنا قد يكون باعتبار ضَبْطه كتابَه، وسلامتِه على ما يُفيده كلام أبي حاتم السابق. والله أعلم.

٣ ـ وقد يأتي إطلاقُ وصف الحفظ، ويُراد به سِعَةُ المحفوظ، وكثرتُه، ولو لم يكن متقناً له[4]، ومن ذلك:

أ ـ قول الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ في ترجمة «قيس بْن الرّبيع الأسدي الكوفي» (ت١٦٧هـ): «الإمام الحافظ المكثر... أحد أوعية العلم على ضعفٍ فيه من قبل حفظه»[5].

وهذا بَيِّنٌ في أنّه أراد بقوله: «الحافظ» سعةَ المحفوظ، وكثرته، كما يدلّ عليه قوله: «المكثر... أحد أوعية العلم».

ولا شكّ أنّ قيساً من المكثرين في كتابة الحديث، وروايته، والرّحلة فيه، حتى سُمّي قيساً الجوّال، لكثرة تجواله في طلب الحديث وتقييده[6].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٦٢٢).

(٢) «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٩٠).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ١٨٧).

(٤) على مراعاة هذا الإطلاق بنى الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ كتابه «تذكرة الحفاظ»، انظر أمثلة ذلك فيما تقدم في (ص١٠٤).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٤١).

(٦) انظر ما تقدم (ص٦١٥).

ب ـ وقال الحافظ الذَّهبيّ أيضاً في «شريك بْن عبدالله القاضي النّخعي الكوفي» (ت١٧٧هـ): «العلاّمة الحافظ... أحدُ الأعلام، على لِين في حديثه، توقّف بعضُ الأئمّة عن الاحتجاج بمفاريده»[1].

وقال فيه أيضاً: «ليس بالمتين عندهم»[2].

ثمَّ أشار في موضعٍ[3] إلى سِعَة حديثِ شريكٍ فقال: «ويُقال: إنّ إسحاق الأزرق أخذ عنه تسعة آلاف حديث[4]».

فهذه من الإطلاقات التي يَرِد بها وصف الرَّاوي بالحافظ، لكن المتبادِر عند نفْي هذا الوصف عن الرَّاوي، أنَّه يخطيء في بعض مرويّاته، ويحصل له من الوهم لخلَلٍ في ضبطه، ولا يُصرف اللفظ عن هذا المراد إلاّ إذا بانت من سياق كلام الإمام أو من مجموع كلام الأئمّة النقّاد قرينةٌ صارفةٌ للفظ عن أصله عند الإطلاق، وإلاّ فالمتعيِّن بقاؤه على الأصل.

وممّا يدلّ على أنّ المتبادر عند إطلاق نفي وصف (الحافظ) عن الرَّاوي تليينُه في حفظه ما جاء في ترجمة «عبد ربه بْن نافع أبي شهاب الحنّاط الكناني» قال عبدالله بْن أحمد بْن حنبل: سألته (يعني أباه) عن أبي شهاب الحنّاط؟ فقال: «ما بحديثه بأس»، فقلت له: «إنّ يحيى بْن سعيد يقول: ليس هو الحافظ. فلم يَرض بذلك، ولم يُقِرَّ به»[5].

وعدمُ رضا الإمام أحمد، وإقرارِه حكمَ يحيى القطان، دليلٌ على المنافاة بين حكميهما على أبي شهاب الحنّاط، كما أنّ معارضة عبدالله قول أبيه بما قاله القطّان، دليلٌ على أنّ الأصل عند هذا الإطلاق تليينُ الرَّاوي والدَّلالة على خَلَلٍ في ضبطه. والله أعلم.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٢٠٠).

(٢) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٣) «المصدر نفسه» (٨/ ٢٠١).

(٤) انظر «الثقات» للعجلي (١/ ٤٥٣).

(٥) «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٥٠٠).

ويُلاحَظ مراعاة هذا الضّابط عند الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ في «هدي الساري»[1] ترجمة «عبد العزيز بْن عمر بْن عبد العزيز بْن مروان الأموي» حيث قال: «وحكى الخطّابي عن أحمد أنّه قال: «ليس هو من أهل الحفظ»، فقال ابن حجر: «يعني بذلك سعة المحفوظ، وإلا فقد قال يحيى بْن مَعِين: «هو ثبت روى شيئاً يسيراً»[2]. . .».

المبحث الثاني عشر
قد يتكلم الإمام في بعض القوم لكونه لا خبرة له بهم

من أمثلة ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «الإمام مالك بْن أنس بْن مالك بْن أبي عامر الأصبحي المدني» (ت١٧٩هـ) روى الحاكم عن النّجّاد، عن هلال بْن العلاء، عن أبي يوسف أحمد بْن محمّد الصيدلاني: سمعت محمّد بْن الحسن الشّيباني يقول: «كنتُ عند مالك، فنظر إلى أصحابه، فقال: انظروا أهلِ المشرق، فأنْزلوهم بمنزلة أهل الكتاب، إذا حدّثوكم فلا تصدِّقوهم ولا تكذِّبوهم، ثمَّ التفت فرآني، فكأنّه استحيى، فقال: يا أبا عبدالله: أكره أن تكون غِيبَةً هكذا أدركت أصحابنا يقولون»[3].

فقال الحافظ الذَّهبيّ ـ عَقيب هذه الحكاية ـ: «هذا القول من الإمام قاله لأنه لم يكن له اعتناءٌ بأحوال بعض القوم، ولا خَبَرَ تراجمهم، وهذا هو الورع، ألا تراه لما خَبَر حالَ أيوب السَّختياني العراقي كيف احتجّ به، وكذلك حميد الطّويل، وغير واحد ممّن روى عنهم. وأهل العراق كغيرهم، فيهم الثّقة الحجّة، والصّدوق، والفقيه، والمقرىء، والعابد، وفيهم

---

(١) (ص٤٣٠).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١٨/ ١٧٦).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٦٨).

الضَّعيف، والمتروك، والمتَّهَم. وفي «الصّحيحين» شيءٌ كثيرٌ جدّاً من رواية العراقيين ـ رحمهم الله ـ.

وفيهم من التّابعين كمثل علقمة، ومسروق، وعَبيدة، والحسن، وابن سيرين، والشّعبي، وإبراهيم، ثمّ الحكم، وقتادة، ومنصور، وأبي إسحاق، وابن عون، ثمّ مِسْعَر، وشعبة، وسفيان، والحمّادين، وخلائقَ أضعافِهم ـ رحم الله الجميع ـ. . .»[1].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: «وأمّا أهل الكوفة فلم يكن الكذب في أهل بلد أكثر منه فيهم، في زمن التّابعين كان بها خلقٌ كثيرون منهم معروفون بالكذب، لا سيّما الشيعة فإنّهم أكثر الطّوائف كذباً باتفاق أهل العلم، ولأجل هذا يُذكر عن مالكٍ، وغيره من أهل المدينة أنّهم لم يكونوا يحتجّون بعامّة أحاديث أهل العراق، لأنّهم قد علموا أنّ فيهم كذّابين، ولم يكونوا يميّزون بين الصّادق والكاذب، فإذا علموا صِدق الحديث فإنّهم يحتجّون به، كما روى مالك عن أيوب السَّختياني، وهو عراقي، فقيل له في ذلك، فقال: «ما حدّثتكم عن أحدٍ إلاّ وأيوب أفضل منه». أو نحو هذا[2]»[3].

وقال: «وأمّا علماء أهل الحديث كشعبة، ويحيى بْن سعيد، وأصحاب الصّحيح والسّنن فكانوا يميزون بين الثّقات الحفّاظ وغيرهم، فيعلمون من بالكوفة والبصرة من الثّقات الذين لا ريب فيهم، وإنّ فيهم من هو أفضل من كثيرٍ من أهل الحجاز. ولا يستريب عالِمٌ في مثل أصحاب عبدالله بْن مسعود كعلقمة، والأسود، وعَبيدة السَّلماني، والحارث التّيمي، وشريح

---

(1) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٦٨ ـ ٦٩).

(2) ذكره الباجي في «التعديل والتجريح» (١/ ٣٨٧)، والقاضي عياض في كتابه «الشفاء» (ج٢/ ٤١).
وقال عبدالله بْن وهب: سمعت مالك بْن أنس ذكر أيوب السختياني، وذكر منه فضلاً، وقال: «كان أشدّ الناس تثبتاً» «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٢٣٣).

(3) «مجموع الفتاوى» (٢٠/ ٣١٦ ـ ٣١٧).

القاضي، ثمّ مثل إبراهيم النّخعي، والحكم بْن عتيبة، وأمثالهم من أوثق النّاس، وأحفظهم، فلهذا صار علماء أهل الإسلام متّفقين على الاحتجاج بما صحّحه أهل الحديث من أيّ مصرٍ كان...»[1].

٢ - وفي ترجمة «يحيى بْن حسّان بْن حيان البصري ثمّ التِّنّيسِي» (ت٢٠٨هـ) قال فيه أحمد بْن حنبل: «ثقة ثقة، رجل صالح»[2].

وروى أبو بكر الأثرم عنه قال: «كان ثقة، صاحبَ حديث»[3].

وقال العجلي: «عالم بالحديث، كوفيّ ثقة مأمون»[4].

وقال النّسائي: «ثقة»[5]، وذكره ابن حِبّان في «الثقات»[6].

وقال أبو سعيد بن يونس: «كان ثقة، حَسَن الحديث، وصنّف كُتُباً، وحدّث بها»[7].

وأمّا أبو حاتم الرّازي فقال فيه: «صالح الحديث»[8].

فعلّق الحافظ الذّهبيّ - رحمه الله - على قوله - مبيِّناً سَبَب التّليين -: «لو كان لحقه لقال: ثقة حجّة»[9].

وقد جاءت ملاحظة هذا الضّابط - وهو ردّ كلام إمام فيمن لم يَخْبُرْه و - لم يَعرفه حقّ المعرفة - عن الإمام أحمد - رحمه الله - وذلك ما رواه عبدالله بْن أحمد بْن حنبل قال: قال أبي: وذكرنا عند يحيى بْن سعيد،

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٠/ ٣١٧).
(٢) «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ٢٥٣).
(٣) «تهذيب الكمال» (٣١/ ٢٦٨).
(٤) «الثقات» (٢/ ٣٥٠).
(٥) «تهذيب الكمال» (٣١/ ٢٦٨).
(٦) (٩/ ٢٥٢).
(٧) «تهذيب الكمال» (٣١/ ٢٦٩).
(٨) «المصدر نفسه» (٣١/ ٢٦٨)، ولم أجد هذه العبارة في ترجمته في «الجرح والتعديل» (٩/ ١٣٥).
(٩) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ١٢٩).

عُقيلَ بْن خالد، وإبراهيمَ بْن سعد، فجعل كأنّه يضعّفهما، فجعل يقول: عُقيل، وإبراهيم بْن سعد، عُقيل وإبراهيم بْن سعد، كأنّه يضعّفهما»، قال أبي: «وأَيْشٍ ينفع يحيى من هذا؟! هؤلاء ثقات لم يَخْبُرهما يحيى»[1].

ومن هذا الباب: أن يقع في كلام إمام تفضيلُ راوٍ على راوٍ آخر، لكونه رأى أحدَهما ولم ير الآخر، فقد جاء في ترجمة «يحيى بْن سعيد بْن قيس الأنصاري الخزرجي المدني» (ت١٤٣هـ) قول الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «كان يحيى بْن سعيد القطّان، يقدِّم يحيى بْنَ سعيد الأنصاري على الزّهري لكونه رآه، ولم يرَ الزهري»[2].

يشير الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ إلى ما رواه محمد بْن خلاد الباهلي قال: سمعت يحيى ـ وهو ابن سعيد القطان ـ لا يقدّم على يحيى بْن سعيد أحداً من الحجازيِّين، فقيل له: الزّهري؟ فقال: الزّهري خولف عنه، ويحيى لم يُخْتَلف عنه»[3].

وقول القطان: «الزهري خولف عنه. . .الخ» يدل على أنه بنى تفضيله الأنصاري على الزهري على معرفته بأحاديث الرجلين، والله أعلم.

المبحث الثالث عشر
قد يذكر الإمام راوياً في الضّعفاء
لقول قيل فيه وظنه جرحاً

ومثاله ذلك: ما جاء في ترجمة «حبيب بْن أبي ثابت الأسدي أبي

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٣٣٣).
ومن أمثلة ذلك أيضاً: ما جاء في «تذكرة الحفاظ» (١/ ٣٩٦) ترجمة «زكريا بْن عدي بْن زريق، أو ابن الصلت التيمي مولاهم الكوفي» (ت٢١١هـ أو بعدها بسنة) قال الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «وحديثه في الكتب سوى سنن أبي داود، وكان أحد الأثبات، استخف بأمره ولم يخبره أبو نعيم»، ثمّ ذكر عن أبي داود النحوي، أنّه قال ليحيى بْن مَعِين: سمعت أبانعيم ـ وذكر له زكريا بْن علي ـ فقال له: «ما له وللحديث ذاك بالتوراة أعلم».

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٤٧٤).

(٣) «تاريخ بغداد» (١٤/ ١٠٥)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣١/ ٣٥٣).

يحيى الكوفي» (ت١١٩هـ) قال الإمام أحمد: قال ابن عون: «حدّثنا إسماعيل السدي، وحبيب بْن أبي ثابت، وكانا جميعاً أعْوَرَيْن»[١].

قال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «وهو ثقة بلا تردّد، وقد تناكد الدُّولابي بذكره في «الضّعفاء» لمجرد قولِ ابْن عون فيه: كان أعور. وإنما هذا نَعْتٌ لبصره لا جرحٌ له»[٢].

المبحث الرابع عشر
ذكر ابن عدي للراوي في كتابه (الكامل)
لا يوجب تليينه

أبان الحافظ أبو أحمد بْن عدي، عن منهجه في كتابه «الكامل في ضعفاء الرجال» ومن ذلك قوله في مقدّمة الكتاب: «وذاكرٌ في كتابي هذا كلّ من ذُكر بضربٍ من الضّعف، ومن اختُلف فيه فجرحه البعض، وعدّله البعض الآخرون، ومرجِّحٌ قولَ أحدهما مبلغَ علمي من غير محاباة، فلعلّ من قَبَّح أمرَه أو حسّنه تحاملَ عليه، أو مال إليه، وذاكرٌ لكلّ رجلٍ منهم ممّا رواه ما يُضَعَّف من أجله، أو يَلحقه بروايته له اسمُ الضّعف، لحاجة النّاس إليها لأُقَرِّبَه على النّاظر فيه...»[٣].

وعلى هذا فَذِكْرُه الرّاوي في كتابه هذا لا يُوجِب تليينَه، ولذلك قال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ في ترجمة «أشعث بْن عبد الملك الحمراني البصريّ» (ت١٤٢هـ): «ما علمت أحداً ليَّنه، وذِكْرُ ابن عديّ له في «كامله»[٤] لا يُوجب تليينَه بوجه، نعم ما أخرجا له في «الصّحيحين» كما لم يُخرِجا لجماعةٍ من الأثبات»[٥].

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٣٤٣).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢٩١).
(٣) «مقدمة الكامل» (الورقة ٢/أ) وفي المطبوع (ص١ ـ ٢) (...أو يلحقه بروايته وله اسم الضعف) بزيادة واو لا يستقيم بها السياق.
(٤) انظر (١/ ٣٦٧ ـ ٣٧٠).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٢٧٨).

وقال في «ميزان الاعتدال»[1]: «إنما أو ردته لذكر ابن عديّ له في «كامله»، ثمّ إنّه ما ذكر في حقه شيئاً يدلّ على تليينه بوجه، وما ذكره أحدٌ في كتب الضّعفاء أبداً.

نعم ما أخرجا له في «الصحيحين» فكان ماذا ؟!».

وهذه القاعدة تنطبق على كثيرٍ من كُتب الضّعفاء، الّتي لم يخصّها أصحابُها بمن ثَبت ضَعْفُه من الرّواة، وإنما أرادوا بتأليفها ذكرَ من نُسب إلى شيءٍ من الضَّعف، وإن كان على وجهٍ لا يضرّه؛ ولِذلك قال العلامة المعلِّمِي ـ رحمه الله ـ: «فأمّا ذِكْرُ الرَّاوي في بعض كتب الضّعفاء فلا يضرّه ما لم يكن فيما ذُكِر به ما يُوجب ضعْفه، وذلك أنّهم كثيراً ما يذكرون الرَّجل لكلامٍ فيه لا يثبت أو لا يَقدح، أو نحو ذلك»[2].

المبحث الخامس عشر
قد يكون التضعيف مقيّداً بحالة معيّنة.

قد يَرد تضعيف الرَّاوي مقيَّداً بحالة معيّنة، فلا يُطلق عليه الحكمُ جرحاً أو تعديلاً، وإنما يُحكم عليه بحَسَب مقتضى التّفصيل الوارد في حقه[3]، وبيان ذلك في المطلبين التاليين:

---

(١) (١/٢٦٧).

(٢) «طليعة التنكيل» (١/٥٧).

(٣) عقد الحافظ ابن رجب ـ رحمه الله ـ لهذا الضابط فصلاً خاصاً في كتابه «شرح علل الترمذي» (٢/٧٣٣)، وذكر فيه ثلاثة أنواع رئيسة، وهي:

١ ـ من ضُعِّف حديثُه في بعض الأوقات دون بعض.

٢ ـ من ضُعِّف حديثُه في بعض الأماكن دون بعض.

٣ ـ من ضُعِّف حديثه عن بعض الشيوخ دون بعض.

وأورد لكل نوع أمثلة كثيرة. وقد أفرد د. صالح بن حامد الرّفاعي، القسم الثالث بالدراسة في رسالته للماجستير بعنوان «الثقات الذين ضُعِّفوا في بعض شيوخهم».

المطلب الأول: أن يُضعّف الرَّاوي فيما حدّث به في بلد دون بلد آخر:

ويحصل ذلك لأسباب منها:

أولاً: أنّ الرَّاوي حدّث في مكانٍ معه كتبه فضبط الرِّواية، وجاء بها على الصّواب، وحدّث في مكانٍ آخر لم تكن معه كتبه، فَخَلَّط في مرويّاته ولم يُتقنها.

ومثاله: ما جاء في ترجمة «مَعمر بْن راشد الأزدي مولاهم البصريّ نزيل اليمن» (ت١٥٣هـ) قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «ومع كون مَعمر ثقةً ثبتا، فله أوهام لا سيّما لما قَدِم البصرة لزيارة أمّه فإنّه لم يكن معه كتبه، فحدّث من حفظه، فوقع للبصريِّين عنه أغاليط، وحديث هشام وعبد الرّزاق عنه أصحّ، لأنّهم أخذوا عنه من كتبه. والله أعلم»[(١)].

وقد نصّ بعض الأئمّة على هذا من ذلك:

١ ـ قال أبو بكر الأثرم: قال أحمد: «حديث عبد الرزّاق عن مَعمر، أحبّ إليّ من حديث هؤلاء البصريِّين، كان يتعاهد كتبه، وينظر ـ يعني باليمن ـ وكان يحدِّث بخطإٍ بالبصرة»[(٢)].

٢ ـ وقال يعقوب بْن شيبة: «سَماع أهل البصرة من مَعْمر حين قدم عليهم فيه اضطراب، لأنّ كُتبه لم تكن معه»[(٣)].

٣ ـ وقال أبو حاتم الرازي: «مَعْمر بْن راشدٍ ما حدّث بالبصرة ففيه أغاليط، وهو صالح الحديث»[(٤)].

ثانياً: أنّ الرَّاوي حدّث في بلد وهو قويّ الحافظة تامّ الضّبط، وحدّث في بلدٍ آخر بعد أن تقدّمت به السّن، وشاخ وكَبُر، ونقص حفظه، فحصل في روايته بعضُ الخلل.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ١٢).

(٢) «شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٦٧).

(٣) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٤) «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٥٧).

مثاله: ما جاء في ترجمة «هشام بْن عروة بْن الزبير بْن العوام الأسدي المدني» (ت١٤٦هـ) قال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «في حديث العراقيين عن هشام أوهام تحتمل، كما وقع في حديثهم عن معمر أوهام»(١).

فقد تقدّم بيان ما حصل لهشام بْن عرو، فإنّه لما كان بالمدينة في حال شبيبته وقوّة حفظه، وتمام ضبطه، لم يكن يَقنع أن يحدث عن أبيه بواسطة، فلما جاء العراق في آخر عمره تساهل في ذلك فصار يحدّث عن أبيه ما كان سمعه من غير أبيه عن أبيه، على سبيل الوهم والنّسيان لكبر سنّه ونقصان حفظه(٢).

المطلب الثاني: أن يضعف في روايته عن أهل بلد دون أهل بلد آخر:

وذلك لكون الرَّاوي اعتنى بحديث بلد، وجَمَعَه وحَفِظَه، فأتقنه وحدّث به على الصّواب، ولم يفعل ذلك بحديث بلدٍ آخر:

ومثاله: ما جاء في ترجمة «إسماعيل بْن عياش بْن سُليم الحمصي العنسي مولاهم» (ت١٨١هـ) ذكر الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ جماعةً من شيوخه ثمَّ قال: «... وخلق من الحجازيّين والعراقيّين، وهو فيهم كثير الغلط بخلاف أهل بلده فإنّه يحفظ حديثَهم، ويكاد أن يُتقنه، إن شاء الله»(٣).

وقال في موضع: «حديث إسماعيل عن الحجازيّين والعراقيّين لا يحتجّ به، وحديثه عن الشّاميّين صالح من قبيل الحسن، ويُحتج به إن لم يعارضه أقوى منه»(٤).

وقال في «تذكرة الحفّاظ»(٥): «كان من أوعية العلم، إلاّ أنّه ليس

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٤٦).

(٢) انظر ما تقدم في (ص٤٩٢).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٣١٢).

(٤) «المصدر نفسه» (٨/ ٣٢١).

(٥) (١/ ٢٥٤).

بمتقنٍ لما سمعه بغير بلده، كان يعتمد على حفظه، فوقع خللٌ في حديثه عن الحجازيّين وغيرهم».

وقد نصّ جمعٌ من الأئمة النقاد على هذا، من ذلك:

١ ـ الإمام يحيى بن معين:

أ ـ قال أحمد بْن زهير: سُئل يحيى بْن مَعِين، عن إسماعيل بْن عياش؟ فقال: «ليس به بأسٌ من أهل الشام. والعراقيّون يَكرهون حديثه»[١].

ب ـ وقال محمّد بْن عثمان بْن أبي شيبة: سمعت يحيى بْن مَعِين ـ وذُكِر عنده إسماعيل بْن عياش، فقال: «كان ثقةً فيما يَرويه عن أصحابه أهل الشّام، وما روى عن غيرهم فخلّط فيها»[٢].

ج ـ وقال محمّد بْن عثمان بْن أبي شيبة أيضا: سمعت يحيى بْن مَعِين يقول: «إسماعيل بْن عيّاش ثقة فيما روى عن الشّاميّين، وأمّا روايته عن أهل الحجاز فإنّ كتابه قد ضاع فخلّط في حفظه عنهم»[٣].

د ـ وقال مُضر بْن محمّد الأسدي عن يحيى: «إذا حدّث عن الشّاميين، وذَكَر الخَبَرَ فحديثه مستقيم، وإذا حدّث عن الحجازيّين والعراقيّين خَلّط ما شئت»[٤].

٢ ـ الإمام أحمد بن حنبل:

أ ـ وقال أبو بكر المرُّوذي: سألته ـ يعني أحمد بْن حنبل ـ عن إسماعيل بْن عياش؟ فحسّن روايته عن الشّاميّين، وقال: «هو فيهم أحسن حالاً ممّا روى عن المدنيين وغيرهم»[٥].

---

(١) «الكامل» (١/ ٢٩٣)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣/ ١٧٣ ـ ١٧٤).

(٢) «تاريخ بغداد» (٦/ ٢٢٦).

(٣) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٤) «تهذيب تاريخ دمشق» (٣/ ٤٣)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣/ ١٧٤).

(٥) «رواية المرذوي» (ص١٠٤).

ب ـ وقال أبو داود: وسألت أحمد عن إسماعيل بْن عياش؟ فقال: «ما حدّث عن مشايخهم»، قلت: «الشّاميين؟» قال: «نعم. فأمّا حديث غيرهم عنده مناكير»[1].

ج ـ وقال أبو حاتم: سألت أحمد بْن حنبل، عن إسماعيل بْن عيّاش؟ فقال: «في روايته عن أهل العراق وأهل الحجاز بعضُ الشّيء، وروايته عن أهل الشّام كأنّه أثبت وأصحّ»[2].

د ـ وقال أبو طالب أحمد بْن حميد: سمعت أحمد بْن حنبل يقول: «إسماعيل بْن عيّاش ما روى عن الشّاميين صحيح، وما روى عن أهل الحجاز فليس بصحيحٍ»[3].

هـ ـ وقال أحمد بْن أبي يحيى: سمعت أحمد بْن حنبل يقول: «إسماعيل بْن عياش ما روى عن الشّاميّين فهو صحيح، وما روى عن أهل المدينة وأهل العراق ففيه ضعف، يَغلط»[4].

٣ ـ وقال أبو حفص عمرو بْن علي الفلاّس: «وإسماعيل بْن عياش إذا حدّث عن أهل بلاده فصحيح، وإذا حدّث عن أهل المدينة مثلُ هشام بْن عروة، ويحيى بْن سعيد، وسُهيل بن أبي صالح فليس بشيءٍ»[5].

٤ ـ /أ وقال أبو عبدالله محمّد بْن إسماعيل البخاري: «ما روى عن الشّاميين فهو أصحّ»[6].

ب ـ وقال عمر بْن بحير: سألت محمّد بْن إسماعيل البخاري، عن

---

(١) «سؤالات أبي داود» (ص٢٦٤).
(٢) «الجرح والتعديل» (٢/ ١٩٢).
(٣) «الكامل» (١/ ٢٩٢).
(٤) «المصدر نفسه» (١/ ٢٩٢).
(٥) «تاريخ بغداد» (٦/ ٢٢٧).
(٦) «التاريخ الكبير» (١/ ٣٧٠).

إسماعيل بْن عياش؟ فقال: «إذا حدّث عن أهل بلده فصحيح، وإذا حدّث عن غير أهل بلده ففيه نظر»[1].

٥ ـ وقال يعقوب بْن شيبة: «وإسماعيل بن عياش، ثقة عند يحيى بن معين وأصحابنا فيما روى عن الشاميين خاصّة، وفي روايته عن أهل العراق وأهل المدينة اضطرابٌ كثير، وكان عالماً بناحيته»[2].

وكذا قال غيرُ واحدٍ بهذا التفصيل منهم: أبو زرعة الرّازي[3]، ويعقوب بْن سفيان الفسوي[4]، والنسائي[5]، وأبو بشر الدُّولابي[6]،وابن عديّ[7]، وغيرهم.

والسّبب في إتقانه لأحاديث الشّاميّين وضبطه لمرويّاتهم، أنّه كان من أهل الشّام، فاعتنى بعلم بلده فَحَفِظه، وأتقنه حتى صار من أعلم النّاس به في زمانه، يدل على ذلك ما يلي:

أ ـ قال الفضل بْن زياد: قال الإمام أحمد: «ليس أحدٌ أروى لحديث الشّاميّين من إسماعيل بْن عياش، والوليد بْن مسلم»[8].

ب ـ وقال يعقوب بْن سفيان الفسوي: «وكنت أسمع أصحابَنا يقولون: عِلمُ الشّام عند إسماعيل بْن عياش، والوليد بْن مسلم»[9].

وقال أيضاً: «وتكلّم قومٌ في إسماعيل، وإسماعيل ثقةٌ عَدْلٌ أعلم

---

(١) «تاريخ بغداد» (٦/ ٢٢٤)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣/ ١٧٧).
(٢) «تاريخ بغداد» (٦/ ٢٢٧).
(٣) انظر «الجرح والتعديل» (٢/ ١٩٢).
(٤) انظر «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٤٣٤).
(٥) انظر «تهذيب التهذيب» (١/ ٣٢٥).
(٦) انظر «الكامل» (١/ ٢٩٣)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣/ ١٧٧).
(٧) انظر «الكامل» (١/ ٢٩٦، ٣٠٠)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣/ ١٧٩ ـ ١٨٠).
(٨) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ١٦٥).
(٩) «المصدر نفسه» (٢/ ٤٢٣).

النّاس بحديث الشّام، ولا يدفعه دافع، وأكثر ما تكلّموا قالوا: يُغرب عن ثقات المدنيّين والمكيّين»[1].

المبحث السادس عشر
تقوية رواية الرّاوي برواية بعض تلاميذه عنه

يحصل أن يكون الراوي متكلماً فيه من جهة ضبطه، أو اختلفت فيه أنظار النقاد بين مجرح ومعدل، فالناظر في أمره يجد ما يقوي جانب احتمال ما رواه والاحتجاج به، وذلك من وجهين:

الوجه الأول: أن تُختَمل روايةُ بعض تلاميذه عنه، لما لهم فيه من مزية خاصة:

من أمثلة ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «عَمْرِو بْن شعيب بْن محمّد بْن عبدالله بْن عَمْرِو السّهمي» (ت١١٨هـ) قال الحافظ ابن عدي ـ رحمه الله ـ: «. . . وقد رَوى عن عَمْرِو بْن شعيب أئمة النّاس وثقاتهم، وجماعة من الضّعفاء إلاّ أنّ أحاديثه عن أبيه، عن جدّه، عن النبي ﷺ، اجتنبه النّاس مع احتمالهم إيّاه، ولم يُدخلوه في صحاح ما خرّجوا، وقالوا: هي صحيفة»[2].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «الضّعفاء الرّاوون عنه، مثل المثنّى بْن الصبّاح، ومحمّد بن عبيد الله العرزمي، وحجّاج بْن أرطاة، وابن لَهيعَة، وإسحاق بْن أبي فَروة، والضّحّاك بْن حمزة، ونحوهم، فإذا انفرد هذا الضّرب عنه بشيءٍ ضعف نخاعه، ولم يُحتج به. بل وإذا روى عنه رجلٌ مختلَف فيه، كأسامة بْن زيد، وهشام بْن سَعد، وإسحاق، ففي النّفس منه، والأولى ألاّ يُحتجّ به بخلاف رواية حسين المعلّم، وسليمان بْن موسى الفقيه، وأيوب السّختياني فالأوْلى أن يحتج بذلك إن لم يكن اللّفظ

---

(١) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٤٢٤).

(٢) «الكامل» (٥/ ١١٦).

شاذاً، ولا مُنكَراً، فقد قال أحمد بْن حنبل إمام الجماعة[1]: له أشياء مناكير»[2].

ويُلاحظ أنّ الحافظ الذَّهبيّ - رحمه الله - جعل الرّواة عن عَمْرِو بْن شعيب على ثلاث مراتب، وتتفاوت مرتبة الاحتجاج برواية عمرو بتفاوت مراتب هؤلاء الرّواة عنه:

فالمرتبة الأولى: هم الضّعفاء والمتروكون، وهذا الضّرب إذا انفردوا عنه بحديثٍ، ضعف نخاعه، ولا يحتج به.

والمرتبة الثانية: هم الرّواة المختلف فيهم جرحاً وتعديلاً، وهؤلاء إذا انفرد أحدٌ منهم برواية عن عَمْرٍو، ففي النفس من تلك الرواية شيء، والراجح أن لا يحتج بها.

والمرتبة الثالثة: هم الثّقات، وحكم روايتهم عنه رُجحان الاحتجاج بما رووا عنه شريطةَ أن لا يكون اللّفظ شاذّاً أو مُنكراً.

ويبدو أنّ الحافظ الذَّهبيّ - رحمه الله - يميل إلى أنّ وقوع النّكارة في رواية هذا الضّرب إنما تكون منه لا منهم، بدليل نقله قولَ الإمام أحمد: «له أشياء مناكير»، وهو واضحٌ في تعليقه على قول أبي زرعة الرّازي: «روى عنه الثّقات مثل أيوب السّختياني، وأبي حازم، والزّهري، والحكم بْن عتيبة، وإنما أنكروا عليه كثرةَ روايته عن أبيه عن جدّه. وقال: إنّما سمع أحاديث يسيرة، وأخذ صحيفةً كانت عنده فرواها». وقال أبو زرعة أيضاً: «ما أقلّ ما نصيب عنه ممّا روى عن غير أبيه، عن جدّه من المنكر، وعامّة هذه المناكير الذي[3] يُروَى عن عَمْرِو بْن شعيب إنما

---

(١) قال أبو الحسن الميموني عبد الملك بْن عبد الحميد: سمعت أحمد بْن حنبل يقول: «عَمْرو بْن شعيب له أشياء مناكير، إنما نكتب حديثه نعتبره، فأما أن يكون حجة فلا» «الضعفاء» للعقيلي (٣/ ٢٧٤)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٦٨) وفيه: «وإنما يُكتب حديثه يُعتبر به» بضمير الغيبة، والبناء للمفعول.

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ١٧٧).

(٣) كذا في الأصل.

هي عن المثنّى بْن الصبّاح، وابن لَهِيعَة والضّعفاء»[1].

فعلّق الحافظ الذَّهبيّ على هذا قائلاً: «ويأتي الثّقات عنه أيضاً بما يُنكَر»[2].

فالحكم في المرتبة ـ الأولى والثانية ـ عامٌّ في جميع الرّواة الثّقات إذا انفرد عنهم من ضُعّف في حديثه، أو تكلّم فيه بعض النّقاد بما يُلَيِّن روايتَه حيث يكون الحكم عندئذٍ عدم الاحتجاج بمفاريده عن شيخه الثّقة.

وإنما يختلف هذا الحكم في المرتبة ـ الثّالثة ـ حيث جعل الحافظ الذَّهبيّ، النّكارة الواقعةَ في رواية الثّقات عن عَمْرِو بْن شعيب منه لا منهم، وهذا لو حصل في رواية ثقةٍ عن ثقة لكان إعلال السّند بغير هذه الطريق، بل يُنظر إلى أضعف موضع في الإسناد فيُعَلّ به، وإن كان دخول الخلل من جهته نادراً[3]، إلاّ أنْ يكُون الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ اعتبر روايةَ عَمْرِو بْن شعيب عن أبيه، عن جدّه وِجادةً أولى ما يُعلّ به الإسناد حين تقع النّكارة في المتن. والله أعلم.

٢ ـ وقال في ترجمة «عبدالله بْن لَهِيعَة بْن عقبة الحضرمي الغافقي المصريّ» (ت١٧٤هـ): «أعرض أصحاب الصِّحاح عن رواياته، وأخرج له أبو داود، والتّرمذي، والقَزويني، وما رواه عنه ابن وهب والمقريء، والقُدماء فهو أجود»[4].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[5]: «ولم يكن على سعة علمه بالمتقن، حدّث عنه ابن المبارك، وابن وهب، وأبو عبد الرّحمن المقريء، وطائفةٌ قبل أن يكثر الوهم في حديثه وقبل احتراق كتبه، فحديث هؤلاء عنه أقوى،

---

(١) «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٣٩).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ١٦٩).

(٣) انظر القاعدة الرابعة من مقدمة المعلمي على «الفوائد المجموعة» للشوكاني (ص٨ ـ ٩).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ١٤).

(٥) (١/ ٢٣٨).

وبعضهم يصحِّحه، ولا يرتقي إلى هذا».

قد قوّى غيرُ واحدٍ من الأئمّة روايةَ بعضِ تلاميذ عبدالله بْن لَهِيعَة عنه، إمّا لكونهم أخذوا حديثه من أصوله المصحّحة، أو لكونهم رووا عنه قبل أن يتهاون بنفسه، ويَترك الاعتمادَ في التّحديث على أصوله، فمن ذلك:

أ ـ قال نُعيم بْن حماد: سمعت ابن مَهدي يقول: «ما أعتدُّ بشيءٍ سمعته من حديث ابن لَهِيعَة إلاّ سماع ابن المبارك، ونحوه»[1].

ب ـ وقال أبو عبيد الآجرّي: سمعت أبا داود يقول: سمعت قتيبة يقول: «كنّا لا نكتب حديث ابن لَهِيعَة إلاّ من كُتب ابن وهب، أو كتب ابن أخيه لَهِيعَة[2]، إلاّ ما كان من حديث الأعرج»[3].

ـ وقال جعفر بْن محمّد الفريابي: سمعت بعض أصحابنا يَذكر أنّه سمع قتيبة يقول: قال لي أحمد بْن حنبل: «أحاديثُك عن ابن لَهِيعَة صِحاح»، قال: قلت: «لأنّا كنّا نكتب من كتابِ عبدالله بْن وهب ثمّ نسمعه من ابن لَهِيعَة»[4].

ج ـ وقال أحمد بْن صالح أبو جعفر المصري: «وظننت أنّ أبا الأسود[5]، كتب من كتابٍ صحيحٍ، فحديثُه صحيح يُشبه حديثَ أهل العلم»[6].

د ـ وقال عَمْرو بْن علي الفلاس: «عبدالله بْن لَهِيعَة احترقت كتبه،

---

(١) «الضعفاء» للعقيلي (٢/ ٢٩٣)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٥/ ٤٩١).

(٢) هو: لَهِيعَة بْن عيسى بْن لَهِيعَة.

(٣) «سؤالات الآجري» (٤/ ٣٤٣ ـ ٣٤٤).

(٤) «تهذيب الكمال» (١٥/ ٤٩٤).

(٥) هو: النضر بْن عبد الجبار، قال عنه ابن مَعِين: «كان... راوية عنه (يعني ابن لَهِيعَة)، وكان شيخَ صدقٍ» «سؤالات ابن الجنيد» (ص٣٩٣).

(٦) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ١٨٤ ـ ١٨٥).

فمن كَتَب عنه قبل ذلك مثلُ ابن المبارك، وعبدالله بْن يزيد المقريء أصحّ من الذين كتبوا بعد ما احترقت الكتب، وهو ضعيف الحديث»[1].

هـ ـ وقال ابن أبي حاتم: وسُئل أبو زرعة عن ابن لَهِيعَة: سماع القدماء منه؟ فقال: «آخره وأوّله سواء إلاّ أنّ ابن المبارك، وابن وهب، كانا يتتبّعان أصولَه فيكتبان منه، وهؤلاء الباقون يأخذون من الشّيخ، وكان ابن لَهِيعَة لا يَضبط، وليس ممّن يَحْتَجّ بحديثه من أَجْمَل القولَ فيه»[2].

وفي هذه النّصوص تقوية هؤلاء الأئمّة رواية ابن لَهِيعَة إذا كانت من طريق من كتب عنه من كتبه المصحّحة، ولم يَعتمِد على مجرّد السّماع منه، ونصّوا في ذلك على عبدالله بْن المبارك، وعبدالله بْن وهب، وعبدالله بْن يزيد المقريء، وقتيبة بْن سعيد، وأبي الأسود النّضر بْن عبد الجبار. قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: «... ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه، أعدل من غيرهما»[3].

وأمّا قول الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «وما رواه ابن وهب... والقدماء...»، فيؤيّده ما رواه الفضل بْن زياد قال: سمعت أبا عبدالله [أحمد بْن حنبل] وسُئل عن ابن لَهِيعَة فقال: «من كتب عنه قديماً فسَماعه صحيحٌ»[4].

قال: وبلغني عن ابن المبارك أنّه قال ههنا ببغداد في سنة تسع وسبعين [ومئة]: «مَن كتب عن ابن لَهِيعَة منذ عشرين سنة ليس بشيءٍ»[5].

وظاهر كلامه هذا يدلّ على أنّ من كتب عن ابن لَهِيعَة قبل سنة

---

(١) «الجرح والتعديل» (١٤٧/٥).

(٢) «المصدر نفسه» (١٤٧/٥ ـ ١٤٨).

(٣) «تقريب التهذيب» (ص٣١٩).

(٤) «المعرفة والتاريخ» (١٨٥/٢).

(٥) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

١٥٩هـ أو سنة١٦٠هـ فسماعه صحيحٌ، ويمكن أن يُذكر في هؤلاء كلّ من كان قديمَ الوفاة ممّن حدّثوا عن ابن لَهِيعَة مثل عَمْرِو بْن الحارث بْن يعقوب المتوفّى سنة ١٥٠هـ، وعبد الرّحمن بن عَمْرِو الأوزاعي المتوفّى سنة ١٥٧هـ، وشعبة بْن الحجاج المتوفّى سنة ١٦٠هـ، وسفيان الثوري المتوفّى سنة١٦١هـ، وغيرهم.

وهذا مبنيٌّ على أنّ عبدالله بْن لَهِيعَة كان في بادىء أمره يحدّث من كتابه، ويَعْتَمد على أصوله لسوء حفظه ورداءة ضبطه، وكان يملي على النّاس منها، ثمَّ تهاون بعد ذلك فلم يَعُد يُخْرِج كتبَه عند التّحديث، وصار بعض الآخذين عنه يَنسخ أحاديثَ ابن لَهِيعَة من كُتُبٍ أخرى، ثمَّ يقرأها عليه، فمن هنا دخله الدّاخل، يدلّ على ذلك قولُ أحمد بن صالح المصري: «كان ابن لَهِيعَة طلاَّباً للعلم صحيحَ الكتاب، وكان أملى عليهم حديثه من كتابه قديماً، فكتب عنه قومٌ يعقلون الحديث، وآخرون لا يضبطون[1]، وقومٌ حضروا فلم يكتبوا، فكتبوا بعد سماعهم فوقع علمه على هذا إلى النّاس، ثمَّ لم تخرج كتبه، وكان يقرأ من كتب النّاس، فوقع في حديثه إلى النّاس على هذا، فمن كتب بأخرة من كتاب صحيحٍ قرأ عليه على الصّحة، ومن كتب من كتابٍ من كان لا يضبط، ولا يصحّحُ كتابَه وقع عنده على فساد الأصل»[2].

وقال في موضع آخر: «... ثمَّ لم يُخرج ابن لَهِيعَة بعد ذلك كتاباً، ولم يُرَ له كتاب، وكان من أراد السّماع منه ذهب فاستنسخ ممّن كتب عنه وجاء به فقرأه عليه، فمن وقع على نسخة صحيحة فحديثُه صحيح، ومن كتب من نسخةٍ مّا لم تُضبط جاء فيه خلل كثيرٌ...»[3].

والخلاصة: أنّه ينبغي للنّاظر في تراجم الرّواة الذين تُكلّم فيهم من قبل حفظهم مراعاةُ هذا الضابط؛ فإن الرّاوي إذا كان الكلام فيه من قبل

---

(١) أي: لا يصححون ما كتبوا عنه بمقابلته بالأصل.

(٢) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ١٨٤).

(٣) «المصدر نفسه» (٢/ ٤٣٤).

حفظه كأن يكون ـ مثلاً ـ سيءَ الحفظ، أو مختلطاً، ولديه أصولٌ صحيحة حدّث بها، فمن أخذ عنه من أصوله المضبوطة فحديثه مقبول، بخلاف من أخذ عنه من حفظه حيث قد يؤثّر في حديثه سوءُ حفظه أو اختلاطه.

ومن هذه الجهة تتفاوت مرتبة الرّاوي بتفاوت مراتب الآخذين عنه، فتكون روايته قويَّةً من وجهٍ ضعيفةً من وجهٍ آخر.

ولا تتحصّل معرفة هذا للنّاقد إلاّ بجمع أقوال الأئمّة في الرّاوي، والحكمِ عليه بالنّظر إليها مجتمعة. والله أعلم.

الوجه الثاني: أن يكون الراوي عنه من المحتاطين في الرواية مثل مالك، وشعبة:

وهذا الوجه مبني على قاعدة: (فلان لا يروي إلا عن ثقة)، وقد تقدّم بيان عدم اطّرادها، ونقضِ كليّتها، وأنّها أغلبية فقط[1]، وذكر الأمثلة على ذلك.

وإنما يُراعَى هذا إذا كان الرّاوي خالياً عن جرحٍ معتبر ولم يوثق، أو كان الاختلاف فيه جرحاً وتعديلاً اختلافاً شديداً، بحيث لا يمكن معه إهدار الرّاوي مطلقاً[2]، مما يضطرّ النّاقد إلى أخذ مثل هذا الاعتبار مرَجِّحاً لرفع حاله بحيث يجعله في موضع تحسين حديثه، ويُرجّح غيره عليه عند الخلاف.

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ قال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ في ترجمة «محمّد بْن مُسلم بْن تَدْرُس أبي الزّبير المكيّ» (ت١٢٦هـ): «ما توقّف في الرِّواية عنه سوى شعبة، قد روى عنه مثلُ أيّوب ومالك، وقد قال عطاء: «كان أبو الزبير أحفظنا»[3]»[4].

---

(١) انظر ما تقدم في مبحث «قاعدة فلان لا يروي إلا عن ثقة ليست مطّردة».

(٢) انظر ما تقدم في مبحث (حكم من احتج به أئمة كبار، وتوقف فيه آخرون قليلاً).

(٣) انظر «الطبقات» لابن سعد (٥/ ٤٨١)، و «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٢٢ ـ ٢٣)، و «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ١٣٩ ـ ١٤٠).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٣٨٣).

كان شعبة قد أخذ عن أبي الزّبير شيئاً ثمّ تركه، ولم يَعُد يحدّث عنه، وسببُ ذلك ما رواه أحمد بْن سعيد الرِّباطي عن أبي داود الطّيالسي يقول: قال شعبة: لم يكن في الدّنيا شيء أحبُّ إليّ من رجلٍ يَقْدُم من مكة فأسأله عن أبي الزّبير، فقدمتُ مكّة فسمعت عن أبي الزبير، فبينا أنا جالسٌ عنده ذات يوم إذ جاءه رجل، فسأله عن مسألةٍ فردّ عليه، فافترى عليه، فقلتُ له: «يا أبا الزبير تفتري على رجلٍ مسلم؟!» قال: «إنّه أغضبني»، قلت: «ومن يغضبك تفتري عليه، لا رويت عنك حديثاً أبدا». قال: وكان يقول: «في صدري أربع مئة لأبي الزبير عن جابر، والله لا أحدث عنك حديثاً أبداً»[1].

وإلى هذه القصّة أشار ابن سعد بقوله: «وكان ثقةً كثير الحديث، إلاّ أنّ شعبة تركه لشيءٍ زعم أنّه رآه فعله في معاملةٍ، وقد روى عنه النّاس»[2].

وقال سويد بْن عبد العزيز: قال لي شعبة: «تأخذ عن أبي الزّبير وهو لا يُحسن أن يُصلي»[3].

وأمّا أيوب فإنّ كان قد حدّث عنه إلاّ أنّه ضعّفه؛ فقد قال سفيان بْن عيينة: سمعت أيّوب إذا ذكر أبا الزبير يقول: «أبو الزّبير أبو الزّبير...»[4].

---

(١) «الضعفاء» للعقيلي(٤/ ١٣١).

(٢) «الطبقات» (٥/ ٣٨٣). وانظر الجواب عن هذه القصة في «البناء على القبور» للمعلمي (ص٨٢ ـ ٨٣).

(٣) «الجرح والتعديل» (٨/ ٧٥).

أما قول المعلّمي في «البناء على القبور» (ص٨١) عن هذه الرواية: «وأما كلمته الثانية فلم تصحّ، لأنها من رواية سويد بن عبد العزيز وهو ضعيف» ففيه نظر ؛ لأن سويداً يحكي واقعة حصلت له، ويبعد أن يؤثر ضعفه في مثل هذا الأمر الذي شافهه به شعبة، وإنما يؤثّر فيما يكون سياقاً لإسنادٍ حدثه به. والله أعلم.

وإذا صحّ ذلك عن شعبة، فهو محمول على اختلاف الناس في فهمهم لحسن الصلاة؛ فقد يرى بعضهم أن ذلك لا يحصل مع الاكتفاء بالأركان والواجبات فقط.

(٤) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٢٣).

قال عبدالله بْن أحمد بْن حنبل: قلت لأبي: «كأنّه يُضعفه؟» قال: «نعم»[1].

قال الحافظ أبو أحمد بْن عدي ـ رحمه الله ـ: «وللثوري عن أبي الزّبير غير ما ذكرت من الحديث من المشاهير والغرائب، وقد حدّث عنه شعبة أيضاً أحاديث إفرادات، كلّ حديثٍ ينفرد به رجلٌ عن شعبة... وروى مالك عن أبي الزّبير أحاديث، وكفى بأبي الزّبير صدقاً أنْ حدّث عنه مالك، فإنّ مالكاً لا يروي إلاّ عن ثقة، ولا أعلم أحداً من الثقات تخلّف عن أبي الزّبير إلاّ وقد كتب عنه، وهو في نفسه ثقة إلاّ أن يَروي عنه بعض الضعفاء، فيكون ذلك من جهة الضعيف[2]، ولا يكون من قبله، وأبو الزّبير يروي أحاديث صالحة، ولم يتخلّف عنه أحدٌ وهو صدوق وثقة لا بأس به»[3].

ويُلاحظ أنّ ابن عدي ـ رحمه الله ـ ذكر في جملة ما اعتمد عليه لرفع شأن أبي الزّبير كونُ مالكٍ ـ رحمه الله ـ روى عنه، لأنّه لا يروي إلا عن ثقةٍ، وهذا من ابن عدي مراعاةٌ لهذا الضّابط وإعمالٌ له عند الترجيح. والله أعلم.

والخلاصة: أنّ الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ اعتمد لرفع حال أبي الزّبير على قرينة رواية أيّوب ومالك عنه، لأنّهما من الأئمّة الثقات المحتاطين في الرّواية، ولا يأخذان عن كلّ ضرب، لكن تقدّم أن حال رواية أيوب عن أبي الزبير مقرونة ببيان ضعفه عنده، فلا تصلح أن تُذكر قرينةً للترجيح. ثمّ استدل الذّهبيّ بقول عطاء بْن أبي رباح ـ قرين أبي الزّبير وزميله في الطّلب ـ: «كان أبو الزّبير أحفظنا»، لقوّة كلامه في الدّلالة على ضبط أبي الزبير وحفظه، لما بين الرجلين من الزمالة في الطّلب. والله أعلم.

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٥٤٢).

(٢) قد تقدم تعقيب الحافظ الذّهبيّ، على هذه العبارة وبيان وجهه في (ص٥٦٨).

(٣) «الكامل» (٦/ ١٢٦).

٢ ـ وقال في ترجمة «شريك بْن عبدالله بْن أبي نمر المدني» (توفي قبل الأربعين ومئة): «وقد جَهِل عليه أبو محمّد بْن حزم، واتهمه بالوضع[(١)]، وقد وَثّقه أبو داود[(٢)]، وروى عنه مثلُ مالك، ولا ريب أنّه ليس في الثبت كيحيى بْن سعيد الأنصاري، وفي حديث الإسراء من طريقه ألفاظ لم يُتابع عليها، وذلك في «صحيح البخاري»[(٣)]...»[(٤)].

وقال في «تاريخ الإسلام»[(٥)]: «وذكره أبو محمّد بْن حزم، فوهّاه واتّهمه بالوضع، وهذا جَهْلٌ من ابن حزم، فإنّ هذا الشّيخ ممن اتّفق البخاري ومسلم على الاحتجاج به، نعم، غيرُه أوثق منه وأثبت، وهو راوي حديث المعراج، وانفرد فيه بألفاظٍ غريبة، منها: «ودنا الجبّار فتدلّى حتى كان منه قابَ قوسين أو أدنى».

قال أبو أحمد بْن عدي ـ رحمه الله ـ: «وشريكٌ بْن عبدالله رجلٌ مشهورٌ من أهل المدينة حدّث عنه مالكٌ، وغير مالكٍ من الثّقات، وحديثه إذا روى عنه ثقة فإنّه لا بأس بروايته إلاّ أن يروي عنه ضعيفٌ»[(٦)].

٣ ـ وقال في ترجمة «محمّد بْن عَجلان القرشي المدني» (ت١٤٨هـ): «وثّق ابن عَجلان أحمد بْن حنبل[(٧)]، ويحيى بْن مَعِين[(٨)]، وحدّث عنه شعبة

---

(١) انظر «توجيه النظر» (١/ ٣٣٢).
وقال في «المحلى» (١/ ١٤٢): «ضعيف».

(٢) انظر «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٣٨)، ووثقه أيضاً ابن سعد، والعجلي، وقال ابن مَعِين: «ليس به بأس» انظر «الطبقات» (القسم المتمم ص٢٧٨)، و «الثقات» للعجلي (١/ ٤٥٣)، و «تاريخ الدارمي» (ص١٣٢).

(٣) انظر «صحيح البخاري» ـ كتاب التوحيد ـ باب ما جاء في قوله عز وجل: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ (١٣/ ٤٧٨/ رقم٧٥١٧).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ١٥٩ ـ ١٦٠).

(٥) (حوادث ووفيات سنة ١٥٠هـ ص١٧٣).

(٦) «الكامل» (٤/ ٦).

(٧) انظر «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ١٩) رواية عبدالله عنه، و «الجرح والتعديل» (٨/ ٥٠) رواية ابنه صالح بن أحمد عنه.

(٨) في رواية الدوري، وابن محرز، وإسحاق بْن منصور عنه. انظر «تاريخ الدروي» (٢/ ٥٣٠)، =

ومالك، وهو حسن الحديث، وأقوى من ابن إسحاق، ولكن ما هو في قوّة عبيد الله بْن عمر ونحوه»[1].

وقال في آخر ترجمته: «وقد ذكرت ابن عجلان في «الميزان»[2]، فحديثه إن لم يَبلغ رتبة الصّحيح، فلا ينحطّ عن رتبة الحسن. والله أعلم»[3].

وقال في «ميزان الاعتدال»[4]: «إمامٌ صدوقٌ مشهور، روى عن أبيه والمَقْبُري، وطائفة. وعنه: مالك، وشعبة، ويحيى القطّان».

ثمّ قال: «والثلاثة المسمَّوْن قلّ ما رووا عنه».

المبحث السابع عشر
مراعاة تفاوت الرّواة في التوثيق

تتفاوت مراتب الرّواة في التّوثيق، حَسَب ما للرّاوي من كثرة المرويّات وسِعة المحفوظ، ونسبة حصول الخطأ في رواياته، فمن أكثر من الحديث، وقلّ خطؤه أو عزّ وجوده، كان في أعلى مراتب التّوثيق كالإمام مالك، وشعبة، والسّفيانين، وحماد بْن زيد، والإمام أحمد، ونظرائهم، ثمّ يليهم من دونهم في الكثرة، وقلّة الخطأ، ثمّ من دون هؤلاء، وهكذا.

وإذا قيس راوٍ بمن فوقه مرتبةً، ظهر أنّ فيه ليناً ما لظهور رُجحَان من

= و«رواية ابن محرز» (١/ ١٠٥، ١١٦)، و «الجرح والتعديل» (٨/ ٥٠)، وكذلك وَثّقه ابن عيينة، والعجلي، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي انظر «المعرفة والتاريخ» (١/ ٦٩٨)، و «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ١٩٨، ٢/ ١٥٤)، و «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٩، ٥٠)، و «الثقات» (٢/ ٢٤٨)، و«تهذيب الكمال» (٢٦/ ١٠٦).

(١) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٢٠).

(٢) انظر (٣/ ٦٤٤ ـ ٦٤٧).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٢٢).

(٤) (٣/ ٦٤٤).

فوقه عليه في الضّبط والإتقان، وهكذا كلّما ارتفع النّاقد بالمقارنة، ازداد نزولُ هذا الرّاوي في ضبطه وإتقانه.

كما أنّ النّاقد لو قاس راوياً بمن دونه في المرتبة، ظهر أنّ فيه قوّة ما لظهور لِين من دونه في الضّبط قياساً إليه، وهكذا كلّما نزلت المقارنة إلى الطّبقات الدّنيا ازداد هذا الرّاوي قوّة بعد قوّة.

لكن هذا التفاوت الحاصل بين الرّواة في التوثيق لا يقضي بالضّعف المطلق على الرّاوي، كما لا يستلزم عكس ذلك دائما، فمن ضَعّف الرّاوي الثّقة، أو الصّدوق تضعيفاً مطلقاً نظراً إلى تقدّم غيره عليه ضبطاً وإتقاناً، كان تضعيفه هذا مردوداً، لا يُلتَفت إليه ما لم يُبَيِّن سبباً قويّاً يقتضي قبولَ ذلك منه. والله أعلم.

وقد أشار الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ إلى هذا الضّابط في غير ما ترجمة في كتابه «سير أعلام النبلاء» فمن ذلك:

١ ـ ما تقدّم في ترجمة «شريك بْن عبدالله بْن أبي نمر المدني» (توفي قبل الأربعين ومئة) في ردّ اتّهام ابن حزم له بالوضع: «. . . وقد وَثّقه أبو داود، وروى عنه مثلُ مالك، ولا ريب أنّه ليس في الثّبت كيحيى بْن سعيد الأنصاري. . .»[١].

٢ ـ وفي ترجمة «موسى بْن عقبة بْن أبي عيّاش الأسدي القُرشي» (ت١٤١هـ) روى عبّاس بْن محمّد الدُّوري[٢]، وابن الجنيد[٣]، وعثمان الدّارمي[٤]، عن يحيى بْن مَعِين أنّه قال في موسى بْن عقبة: ثقة.

وقال المفضّل بْن غسّان الغلاّبي، عن يحيى بْن مَعِين: «ثقة، كانوا يقولون في روايته عن نافع فيها شيء، قال: وسمعت يحيى بْن مَعِين

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٦/١٥٩ ـ ١٦٠).
(٢) «تاريخ الدُّوري» (٢/٥٩٤).
(٣) «رواية ابن الجنيد» (ص٣٠٩).
(٤) «تاريخ الدارمي» (ص٢٠٤).

يُضعّف موسى بْن عُقبة، بعض التّضعيف»[1].

قال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ تعقيباً على هذا ـ «قد روى عباس الدُّوري وجماعة عن يحيى توثيقه، فليُحمل هذا على معنى أنَّه ليس في القوّة عن نافع كمالك، ولا عُبيد الله، وكذا روى إبراهيم بْن عبدالله بْن الجنيد، عن يحيى بْن مَعِين قال: «ليس موسى بْن عقبة، في نافع، مثل عبيد الله بْن عمر، ومالكٍ»[2].

ثمَّ قال الحافظ الذَّهبيّ «احتج الشّيخان بموسى بْن عقبة عن نافع، ولله الحمد، قلنا: ثقة وأوثق منه، فهذا من هذا الضّرب»[3].

٣ ـ وفي ترجمة «جعفر بْن محمّد بْن علي بْن الحسين الهاشمي القرشي المدني» (ت١٤٨) قال أبو حاتم: سمعت أبا زرعة وسُئل، عن جعفرِ بْن محمّد عن أبيه، وسُهيل بْن أبي صالح عن أبيه، والعلاء عن أبيه، أيما أصح؟ قال: «لا يُقرَن جعفر إلى هؤلاء».

قال ابن أبي حاتم: «يريد: جعفر أرفع من هؤلاء في كلّ معنى»[4].

فقال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ عقيب هذا ـ: «جعفر ثقة صدوق، ما هو في الثّبت كشعبة، وهو أوثق من سهيل وابن إسحاق، وهو في وزن ابن أبي ذئب ونحوِه، وغالب رواياته عن أبيه مراسيل»[5].

٤ ـ وفي ترجمة «محمّد بْن عَجلان القرشيّ المدنيّ» (ت١٤٨هـ) نقل الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ قول الفلاّس: سألت يحيى، عن حديث ابن عجلان، عن المقبري، عن أبي هريرة في القتل في سبيل الله، فأبى أن

(١) «تهذيب الكمال» (٢٩/ ١٢١).
(٢) انظر «رواية ابن الجنيد» (ص٣٠٩).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ١١٧).
(٤) «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٨٧).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٢٥٧).

يحدّثني فقلت له: «قد خالفه يحيى بْن سعيد الأنصاري، فقال: «عن المقبري، عن عبدالله بْن أبي قتادة، عن أبيه. فقال: أأُحدِّث به؟! كأنه تعجبَ»[1].

فقال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ عَقيب هذا ـ: «وثّق ابن عجلان أحمد بْن حنبل، ويحيى بْن مَعِين[2]، وحدّث عنه شعبة ومالك، وهو حَسَن الحديث، وأقوى من ابن إسحاق، ولكن ما هو في قوّة عبيد الله بْن عمر ونحوه»[3].

٥ ـ وفي ترجمة «هشام بْن حسّان أبي عبدالله الأزدي البصريّ» (ت١٤٨هـ) قال جرير بْن حازم: «جلست إلى الحسن سبع سنين لم أخرم منها يوماً واحداً، أصوم وأذهب إليه ما رأيت هشاماً عنده قطّ»[4].

فقال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «هشامٌ قد قفز القَنطرة، واستقرّ توثيقُه، واحتجّ به أصحاب الصّحاح، وله أوهام مغمورة في سعة ما روى. ولا شكّ أنّ يونس، وابن عون أحفظ منه وأتقن، كما أنّه أحفظ من ابن إسحاق، ومحمد بْن عَمْرِو وأتقن»[5].

٦ ـ وقال في ترجمة «حماد بْن سلمة بْن دينار البصري» (ت١٦٧هـ): «كان بحراً من بحور العلم، وله أوهامٌ في سعة ما روى، وهو صدوق حجّة، إن شاء الله، وليس هو في الإتقان كحمّاد بْن زيد، . . .»[6].

٧ ـ وفي ترجمة «عبد الأعلى بْن عبد الأعلى السّامي القرشي البصريّ»

---

(١) «المصدر نفسه» (٦/٣١٩ ـ ٣٢٠).

(٢) انظر توثيق أقوالهما في ما تقدم (ص٧٢٠).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٢٠).

(٤) «الضعفاء» للعقيلي (ج٩/الورقة ٤٤٧) وقد حصل في المطبوع (٤/٣٣٧) اضطراب وتحريف. وجاء النص على الصواب في «تهذيب الكمال» (٣٠/١٨٨)، و «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٦٢).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (في الموضع السابق).

(٦) «المصدر نفسه» (٧/٤٤٦).

(ت١٨٩هـ) قال محمّد بْن بشار بُندار: «والله ما كان يدري عبد الأعلى بْن عبد الأعلى أي طرفيْه أطول، أو أيّ رجليه أطول؟»[(١)].

فقال الذّهبيّ - عقيب هذا -: «تقرّر الحال أنّ حديثه من قسم الصّحيح، نعم ما هو في القوّة في رتبة يحيى القطان، وغندر»[(٢)].

٨ - وفي ترجمة «القاسم بْن مالك أبي جعفر المزني الكوفي» (توفي سنة نيّف وتسعين ومئة) قال زكريا بْن يحيى الساجي: «هو ضعيف، وقد روى عنه علي بْن المديني والنّاس»[(٣)].

فتعقبه الحافظ الذّهبيّ بقوله: «لا وجه لتضعيفه، بل ما هو في إتقان غُنْدر»[(٤)].

٩ - وفي ترجمة «محمّد بْن إسماعيل بْن مسلم بْن أبي فُديك الدِّيلي مولاهم المدني» (ت٢٠٠هـ أو قبلها بسنة) قال الحافظ محمّد بْن سعد - رحمه الله -: «. . .وكان كثيرَ الحديث وليس بحجّة»[(٥)].

فتعقّبه الحافظ الذّهبيّ بقوله: «كذا قال ابن سعد! وقد احتجّ بابن أبي فُدَيك الجماعة، ووثّقه غير واحدٍ[(٦)]، لكن مَعْن[(٧)]، أحفظُ منه وأتقن»[(٨)].

---

(١) «الضعفاء» للعقيلي (ج٧/الورقة : ٢٥٢) ووقع في المطبوع (٣/ ٥٩) بلفظ «أن طرفيه أطول أو أن رجليه أطول».
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٢٤٣).
(٣) «تاريخ بغداد» (١٢/ ٤٠١)، انظر «تهذيب الكمال» (٢٣/ ٤٢٥).
(٤) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٣٤٢)، وغندر هو محمّد بْن جعفر البصري.
(٥) «الطبقات» (٥/ ٤٣٧).
(٦) وَثّقه ابن مَعين، وقال النسائي: «ليس به بأس»، انظر «تاريخ الدُّوري» (٢/ ٥٠٥)، و «تاريخ الدارمي» (ص٢١٨)، و«تهذيب الكمال» (٢٤/ ٤٨٨)، وذكره ابن حِبّان في «الثقات» (٩/ ٤٢)، وقال: «ربما اخطأ».
(٧) هو: معن بْن عيسى بْن يحيى القزاز البصري.
(٨) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٤٨٧).

١٠ ـ وقال في ترجمة «روح بْن عبادة بْن العلاء بْن حسّان القيسي البصري» (ت٢٠٥هـ): «وقيل: إنّ عبد الرّحمن تكلّم فيه: وهم في إسناد حديث[1]»، ثمَّ قال: «وهذا تعنُّتٌ وقلّةُ إنصاف في حقّ حافظٍ قد روى ألوفاً كثيرةً من الحديث فوهم في إسناد، فَرَوْحٌ لو أخطأ في عدّة أحاديثَ في سعة علمه، لاغْتُفِر له ذلك أسوةَ نُظرائه، لسنا نقول: إن رتبة رَوْح في الحفظ والإتقان كرتبة يحيى القطّان، بل ما هو بدون عبد الرّزاق، ولا أبي النّضر»[2].

١١ ـ وفي ترجمة «قَبيصة بْن عقبة بْن محمّد بْن سفيان السُّوائي الكوفي» (ت٢١٥هـ) قال عبد المؤمن بْن خلف النّسفي: سألت أبا علي صالح بْن محمّد عن قَبيصة؟ فقال: «كان رجلاً صالحاً إلاّ أنّهم تكلّموا في سماعه من سفيان[3]»[4].

فقال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «الرَّجل ثقة، وما هو في سفيان كابن مَهدي، ووكيع[5]، وقد احتجّ به الجماعة في سفيان وغيره، وكان من العابدين»[6].

١٢ ـ وفي ترجمة «محمّد بْن كثير العبدي البصْري» (ت٢٢٣هـ) نقل الحافظ الذّهبيّ رواية ابن الجنيد الختَّلِي، عن يحيى بْن مَعِين قال: «لم يكن يَسْتأهل أن يُكتب عنه»[7].

---

(١) انظر «تاريخ بغداد» (٨/ ٤٠٢).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٤٠٦).

(٣) هو: سفيان بْن سعيد الثوري.

(٤) «تاريخ بغداد» (١٢/ ٤٧٤ ـ ٤٧٥)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٣/ ٤٨٦).

(٥) انظر التفاضل بين أصحاب سفيان الثوري في «تاريخ الدارمي» (ص٦١ ـ ٦٣)، و«الجرح والتعديل» (٩/ ١٥١)، و«شرح علل الترمذي» لابن رجب (٢/ ٧٢٢ ـ ٧٢٦).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ١٣٣).

(٧) «رواية ابن الجنيد» (ص٣٥٧، ٤٦٣)، وقال ابن مَعِين أيضاً: «كان في حديثه ألفاظ، حدثنا أبو إسحاق. كأنه ضعفه» «المصدر نفسه» (ص٣٥٧).

فتعقّبه الذّهبيّ قائلاً: «الرّجل ممن طفر[1]، القنطرة، وما علمنا له شيئاً منكراً يُلَيّن به، ولا ريب أنّ أبا الوليد[2]، أحفظ منه وأرفع»[3].

المبحث الثامن عشر
مراعاة احتجاج أصحاب الكتب الستة بالراوي.

من الضّوابط التي راعاها الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ، واعتبرها لترجيح جانب التوثيق عند اختلاف الأئمّة في الرّاوي جرحاً وتعديلاً، كون الرّاوي ممن اتّفق أصحاب الكتب السّتة على إخراج حديثه في كتبهم.

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ وفي ترجمة «عبدالله بْن جعفر بْن عبد الرّحمن الزّهري المَخْرَمي المدني» (ت١٧٠هـ) قال الذّهبي: «وقد أسرف ابن حِبّان وبالغ فقال: «يروي عن سعيد المقبري، وسهيل بْن أبي صالح، وكان كثيرَ الوهم في الأخبار، حتى روى عن الثّقات ما لا يُشبه حديث الأثبات، فإذا سمعها مَن الحديثُ صَناعتُه، شهد أنّها مقلوبة، فاستحقّ التّرك»[4].

فتعقّبه الذّهبيّ بقوله: «كيف يُتْرَك وقد احتجّ مثلُ الجماعة به، سوى البخاريّ[5]، ووثّقه مثل أحمد[6]»[7].

---

(١) طفر: وثب في ارتفاع، يقال: طفر الإنسان حائطاً، أي وثبه وثبة إلى ما وراءه. انظر «لسان العرب» (٤/ ٥٠١ ـ ٥٠٢) مادة (طفر)، «تاج العروس» (٣/ ٣٥٩).

(٢) هو: الطيالسي هشام بْن عبد الملك البصري.

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٣٨٤).

(٤) انظر «كتاب المجروحين» (٢/ ٢٧).

(٥) قال المزي: «استشهد به البخاري في «الجامع»، وورى له في كتاب «أفعال العباد»، والباقون» «تهذيب الكمال» (١٤/ ٣٧٣)، و«صحيح البخاري» ـ كتاب الصلح باب إذا اصطلحوا على صلح جور (٥/ ٣٠١/رقم٢٦٩٧).

(٦) انظر «سؤالات أبي داود» (ص٢١٠)، ورواية أبي طالب عنه في «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٢)، وفي «مسائل الإمام أحمد» رواية ابنه صالح قال: «ليس بحديثه بأس» (٣/ ١٥٥).

(٧) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٢٩ ـ ٣٣٠).

٢ ـ وفي ترجمة «محمّد بْن إسماعيل بْن مسلم بْن أبي فُديك الديلي مولاهم المدني» (ت٢٠٠هـ) قال ابن سعد: «وكان كثيرَ الحديث، وليس بحجّة»[١].

فقال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «كذا قال ابن سعد! وقد احتجّ بابن أبي فُديك الجماعة، ووثّقه غير واحدٍ[٢]، . . .»[٣].

٣ ـ وفي ترجمة «أبي بَدر شُجَاع بْن الوليد بْن قيس السّكوني الكوفيّ نزيل بغداد» (ت٢٠٤هـ) قال أبو حاتم فيه: «لين الحديث، شيخ ليس بالمتين، لا يحتجّ به، إلاّ أنّ عنده عن محمّد بْن عَمْرِو بْن علقمة أحاديث صحاح»[٤].

فقال الحافظ الذَّهبي: «قد قفز القنطرة، واحتجّ به أرباب الصّحاح»[٥].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[٦]: «قد احتجّ به السّتة».

المبحث التاسع عشر
مراعاة احتجاج الشيخين أو أحدهما بالراوي

من ضوابط الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ لترجيح جانب التوثيق عند اختلاف الأئمة في الرّاوي جرحاً وتعديلاً، كون الرّاوي ممن احتجّ به الشّيخان، البخاري، ومسلم أو أحدهما.

وبيان ذلك في المطلبين التاليين:

---

(١) «الطبقات» (٥/ ٤٣٧).
(٢) انظر (ص٧٢٥ هامش/ رقم٦).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٤٨٧).
(٤) «الجرح والتعديل» (٤/ ٣٧٩) كذا جاء فيه (صحاح) بالرفع، والجادة: (صحاحاً) بالنصب، لأنه وصف للمنصوب، وقد جاء في «سير أعلام النبلاء» على الصواب.
(٥) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٣٥٤).
(٦) (١/ ٣٢٨).

المطلب الأول: من تكلم فيه ولم يؤثر ذلك في ثقته:

أولاً: من احتج به الشيخان معاً:

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «محمّد بْن إبراهيم التّيمي المدني» (ت١٢٠هـ) قال عبدالله بْن أحمد: سمعته [يعني أباه] وذكر محمّد بْن إبراهيم التّيمي المدينى، فقال في حديثه شيءٌ يَروي أحاديثَ مناكير، أو منكرة. والله أعلم»[١].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «من غرائبه المنفرد بها حديث «الأعمال»[٢] عن علقمة، عن عمر، وقد جاز القنطرة، واحتج به أهل الصحاح بلا مَثْنَوية»[٣].

وقال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: «المنكر أطلقه أحمد بْن حنبل، وجماعةٌ على الحديث الفرد الذي لا متابع له، فيحمل هذا على ذلك. وقد احتجّ به الجماعة»[٤].

وعبارة «يروي أحاديث مناكير» تقتضي تكرار ذلك الصنيع من الرّاوي أكثرَ من مرّة بخلاف قولهم: «روى أحاديث مناكير»، أو: «حدّث بمناكير» فإنّه يصدق على من رواها، أو حدّث بها مرّة واحدة، فهو إذن أخفّ من الأول.

وأشدّ منهما عبارة «في حديثه مناكير»، وقد أوضح العلاّمة المعلّمي ـ رحمه الله ـ الفرق بين قولهم: «يروي المناكير»، وقولهم: «في حديثه

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٥٦٦).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» كتاب بدأ الوحي ـ باب كيف كان بدأ الوحي إلى رسول الله ﷺ (١/ ٩/رقم١)، ومسلم في «صحيحه» في الإمارة ـ باب قوله (: «إنما الأعمال بالنية»... (٣/ ١٥١٥/ ١٩٠٧).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢٩٥).

(٤) «هدي الساري» (ص٤٣٧).

مناكير»، فقال: «وبين العبارتين فرقٌ عظيم؛ فإنّ «يروي مناكير» يُقال في الذي يَروي ما سمعه ممّا فيه نكارة، ولا ذنب له في النّكارة، بل الحمل فيها على من فوقه، فالمعنى: أنّه ليس من المبالغين في التنقّي والتوقّي، الذين لا يحدّثون مما سمعوا إلاّ بما لا نكارة فيه، ومعلومٌ أنّ هذا ليس بجرح، وقولهم: «في حديثه مناكير» كثيراً[1] ما تُقال فيمن تكون من جهته جزماً أو احتمالاً، فلا يكون ثقةً»[2].

وممّا يدلّ على قول المعلّمي ـ رحمه الله ـ:

أ ـ ما جاء في ترجمة «عتّاب بْن بشير الحراني» قال أبو طالب: سُئل أحمد بْن حنبل عن عَتّاب بن بشير؟ فقال: «أرجو أن لا يكون به بأس، روى بأَخَرَة أحاديثَ منكرة، وما أرى إلا أنّها من قبل خُصَيف»[3].

ب ـ وقال الحاكم أبو عبدالله، للدارقطني: «فسليمان ابْن بنت شرحبيل؟» قال: «ثقة»، قلت: «أليس عنده مناكير؟» قال: «يحدِّث بها عن قوم ضعفاء، فأمّا هو فهو ثقة»[4].

وقال ابن دقيق العيد ـ رحمه الله ـ: «قولهم: «روى مناكير» لا يقتضي بمجرّده تركَ روايته حتى تَكثر المناكير في روايته[5]، وينتهي إلى أن يُقال فيه: «منكرالحديث»؛ لأنّ «منكر الحديث» وصف في الرَّجل يستحقّ به التّرك لحديثه، والعبارة الأخرى لا تقتضي الدّيمومة، كيف وقد قال أحمد بْن حنبل، في محمّد بْن إبراهيم التيمي: «يروي أحاديث منكرة» وهو

---

(١) مما يدل على أن القضية أغلبية، قول الخطيب البغدادي في عبد الرحيم بْن واقد الخراساني: «وفي حديثه غرائب ومناكير، لأنها عن الضعفاء والمجاهيل» «تاريخ بغداد» (١١/ ٨٥).

(٢) «طليعة التنكيل» (ص٥٠).

(٣) «الجرح والتعديل» (٧/ ١٣)، قارن برواية عبدالله عنه في «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٢٤٦ ـ ٢٤٧) لمعرفة أن المسألة أغلبية كما نبه إلى ذلك المعلمي بقوله: (كثيراً).

(٤) «سؤالات الحاكم للدارقطني» (ص٢١٧ ـ ٢١٨).

(٥) ويثبت أيضاً أن النكارة من جهته، لا من بعض شيوخه أو تلاميذه.

ممّن اتّفق عليه الشّيخان، وإليه المرجع في حديث «الأعمال بالنيات»[1].

٢ ـ وفي ترجمة «عبدالله بْن أبي نجيح يسار الثّقفي المكّي» (ت١٣١هـ) نقل الحافظ الذّهبيّ كلامَ الأئمة في رميه ببدعة القدر والاعتزال[2]، ثمّ قال: «. . .قد قفز القنطرة، واحتجّ به أرباب الصّحاح، ولعلّه رجع عن البدعة، وقد رأى القدر جماعةٌ من الثقات وأخطئوا، نسأل الله العفو»[3].

٣ ـ وفي ترجمة «حصين بْن عبد الرّحمن أبي الهذيل السُّلمي الكوفي» (ت١٣٦هـ) وَثّقه الأئمة منهم: الإمام يحيى بْن مَعِين[4] والإمام أحمد بْن حنبل[5]، والعجلي[6]، وأبو زرعة[7]، وأبو حاتم[8]، وسفيان الفسوي[9]، وغيرهم.

لكن أشار بعضهم إلى أنّه تغير بأخرة من ذلك:

أ ـ قال أحمد بْن حنبل، عن يزيد بْن هارون: «طلبت الحديث، وحُصين حيّ كان بالمبارك[10]، ويُقرَأ عليه وكان قد نسي»[11].

وقال يزيد أيضاً: «اختلط»[12].

---

(١) «فتح المغيث» (٢/ ١٢٦)، ثم رأيت كلامه في كتابه «الإمام» (٢/ ١٧٨) بألفاظ قريبة من هذه.

(٢) تقدم ذكر أقوالهم في (ص٣٥٨ ـ ٣٦٠ وما بعدها).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ١٢٦).

(٤) «الجرح والتعديل» (٣/ ١٩٣)، رواية إسحاق بْن منصور الكوسج عنه.

(٥) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق)، رواية أبي حاتم عنه.

(٦) «الثقات» (١/ ٣٠٥).

(٧) «الجرح والتعديل» (٣/ ١٩٣).

(٨) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٩) «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٩٣).

(١٠) اسم نهر بالبصرة حفره خالد بْن عبدالله القسري، لهشام بْن عبد الملك، ويطلق أيضاً على قرية بين واسط وفم الصلح، ولعلها المراد. انظر «معجم البلدان» (٥/ ٥٠ ـ ٥١).

(١١) «التاريخ الكبير» (٣/ ٨)، و «التاريخ الصغير» (٢/ ٣٠)، و «الضعفاء» العقيلي (١/ ٣١٤).

(١٢) «الضعفاء» (في الموضع السابق).

ب ـ وقال يحيى بْن مَعِين: «...وما روى هُشيم عن حُصين، وسفيان فهو صحيح، ثمَّ إنَّه اختلط»[1] يعني: حصيناً.

ـ وقال أيضاً: «حُصين وعطاء أُنكِرا جميعاً بِأَخَرَة»[2].

ـ وقال يزيد بْن الهيثم بْن طهمان: قلت له: «عطاء بْن السائب، وحُصين اختلطا؟» قال: «نعم». قلت: «من أصحُّهم سماعاً؟» قال: «سفيان أصحّهم ـ يعني الثّوري ـ وهُشيم في حُصين»، قلت: «فجَرير [بْن عبد الحميد] أين مكانه؟ فلم يلتفت إليّ»[3].

ج ـ وقال أبو حاتم الرازي: «ثقة في الحديث، وفي آخر عمره ساء حفظه، صدوق»[4].

د ـ وقال النسائي: «تغيّر»[5].

وأنكر علي بن المديني اختلاطَه، فقد قال الحسن بْن علي بْن محمّد الخلاّل: قلت لعليّ: «حصين؟»، قال: «حصين حديثه واحدٌ[6]، وهو صحيح»، قال: «فاختلط؟» قال: «لا، ساء حفظه، وهو على ذاك ثقة»[7].

قال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ بعد حكايته القول باختلاطه ـ: «احتجّ به أرباب الصّحاح، وهو أقوى من عبد الملك بْن عُمير، ومن سماك بْن حرب، وما هو بدون أبي إسحاق. والعجب من أبي عبدالله

(١) «رواية ابن طهمان» (ص٣١).
(٢) «المصدر نفسه» (ص٧١).
(٣) «المصدر نفسه» (ص١٠٤ ـ ١٠٥).
(٤) «الجرح والتعديل» (٣/ ١٩٣).
(٥) «الضعفاء» (ص١٦٦).
(٦) يعني كله على حالة واحدة أوله وآخره على الاستقامة والصحة.
(٧) «الضعفاء» للعقيلي (١/ ٣١٤).

البخاري، ومن العقيلي وابن عدي، كيف تسرّعوا إلى ذكر حُصين في كتب الجرح[1]»[2].

٤ ـ في ترجمة «حسين بن ذَكْوان المعلِّم العَوْذي البصريّ» (ت١٤٥هـ) قال: «وثقَّه أبو حاتم الرّازي[3]، والنّسائي[4]، والنّاس[5]، وقد ذكره العُقيليّ في كتاب «الضعفاء» له[6] بلا مستند، وقال: «هو مضطرب الحديث، وقال أبو بكر بن خلاد: سمعت يحيى بن سعيد القطّان ـ وذكر حُسين المعلِّم ـ فقال: «فيه اضطراب»[7].

ثمّ قال الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ: «الرّجل ثقة، وقد احتجَّ به صاحبا «الصّحيحين». . .»[8].

٥ ـ وفي ترجمة «هشام بْن حسّان الأزدي القردوسي البصريّ» (ت١٤٨هـ) قال جرير بن حازم: «جلست إلى الحسن، سبع سنين لم أخرم يوماً واحداً، أصوم وأذهب إليه ما رأيت هشاماً عنده قط»[9].

فتعقبه الحافظ الذَّهبيّ بقوله: «هشام قد قفز القنطرة، واستقرّ توثيقه، واحتجّ به أصحاب الصّحاح، . . .»[10].

وفي «تاريخ الإسلام»[11] ـ لما نقل قول وُهيب بْن جرير: «سألني

---

(١) انظر «التاريخ الكبير» (٣/٧ ـ ٨)، و «التاريخ الصغير» (٢/ ٣٠)، و «الضعفاء» للعقيلي (١/ ٣١٤)، و«الكامل» (٢/ ٣٩٧ ـ ٣٩٨).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٤٢٣).

(٣) «الجرح والتّعديل» (٣/ ٥٢).

(٤) «تهذيب الكمال» (٦/ ٣٧٣).

(٥) انظر ما تقدم في (ص٥٠٣/ الهامش رقم٣).

(٦) (١/ ٢٥٠).

(٧) عبارته: «وذكر أحاديث حسين المعلم فقال: فيه اضطراب».

(٨) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٤٦).

(٩) «الضعفاء» للعقيلي (ج٩/ الورقة ٤٤٧).

(١٠) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٦٢).

(١١) (حوادث ووفيات سنة ١٤١ ـ ١٦٠هـ ص٣٢٠).

سفيان الثّوري أنّ أفيده عن هشام بْن حسان، فقلت: لا أستحلّه، فأفدته عن أيوب عن محمّد»، قال: «فسأل هشاماً عنها»[1].

علّق عليه بقوله: «هشام بْن حسّان من الثّقات، احتجّ به أهل الصّحاح».

٦ - وفي ترجمة «يونس بْن يزيد بْن أبي النّجّاد الأيلي» (ت١٥٩هـ) قال ابن سعد: «وكان حُلْوَ الحديث، كثيرَه، وليس بحجّة، وربّما جاء بالشّيء المنكر»[2].

فتعبقّه الحافظ الذّهبيّ - رحمه الله - بقوله: «قد احتجّ به أربابُ الصحاح أصلاً وتبعاً...»[3].

٧ - ما جاء في ترجمة «إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الكوفي» (ت١٦٠هـ وقيل بعدها) قال عمرو بن علي الفلاّس: «كان يحيى لا يحدث عن إسرائيل، ولا عن شريك...»[4].

وكذا قال عنه ابن مَعِين[5]، ومحمد بن المثنى[6].

وقال ابن عمّار الموصلي: «كان يحيى بن سعيد، لا يعبأ بإسرائيل»[7].

قال الحافظ الذّهبي - رحمه الله -: «قد أثنى على إسرائيل الجمهور[8]، واحتج به الشيخان، وكان حافظاً، ....

---

(١) «الضعفاء» للعقيلي (٩/الورقة ٤٤٨) وفي المطبوع (٤/٣٣٥): «لا أستحلفه... فسأل هشام عنها» وهو خطأ سياقاً وإعراباً. وانظر «تهذيب الكمال» (٣٠/١٨٩).

(٢) «الطبقات» (٧/٥٢٠).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٦/٣٠٠).

(٤) «الضعفاء» للعقيلي (١/١٣١).

(٥) انظر «المصدر نفسه» (في الموضع السابق)، و «الكامل» (١/٤٢١).

(٦) انظر «المصدرين السابقين» (في الموضعين المذكورين).

(٧) «الكامل» (١/٤٢١).

(٨) انظر لذلك: «الطبقات» لابن سعد (٦/٣٧٤)، و «سؤالات ابن الجنيد» (ص٧٨)، =

وصاحب كتاب ومعرفة»[1].

ولما حكى قول علي بن المديني: «إسرائيل ضعيف»[2].

تعقبه بقوله: «مشى عليٌّ خَلْفَ أستاذه يحيى بن سعيد، وقفى أثرهما أبو محمّد بن حزم، وقال: «ضعيف»[3]، وعمد إلى أحاديثه التي في «الصحيحين» فردّها، ولم يحتجّ بها، فلا يُلتفت إلى ذلك، بل هو ثقة، نعم، ليس هو في الثّبت كسفيان، وشعبة، ولعلّه يقاربهما في حديث جدّه؛ فإنّه لازمه صباحاً ومساءاً عشرةَ أعوام، وكان عبد الرّحمن بن مهدي، يروي عنه ويقوّيه[4]، ولم يصنع يحيى بن سعيد شيئاً في تركه الرّوايةَ عنه، وروايتِه عن مجالد»[5].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[6]: «وكان حافظاً حجّةً صالحاً، خاشعاً، من أوعية العلم، ولا عبرة بقول من لينه، فقد احتجّ به الشّيخان».

٨ ـ وفي ترجمة «همّام بْن يحيى بْن دينار العَوذي البصريّ»

= و«تاريخ الدوري» (٢/ ٢٨)، و«تاريخ الدارمي» (ص٥٩، ٧٢، ٢٣٥)، و«رواية المروذي عن أحمد» (ص٢٠٦ تحقيق وصي الله)، و«رواية الميموني عنه» (ص١٦٦)، و «المعرفة والتاريخ» (٢/ ١٦٨)، و«سنن الترمذي» ـ أبواب الطهارة ـ باب في الاستنجاء ـ (١/ ٢٧)، وفي كتاب النكاح ـ باب ما جاء لا نكاح إلا بولي (٣/ ٤٠٩)، و«العلل الكبير» (١/ ١٠١)، و «الجرح والتّعديل» (٢/ ٣٣٠ ـ ٣٣١)، و«مشاهير علماء الأمصار» (ص١٦٩)، و «الثقات» لابن حِبّان (٦/ ٧٩)، و «الكامل» (١/ ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٥)، و«تاريخ بغداد» (٧/ ٢١ ـ ٢٥)، و «تهذيب الكمال» (٢/ ٥١٨ ـ ٥٢٣).

(١) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٥٨).

(٢) «العلل» (ص٩٣).

(٣) «المحلى» (٦/ ٢٠٨)، وقال أيضاً: «ليس بالقوي» «المصدر نفسه» (٢/ ٣٦).

(٤) قال: «ما فاتني الذي فاتني من حديث سفيان الثوري، عن أبي إسحاق إلا لما اتكلت به على إسرائيل، لأنه كان يأتي به أتم» «سنن الترمذي» (١/ ٢٧). قال أيضاً: «كان إسرائيل في الحديث لصاً»، وقال ابن أبي حاتم: «يعني أنه يتلقف العلم تلقفاً» «الجرح والتّعديل» (٢/ ٣٣٠).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٥٨).

(٦) (١/ ٢١٤).

(ت١٦٣هـ) كان يحيى بْن سعيد سيء الرّأي فيه جدّاً[١]، لا يعبأ به[٢]، ويُنكر عليه أنّه يَزيد في الإسناد، ثمَّ كفّ عنه بعد ذلك لما رأى موافقة معاذ بْن هشام إيّاه[٣].

قال محمّد بْن المنهال: سمعت يزيد بْن زُريع يقول: «همّام حفظه رديء، وكتابه صالح»[٤].

وقال عَمْرو بْن علي الفلاّس: كان عبد الرّحمن بْن مهدي يقول: «إذا حدّث همّام من كتابه فهو صحيح، وكان يحيى، لا يَرضى كتابَه ولا حفظه»[٥].

وقال أبو حاتم الرّازي: «ثقة صدوق، في حفظه شيءٌ»[٦].

ثمَّ قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ بعد إيراده أقوالَ الأئمّة في همّام ـ: «...وهمّام ممن جاوز القنطرة، واحتجّ به أربابُ الصّحاح»[٧].

وفي «تاريخ الإسلام»[٨]: أورد قول أبي بكر محمّد بْن خلاّد الباهلي[٩]، سمعت يحيى يذكر أنّ حجّاجاً لم يَرَ الزّهري، وكان سيّءَ الرّأي فيه جدا، ما رأيته أسوأَ رأياً في أحد منه في حجاج، ومحمّد بْن إسحاق،

---

(١) انظر «العلل ومعرفة الرجال» (٣/٢١٦).

(٢) انظر «الكامل» (٧/١٢٩).

(٣) انظر «العلل ومعرفة الرجال» (١/٢٢٦ ـ ٢٢٧)، و «الجرح والتعديل» (٩/١٠٨) رواية ابن شبة عن عفان.

(٤) «الجرح والتعديل» (٩/١٠٨)، وفي «الضعفاء» للعقيلي (٤/٣٦٧): «كتابه صالح، وحفظه لا يسوى شيئاً».

(٥) «الضعفاء» للعقيلي (٤/٣٦٧).

(٦) «الجرح والتعديل» (٩/١٠٩).

(٧) «سير أعلام النبلاء» (٧/٣٠١).

(٨) (حوادث ووفيات سنة ١٦١ ـ ١٧٠هـ ص٤٩٨).

(٩) نسب الذّهبيّ في «تاريخ الإسلام» هذا القول إلى الإمام أحمد، وإنما هو من رواية ابنه عبدالله عن ابن خلاد، ويبدو من سياقه أنّه ذكره من حفظه. والله أعلم.

وليث، وهمّام، لا يستطيع أحدٌ أن يُراجعه فيهم»[1].

فقال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «أمّا همّام فاحتجّ به أرباب الصّحاح بلا نزاعٍ بينهم، وأمّا الآخران فبخلافه».

كان همّام بْن يحيى في أول أمره يُحدّث من حفظه، ولم يكن حفظه قويا، فأخطأ في بعض حديثه، ثمّ آخر عمره اعتمد على كتابه، وصار يحدِّث منه فاستقامت مرويّاته:

قال الإمام أحمد بْن حنبل ـ رحمه الله ـ: قال عفان: «حدّثنا يوماً همّام، قال: فقلت له: إنّ يزيد بْن زريع حدّثنا عن سعيد، عن قتادة، ذَكَر خلافَ ذلك الحديث، قال: فذهب فنظر في الكتاب، ثمّ جاء فقال: يا عفّان، «ألا تراني أخطيء وأنا لا أعلم؟» قال عفّان: وكان همّام إذا حدّثنا بِقرب عهده بالكتاب فقلّ ما كان يخطيء»[2].

قال أحمد: «ومن سمع من همّام بأخره فهو أجود، لأن همّاماً كان في آخر عمره أصابته زَمَانَة فكان يَقْرُب عهده بالكتاب فقلّ ما كان يخطيء»[3].

وقد سبق تنصيص يزيد بْن زريع وعبد الرّحمن بْن مَهدي على استقامة ما في كتابه وصحته[4].

قال الحسن بْن علي الحُلْواني: سمعت عفّان قال: كان همامٌ لا يكاد يرجع إلى كتابه، ولا يَنظر فيه، وكان يخالِف فلا يرجع إلى كتابه، وكان يكره ذلك. قال: ثمّ رجع بعدُ فنظر في كتبه، فقال: يا عفّان: كنّا نخطىء كثيراً، فنستغفر الله»[5].

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ٢١٦).
(٢) «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ٢١٦).
(٣) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).
(٤) انظر ما سبق (ص٧٣٦).
(٥) «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ٣٦٨).

وعلّق على ذلك الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ بقوله: «وهذا يقتضي أنّ حديث همّام بأَخَرَة أصحّ ممّن سمع منه قديماً، وقد نصّ على ذلك أحمد بْن حنبل»[١].

٩ ـ وفي ترجمة «أبان بن يزيد العطّار البصريّ» (توفي قريباً من سنة١٦٤هـ) قال ابن عديّ ـ رحمه الله ـ: «وأبان بن يزيد العطّار، له روايات غير ما ذكرت، وهو حَسَن الحديث، متماسك، يُكتب حديثُه، وله أحاديث صالحة عن قتادة وغيره، وعامّتها مستقيمة، وأرجو أنّه من أهل الصّدق»[٢].

قال الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ عَقِيبَ هذا القول ـ: «الرّجل ثقة حجة، قد احتجّ به صاحبا «الصّحيح»...»[٣].

١٠ ـ وفي ترجمة «صخر بْن جويرية التّميمي مولاهم البصريّ» (توفي سنة بضع وستين ومئة) وَثَّقه عَمْرو بْن عاصم[٤]، وعفان بْن مسلم[٥]، وأحمد بْن حنبل[٦]، وقال أبو زرعة وأبو حاتم: «لا بأس به»[٧]، وقال النّسائي: «ليس به بأس»[٨]، وذكره ابن حِبّان في «الثقات»[٩].

قال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ روى أحمد بْن زهير، عن ابن مَعِين، قال: «وإنما يتكلّم فيه لأنّه يُقال: إنّه سقط كتابه».

ثمّ علّق الذَّهبيّ على ذلك بقوله: «احتجّ به أرباب الصّحاح...»[١٠].

---

(١) «تهذيب التهذيب» (١١/ ٧٠).
(٢) «الكامل» (١/ ٣٩١).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤٣٢).
(٤) «الطبقات» لابن سعد (٧/ ٢٧٥).
(٥) «المصدر نفسه» ٧/ ٢٧٦).
(٦) «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٥٥١)، و «الجرح والتعديل» (٤/ ٤٢٧).
(٧) «الجرح والتعديل» (٤/ ٤٢٧).
(٨) «تهذيب الكمال» (١٣/ ١١٨).
(٩) (٦/ ٤٧٣).
(١٠) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤١٠).

روى يعقوب بْن سفيان الفسوي، عن محمّد بْن عبد الرّحيم صاعقة قال: سمعت عليّاً يقول: أثبت النّاس في نافع أيوب، ثمَّ عبيد الله، فقلت له: صخر؟ قال: قال يحيى بْن سعيد: ذهب كتابه فَبُعِثَ به إليه من المدينة، وليس به بأس، هو أحبّ إليّ من غيره»[1].

وقال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: «الذي في «تاريخ ابن أبي خيثمة»: «رأيت في كتاب عليّ قال يحيى بْن سعيد: «ذهب كتابُ صخر فَبُعِث إليه من المدينة، وفيه أيضاً: سمعت ابن مَعِين يقول: صخر بْن جُويرية ليس حديثُه بالمتروك، إنّما يتكلّم فيه لأنّه يقال: إن كتابَه سقط»[2].

وفي رواية ابن الجنيد، عن يحيى بْن مَعِين قال: «ثقة ليس به بأس»[3].

وقال عبد الرّحمن بْن أبي حاتم: أنا أبو بكر بْن أبي خيثمة فيما كتب إليّ قال: سُئل يحيى بْن مَعِين عن صخر بْن جويرية؟ فقال: «صالح»[4].

ولو صحّ ما ذكره الذّهبيّ، عن ابن مَعِين لما كان بينه وبين بقيّة الرّوايات عنه تعارض، بل غاية ما في الأمر، أنّه أخبر بسبب كلام من تكلّم فيه وهو سقوط كتابه، وهذا أمرٌ لا يقتضي الجرح فيه؛ إذْ يفيد كلام يحيى بْن سعيد، بأنّ صَخرا بُعث إليه من المدينة بنسخةٍ أخرى، ولا يحتمل إلاّ أن تكون نسخةً ثبت له سماعها من وجه صحيح، ولهذا قوّاه يحيى بْن سعيد بعد نقله هذا الخبر، فقال: «وليس به بأس، هو أحبّ إليّ من غيره». والله أعلم.

---

(١) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ١٤٢).
(٢) «تهذيب التهذيب» (٤/ ٤١١).
(٣) رواية ابن الجنيد (ص٤٧٩).
(٤) «الجرح والتعديل» (٤/ ٤٢٧).

١١ ـ وفي ترجمة «أبي عَوانة الوضّاح بن عبدالله اليشكري مولاهم الواسطيّ» (ت١٧٦هـ) قال عُبيد الله بن عائشة العَيْشي[١] «قال شعبة لأبي عَوانه: «كتابك صالح، وحفظك لا يَسْوَى شيئاً، مع من طلبت الحديث؟» قال: «مع منذر الصّيرفي[٢]»، قال: «منذر صَنَع بك هذا»[٣].

فقال الحافظ الذّهبي: «استقرّ الحال على أنّ أبا عَوانة ثقة، وما قلنا: إنّه كحمّاد بن زيد، بل هو أحب إليهم من إسرائيل، وحمّاد بن سلمة، وهو أوثق من فُليح بن سليمان، وله أوهامٌ تجانب إخراجَها الشّيخان»[٤].

وليس في كلام شعبة تضعيفٌ مطلقٌ لأبي عَوانة، وإنما ضعّفه إذا حدّث من حفظه وقوّاه من كتابه، وليس هذا الحكم ممّا انفرد به شعبة، بل تابعه عليه غيرُه من النّقاد، فقد نصّ الإمام أحمد[٥]، و أبو زرعة[٦]، وأبو حاتم[٧] على التّفريق بين ما حدّث به من حفظه، وما حدّث به من كتابه، فوثّقوه إذا حدّث من كتابه، لصحّته، وضبطه فيه، كما أشار عفّان بن مسلم الصفار[٨]، وعبد الرّحمن بن مهدي[٩]، ويحيى بن سعيد[١٠] إلى صحّة

---

(١) هو: عبيد الله بن محمّد بن حفص المعروف بالعيشي، وابن عائشة، انظر ترجمته في «الطبقات» لابن سعد (٧/ ٣٠١)، و «الجرح والتّعديل» (٥/ ٣٣٥)، و «تاريخ بغداد» (١٠/ ٣١٤)، و «تهذيب الكمال» (١٩/ ١٤٧)، ووقع في «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٢٢١) ـ عند نقله هذا القول ـ (عبيد الله بن موسى العبسي) وهو خطأ.

(٢) لم أقف على ترجمته، لكن أشار ابن حجر في «لسان الميزان» (٦/ ٨٩) إلى احتمال أن يكون هو منذر بن زياد الطائي، وهو متروك.

(٣) «تاريخ بغداد» (١٣/ ٤٩٤).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٢٢١).

(٥) انظر «المعرفة والتاريخ» (٢/ ١٦٨، ١٦٩)، و «الجرح والتّعديل» (٩/ ٤٠)، و «تاريخ بغداد» (١٣/ ٤٩٣).

(٦) انظر «الجرح والتّعديل» (٩/ ٤١).

(٧) انظر «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٨) انظر «المعرفة والتاريخ» (٢/ ١٦٨).

(٩) انظر «الجرح والتّعديل» (٩/ ٤٠)، و«تاريخ بغداد» (١٣/ ٤٩٢، ٤٩٣).

(١٠) انظر «تاريخ بغداد» (١٣/ ٤٩٣).

أصول مرويّاته، وضبطه لكتابه. والله أعلم.

١٢ ـ وقال في ترجمة «يحيى بن عبدالله بن بكير القرشي المخزومي مولاهم المصريّ» (ت٢٣١هـ): «احتجّ به الشّيخان، وذكره ابن حِبَّان في «الثّقات»[١]، وأمّا أبو حاتم فقال: لا يحتجّ به. قال: «وكان يَفهم هذا الشّأن»[٢]، وقال النّسائي[٣]: «ضعيف»»[٤].

وقال أيضاً: «كان غزيرَ العلم، عارفاً بالحديث، وأيام النّاس، بصيراً بالفتوى، صادقاً دَيِّناً، وما أدري ما لاح للنّسائي منه حتى ضعّفه، وقال مرّة[٥]: «ليس بثقة»، وهذا جرحٌ مردود؛ فقد احتجّ به الشّيخان، وما علمت له حديثاً منكراً حتّى أورده»[٦].

وقال في «تاريخ الإسلام»[٧]: «قد احتجّ به صاحبا «الصّحيحين» وكان غزيرَ العلم، عارفاً بالحديث وأيّام النّاس، بصيراً بالفتوى».

وقال في «تذكرة الحفاظ»[٨]: «قد عُلِم تعنُّتُ أبي حاتم في الرِّجال، وإلاّ فالشّيخان قد احتجّا به...».

١٣ ـ وفي ترجمة «المغيرة بْن عبد الرحمٰن بْن عبدالله بْن خالد الأسدي الحِزامي المدني» (توفي في حدود سنة ثمانين ومئة) قال

---

(١) (٩/ ٢٦٢).

(٢) انظر «الجرح والتّعديل» (٩/ ١٦٥)، وعبارته: «يُكتب حديثُه و لا يُحتجّ به، كان يفهم هذا الشأن».

(٣) «الضعفاء والمتروكون» (ص٢٤٨).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٦١٣).

(٥) «تهذيب الكمال» (٣١/ ٤٠٣).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٦١٤).

(٧) (حوادث ووفيات سنة ٢٣١ ـ ٢٤٠هـ ص٤٠١).

(٨) (٢/ ٤٢٠).

عبّاس الدُّوري، عن يحيى بْن مَعِين، قال: «المغيرة بْن عبد الرّحمٰن الحزامي صاحب أبي الزّناد ليس بشيء، والمغيرة بْن عبد الرّحمن المخزومي ثقة»[1].

فقال الحافظ الذَّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «احتجّ به أرباب الصّحاح، لكن له ما ينكر»[2].

وأنكر أبو داود على عباس، حكايتَه هذه عن ابن مَعِين، ونَسَبه فيها إلى الغلط، قال أبو عبيد الآجري: وسألت أبا داود، عن المغيرة بْن عبد الرّحمن المخزومي؟ فقال: «ضعيف، فقلت له: إن عباساً حكى عن يحيى أنّه ضعف الحزامي، ووثق المخزومي. فقال: غلط عباس»[3].

لكن قال ابن محرز: سمعت يحيى، وقيل له: المغيرة بْن عبد الرّحمن بْن الحارث الحزامي؟ قال: «ضعيف الحديث»[4].

والظاهر: أنّه أراد بهذه الترجمة: المغيرة بْن عبد الرحمٰن بْن عبدالله الحزامي، صاحب أبي الزّناد، وإنما حصل الخطأ في سياق رواية ابن محرز في تسمية جدّه بالحارث.

وبيان ذلك: أنّ هناك ثلاثة رواة تشابهت أسماؤُهم، وهم:

الأول: المغيرة بْن عبد الرّحمن بْن الحارث بْن هشام المخزومي المدني.

وهذا لم يعرفه يحيى بْن مَعِين، فقد قال معاوية بْن صالح الأشعري في «تسمية تابعي أهل المدينة ومحدّثيهم»: «المغيرة بْن عبد الرحمٰن بْن الحارث بْن هشام لم يعرفه يحيى بْن مَعِين»[5].

---

(١) «تاريخ الدُّوري» (٢/ ٥٨٠ ـ ٥٨١).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ١٦٦).

(٣) «تهذيب الكمال» (٢٨/ ٣٨٩).

(٤) «معرفة الرجال» (١/ ٧١).

(٥) «تهذيب الكمال» (٢٨/ ٣٨٥ ـ ٣٨٦).

والثاني: المغيرة بْن عبد الرحمٰن بْن الحارث بْن عبدالله القرشي المخزومي المدني:

وعليه يحمل قول ابن محرز: سألت يحيى، عن المغيرة بْن عبد الرّحمن المدني، المخزومي؟ فقال: «ليس به بأس، ليس بصاحب أبي الزناد»[1].

وقرينة هذا الحمل ثبوت عدم معرفة يحيى بْن مَعِين للأوّل المتقدّم الذي يشترك مع هذا في اسم الجدّ والنّسبة.

الثالث: المغيرة بْن عبد الرحمٰن بْن عبدالله الحزامي صاحب أبي الزناد:

وقد تقدّم أن ابن مَعِين قال في ابن الحارث المخزومي: «ليس به بأس»، ثمّ قال: «وليس بصاحب أبي الزناد»، فقوى المخزومي، وفرق بينه وبين الحزامي صاحب أبي الزّناد، ليُلمح إلى اختلاف مرتبتهما عنده، وأنّ صاحب أبي الزّناد ليس بمنزلة المخزومي هذا.

فعليه يتعين حمل قوله ـ في رواية ابن محرز السّابقة الذكر ـ: «ضعيف» على المغيرة بن عبد الرحمٰن بْن عبدالله الحزامي، وأن تسمية جده بالحارث خطأ، لأن ابن الحارث مخزومي، وليس حزامياً. والله أعلم.

ويتضح من هذا، أنّ الدُّوري قد توبع فيما حكاه عن ابن مَعِين، من تضعيفه الحزامي وتوثيقه المخزومي، ويندفع بذلك إنكار أبي داود على الدُّوري ونسبته إلى الغلط. والله أعلم.

١٤ ـ وفي ترجمة «عبّاد بْن عباد بْن حبيب الأزدي المهلّبي البصري» (ت١٨١هـ)، وَثّقه ابن مَعِين[2]، ويعقوب بْن شيبة[3]، وأبو داود[4]،

---

(١) «معرفة الرجال» (١/ ٨١).

(٢) انظر «تاريخ الدُّوري» (٢/ ٢٩٢)، و«تاريخ الدارمي» (ص١٤٦).

(٣) انظر «تاريخ بغداد» (١١/ ١٠٣)، و «تهذيب الكمال» (١٤/ ١٣٠).

(٤) انظر «سؤالات الآجري» (٤/ ٢٩٧).

والنسائي[١]، وغيرهم.

قال الإمام أحمد: «ليس به بأس»[٢].

وقال: «وكان رجلاً عاقلاً أديباً»[٣].

قال الحافظ الذَّهبي: «تعنّت أبو حاتم كعادته، وقال: «لا يحتجّ به»[٤]، وقال ابن سعد: «لم يكن بالقويّ في الحديث»[٥].

ثمّ تعقّب ذلك بقوله: «قد احتجّ أرباب الصّحاح به»[٦].

١٥ - وفي ترجمة «عبد العزيز بْن أبي حازم سلمة بْن دينار المدني» (ت١٨٤هـ) قال أبو طالب: سئل أحمد بْن حنبل، عن عبد العزيز بْن أبي حازم؟ فقال: «لم يكن يُعرف بطلب الحديث إلاّ كُتُبَ أبيه، وكان رجلاً يتفقّه، يقال: لم يكن بالمدينة بعد مالكٍ أفقه منه، ويقال[٧]: إنّ سليمان بْن بلال أوصى إليه فوقعت كُتُب سليمان إليه، ولم يسمعْها، وقد روى عن أقوامٍ لم يُعرَف أنّه سمع منهم ولا كاد يُعرَف بطلب الحديث إلاّ كتب أبيه فإنّهم يقولون سمعها»[٨].

فقال الذَّهبيّ - رحمه الله -: «حديثه في الصّحاح»[٩].

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١٤/ ١٣٠).

(٢) «الجرح والتعديل» (٦/ ٨٣).

(٣) «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٣٧٩).

(٤) انظر «الجرح والتعديل» (٦/ ٨٣)، وعبارته: «صدوق لا بأس به»، قيل له: «يحتج بحديثه؟» قال: «لا».

(٥) «الطبقات» (٧/ ٢٩٠)، ولفظه: «وكان معروفا بالطلب، حسن الهيئة، ولم يكن بالقوي في الحديث». ووقع فيه: «معروفاً بالطب»، والتصويب من «تهذيب الكمال» (١٤/ ١٣١)، وقال في موضع آخر (٧/ ٣٢٧): «وكان ثقة، وربما غلط».

(٦) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٢٩٥).

(٧) انظر «التاريخ» لابن أبي خيثمة (٣/ الورقة ١٤٨/أ).

(٨) «المعرفة والتاريخ» (١/ ٤٢٩)، و «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٨٢ - ٣٨٣).

(٩) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٣٦٤).

١٦ ـ وفي ترجمة «قَبِيصَة بْن عقبة بْن محمّد بْن سفيان السّوائي الكوفي» (ت٢١٥هـ) قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «ومن تَعَنُّت القاضي أبي الحسن بْن القطّان المغربي الحافظَ عبدَ الحقّ قولُه: «يروي في الأحكام» لقَبِيصة ولا يَعْرِض له، وهو عندهم كثيرُ الخطأ»[1].

فردّ عليه بقوله: «قد قفز قَبِيصة القنطرة، واحتجّوا به، فَأَرِني الحديثَ المنكر الذي يُنقم به على قَبِيصة»[2].

والخلاصة: أنّ الرّاوي إذا اختلف النّقاد فيه جرحاً وتعديلاً، فإنْ كان ممّن اتّفق أصحاب الشيخان على إخراج حديثه، والاحتجاج بروايته، فإنّ ذلك يُعطيه مزيداً من القوّة يترجّح بها جانبُ التّعديل، على جانب الجرح.

وليس المقصود من مراعاة هذا الضّابط، إهدار جانب التّجريح دائماً، بل المراد منه أن الرّاوي الذي يكون من هذا النّوع لا يسوغ طرحُه وإهدار مرويّاته لمجرد إطلاق بعض الأئمّة عليه جرحاً، بل قد يكون لهذا الجرح اعتبارٌ من وجهٍ آخر:

ـ كأن يكون مثلاً: مستقيمَ الرّواية في أوّل أمره، ثمّ طرأ على حفظه التغيّر للشّيخوخة وكبر السن، كما هو الشّأن في حُصين بْن عبد الرّحمن السّلمي الكوفي.

ـ أو يكون الجرحُ إنّما هو إذا حدّث من حفظه، وأمّا ما حدّث به من كتابه فهو على الصّحة والاستقامة، كما هو الشّأن في همام بْن يحيى العوذي.

ـ أو يكون الكلام فيه من جهة وجود بعض ما يُنكر في مرويّاته، وإن كان ذلك لم يخرجه عن حدّ العدالة والثّقة، كما هو الشّأن في المغيرة بْن عبد الرّحمن الحزامي، وهكذا.

---

(١) انظر «بيان الوهم والإيهام» (٥/٥٠٨) وعبارته: «وحديث قبيصة بْن عقبة، صاحب سفيان لا يعرض له، وهو عندهم كثير الخطأ».

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ١٣٤ ـ ١٣٥).

فإخراج الشيخين لهذا النّوع على سبيل الاحتجاج، دليلٌ على أنّ غالب مرويّاته على الصّحة والاستقامة، وأنّه في الأصل محتجٌّ به إلاّ ما تحقّق فيه للنّاقد خطؤه فيُتجنّب. والله أعلم.

ثانياً: من احتجّ به البخاري وحده:

مثاله: ما جاء في ترجمة «عبدالله بن رجاء أبي عمر الغداني البصري» (ت٢١٩هـ) قال عمرو بن علي الفلاّس: «صدوق، وهو كثير الغلط والتّصحيف، ليس بحجّة»[١].

فتعقّبه الحافظ الذّهبي قائلاً: «قد احتجّ به البخاري في «صحيحه» وأخرج له النّسائي[٢]، وابن ماجه[٣]»[٤].

قال عثمان بن سعيد الدّارمي، عن ابن مَعِين: «كان شيخاً صدوقاً، لا بأس به»[٥].

ومثله في رواية ابن محرز عنه[٦].

وقال هاشم بن مرثد الطبراني، عن يحيى بن مَعِين: «كثيرَ التّصحيف، وليس به بأس»[٧].

وقال أبو حاتم: «كان ثقة، رضاً»[٨].

وسُئل أبو زرعة عنه، فجعل يثني عليه، وقال: «حسن الحديث عن إسرائيل»[٩].

---

(١) «الجرح والتّعديل» (٥/ ٥٥)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٤/ ٤٩٩).

(٢) في كتاب الزكاة ـ باب التغليظ في حبس الزكاة ـ (٥/ ١٤/رقم٢٤٤١).

(٣) في مقدمة سننه ـ باب فيما أنكرت على الجهمية ـ (ص٧٣/رقم٢٠١)، وفي كتاب الكفارات ـ باب الوفاء بالنذر (١/ ٦٨٧/رقم٢١٣٠).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٣٧٨).

(٥) «تاريخ الدارمي» (ص١٨١).

(٦) «معرفة الرّجال» (١/ ٣٣٨).

(٧) «رواية هاشم بن مرثد الطبراني» (ص٥٣).

(٨) «الجرح والتّعديل» (٥/ ٥٥).

(٩) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

وقال النّسائي: «عبدالله بن رجاء المكي والبصريّ كلاهما ليس بهما بأس»[1].

ولخّص الحافظ ابن حجر أقوالَ الأئمّة، في عبدالله بن رجاء بقوله: «صدوقٌ يهم قليلاً»[2].

وقال: «قد لقيه البخاري، وحدّث عنه بأحاديث يسيرة»[3].

المطلب الثاني: من تكلم فيه ولم ينحط حديثه عن رتبة الحسن:

أولاً: من أخرج له الشيخان معاً:

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «بريد بن عبدالله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري الكوفي» (توفي سنة نيف وأربعين ومئة) قال عمرو بن علي الفلاّس: «لم أسمع يحيى، ولا عبد الرّحمن يحدّثان، عن سفيان، عن بريد بن عبدالله بشيءٍ قطّ»[4].

وقال الإمام أحمد: «بُريد يروي أحاديث مناكير»[5].

وقال أبو حاتم الرّازي: يُكتب حديثُه، وليس بالمتين»[6].

وقال النّسائي: «ليس بذاك القويّ»[7].

---

(١) «تهذيب الكمال» (١٤/ ٤٩٩).

(٢) «تقريب التهذيب» (ص٣٠٢).

(٣) «هدي الساري» (ص٤١٣).

(٤) «الجرح والتّعديل» (٢/ ٤٢٦)، و «الضعفاء» للعقيلي (١/ ١٥٨)، وانظر «تهذيب الكمال» (٤/ ٥١).

(٥) «العلل ومعرفة الرّجال» (٢/ ١١).

(٦) «الجرح والتّعديل» (٢/ ٤٢٦).

(٧) «الكامل» (٢/ ٦٢)، وحكى عنه المزي قوله: «ليس به بأس» «تهذيب الكمال» (٤/ ٥١).

قال الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ: «وهو صدوق، احتجّا به في «الصّحيحين»[1].

وقد وثّقه يحيى بن مَعِين[2]، والعجلي[3]، وغيرهم.

وقال ابن عديّ ـ رحمه الله ـ: «وبُريد بن عبدالله هذا، قد روى عنه الأئمّة والثقات من النّاس، ولم يَرو عنه أحدٌ أكثر ممّا رواه عنه أبو أسامة، وأحاديثُه مستقيمة، وهو صدوق، وقد أدخله أصحاب الصِّحاح في صحاحهم»[4].

وقال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: «احتجّ به الأئمّة كلُّهم، وأحمد وغيره يُطلقون المناكير على الأفراد المطلقة»[5].

٢ ـ وفي ترجمة «سلاّم بن أبي مطيع الخزاعي مولاهم البصريّ» (ت١٦٤هـ) قال ابن حِبَّان: «كان سيء الأخذ، كثيرَ الوهم، لا يجوزُ الاحتجاج به إذا انفرد»[6].

فتعقّبه الحافظ الذّهبي قائلاً: «قد احتجّ به الشّيخان، ولا ينحطّ حديثُه عن درجة الحسن»[7].

ولعلّ ابن حِبَّان ـ رحمه الله ـ بنى قولَه هذا على واقعة ذكرها في ترجمته، حاصلُها: أنّ سلاّماً نام في مجلسِ هشام بن حسّان، وهو يُملي، ثمّ استيقظ، ونسخ ما أملاه هشامٌ.

ومثل هذا، لا يُوجب الطّعن فيمن ثبتت عدالته وثقته[8]، فقد وثّقه ابن

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٢٥٢).
(٢) «تاريخ الدوري» (٢/ ٥٦)، و «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٢٦).
(٣) «الثقات» (١/ ٢٤٤).
(٤) «الكامل» (٢/ ٦٢).
(٥) «هدي الساري» (ص٣٩٢).
(٦) «كتاب المجروحين» (١/ ٣٤١).
(٧) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤٢٩).
(٨) انظر «الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم» (ص١٦٣).

مَعِين[1]، والإمام أحمد[2]، وأبو داود[3].

والأولى بابن سلاَّم، أن يكون ثقةً مطلقاً، صحيحَ الحديث في الأصل[4].

ثانياً: من أخرج له مسلم وحده:

من أمثلة ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «مطر بن طهمان الورّاق الخراساني نزيل البصرة» (ت١٢٩هـ) تكلّم غيرُ واحدٍ من الأئمّة في حفظه، وفي روايته عن عطاء خاصّة[5].

قال الحافظ الذّهبي فيه: «وغيره أتقن للرّواية منه، ولا ينحطّ حديثه عن رتبة الحسن، وقد احتجّ به مسلم»[6].

٢ ـ وفي ترجمة «حجّاج بن أبي زينب الواسطيّ» (توفي في حدود أربعين ومئة): وثّقه ابن مَعِين في رواية الدّوري عنه[7]، وروى عنه أبو بكر بن أبي خيثمة قولَه: «ليس به بأس»[8].

وقال ابن عدي: «...وأرجو أنّه لا بأس به فيما يَرويه»[9].

---

(١) «تاريخ أسماء الثقات» (ص١٠١/رقم٤٧٠).

(٢) «العلل ومعرفة الرّجال» (١/ ٢٥٣، ٢/ ٤٢، ٣/ ٢٨).

(٣) «سؤالات الآجري» (٤/ ٢٤٤).

(٤) انظر مناقشة بقية ما طعن به في سَلاَّم في رسالة «الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم» (ص١٦٠ ـ ١٦٣).

(٥) انظر «الطبقات» لابن سعد (٧/ ٢٥٤)، و «العلل ومعرفة الرّجال» (١/ ٤٠٩، ٤١٤، ٣/ ٣٢، ٧١، ١٨٨)، و «الجرح والتّعديل» (٨/ ٢٨٧ ـ ٢٨٨)، و «الضعفاء» للنسائي (ص٢٣٨)، و «الكامل» (٦/ ٣٩٦ ـ ٣٩٧)، و «تهذيب الكمال» (٢٨/ ٥١ ـ ٥٥).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٤٥٣).

(٧) انظر «تاريخ الدوري» (٢/ ١٠١).

(٨) «الجرح والتّعديل» (٣/ ١٦١).

(٩) «الكامل» (٢/ ٢٣١).

لكن قال علي بن المديني: «شيخٌ من أهل واسط، ضعيف»[1].

وقال الإمام أحمد بن حنبل: «أخشى أن يكون ضعيفَ الحديث»[2].

قال الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ: «...وحديثُه حسن، فقد لُيِّن، ولكن روى له مسلم[3]»[4].

٣ ـ وفي ترجمة «صالح بن رستم أبي عامر الخزّاز المزني البصريّ» (توفي سنة بضع وخمسين ومئة) قال عبّاس الدّوري، عن يحيى بن مَعِين: «ضعيف»[5].

وقال ابن الجُنيد، ليحيى بن مَعِين: فكيف حديثه؟ قال: «ليس بشيء»[6].

وقال إسحاق بن منصور الكَوسج، عن يحيى بن مَعِين: «صالح بن رُستم لا شيء»[7].

وقال أبو حاتم الرّازي: «شيخٌ يُكتب حديثُه، ولا يحتجّ به، هو صالح، وهو أشبه من ابنه عامر»[8].

وقال علي بن المديني: «كان يحدِّث النّاسَ عن ابن أبي مُلَيكة، وكان ضعيفاً ليس بشيء»[9].

---

(١) «الضعفاء» للعقيلي (١/ ٢٨٣).

(٢) «العلل ومعرفة الرّجال» (١/ ٥٥٣).

(٣) روى له حديثا واحدا فقط انظر «صحيحه» ـ كتاب الأشربة ـ باب فضيلة الخل والتأدم ـ (٣/ ١٦٢٢/ رقم٢٠٥١)، وانظر «تهذيب الكمال» (٥/ ٤٣٩).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٧٥).

(٥) «تاريخ الدوري» (ص٢/ ٢٦٤).

(٦) «سؤالات ابن الجنيد» (ص٤٢٠).

(٧) «الجرح والتّعديل» (٤/ ٤٠٣).

(٨) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٩) «سؤالات ابن أبي شيبة» (ص١١٣ ـ ١١٤).

وأما الإمام أحمد، فروى عنه ابنُه عبدالله قولَه فيه: «صالح الحديث»[1].

وكذا قال في رواية أبي بكر الأثرم عنه[2].

وقال الذّهبي ـ عَقِبَ حكايتِه ما قيل فيه ـ: «قد احتجّ به مسلم»[3].

وقال في «ميزان الاعتدال»[4]: «وهو كما قال أحمد بن حنبل صالح الحديث».

وقد وثّقه أبو داود الطّيالسي[5]، وأبو داود السّجستاني[6]، وأبو بكر البزّار[7]، ومحمّد بن وضاح[8]، وذكره ابن حِبّان في «الثّقات»[9].

وقال العجلي: «جائز الحديث»[10].

وخلاصة الأقوال فيه: قول الحافظ ابن عَديّ ـ رحمه الله ـ: «...وهو عزيز الحديث من أهل البصرة، ولعلّ ما أسنده خمسين[11]، حديثا، وقد روى عنه يحيى القطّان مع شدّة استقصائه، وهو عندي لا بأس به، ولم أرَ له حديثاً منكراً جدّاً»[12].

---

(١) «العلل ومعرفة الرّجال» (١/ ٥٤٧).

(٢) «الجرح والتّعديل» (٤/ ٤٠٣).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٢٨)، له في صحيح مسلم حديث واحد فقط، انظره في ـ كتاب البر والصلة والآداب ـ باب استحباب طلاقة الوجه عند اللقاء ـ (٤/ ٢٠٢٦/ رقم٢٦٢٦).

(٤) (٢/ ٢٩٤).

(٥) انظر «الجرح والتّعديل» (٤/ ٤٠٣).

(٦) انظر «سؤالات الآجري» (٤/ ١٩٩).

(٧) انظر «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٩١).

(٨) انظر «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٩) (٦/ ٤٥٧).

(١٠) «الثقات» (١/ ٤٦٣).

(١١) كذا في الأصل، وصوابه: خمسون، وقد صوبه المزي في «تهذيب الكمال» (١٣/ ٥٠).

(١٢) «الكامل» (ج٢/ ق١/ الورقة ١٨٩/ أ)، وانظر المطبوع (٤/ ٧٢).

٤ ـ وفي ترجمة «هشام بن سعد القرشي مولاهم المدني» (ت١٦٠هـ) ضعّفه النقاد تضعيفاً محتملا[١].

وقال الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ: «وتقعّر ابن حِبَّان كعوائده، وذكر أنّه يروي عن سعيد المسيب ـ كذا في النسخة ـ ثمّ قال: «كان ممّن ينقل الإسناد[٢]، وهو لايَفهم، ويُسند الموقوفات من حيث لا يَعلم، فلما كثر مخالفته للأثبات فيما يرويه عن الثّقات بَطَل الاحتجاجُ به، وإن اعْتُبِرَ بما وافق الثّقات من حديثه فلا ضير»[٣].

ثمّ قال في آخر التّرجمة: «احتجّ به مسلم[٤]، واستشهد به البخاري[٥]»[٦].

وقال في «الكاشف»[٧] ـ بعد نقله تليينَ أبي حاتم، والإمام أحمد إيّاه ـ: «حسن الحديث».

٥ ـ وفي ترجمة «أبي بكر النهشلي الكوفي» (ت١٦٦هـ) قال فيه ابن حِبَّان: «وكان شيخاً صالحاً فاضلا، غلب عليه التقشّف حتى صار يَهم ولا

---

(١) انظر «تاريخ الدوري» (٢/ ٦١٧)، و «معرفة الرِّجال» لابن محرز (١/ ٧٠) و «الطبقات» لابن سعد (القسم المتمم ـ ص٤٤٦)، و «العلل ومعرفة الرِّجال» (٢/ ٥٠٧)، و «الجرح والتّعديل» (٩/ ٦١ ـ ٦٢)، و«الضعفاء» للنسائي (ص٢٤٥)، و «الكامل» (٧/ ١٠٨ ـ ١١٠)، و «تهذيب الكمال» (٣٠/ ٢٠٦ ـ ٢٠٩)، و«تهذيب التهذيب» (١١/ ٣٩ ـ ٤١).

(٢) في «كتاب المجروحين» (٣/ ٨٩): «يقلب الأسانيد».

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٤٥ ـ ٣٤٦).

(٤) انظر «صحيح مسلم» ـ كتاب الإيمان ـ معرفة طريق الرؤية ـ (١/ ١٧١/ رقم١٨٣)، وفي كتاب الزكاة ـ باب إثم مانع الزكاة ـ (٢/ ٦٨٢/ رقم٩٨٧)، وباب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها ـ (٢/ ٧٠٢/ رقم١٠١٤)، وفي كتاب الصيام ـ باب التخيير في الصوم والفطر في السفر ـ (٢/ ٧٩٠/ رقم١١٢٢)، وغير هذه المواضع.

(٥) انظر «صحيحه» ـ كتاب فضائل المدينة ـ باب١٢ ـ (٤/ ١٠٠/ رقم١٨٩٠)، وفي المغازي ـ باب غزوة ذات الرقاع. . . (٧/ ٤٢١/ رقم٤١٣٠).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٤٦).

(٧) (٢/ ٣٣٦).

يعلم، ويخطيء ولا يَفهم فَبَطَل الاحتجاجُ به، وإن كان ظاهرُه الصّلاح»[1].

فتعقّبه الذّهبي بقوله: «بل هو صدوقٌ احتجّ به مسلم[2] وغيره»[3].

وقال في «ميزان الاعتدال»[4]: «هو حسن الحديث صدوقٌ».

وقال في «من تُكلِّم فيه وهو موثَّق»[5]: «صالح الحديث، تكلّم فيه ابن حِبّان».

وأبو بكر النّهشلي، قد وثّقه عبد الرّحمن بن مهدي[6]، ويحيى بن مَعِين[7]، وأحمد بن حنبل[8]، وأحمد بن عبدالله العجلي[9]، وأبو داود[10]، ويعقوب بن سفيان الفَسَوي[11]، وغيرهم.

ولعلّ الأنسب فيه أن يكون ثقة، وبذلك وصفه الحافظ الذّهبي نفسه في كتابه «الكاشف»[12]، خلافاً لما تقدّم ذكره عنه في «سير أعلام النبلاء» و «ميزان الاعتدال»، وخلافاً لقول الحافظ ابن حجر: «صدوقٌ رمي بالإرجاء»[13].

---

(١) «كتاب المجروحين» (٣/ ١٤٥).

(٢) في موضعين في «صحيحه» في كتاب المساجد ومواضع الصلاة ـ باب السهو في الصلاة والسجود له ـ (١/ ٤٠٢/ رقم٥٧٢)، وفي كتاب الصيام ـ باب بيان أن القبلة في الصوم ليست محرمة على من لم تحرك شهوته ـ (٢/ ٧٧٨/ رقم١١٠٦).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٣٣).

(٤) (٤/ ٤٩٦).

(٥) (ص٢٠٧).

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (٣٣/ ١٥٧ ـ ١٥٨).

(٧) انظر «تاريخ الدوري» (٢/ ٦٩٧)، و «تاريخ الدارمي» (ص٢٤١).

(٨) انظر «العلل ومعرفة الرّجال» (٣/ ٩٩).

(٩) انظر «الثقات» (٢/ ٣٩٠).

(١٠) انظر «سؤالات الآجري» (٣/ ٢٠٨) وقال: «ثبت في الحديث، إلا أنه مرجيء».

(١١) انظر «المعرفة والتاريخ» (٣/ ١٨٠).

(١٢) (٢/ ٤١٤).

(١٣) «تقريب التهذيب» (ص٦٢٥).

٦ ـ وقال في ترجمة «معقل بن عبيد الله الجزري المُدَيْبِري العبسي مولاهم» (ت١٦٦هـ): «اختلف قول يحيى بن مَعِين فيه[١]،

وقد احتجّ به مسلم»[٢].

ثمّ قال: «وما عرفت له شيئاً منكراً فأذكره، وحديثُه لا ينزل عن ربته الحسن. والله الموفّق»[٣].

وكأنّ قول الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ هذا مُلَخّص من قول ابن عديّ ـ رحمه الله ـ، حيث قال: «ومعقل هذا هو حسن الحديث، ولم أجد في أحاديثه حديثاً منكراً فأذكره، إلاّ حَسب ما وجدت في حديث غيره ممن يُصَدَّق في غلط حديث أو حديثين»[٤].

٧ ـ وقال في ترجمة «عبدالله بن عيّاش بن عبّاس القِتْباني المصريّ» (ت١٧٠هـ): «احتجّ به مسلم والنّسائي، وقال أبو حاتم: «صدوقٌ ليس بالمتين[٥]»، وقال أيضا: «هو قريب من ابن لهيعة»، وقال أبو داود[٦] والنّسائي[٧]: «ضعيف»».

ثمّ قال عَقِبَ هذه الأقوال: «حديثُه في عداد الحسن، ... وقول أبي حاتم: «هو قريبٌ من ابن لهيعة» تصليحٌ لحال ابن لهيعة، إذ يُقارَب في الوزن بشيخ خرّج له مسلم، ولا ريب أنّه أوثق من ابن لهيعة، وأنّ ابن لهيعة أعلم بكثيرٍ منه»[٨].

---

(١) انظر ما تقدم في (ص٥٩١/ الهامش رقم٣).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣١٩).

(٣) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٤) «الكامل» (٦/ ٤٥٤).

(٥) «الجرح والتّعديل» (٥/ ١٢٦)، ولفظه: «ليس بالمتين، صدوقٌ يكتب حديثه، وهو قريب من ابن لهيعة».

(٦) «سؤالات الآجري» (٥/ ٣٥٣)، ولفظه: «ضعيف الحديث».

(٧) انظر «تهذيب الكمال» (١٥/ ٤١١).

(٨) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٣٤).

وهذا الكلام من الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ فيه نظرٌ من وجوه:

أولاً: أنّ مسلماً لم يحتجّ بعبدالله بن عيّاش، وإنما أَخرج له حديثاً واحداً في الشّواهد على ما بَيّنه الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ[1].

ثانياً: أنّ قول أبي حاتم: «ليس بالمتين، صدوقٌ يُكتب حديثه» ظاهرٌ في تليين حال عبدالله بن عياش، وأنّه ليس في مرتبة من يحتجّ بحديثه إذا انفرد، بل يُكتب حديثُه للاعتبار، وهذه حال ابن لهيعة عنده، فقد قال عبد الرّحمن بن أبي حاتم: سألت أبي، وأبا زرعة، عن ابن لهيعة والإفريقي أيّهما أحبّ إليكما؟ فقالا: «جميعاً ضعيفان، بين الإفريقي، وابن لهيعة كثير، أمّا ابن لهيعة فأمره مضطرب، يُكتب حديثه على الاعتبار». قلت لأبي: إذا كان من يَروي عن ابن لهيعة مثلَ ابن المبارك، وابن وهب يحتجّ به؟ قال: «لا»[2].

وهذا نصٌّ صريحٌ، في تضعيف أبي حاتم لابن لهيعة تضعيفاً مطلقاً، فمقارنة عبدالله بن عيّاش، بابن لهيعة، إنما تُفيد تضعيفه لعبدالله بن عيّاش، كما هو ظاهرُ سياق عبارته فيه، وليس تصليحاً لحال ابن لهيعة، كما استنبطه الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ من المقارنة المذكورة.

ثالثاً: لو فُرض احتجاجُ مسلم بعبدالله بن عيّاش، فإنّ ذلك لا يدلّ على أنّ قول أبي حاتم: «هو قريب مَن ابن لهيعة» تصليحٌ لحال ابن لهيعة، إذْ إنّ احتجاجَ مسلم بالراوي لا يلزم منه تقويةُ أبي حاتم لذلك الرّاوي والرّفع من حاله؛ فأبو حاتم إمامٌ مجتهد في الجرح والتّعديل، كما كان مسلم كذلك، واجتهادُ مجتهدٍ لا يكون حجةً على مجتهدٍ آخر. والله أعلم.

رابعاً: وقول الذّهبي: «ولا ريب أنّه أوثق من ابن لهيعة. . .» لم يتبين لي وجهُه، فعبدالله بن عيّاش لم يوثّقه إلاّ ابن حِبّان حيث ذكره في كتابه

---

(١) انظر «تهذيب التهذيب» (٥/ ٣٥١)، و «تقريب التهذيب» (ص٣١٧). وانظر «صحيح مسلم» ـ كتاب النذر ـ باب من نذر أن يمشي إلى الكعبة ـ (٣/ ١٢٦٤/ رقم١٦٤٤).

(٢) «الجرح والتعديل» (٥/ ١٤٧).

«الثقات»[1]، ثمّ ابن خلفون أيضاً ذكره في «الثقات»[2]، وقد تقدّم أن أبا داود، والنّسائي ضعّفاه، وقال ابن يونس: «منكر الحديث»[3].

وأمّا ابن لهيعة، فقد قوّى جماعةٌ من النّقاد روايةَ عبدالله بن وهب، وعبدالله بن المبارك، وعبدالله بن يزيد المقريء، وغيرهم عنه[4] ممّا يدلُّ على أنّ احتمال الضعف ليس لازماً لجميع مرويّاته. والله أعلم.

٩ ـ وفي ترجمة «يحيى بن يمان العجلي أبي زكريا الكوفي» (ت١٨٩هـ) من متقدّمي أصحاب سفيان الثّوري في كثرة الرِّواية[5]، وأنكر وكيعٌ روايته عن سفيان جداً، لأنّه كان يحفظها ثمّ يَنساها[6]، ولذلك ليّنه غيرُ واحدٍ من النّقاد، منهم:

أ ـ يحيى مَعِين في بعض رواياته[7]:

ـ قال عثمان بن سعيد الدارمي، ليحيى بن مَعِين: قلت: فيحيى بن يمان؟ فقال: «أرجو أن يكون صدوقاً»، قلت: فكيف حديثه؟ فقال: «ليس بالقويّ»[8].

ـ وقال محمّد بن عثمان بن أبي شيبة: سمعت يحيى بن مَعِين، وذكر يحيى بن يمان فقال: «كان يُضعّف في آخر عُمره في حديثه»[9].

---

(١) (٨/ ٣٣٤).
(٢) انظر «الإكمال» للمغلطاي (٢/الورقة ٣٠٥).
(٣) «الإكمال» لابن ماكولا (٦/ ٧٢)، وانظر «تهذيب التهذيب» (٥/ ٣٥٢).
(٤) انظر ما تقدم في مبحث (تقوية رواية الراوي برواية بعض تلاميذه عنه).
(٥) انظر «تاريخ بغداد» (١٤/ ١٢٤).
(٦) «المصدر نفسه» (١٤/ ١٢٢).
(٧) قال إسحاق بن منصور، عن يحيى بن مَعِين أنّه قال: «يحيى بن يمان ثقة» «الجرح والتّعديل» (٩/ ١٩٩).
(٨) «تاريخ الدارمي» (ص٦٢).
(٩) «تاريخ بغداد» (١٤/ ١٢٣).

ـ وقال ابن الجُنيد: سمعت يحيى بن مَعِين يقول: «يحيى بن يمان ليس بثبت...»[1].

ـ وقال ابن الغلاّبي: قال أبو زكريا يحيى مَعِين: «يحيى بن اليَمان ضعيف»[2].

ب ـ محمّد بن عبدالله بن نمير: قال أبو حاتم: «رأيت محمّد بن عبدالله بن نمير يضعّف يحيى بن يمان، ويقول: كأنّ حديثه خيال»[3].

ج ـ الإمام أحمد بن حنبل:

ـ قال صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل: سمعت أبي يقول: «وكيعٌ أثبت من يحيى بن يمان، يحيى يَضطرب في بعض حديثه»[4].

ـ وقال أبو بكر المرّوذي لأحمد: يحيى بن يمان، ومؤمّل إذا اختلفا؟ قال: «دع ذا» كأنّه لَيّن أمرَهما، ثمّ قال: «مؤمّل كان يخطيء»[5].

ـ وقال زكريا بن يحيى السّاجي: ضعّفه ابن حنبل، قال: «حدّث عن الثّوري بعجائب لا أدري لم يزل هكذا، أو تغير حين لقيناه، أو لم يزل الخطأ في كتبه، وروى من التّفسير عن الثّوري عجائب»[6].

ـ وقال حنبل إسحاق: سمعت أبا عبدالله يقول: «ليس يحيى بن يمان حجّة في الحديث»[7].

د ـ أبو داود السّجستاني: قال أبو عبيد الآجري: سمعت أبا داود ـ وذكر يحيى بن يمان ـ فقال: «يخطيء في الأحاديث ويقلبها»[8].

---

(١) «سؤالات ابن الجنيد» (٤٣٧).

(٢) «تاريخ بغداد» (١٤/ ١٢٣).

(٣) «الجرح والتّعديل» (٩/ ١٩٩).

(٤) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٥) «رواية المروذي عن أحمد» (ص٤٨).

(٦) «تاريخ بغداد» (١٤/ ١٢٤).

(٧) «المصدر نفسه» (١٤/ ١٢٣).

(٨) «سؤالات الآجري» (٥/ ٥٦٩).

وغيرهم من الأئمة.

لكن قال الحافظ الذّهبي - بعد حكايته قولَ من تكلّم فيه -: «قد رَضِيَه مسلم»[1].

ثمّ قال: «حديثه من قبيل الحسن»[2].

وقال في «الموقظة»[3]: «فما في الكتابين - بحمد الله - رجلٌ احتجّ به البخاريّ أو مسلم في الأصول وراوياته ضعيفة، بل حسنة أو صحيحة.

ومن خرّج له البخاري أو مسلم، في الشّواهد والمتابعات ففيهم مَن في حفظه شيء، وفي توثيقه تردّد، فكلُّ من خُرِّج له في «الصّحيحين» فقد قَفَزَ القنطرة، فلا مَعْدِلَ عنه إلا ببرهانٍ بَيِّنٍ».

وقال الحافظ ابن حجر - رحمه الله -: «ينبغي لكل مُنصفٍ أن يَعْلم أن تخريج صاحب «الصّحيح» لأيّ راوٍ كان مقتضٍ لعدالته عنده، وصحّة ضبطه، وعدمِ غفلته، ولا سيّما ما انضاف إلي ذلك من إطباق جمهور الأئمّة على تسمية الكتابين بالصّحيحين، وهذا معنىً لم يحصل لغير من خرّج عنه في «الصّحيح» فهو بمثابة إطباق الجُمهور على تعديل من ذكر فيهما. هذا إذا خرّج له في الأصول»[4].

وهذا الكلام من الحافظين يحتاج إلى مزيد إيضاحٍ وتقييد لبعض إطلاقاته، وذلك فيما يلي:

أولاً: أنّ صاحبي «الصحيحين» إنما اشترطا في كتابيهما صحّةَ ما يُخْرِجانه من الأحاديث، وليس تمام ضبط رواتها، وإن كان من شروط الصحّة في الجملة تمام ضبط الرِّجال لكن لا تلازم بين الأمرين دائماً؛ فقد

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٣٥٦)، وله حديث واحد عند مسلم، في كتاب الزهد والرقائق (٤/ ٢٢٨٢/ رقم٢٩٧٢) مقروناً بعبدة بن سليمان.

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٣٥٧).

(٣) (ص١٧٩ - ١٨٠ ط. أبو غدة).

(٤) «هدي الساري» (ص٣٨٤).

يصحّ الحديث وإن كان في إسناده من لا يبلغ مرتبة الصحّة؛ ولذلك قال الحافظ ابن حجر: «وينبغي أن يُزاد في التّعريف بالصّحيح فيقال: هو الحديث الذي يتّصل إسنادُه بنقل العدل التّام الضّبط أو القاصر عنه إذا اعتضد، عن مثله إلى منتهاه، ولا يكون شاذّاً ومعلّلاً.

وإنما قلت ذلك لأنّني اعتبرتُ كثيراً من أحاديث «الصّحيحين» فوجدتّها لا يتمّ الحكمُ عليها بالصّحة إلاّ بذلك»[1].

ثمّ ذكر بعض أمثلةٍ لذلك، ثمّ قال: «في أمثلةٍ كثيرةٍ قد ذكرت الكثير منها في «مقدّمة البخاري»[2]، ويوجد في كتاب مسلم منها أضعافُ ما في البخاري. والله أعلم»[3].

وواضحٌ من كلام ابن حجر هذا، أنّ تمام الضّبط وإن كان من شروط صحّة الحديث إلاّ أنه قد يتخلّف في مواطن، ويقوم مقامه ما يجبره، وقد أقرّ بوجود ذلك في أحاديث الصّحيحين.

ثانياً: أنّ صاحبي «الصّحيحين» لم يعتمدا في كل ما أخرجاه حفظَ الرّواة وضبط الصّدر معاً، بل قد يكون الرّاوي متكلّماً فيه من قِبَل حفظه، ويخرّجان حديثَه انتقاءً من أصوله الصّحيحة المضبوطة، من ذلك:

أ ـ إسماعيل بن عبدالله بن أبي أويس المدني: قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: ورُوِّينا في مناقب البخاريّ بسند صحيح، أنّ إسماعيل أَخْرَج له أصوله، وأذن له أن يَنْتَقي منها، وأنْ يُعَلِّمَ له على مَا يحدِّث به ليحدِّث به، ويُعرض عمّا سواه، وهو مُشْعِرٌ بأنّ ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه لأنّه كتب من أصوله، وعلى هذا لا يحتجّ بشيءٍ من حديثه غير ما في الصّحيح من أجل ما قَدَح فيه النّسائي وغيره، إلاّ أن يُشاركه فيه غيرُه فيُعتبر فيه»[4].

---

(١) «النكت» (١/٤١٧).

(٢) انظر «هدي الساري» (ص٣٨٤ ـ ٤٥٩).

(٣) «النكت» (١/٤١٩).

(٤) «هدي الساري» (ص٣٩١)، يشير الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ إلى ما رواه=

ب ـ في ترجمة سُويد بن سعيد بن سهل، قال الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ: وقال إبراهيم بن أبي طالب: قلت لمسلم: كيف استجزت الرّواية عن سويد في «الصّحيح»؟ قال: «فمن أين كنت آتي بنسخة حفص بن ميسرة؟».

فعلّق على هذا قائلاً: «ما كان لمسلم أن يخرّج له في الأصول، ولَيْتَه عَضَد أحاديثَ حفص بن ميسرة بأنْ رَواه بنزُولِ درجةٍ أيضاً»[1].

وَوَجَّه ذلك في «تذكرة الحفاظ»[2] بقوله: «كان من أوعية العلم، ثمّ شاخ، وأضر، ونقص حفظه، فأتى في حديثه أحاديثُ منكرة، فترى مسلماً يتجنّب تلك المناكير، ويخرّج له من أصوله المعتبرة».

فصنيع مسلم ـ رحمه الله ـ مع أحاديث سويد بن سعيد، كصنيع أبي زرعة الرّازي؛ فقد قال البرذعي، لأبي زرعة الرّازي: فأيشٍ حاله؟ (أي حال سويد) قال: «أما كتبه فصحاح، وكنت أَتَتَبّع أصوله وأكتب منها، فأمّا إذا حدّث من حفظه فلا»[3].

وقد تقدّم في بعض التّراجم السّابقة تنبيهُ الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ إلى أنّ صاحبي «الصّحيحين» يَتّبِعان منهجَ الانتقاء مِن حديث مَن وُصِف بالأوهام، أو نُعِت بسوء الحفظ، فمن ذلك:

أ ـ قوله في ترجمة «حمّاد بن سلمة بن دينار البصريّ» (ت١٦٧هـ): «... ومسلم روى له في الأصول عن ثابتٍ، وحميدٍ

= محمّد بن حاتم قال: سمعت محمّد بن إسماعيل يقول: «كان إسماعيل بن أبي أويس إذا انتخبت من كتابه نسخ تلك الأحاديث لنفسه، وقال: هذه أحاديث انتخبها محمّد بن إسماعيل من حديثي» «تاريخ بغداد» (١٩/٢).

(١) «سير أعلام النبلاء» (٤١٨/١١).

(٢) (٤٥٥/٢).

(٣) «سؤالات البرذعي» (ص٤٠٩).

لكونه خبيراً بهما[1]»[2].

وقال في «تاريخ الإسلام»[3]: «ولهذا احتجّ به مسلم في الأصول بما رواه عن ثابت، وفي الشّواهد بما رواه عن غير ثابت».

وقال في موضع آخر[4]: «ولم يخرج له مسلم في الأصول إلاّ عن ثابت».

ب ـ وقوله في ترجمة «يحيى بن أيوب الغافقي المصري» (ت١٦٨هـ): «له غرائب ومناكير يتجنّبها أربابُ الصِّحاح، ويُنَقُّون حديثَه، وهو حسن الحديث»[5].

ج ـ وقوله في ترجمة «أبي عَوانة الوضّاح بن عبدالله اليشكريّ مولاهم» (ت١٧٦هـ) «. . . وله أوهام تجانب إخراجَها الشيخان»[6].

ثالثاً: أنّ إخراج صاحبي «الصّحيحين» للرّاوي ليس كقول أحدهما فيه: «فلان ثقة» أو: «فلان صدوقٌ»؛ لأنّهما عند الإخراج همُّهم صحّة الحديث، وثبوتُ أصله، لا تمام ضبط رواته فقط، فإذا كانت الصحّة قد تُستفاد من وجهٍ غير مجرّد تمام الضبط؛ كالاعتماد على أصول الرَّاوي، أو انتقاء مرويّاته ما وافق فيه الثقات، أو ما تُوبع عليه، أو غير ذلك من القرائن الدّالة على صحة الخبر وثبوته، فلا يمكن القولُ مع هذا بأنّ إخراجهما حديثَ راوٍ يساوي قولهما: «فلان ثقة»، أو: «فلان صدوقٌ» أو نحو هذه العبارة.

قال ابن الصّلاح ـ رحمه الله ـ بعد جوابه عن إخراج مسلم في «صحيحه» عن جماعةٍ من الضعفاء ـ «وفيما ذكرته دليلٌ على أنّ من حكم

---

(١) انظر شواهد ذلك في (ص٥٢٢ فما بعدها).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤٤٦).

(٣) (حوادث ووفيات سنة ١٦١ ـ ١٧٠هـ ص١٤٧).

(٤) «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ١٦١ ـ ١٧٠هـ ص١٥٢).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٦).

(٦) «المصدر نفسه» (٨/ ٢٢١).

لشخصٍ بمجرّد رواية مسلم عنه في صحيحه بأنّه من شرط الصّحيح عند مسلم، فقد غَفَل وأخطأ بلْ ذلك يَتَوقّف على النّظر في أنّه كيف روى عنه، وعلى أيّ وجهٍ روى عنه، على ما بيّناه من انقسام ذلك. والله أعلم»[1].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: «وقد يَروي أحدُهم عن رجلٍ في المتابعات والشّواهد دون الأصل، وقد يروي عنه ما عَرَفَ من طريقٍ غيره، ولا يَروي ما انفرد به، وقد يَتْرُكُ من حديث الثّقة ما علم أنّه أخطأ فيه، فيظنّ من لا خِبرة له أنّ كلّ ما رواه ذلك الشّخص يحتجّ به أصحاب الصحيح، وليس الأمر كذلك...»[2].

وقال ابن القيم ـ رحمه الله ـ مجيباً عمّا عيب على مسلم من إخراجه حديث راوٍ تكلّم عليه ـ: «ولكن مسلم روى من حديثه ما تابعهُ عليه غيره، ولم ينفرد به، ولم يكن منكراً، ولا شاذّاً»[3].

وقال في موضع آخر[4]: «ولا عَيْبَ على مسلم في إخراجه حديثَه؛ لأنّه ينتقي من أحاديث هذا الضّرب ما يعلم أنّه حفِظه، كما يَطرح من أحاديث الثّقة ما يعلم أنّه غلط فيه، فَغَلط في هذا المقام من استدرك عليه إخراجَ جميع حديث الثّقة، ومن ضعّف جميعَ حديث سيء الحفظ، فالأولى: طريقة الحاكم وأمثالِه، والثانية: طريقة أبي محمّد بن حزم وأشكالِه، وطريقةُ مسلم هي طريقة أئمّة هذا الشّأن، والله المستعان».

وقال الزّيلعي ـ رحمه الله ـ: «ولكن صاحبا «الصّحيح» ـ رحمهما الله ـ إذا أخرجا لمن تكلّم فيه، فإنّهم ينتقون من حديثه ما تُوبع عليه، وظهرت شواهدُه، وعُلِم أنّ له أصلاً، ولا يَروون ما تفرّد به، سيّما إذا خالفه الثّقات كما أخرج مسلم لأبي أُويس حديث: «قسمت الصّلاة بيني وبين عبدي...» لأنّه لم ينفرد به، بل رواه غيره من الأثبات، كمالك، وشعبة، وابن عيينة،

---

(١) «صيانة صحيح مسلم» (ص٩٩).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١٨/ ٤٢).

(٣) «زاد المعاد» (٤/ ٢٧٨).

(٤) «المصدر نفسه» (١/ ٣٦٤).

فصار حديثُه متابعةً[1]». [2].

وقال الحافظ ابن حجر ـ مبيِّناً مدارَ أسباب الجرح لرواة الصحيح ـ: «وأمّا الغلط فتارةً يكثر من الرّاوي، وتارةً يقل، فحيث يُوصف بكونه كثيرَ الغلط، يُنظر فيما أخرج له إن وُجد مروياً عنده، أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط، عُلم أن المعتمَد أصلُ الحديث لا خُصوص هذه الطّريق، وإن لم يُوجد إلاّ من طريقه، فهذا قادِحٌ يوجب التّوقف عن الحكم بصحّة ما هذا سبيله، وليس في الصّحيح ـ بحمد الله ـ من ذلك شيء...»[3].

ومما يؤيّد كون صاحبي «الصّحيحين» إنما يعتمدان صحّة الحديث ما يلي:

١ ـ أنّ الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ قد قال في «يحيى بن سُليم الطّائفي»: «يروي أحاديث عن عبيد الله، يَهم فيها»[4].

وقال أيضاً: «يحيى بن سليم رجلٌ صالح [صاحب] عبادةٍ يهم الكثير في أحاديثه إلاّ أحاديث كان يُسأل عنها، فأمّا غير ذلك فَيَهِم الكثير، روى عن عبيد الله بن عمر، أحاديث يَهم فيها»[5].

وهذا يدلّ على أنّ الأصل في أحاديث يحيى بن سليم هو الوهم، إلاّ في أحاديث يُسأل عنها، ومع ذلك فقد أخرج له في «صحيحه» حديثاً واحداً[6]، ولا يُقال: إنّ تصرّفه في «الصحيح» يخالف منطوق قوله هنا

---

(١) انظر «صحيح مسلم» ـ كتاب الصلاة ـ باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، ... (١/ ٢٩٦ ـ ٢٩٧/ رقم٣٩٥).

(٢) «نصب الراية» (١/ ٣٤١).

(٣) «هدي الساري» (ص٣٨٤).

(٤) «العلل الكبير» للترمذي (١/ ٥١٦).

(٥) «المصدر نفسه» (٢/ ٩٨١) وكلمة (صاحب) سقطت من المطبوع.

(٦) هو: حديث «ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة...» الحديث. انظر «صحيح البخاري» كتاب البيوع ـ باب إثم من باع حراً (٤/ ٤١٧/ رقم٢٢٢٧)، وكتاب الإجارة ـ باب إثم من منع أجر الأجير (٤/ ٤٤٧/ رقم٢٢٧٠).

ويتعارض مع حكمه عليه بالضّعف؛ لاحتمال كون ما أخرج له إنّما هو من تلك الأحاديث التي استثناها من الوهم، ولا سيّما أنّ يحيى بن سُليم كان صاحبَ كُتُبٍ صحيحة، فقد قال يعقوب بن سفيان الفسوي: «سُنّي رجلٌ صالح، وكتابه لا بأس به، وإذا حدّث من كتابه فحديثُه حسن، وإذا حدّث حفظاً فيُعرف ويُنكر»[1].

ولم يعتدّ الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ مجرّدَ إخراج البخاري له في «الصحيح» دليلاً على ثقته، بل قال فيه: «صدوقٌ سيء الحفظ»[2].

٢ ـ ولما أنكر أبو زرعة الرّازي على الإمام مسلم روايته في كتاب «الصّحيح» عن أسباط بن نصر، وقَطَن بن نُسَير، وأحمد بن عيسى المصري، قال مسلم جواباً عن ذلك: «إنما قلت: صحيح، وإنما أدخلت من حديث أسباط بن نصر، وقَطَن، وأحمد، ما قد رواه الثّقات عن شيوخهم، إلاّ أنّه ربما وقع إلي عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية من هو أوثق منهم بنزولٍ فأقتصر على أولئك، وأصلُ الحديث معروفٌ من رواية الثقات»[3].

قال ابن رجب: «اعلم أنّه قد يخرج في «الصّحيح» لبعض من تكلّم فيه، إمّا متابعةً أو استشهاداً وذلك معلوم، وقد يخرج من حديث بعضهم ما هو معروف عن شيوخه من طرقٍ أخرى، ولكن لم يكن وقع لصاحب «الصّحيح» ذلك الحديث من طريقه، إمّا مطلقاً أو بعلو، فإذا كان الحديث معروفاً عن الأعمش صحيحاً عنه، ولم يقع لصاحب «الصّحيح» عنه بعلوّ، إلاّ من طريق بعض من تكلّم فيه من أصحابه، خرّجه عنه»[4].

---

(١) «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٥١).

(٢) «تقريب التهذيب» (ص٥٩١)، وفيه من مثل ذلك أمثلة كثيرة.

(٣) «تاريخ بغداد» (٤/ ٢٧٤)، انظر تفصيل وجه إخراج مسلم ـ رحمه الله ـ لهولاء الرّواة في كتاب «الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح...» لمشهور بن حسن آل سلمان (٢/ ٤٣٧ ـ ٤٤٠).

(٤) «شرح علل الترمذي» (٢/ ٨٣١).

والخلاصة من هذا: أنه لا يمكن إطلاق القول بأنّ كلّ من أخرج له صاحبا «الصّحيحين» ثقةٌ عندهما محتجّ بما انفرد بروايته في غير الصّحيحين، ولا يُقبل من أحدٍ القولُ بجرحه مطلقاً؛ لما في ذلك من إهدار أقوال الأئمّة المتقدّمين على صاحبي «الصّحيحين» في بعض رواة أخرجا لهم في «الصّحيحين»، وهم أئمّة لا يستريب أحدٌ في معرفتهم بهذا الشّأن، وبلوغهم فيه شأواً كبيراً، ولهم من الجلالة والمقام ما لا يَقِلّ عن الإمامين. ثمّ ما عرف من منهجهما أنّهما يتخيّران حديث من تُكُلّم في ضبطه إمّا من أصوله المعتبرة، أو ما تُوبع عليه، لأنّ صحة الخبر وثبوتَه هو المغزى عندهما والغاية في سعيهما. والله أعلم.

المبحث العشرون
مراعاة احتجاج أصحاب السنن بالراوي

من الأمور التي راعاها الحافظ الذّهبي، لتقوية حال الرّاوي المختلف فيه جرحاً وتعديلاً والرّفع من شأنه، كونُه ممّن احتجّ به أصحاب السّنن الأربعة، أو بعضهم.

ومن أمثلة ذلك ما يلي:

١ ـ قال في ترجمة: «عمرو بن شعيب بن محمّد بن عبدالله السّهميّ» (ت١١٨هـ): «. . . بلى احتجّ به أربابُ السّنن الأربعة. . .»[١].

٢ ـ وقال في ترجمة: «حمّاد بن أبي سليمان مسلم الأشعري الكوفي» (ت١٢٠هـ): «وحديثه في كتب السّنن[٢]، ما أخرج له البخاري، وخرّج له

(١) «سير أعلام النبلاء» (٥/١٦٧).

(٢) انظر مثلاً «سنن أبي داود» ـ كتاب الطهارة ـ باب التوقيت في المسح ـ (١/١٠٩/رقم١٥٧) مقروناً بالحكم بن عتيبة، وفي الكتاب نفسه ـ باب المني يصيب الثوب ـ (١/٢٦٠/رقم٣٧٢)، وفي كتاب الحدود ـ باب في المجنون يسرق أو يصيب حداً (٤/٥٥٨/رقم٤٣٩٨) وفي كتاب الأدب ـ باب في الرّجل يقول: جعلني الله فداك (٥/٣٩٦/رقم٥٢٢٦)، وفي «سنن الترمذي» ـ في أبواب الطهارة ـ باب الرخصة =

مسلم حديثاً واحداً مقروناً بغيره[1]، ولا يُلتفت إلى ما رواه أبو بكر بن عيّاش عن الأعمش، قال: حدّثني حماد ـ وكان غيرَ ثقة ـ عن إبراهيم[2]، وفي لفظ: «وما كنا نَثق بحديثه»[3]، وقال أبو بكر عن مغيرة: إنّه ذكر له عن حمّاد شيئاً فقال: «كَذِبٌ[4]»[5].

٣ ـ وفي ترجمة «عبد الرّحمن بن أبي الزّناد عبدالله بن ذكوان المدني» (ت١٧٤هـ) نقل الذّهبي، عن ابن مهدي أنّه قال فيه: «ضعيفٌ»[6].

فتعقّب ذلك بقوله: «احتجّ به النّسائي[7]، وغيره[8]، وحديثُه من قبيل

= (في البول قائما) (١/ ٢٠/رقم١٣) مقرونا بعاصم بن أبي النجود، وفي كتاب الفتن ـ باب٧١ (٤/ ٤٥٤ ـ ٤٥٥/رقم٢٢٥٨) مقروناً بالأعمش وعاصم بن أبي النجود. وفي «سنن النسائي» ـ في كتاب التطبيق ـ باب كيف التشهد الأول ـ (ج٢/ ٥٨٩/رقم١١٦٤) مقرونا بمنصور بن المعتمر، وفي الكتاب نفسه ـ في الباب السابق ـ (ج٢/ ٥٩٠/ رقم١١٦٧) وفي كتاب الطلاق ـ باب من لا يقع طلاقه من الأزواج ـ (ج٦/ ٤٦٨/ رقم٣٤٣٢)، وفي «سنن ابن ماجه» ـ كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ـ باب ما جاء في التشهد ـ (١/ ٢٩١/رقم٨٩٩) مقروناً بمنصور والأعمش، وحصين وأبي هاشم، وفي كتاب الطلاق ـ باب طلاق المعتوه والصغير، والنائم ـ (١/ ٦٥٨/رقم٢٠٤١).

(١) انظر «صحيح مسلم» ـ كتاب الأشربة ـ باب النهي عن الانتباذ في المزفت والدباء... (٣/ ١٥٧٩/رقم١٩٩٥) مقرونا بمنصور بن المعتمر، وسليمان بن مهران الأعمش.

(٢) انظر «الضعفاء» للعقيلي (١/ ٣٠١).

(٣) انظر «المصدر نفسه» (في الموضع السابق)، وفي لفظٍ فيه أيضاً: «ومن يُصَدِّق حمادا؟!».

(٤) انظر «المصدر نفسه» (١/ ٣٠٢)، و «الكامل» (٢/ ٢٣٤).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢٣٤).

(٦) لم أقف على هذا اللفظ عن ابن مهدي، وإنما روى عمرو بن علي الفلاس قال: «كان عبد الرّحمٰن بن مهدي لا يحدث، عن عبد الرّحمٰن بن أبي الزناد» «الجرح والتّعديل» (٥/ ٢٥٢)، وانظر نحوه في «الضعفاء» للعقيلي (٢/ ٣٤٠)، وقال الفلاس أيضاً: «وكان عبد الرّحمٰن ـ يعني ابن مهدي ـ يخط على حديثه» «تاريخ بغداد» (١٠/ ٢٢٩).

(٧) انظر: «السنن الكبرى» (٦/ ٩٤/رقم١٠٧٨، وص١٤٠/رقم١٠٣٧٩)، وقال: «ضعيف».

(٨) انظر مثلاً ـ «سنن الترمذي» أبواب الطهارة ـ باب ما جاء في المسح على الخفين=

الحسن»[1].

وقال في آخر الترجمة: «هو حسن الحديث، وبعضهم يراه حجّة»[2].

٤ ـ وقال في ترجمة «حفص بن عبد الرّحمن أبي عمر البلخي ثمّ النيسابوري الحنفي» (ت١٩٩هـ): «وقد احتجّ به النّسائي في «سننه»[3]، وأمّا أبو حاتم الرّازي فقال: «مضطرب[4]»[5].

ويُلاحظ أنّ الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ يُعبِّر عن إخراج أصحاب السنن الأربعة أو أحدهم للراوي بعبارة (احتجّ به).

وظاهر هذه العبارة يُوهِم أنّ من شَرْط أصحاب السّنن أن يخرجوا في كتبهم ما هو محتجّ به عندهم، ولا يخرجون سواه ممّا هو ضعيف أو واه،

= ظاهرها (١/ ١٦٥/ رقم٩٨)، وأبواب الصلاة ـ باب ما جاء في مواقيت الصلاة عن النبي ﷺ (١/ ٢٧٨/ رقم١٤٩)، وفي كتاب الزكاة ـ باب ما جاء في تقديمها قبل الصلاة (٣/ ٦٢/ رقم٦٧٧)، وفي كتاب الحج ـ باب ما جاء في الاغتسال عند الإحرام (٣/ ١٩٢/ رقم٨٣٠) ومواضع أخر، و «سنن أبي داود» كتاب الطهارة ـ باب كيف المسح (١/ ١١٤/ رقم١٦١)، وفي كتاب الصلاة ـ باب من ذكر أنّه يرفع يديه إذا قام من الثنتين (١/ ٤٧٥ ـ ٤٧٨/ رقم٧٤٤)، وباب النظر في الصلاة (١/ ٥٦٢/ رقم٩١٥)، وباب في رفع الصوت بالقراءة في صلاة الليل (٢/ ٨١/ رقم١٣٢٧)، وفي النكاح ـ باب في القسم بين النساء (٢/ ٦٠١/ رقم٢١٣٥)، وفي كتاب الطلاق ـ باب من أنكر ذلك على فاطمة بنت قيس (٢/ ٧١٨/ رقم٢٢٩٢) ومواضع أخرى. و«سنن ابن ماجه» ـ كتاب الطهارة وسننها ـ باب الوضوء بسؤر الهرة والرخصة في ذلك (١/ ١٣١/ رقم٣٦٩)، وباب تخليل الأصابع (١/ ١٥٣/ ٤٤٧)، وفي كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ـ باب رفع اليدين إذا ركع، وإذا رفع رأسه من الركوع (١/ ٢٨٠/ رقم٨٦٤)، وفي كتاب الطلاق ـ باب هل تخرج المرأة في عدتها (١/ ٦٥٥/ رقم٢٠٣٢)، وغير ذلك.

(١) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ١٦٨).

(٢) «المصدر نفسه» (٨/ ١٧٠).

(٣) انظر «سنن النّسائي» ـ كتاب القسامة ـ باب عقل الأسنان ـ (ج٨/ ٤٢٦/ رقم٤٨٥٧) / وفي الكتاب نفسه ـ باب عقل الأصابع ـ (ج٨/ ٤٢٦/ رقم٤٨٦٠هـ)، وفي كتاب الزينة ـ باب خاتم الذهب (ج٨/ ٥٤٨/ رقم٥١٩٤).

(٤) انظر «الجرح والتعديل» (٣/ ١٧٦) ولفظه: «هو صدوق، وهو مضطرب الحديث».

(٥) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٣١١).

فيكون في ذلك دلالة على أنّ من أخرجوا حديثَه فهو مقبولٌ عندهم محتجّ بروايته، ولو كان ممّن تكلّم فيه غيرهم من النّقاد بجرح، وهذا ظاهرُ كلام أبي عَمرو بن الصّلاح ـ رحمه الله ـ حيث قال: «كُتُب المسانيد غير ملْحَقةٍ بالكتب الخمسة التي هي «الصحيحان»، و«سنن أبي داود» و«سنن النّسائي»، و«جامع الترمذي» وما جرى مجراها في الاحتجاج بها والرّكون إلى ما يورد فيها مطلقاً كـ«مسند أبي داود الطيالسي»، و«مسند عُبيد الله بن موسى»...» إلى أن قال: «فهذه عادتُهم فيها أن يخرجوا في مسند كلّ صحابي ما رووه من حديثه غير متقيّدين بأن يكون حديثاً محتجّاً به، فلهذا تأخرّت مرتبتها ـ وإن جلّت لجلالة مؤلفيها ـ عن مرتبة الكتب الخمسة، وما التحق بها من الكتب المصنفة على الأبواب، والله أعلم»[1].

وقد صرّح الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ بأنّ ما نصّ عليه أبو عَمرو هو الأصل، وإنما وقعت المخالفة في تطبيقه، فقال ـ رحمه الله ـ: «هذا هو الأصل في وضع هذين الصّنفين، فإنّ ظاهر حالِ من يُصَنِّف على الأبواب، أنّه ادّعى على أنّ الحكم في المسألة التي بوّب عليها ما بوّب به فيحتاج إلى مستدَلٍّ لصحّة دعواه، والاستدلال إنما ينبغي أن يكون بما يصلح أن يحتجّ به.

وأمّا من يصنِّف على المسانيد، فإنّ ظاهر قَصده جمعُ حديث كلّ صحابيٍّ على حدة سواء أكان يصلح للاحتجاج به أم لا.

وهذا هو ظاهرٌ من أصل الوضع بلا شك، لكن جماعة من المصّنفين في كلّ الصنفين خالف أصل موضوعه، فانحطّ أو ارتفع؛ فإنّ بعض من صنّف الأبواب قد أخرج فيها الأحاديث الضّعيفة، بل والباطلة، إمّا لذهولٍ عن ضعفها، وإمّا لقلّة معرفة بالنّقد...»[2].

ولا بد من زيادة إيضاح هنا لإزالة ما قد يتوهم من اطلاق الاحتجاج

---

(١) «علوم الحديث» (ص٤١، ٤٢).
(٢) «النكت» (١/٤٤٦ ـ ٤٤٧).

على ما يخرجه أصحاب السنن الأربعة، أو أحدهما، وذلك فيما يلي:

أولاً: أنّ أحداً من أصحاب السنن، لم يُصرّح بأنّه يلتزم الصحّة فيما يخرجه في كتابه كما فعل الشّيخان ومن نحا نحوَهما. ويدلّ على ذلك صنيعُ بعضهم، من تعليل أحاديث يُوردها في كتابه، وتضعيف ما يراه من ذلك ضعيفا، بل قد يحكم على بعض الأسانيد بالضّعف الشّديد والنّكارة أحيانا، وهذا ظاهر في صنيع أبي داود، والتّرمذي، والنسائي.

قال محمّد بن طاهر المقدسي ـ رحمه الله ـ في بيان أقسام أحاديث السّنن ـ: «القسم الثالث: أحاديث أخرجوها للضّدية في الباب المتقدّم، وأوردوها لا قَطعاً منهم بصحّتها، وربما أبان المخرّج لها عن علّتها بما يَفهمه أهل المعرفة.

فإن قيل: لم أَودعوها كتبَهم ولم تصحّ عندهم؟ فالجواب من ثلاثة أوجه:

أحدها: رواية قومٍ لها واحتجاجُهم بها، فأوردوها وبيّنوا سُقْمَها لتزول الشّبهة.

والثاني: أنّهم لم يشترطوا ما ترجمه البخاريّ ومسلم ـ رضي الله عنهما ـ على ظهر كتابيهما من التّسمية بالصّحّة...

والثالث: أن يُقال لقائل هذا الكلام: رأينا الفقهاء وسائرَ العلماء يوردون أدلّة الخَصْم في كتبهم مع علمهم أنّ ذلك ليس بدليل، فكان فعلُهما[1] هذا كفعل الفقهاء. والله أعلم»[2].

ثمّ قال: «وأمّا أبو عيسى التّرمذي ـ رحمه الله ـ فكتابُه وحده على أربعة أقسام:

ـ قسم صحيحٌ مقطوعٌ به، وهو ما وافق فيه البخاري ومسلماً.

---

(١) يعني أبا دواد والنسائي.

(٢) «شروط الأئمة الستة» (ص٢٠).

- وقسم على شرط الثلاثة دونهما...

- وقسم أخرجه للضّدية وأبان عن علّته ولم يغفله.

- وقسم رابع: أبان هو عنه فقال[1]: «ما أخرجت في كتابي إلاّ حديثاً قد عَمل به بعضُ الفقهاء». وهذا شرطٌ واسع، فإنّ على هذا الأصل كلّ حديثٍ احتجّ به محتجّ أو عمل بموجَبه عاملٌ أخرجه سواءٌ صحّ طريقُه أو لم يصحّ»[2].

ثانياً: قال أبو داود السّجستاني - رحمه الله -: «وما كان في كتابي من حديثٍ فيه وهنٌ شديدٌ فقد بيّنته، ومنه ما لا يصح، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصحّ من بعض»[3].

قال الحافظ الذّهبي - تعليقا على منهج أبي داود في سننه -: «فقد وفّى - رحمه الله - بذلك بحَسَب اجتهاده، وبيّن ما ضعفه شديد، ووهنُه غير محتمل، وكَاسَر عن ما ضعفُه خفيفٌ محتمَل، فلا يَلزم من سُكوته - والحالُ هذه - عن الحديث أن يكون حسناً عنده، ولا سيّما إذا حكمنا على حدّ الحسن باصطلاحنا المولَّد الحادث، الذي هو في عُرف السّلف يعود إلى قسم من أقسام الصّحيح، الذي يجب العملُ به عند جمهور العلماء[4]، أو الذي يرغب عنه أبو عبدالله البخاري، ويمشّيه مسلم، وبالعكس، فهو داخلٌ في أدنى مراتب الصّحة، فإنّه لو انحط عن ذلك لخرج عن الاحتجاج، ولبقي متجاذباً بين الضّعف والحسن.

فكتاب أبي داود، أعلى ما فيه من الثّابت ما أخرجه الشّيخان، وذلك نحو من شَطر الكتاب.

- ثمّ يليه ما أخرجه أحدُ الشّيخين، وَرَغِب عنه الآخر.

---

(١) انظر «العلل الصغير» في آخر «سنن الترمذي» (٥/ ٦٩٢).

(٢) «شروط الأئمة الستة» (ص٢١).

(٣) «رسالة أبي داود إلى أهل مكة» (ص٢٧ - ٢٨).

(٤) قد مر تفصيل هذه المسألة في مبحث (أثر الضبط في تقسيم الحديث).

ـ ثمّ يَليه ما رغبا عنه وكان إسنادُه جيِّداً، سالماً من علّة وشذوذ.

ـ ثمّ يليه ما كان إسناده صالحاً، وقَبِله العلماء لمجيئه من وجهين لَيِّنَيْن فصاعدا، يَعْضُد كلُّ إسنادٍ منهما الآخر.

ـ ثمّ يليه ما ضَعُفَ إسنادُه لنقص حفظ راويه، فمثل هذا يمشّيه أبو داود غالبا.

ـ ثم يليه ما كان بَيِّنَ الضَّعف من جهة راويه، فهذا لا يسكت عنه، بل يُوَهِّنه غالباً، وقد يَسكت عنه بحَسَب شهرته ونكارته. والله أعلم»[1].

وقال في «تاريخ الإسلام»[2]: «وفّى[3] ـ رحمه الله ـ بذلك؛ فإنّه يبيّن الضّعيف الظّاهر، ويسكت عن الضّعيف المحتمل، فما سكت عنه لا يكون حسناً عنده ولا بد، بل قد يكون فيه ضَعْفٌ مّا».

ثالثاً: قال الحافظ الذّهبي في ترجمة «محمّد بن عيسى بن سَوْرَة أبي عيسى الترمذي» (ت٢٧٩هـ): «في الجامع علمٌ نافعٌ وفوائدُ غزيرة، ورؤوس المسائل، وهو أحد أصول الإسلام، لولا ما كدّره بأحاديث واهية، بعضُها موضوع، وكثيرٌ منها في الفضائل»[4].

وقال أيضاً: «جامعه قاضٍ له بإمامته وحفظه وفقهه، ولكن يترخص في قبول الأحاديث ولا يشدد، ونَفَسُه في التّضعيف رَخْوٌ»[5].

وقال في «تاريخ الإسلام»[6]: «... وكأنه من الأصول الستة التي

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢١٤ ـ ٢١٥)، وانظر كلاماً لابن حجر على هذا في «النكت» (١/ ٤٣٥).

(٢) (حوادث ووفيات سنة ٢٧١ ـ ٢٨٠هـ ص٣٦٠).

(٣) كلمة (وفّى) غير واضحة في المطبوع من «تاريخ الإسلام»، واستظهرتها من سياق كلامه السابق في «سير أعلام النبلاء».

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٧٤).

(٥) «المصدر نفسه» (١٣/ ٢٧٦).

(٦) (حوادث ووفيات سنة ٢٧١ ـ ٢٨٠هـ ص٤٦٢).

عليها العقد والحل، وفي كتابه ما صح إسناده، وما صلح، وما ضعف ولم يترك، وما وهى وسقط، وهو قليل يوجد في المناقب وغيرها، وقد قال: «ما أخرجتُ في كتابي هذا إلاّ حديثاً قد عمل به بعضُ الفقهاء» يعني في الحلال والحرام. أمّا في سوى ذلك ففيه نظرٌ وتفصيلٌ، وقد أطلق عليه الحاكم بن [البَيّع[1]] «الجامع» وهذا تَجَوُّزٌ من الحاكم[2]، وكذا أطلق عليه أبو بكر الخطيب اسم «الصحيح»[3]، وقال السِّلَفي[4]: «الكتب الخمسة اتّفق على صحّتها علماء المشرق والمغرب...»[5]، ثمّ قال الذّهبي: «وهذا محمولٌ منه على ما سكتوا عن توهينه».

وقال أيضاً: «وبإخراج الترمذيّ لحديث المصلوب، والكَلبي، وأمثالِهما انحطّت رتبةُ «جامعه» عن رتبة سنن أبي داود والنّسائي»[6].

وقال في ترجمة «محمّد بن يزيد بن ماجه القزويني» (ت٢٧٣هـ): «قد كان ابن ماجه حافظاً ناقداً صادقاً، واسع العلم، وإنما غَضّ من رتبة «سننه» ما في الكتاب من المناكير، وقليلٍ من الموضوعات، وقول أبي زرعة[7] - إن صحّ - فإنما عنى بثلاثين حديثاً: الأحاديث المطّرحَة الساقطة، أمّا الأحاديثُ التي لا تقوم بها حجّةٌ فكثيرةٌ لعلّها نحو الألف»[8].

---

(١) في المطبوع: (ابن وكيع) وهو تحريف.

(٢) وقد تقدم إطلاق الذّهبي نفسه عليه اسم «الجامع»، وسيأتي مثله أيضاً.

(٣) انظر «علوم الحديث» (ص٤٦).

(٤) انظر كلامه في آخر كتاب «معالم السنن» للخطابي (٤/ ٣٥٧).

(٥) عبارته: «أما كتاب أبي داود فهو أحد الكتب الخمسة، التي اتفق أهل الحل والعقد، من الفقهاء وحفاظ الحديث النبهاء على قبوله، والحكم بصحة أصولها، وما ذكره في أبوابها وفصولها بعد الموطأ...».

(٦) «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ١٤١ - ١٦٠هـ ص٢٧٠).

(٧) كلام أبي زرعة المشار إليه هو ما ذكره ابن ماجه حيث قال: «عرضت هذا «السنن» على أبي زرعة الرازي فنظر فيه وقال: أظن إن وقع هذا في أيدي النّاس تعطلت هذه الجوامع، أو أكثرها، ثمّ قال: لعل يكون فيه تمام ثلاثين حديثاً مما في إسناده ضعف، أو نحو ذا» «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٧٨)، وانظر «تهذيب التهذيب» (٩/ ٥٣١ - ٥٣٢).

(٨) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٧٨ - ٢٧٩).

وقال في «تاريخ الإسلام»[1]: «كان ابن ماجه حافظاً صدوقاً، ثقةً في نفسه، وإنما نقص كتابه بروايته أحاديث منكرة فيه».

وقال في «تذكرة الحفاظ»[2]: «سنن أبي عبدالله كتابٌ حسن، لولا ما كدّره أحاديث واهية ليست بالكثيرة».

رابعاً: قال الحافظ ابن حجر ـ في رد إطلاق ابن الصلاح الاحتجاج بما في الكتب المصنفة على الأبواب ـ: «وظاهر كلام المصنف أن الأحاديث التي في الكتب الخمسة وغيرها، يحتج بها جميعها، وليس كذلك فإنّ شيئاً كثيراً لا يصلح للاستشهاد به، من حديث المتروكين، وليست الأحاديث الزائدة في «مسند أحمد» على «الصّحيحين» بأكثر ضعفاً من الأحاديث الزائدة على «الصّحيحين» من سنن أبي داود، وجامع الترمذي.

وإذا تقرر هذا، فسبيل من أراد أن يحتجّ بحديثٍ من «السنن» أو بأحاديث من «المسانيد» واحدٌ؛ إذ جميع ذلك لم يشترط مَنْ جمعه الصّحة والحُسْنَ خاصّة، فهذا المحتجّ إن كان متأهلا لمعرفة الصّحيح من غيره فليس له أن يحتجّ بحديثٍ من السّنن من غير أن ينظر في اتّصال إسناده، وحال رواته، كما أنّه ليس له أن يحتجّ بحديثٍ من المسانيد حتّى يحيط علماً بذلك».

إلى أن قال: «ولم أر للمصنف سلفاً في أنّ جميع ما صنف على الأبواب يحتجّ به مطلقاً، ولو كان اقتصر على الكتب الخمسة لكان أقرب من حيث الأغلب، لكنّه قال مع ذلك: «وما جرى مجراها» فيدخل في عبارته غيرُها من الكتب المصنّفة على الأبواب، كـ «سنن ابن ماجه»، بل ومصنَّف ابن أبي شيبة، وعبد الرزاق وغيرهم، فعليه في إطلاق ذلك من التعقُّب ما أوردناه. والله أعلم»[3].

---

(١) (حوادث ووفيات سنة ٢٧١ ـ ٢٨٠هـ ص٤٦٨).
(٢) (٢/٦٣٦).
(٣) «النكت» (١/٤٤٨ ـ ٤٤٩).

وهذه النّصوص كلُها دالّة على أنّ أصحاب «السّنن» لم يلتزموا فيما يخرجونه من الأحاديث في كتبهم الصحّة ولا الحُسْن خاصّة، ولا قصدوا بكلّ ما يوردونه من الرّوايات الاحتجاج به، بل غاية ما يمكن قولُه إنّهم أرادوا بتصنيفهم هذه «السّنن» رصد أدلّة الأحكام، وما احتجّ به محتجّ في المسائل الفرعية، سواء صحّ الدّليل من حيث الرّواية أو لم يصح، فلا يمكن اعتبار إخراجهم للرّاوي تقويةً له، إلا حيث يصرحون بتصحيح ما انفرد به أو تحسينه، وإلاّ فمدار أمره على أقوال النّقاد فيه جرحاً وتعديلاً. والله أعلم.

المبحث الحادي والعشرون يغتفر في المتابعات والشواهد ما لا يغتفر في الأصول

قال ابن الصّلاح ـ رحمه الله ـ: «ثمّ اعلم أنّه قد يُدخل في المتابعة والاستشهاد روايةُ من لا يحتجّ بحديثه وحده بل يكون معدوداً في الضّعفاء. وفي كتاب البخاريّ ومسلم جماعةٌ من الضّعفاء ذكراهم في المتابعات والشواهد.

وليس كلّ ضعيفٍ يَصلح لذلك، ولهذا يقول الدّارقطني وغيرُه في الضّعفاء: «فلان يعتبر به»[1]، و«فلان لا يعتبر به»...»[2].

ومن أمثلة ذلك عند الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ في كتابه «سير أعلام النبلاء» ما يلي:

١ ـ في ترجمة «سماك بن حرب بن أوس الذّهلي الكوفي» (ت١٢٣هـ) حكى الحافظ الذّهبي، كلامَ الأئمة النقاد فيه جرحاً وتعديلاً، ثمّ قال:

---

(١) انظر «الضعفاء والمتروكون» (ص١٠٧، ٢٦٥، ٢٧٥، ٢٩٩، ٣٣٥، ٤١٣).

(٢) «علوم الحديث» (ص٩١).

«ولهذا تجنّب البخاريّ إخراجَ حديثه، وقد علّق له البخاري استشهاداً به[1]، فسِماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس، نسخةٌ عدّة أحاديث فلا هي على شرط مسلم لإعراضه عن عكرمة، ولا هي على شرط البخاريّ لإعراضه عن سماكٍ، ولا ينبغي أن تُعَدّ صحيحة، لأنّ سماكاً إنما تُكُلّم فيه من أجلها»[2].

وقوله: «لأنّ سماكا إنما تُكُلّم فيه من أجلها» يؤيّده ما يلي:

أ ـ قال ابن أبي مريم: سمعت يحيى يقول: «سماك بن حرب ثقة، وكان شعبة يضعّفه، وكان يقول في التّفسير: عكرمة، ولو شئت أنْ أقول له: ابن عباس، لقاله، قال يحيى بن مَعِين: وكان شُعبة لا يَروي تفسيره إلاّ عن عكرمة»[3].

قال المزّي ـ رحمه الله ـ: «يعني: لا يَذكر فيه: عن ابن عباس»[4].

والمقصود أنّ سماكاً أسند عن عكرمة عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أحاديثَ لا يسندها غيرُه، فكان شعبة إذا روى عنه أحاديثَ في التّفسير عن عكرمة لا يَذكر ابنَ عباس، بل يُوقفها على عكرمة، لذلك قال أبو بكر بن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن مَعِين يقول ـ وسُئل عن سماك بن حرب ـ فقال: «ثقة» فقيل: ما الذي عِيبَ عليه؟ قال: «أسند أحاديثَ لم يُسندها غيره»[5].

ب ـ وقال أحمد بن صالح العجلي ـ رحمه الله ـ: «وسماك بن حرب

---

(١) انظر «صحيح البخاري» ـ كتاب كفارات الأيمان ـ (٦٠٨/١١/ رقم٦٧٢٢) ذكره في المتابعات، والذهبي ـ رحمه الله ـ يطلق أحياناً لفظ «الاستشهاد» على المتابعة والتعليق، كما سيلاحظ ذلك في الأمثلة القادمة، وهو إطلاق سائغ، انظر «نزهة النظر» (ص١٠٢).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٢٤٨/٥).

(٣) «الكامل» (٤٦٠/٣).

(٤) «تهذيب الكمال» (١١٩/١٢).

(٥) «الجرح والتعديل» (٢٧٩/٤).

البكريّ كوفي تابعيٌّ، جائز الحديث، . . . إلاّ أنّه كان في حديث عكرمة ربما وصل الشّيءَ عن ابن عبّاس، وربما قال: قال النبي ﷺ، وإنما كان عكرمة يحدّث عن ابن عباس، وكان سفيان الثّوري يُضعّفه بعض الضّعف. . .»[(١)].

قال المزّي: «استشهد به البخاري في الجامع، وروى له في «القراءة خلف الإمام»[(٢)]، وروى له الباقون»[(٣)].

٢ ـ وفي ترجمة «عمر بن أبي سلمة بن عبد الرّحمٰن بن عوف الزهريّ القرشيّ المدنيّ» (ت١٣٢هـ) نقل الذّهبي فيه قول ابن مَعِين: «ليس به بأس»[(٤)]، وقوله أيضاً: «ضعيف الحديث»[(٥)]، وقول أبي حاتم: «هو عندي صالح صدوقٌ في الأصل، ليس بذلك القوي، يُكتب حديثُه ولا يُحْتجّ به يخالف في بعض الشّيء»[(٦)].

وغير ذلك من أقوال الأئمة. ثمّ قال: «استشهد به البخاريّ»[(٧)].

---

(١) «الثقات» (١/ ٤٣٦ ـ ٤٣٧).

(٢) انظر «جزء القراءة خلف الإمام» (ص٦٢).

(٣) «تهذيب الكمال» (١٢/ ١٢١).

(٤) هي رواية ابن أبي خيثمة، عن ابن معين انظر كتابه «التاريخ» (٣/الورقة ١٢٧/أ)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢١/ ٣٧٧).

(٥) هي أيضاً رواية ابن أبي خيثمة قال: وسئل يحيى بن معين مرة أخرى، عن عمر بن أبي سلمة؟ فقال: «روى عنه هشيم ضعيف الحديث»، قال أبو بكر: «يعني هشيم هو ضعيف [في] هذا الحديث وحده عنه» «التاريخ» (٣/ الورقة ١٢٧/أ)، ومراد ابن أبي خيثمة بكلامه هذا أن ابن معين ليس يضعف، عمر بن أبي سلمة بكلامه، وإنما يضعف هشيما بخصوص رواية رواها عن عمر بن أبي سلمة، وهذا خلاف ما يدل عليه نقل من نقل هذه الرواية عن ابن أبي خيثمة عن ابن معين، وأغفل تعليق ابن أبي خيثمة عليها، والله أعلم، انظر «الجرح والتّعديل» (٦/ ١١٨)، و «تهذيب الكمال» (٢١/ ٣٧٧).

(٦) «الجرح والتعديل» (في الموضع السابق).

(٧) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ١٣٤).

وقال أيضاً: «وقد علّق له البخاريّ قصّة جُريج والرّاعي، فقال: وقال عمر بن أبي سلمة عن أبيه[1]»[2].

٣ ـ وقال في بداية ترجمة «ليث بن أبي سليم بن زُنَيم الكوفيّ» (ت١٤٣هـ): «محدّث الكوفة، وأحد علمائها الأعيان على لينٍ في حديثه لِنَقْص حفظه...»[3].

وقال في آخر الترجمة: «بعض الأئمّة يحسّن لليث، ولا يبلغ حديثُه مرتبةَ الحسن، بل عداده في مرتبة الضّعيف المقارَب، فيُروى في الشّواهد والاعتبار، وفي الرّغائب والفضائل، أمّا في الواجبات فلا»[4].

وقال: «وقد استشهد به البخاري في «صحيحه»[5]، وروى له مسلم مقروناً بأبي إسحاق الشّيباني[6]، والباقون من السّتة»[7].

٤ ـ وفي ترجمة «عاصم بن أبي النّجود بهدلة الأسديّ مولاهم الكوفي» (ت١٦٧هـ) بعد أن قرّر إمامته في القراءات، وتثبّته فيها، وأنّه في الحديث صدوق، قال: «حديثُه في الكتب السّتّة، لكن في

---

(١) وهم الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ في هذه الإحالة، وإنما علق له البخاري في قصّة الرّجل الّذي استدان من رجل ألف دينار، فقال: (ائتني بكفيل، قال: كفى بالله كفيلاً) انظر: «صحيح البخاري» ـ كتاب الاستئذان، باب بمن يبدأ في الكتاب (١١/٤٨/ رقم٦٢٦١).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٦/١٣٤).

(٣) «المصدر نفسه» (٦/١٧٩).

(٤) «المصدر نفسه» (٦/١٨٤).

(٥) روى له البخاري متابعة في «صحيحه» ـ كتاب جزاء الصيد ـ باب ما ينهى من الطيب للمحرم والمحرمة ـ (٤/٥٢/رقم١٨٣٨)، وفي كتاب الطب ـ باب الشفاء في ثلاث ـ (١٠/١٣٦/رقم٥٦٨٠).

(٦) انظر «صحيحه» ـ كتاب اللباس والزينة ـ باب تحريم استعمال الذهب والفضة، على الرّجال والنساء... (٣/١٦٣٦/رقم٢٠٦٦).

(٧) «سير أعلام النبلاء» (٦/١٨١ ـ ١٨٢).

«الصّحيحين» متابعة[1]»[2].

٥ - وفي ترجمة «فُضيل بن مرزوق الأغرّ الرّقاشي» (توفي سنة١٧٠هـ) نقل الذّهبي قول الحاكم: «عِيب على مسلم إخراجه في «صحيحه».

فتعقّبه بقوله: «ما ذكره في الضّعفاء البخاري، ولا العقيلي، ولا الدّولابي وحديثه في عداد الحسن إن شاء الله، وهو شيعيٌّ... إنما يروي له مسلم في المتابعات[3]»[4].

وقال في «تاريخ الإسلام»[5]: «إنما روى له في المتابعات، ولم يذكره البخاريّ في كتاب الضّعفاء، ولا النّسائي، ولا العقيلي، ولا أبو بِشر الدّولابي وهو صالح الحديث».

٦ - وقال في ترجمة «عبدالله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي المصريّ» (ت١٧٤هـ): «... لكن ابن لهيعة تهاون بالإتقان، وروى مناكير، فانحطّ عن رتبة الاحتجاج به عندهم، وبعضُ الحفّاظ يروي حديثه، ويذكره في الشّواهد والاعتبارات، والزّهد والملاحم، لا في الأصول، وبعضُهم يبالغ في وهنه،

---

(١) انظر «صحيح البخاري» - كتاب التفسير - سورة ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾ - (٨/ ٧٤١/ رقم٤٩٧٦) مقروناً بعبدة بن أبي لبابة، وفي باب سورة ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ - (٨/ ٧٤١/رقم٤٩٧٧) متابعة، وفي كتاب الرقاق - باب في الحوض، وقول الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ - (١١/ ٤٦٢/رقم٦٥٧٢)، وفي كتاب الفتن - باب ظهور الفتن - (١٣/ ١٤/ رقم٧٠٦٧) تعليقاً.
وفي «صحيح مسلم» - كتاب الصيام - باب فضل ليلة القدر والحث على طلبها... (٢/ ٨٢٨/رقم١١٧٠) مقروناً بعبدة بن أبي لبابة، قال المزي: «روى له البخاري ومسلم مقروناً بغيره واحتج به الباقون» «تهذيب الكمال» (١٣/ ٤٨٠).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢٦٠).

(٣) انظر «صحيح مسلم» - كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب الدليل لمن قال الصلاة الوسطى هي العصر (١/ ٤٣٨/رقم٦٣٠)، وفي كتاب الزكاة - باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها - (٢/ ٧٠٣/ رقم١٠١٥).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٤٢).

(٥) (حوادث ووفيات سنة ١٦١ - ١٧٠هـ ص٣٩٧).

ولا ينبغي إهدارُه، وتُتَجَنَّب تلك المناكير فإنّه عدلٌ في نفسه»[1].

ويؤيّد ما قاله الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ:

أ ـ ما رواه حنبل بن إسحاق قال: سمعت أبا عبدالله يقول: «ما حديث ابن لهيعة بحجّة، وإني لأكتب كثيراً ممّا أكتب اعتبر به، ويقوّى بعضُه بعضاً»[2].

ب ـ وقال أبو حاتم، وأبو زرعة الرّازيان: «أمّا ابن لهيعة فأمره مضطربٌ يُكتب حديثُه على الاعتبار»[3].

٧ ـ وفي ترجمة «يونس بن بُكير بن واصل الكوفي الحمّال» (ت١٩٩هـ) حكى فيه أقوال الأئمّة جرحاً وتعديلاً، ثمّ قال في آخر الترجمة: «وقد روى له مسلم في الشّواهد، لا في الأصول[4]»[5].

٨ ـ وقال في ترجمة «أبي زُكير يحيى بن محمّد بن قيس المدني البصريّ» (توفي قبل المئتين أو في حدودها): «خرّج له مسلم متابعةً فيما أظنّ لا في الأصول، فإنّه لين الحال»[6]. ثمّ ذكر أقوال النّقاد فيه.

ثمّ في آخر الترجمة، روى له الذّهبي بإسناده حديث: «آية المنافق ثلاث...» الحديث فقال عَقِبَه ـ: «غريبٌ فردٌ لم يَروه عن العلاء سوى أبي زُكير، مع أنّ مسلماً أخرجه من حديثه[7]، وذلك من قَبيل ما أخرجه مسلم في التّوابع لا في الأصول»[8].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ١٤).
(٢) «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ١٩٣)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٥/ ٤٩٣).
(٣) «الجرح والتّعديل» (٥/ ١٤٧).
(٤) روى له حديثاً واحداً في كتاب الإيمان ـ باب قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ (١/ ١٩٢/ رقم٢٠٥) مقروناً بوكيع.
(٥) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٢٤٨).
(٦) «المصدر نفسه» (٩/ ٢٩٧).
(٧) انظر «صحيح مسلم» ـ كتاب الإيمان باب خصال المنافق (١/ ٧٨/ رقم٥٩) متابعة، ولم يخرج له في غير هذا الموضع.
(٨) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٢٩٩).

ومراعاة هذا الضّابط، تفيد في تقوية كثيرٍ من أحاديث الرّاوي الموصوف بسوء الحفظ وكثرة الغلط، وترجيح جانب الإصابة فيما وافق فيه غيرَه من الثّقات الضّابطين، فيُعرف بذلك ضبطُه لتلك الأحاديث بعينها، وحفظه إيّاها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: «وقد يكون الرّجل عندهم ضعيفاً لكثرة الغلط في حديثه، ويكون حديثُه[1] إذ الغالب عليه الصحة لأجل الاعتبار به والاعتضاد به، فإنّ تعدّد الطرق، وكثرتها يقوّي بعضُها بعضاً حتى قد يحصل العلمُ بها ولو كان النّاقلون فُجّاراً فسّاقاً، فكيف إذا كانوا علماءَ عدولاً، ولكن كَثُرَ في حديثهم الغَلَط؟!.

ومثل هذا، عبدالله بن لهيعة، فإنّه من أكابر علماء المسلمين، وكان قاضياً بمصر، كثيرَ الحديث، لكن احترقت كتبه، فصار يحدّث من حفظه، فوقع في حديثه غلط كثيرٌ مع أنّ الغالب على حديثه الصّحّة، قال أحمد: «قد أكتب حديث الرّجل للاعتبار به، مثل ابن لهيعة»[2].

المبحث الثاني والعشرون
لا عبرة بجرح خرج مخرج المزاح

مثال ذلك: ما جاء في ترجمة «عفان بن مسلم الصفار البصري» (ت٢٢٠هـ) قال عمر بن أحمد الجوهري: سمعت جعفر بن محمّد الصائغ **يقول: اجتمع علي بن المديني وأبو بكر بن أبي شيبة، وأحمد بن حنبل: وعفان بن مسلم، فقال عفان: «ثلاثة يُضعَّفون في ثلاثة: عليّ بن المديني في حمّاد بن زيد، وأحمد بن حنبل في إبراهيم بن سعد، وأبو بكر بن أبي شيبة في شريك»، قال علي بن المديني: «ورابعهم معهم»، قال: «من ذاك؟» قال: «عفان في شعبة».**

---

(١) كذا العبارة في المجموع، وليست مستقيمة، ولعل الصواب: (ويقبل حديثه) ـ يعني في المتابعات والشواهد.

(٢) «مجموع الفتاوى» (٢٦/١٨).

قال عمر بن أحمد: «وكلّ هؤلاء أقوياء ليس فيهم ضعيف، ولكن قال هذا على وجه المزاح»[1].

فقال الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ: «ولأنّهم كتبوا وهم صغارٌ عن المذكورين»[2].

ولما ذكر هذه الحكاية من وجهٍ آخر في ترجمة «يحيى بن مَعِين بن عون البغدادي» (ت٢٣٣هـ) قال ـ عقبها ـ: «كلٌّ منهم صغيرٌ في شيخه ذلك، وَمُقِلٌّ عنه»[3].

وَأَقَرَّ في «تذكرة الحفاظ»[4] بأنّ هذا الكلام من عفّان وعليّ بن المديني، خرج مَخْرَجَ المزاح فقال: «وهذا على وجه المزاح والتعنّت، فإنّ أربعتهم كتبوا عن المذكورين وهم أحداث، فغيرهم أثبت في المذكورين منهم».

وقال في «تاريخ الإسلام»[5]: «هذا على وجه المزاح، وإلا فهؤلاء ثقات في شيوخهم المذكورين، سيما عفان في شعبة، فإن الحسين بن حِبَّان قال[6]: «سألت ابن مَعِين فقلت: إذا اختلف أبو الوليد وعفان عن شعبة؟ قال: «القول الصواب قول عفان»، قلت: وأبو نعيم وعفان؟ قال: «عفان أثبت».

وقال الخطيب البغدادي ـ رحمه الله ـ بعد إيراده الحكاية المذكورة: «لم يكن واحد منهم ضعيفاً، وإنما جرى هذا الكلام بينهم على سبيل المزاح»[7].

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٢/ ٢١٢).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٢٤٦).
(٣) «المصدر نفسه» (١١/ ٨٢).
(٤) (١/ ٣٨٠).
(٥) (حوادث ووفيات سنة٢١١ ـ ٢٢٠هـ ص٣٠٠).
(٦) «تاريخ بغداد» (١٢/ ٢٧٢)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٠/ ١٦٦).
(٧) «تاريخ بغداد» (١٤/ ١٨٣).

وقول الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ «ولأنهم كتبوا وهم صغار عن المذكورين» بيانه: أن علي بن المديني كانت ولادته سنة ١٦١هـ[١]، ووفاة حماد بن زيد في سنة ١٧٩هـ[٢]، فيكون ابن المديني أدرك من حياته ثماني عشرة سنة.

وأما الإمام أحمد بن حنبل فولادته في سنة ١٦٤هـ[٣]، ووفاة إبراهيم بن سعد كانت في سنة ١٨٣هـ على الراجح[٤]، فيكون الإمام أحمد قد أدرك من حياته إحدى وعشرين سنة، والإمام أحمد بدأ بطلب الحديث في سنة ١٧٩هـ[٥]، وعلى هذا يكون قد كتب عن إبراهيم وهو في حدود ست عشرة سنة أو فوق ذلك بقليل.

وأما أبو بكر بن أبي شيبة فقد قال أبو عبدالله محمّد بن عمر بن العلاء الجرجاني: سمعت أبا بكر بن أبي شيبة وأنا معه في جبانة كندة[٦]، فقلت له: يا أبا بكر سمعت من شريك وأنت ابن كم؟ قال سمعت من شريك وأنا ابن أربع عشرة، وأنا يومئذ أحفظ للحديث مني اليوم»[٧].

قال الحافظ الذّهبي ـ تعليقاً على ذلك ـ: «صدق ـ والله ـ وأين حفظ المراهق من حفظ من هو في عشر الثمانين؟!»[٨].

---

(١) انظر «المصدر نفسه» (١١/٤٥٩)، و «سير أعلام النبلاء» (١١/٤٣).
(٢) انظر «التاريخ الصغير» (٢/١٩٨، ١٩٩)، و «تهذيب الكمال» (٧/٢٥٢).
(٣) انظر «العلل ومعرفة الرّجال» (١/٥١٨ ـ ٥١٩)، و «تاريخ بغداد» (٤/٤١٥).
(٤) انظر «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٧/٣٢٢)، و«تاريخ خليفة بن خياط» (ص٤٥٦)، و«التاريخ الصغير» (٢/٢١١)، و «تهذيب الكمال» (٢/٩٣).
(٥) انظر «العلل ومعرفة الرّجال» (١/٥١٨ ـ ٥١٩).
(٦) جَبّانة: بالفتح ثمّ التشديد، والجَبّان في الأصل الصحراء. أهل الكوفة يسمون المقابر جَبّانة. وبالكوفة محالّ تسمى بهذا الاسم وتضاف إلى القبائل، منها: جَبّانة كندة. انظر «معجم البلدان» (٢/٩١).
(٧) «تهذيب الكمال» (١٦/٣٩ ـ ٤٠).
(٨) «سير أعلام النبلاء» (١١/١٢٤).

وقال في بداية الترجمة: «طلب أبو بكر العلم وهو صبي، وأكبر شيخٍ له هو شريك بن عبدالله القاضي»[1].

وأما عفان فقد كان ولادته في سنة ١٣٤هـ[2]، وتوفي شعبة سنة ١٦٠هـ[3]، فيكون عمر عفان، حين وفاة شعبة ستاً وعشرين سنة، فلعله سمع منه وهو في حدود تسع عشرة سنة؛ فإن أقدم شيوخه وفاةً هشام بن أبي عبدالله الدستوائي فقد توفي سنة١٥٤هـ[4]، وهذا يدلُّ على أن عفان بدأ بطلب الحديث وهو ابن سبع أو ثماني عشرة. والله أعلم.

المبحث الثالث والعشرون
مراعاة الفرق بين المتقدمين والمتأخرين
في إطلاق لفظ «الثّقة» على الرّاوِي

مما يَلْزَم النّاقد مُراعَاتُه عند تَعارُض الجرح والتّعديل، الفَرْقُ بين المتقدِّمين والمتأخِّرين في إطلاق لفظ «الثقة» على الرّاوي، فالأصل عند المتقدمين أنّهم لا يُطلِقون الثِّقَةَ إلا على مَن كان عَدلاً ضابطاً لِمرويّاته، لكن المتّأخرين توسَّعوا، فخرجوا عن مُقتضى الأصل بِإطلاق الثّقة على مَن كان عدلاً وصح سماعه بقراءة عدل متقن، ولو كان سيء الحفظ؛ فقد يرد في أحد الرواة المتأخرين إطلاق بعض العلماء عليه كلمة «الثقة» مع بيان بعضهم لسوء حفظه، ورداءة ضبطه، فيُحمَل كلمةُ الثّقة على توسّع المتأخِّرين لا على عُرفِ المتقدِّمين، وهذا ما نَبَّه إليه الحافظُ الذّهبيّ وراعاه في كتابه (سير أعلام النبلاء):

١ ـ جاء في ترجمة «أبي همّام الوليد بن شُجاع بن الوليد بن قيس السّكوني الكوفيّ» (ت٢٤٣هـ) قال فيه أبو حاتم ـ رحمه الله ـ: «صدوق

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٢٢).

(٢) انظر «تاريخ بغداد» (١٢/ ٢٦٩)، و «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٢٤٢).

(٣) انظر «التاريخ الصغير» (٢/ ١٢٥).

(٤) انظر «المصدر نفسه» (٢/ ١٠٨)، .

يُكتب حديثُه، ولا يحتجّ به، وهو أحبّ إليّ من أبي هشام الرِّفاعي»[1].

فتعقَّبه الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ بقوله: «قد احتجّ به مسلمٌ[2]، وهو على سِعَة علمه قلّ أنْ تجد له حديثاً منكراً، وهذه صفة من هو ثقة»[3].

٢ ـ وفي ترجمة «أحمد بن يوسف بن أحمد بن خلاد بن منصور النصيبي ثمّ البغدادي العطار» (ت٣٥٩هـ) قال الحافظ الخطيب البغدادي ـ رحمه الله ـ: «كان ابن خلاد لا يعرف من العلم شيئاً غير أن سماعه كان صحيحاً، سمعت أبا نعيم الحافظ يقول: حدّثنا أبو بكر بن خلاد ـ وكان ثقة ـ»[4].

قال الحافظ الذّهبي ـ تعليقاً على ذلك ـ: «وكذا وثّقه أبو الفتح بن أبي الفوارس، وقال[5]: «لم يكن يعرف من الحديث شيئاً».

ثمّ قال الذّهبي: «فمن هذا الوقت بل وقبله، صار الحفاظ يطلقون هذه اللفظة على الشيخ الذي سماعه صحيح بقراءة متقن، وإثبات عدل، وترخّصوا في تسميته بالثقة، وإنما الثّقة في عرف أئمّة النّقد، كانت تقع على العدل في نفسه، المتقن لما حمله، الضابط لما نقل، وله فهم ومعرفة بالفن، فتوسع المتأخرون»[6].

ففي هذين النّصين تحديدُ الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ صفات من

---

(١) «الجرح والتعديل» (٧/٩).

(٢) في مواضع من «صحيحه»، انظر كتاب الإيمان ـ باب نزول عيسى ابن مريم... (١/١٣٧/رقم١٥٦)، وكتاب الصيد ـ باب الصيد بالكلاب المعلّمة (٣/١٥٣١/رقم١٩٢٩)، وكتاب الفضائل ـ باب إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته (٤/١٨٠١/رقم٢٣٠٥).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٢/٢٤).

(٤) «تاريخ بغداد» (٥/٢٢١).

(٥) انظر «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (١٦/٦٩ ـ ٧٠).

يُطلَق عليه اسم الثّقة في عُرف المتقدّمين، ويمكن إجمالها فيما يلي:

١ ـ أن يكون الرّاوي عدلاً في نفسه.

٢ ـ أن يكون متقناً لما حمله.

٣ ـ أن يكون له فهمٌ ومعرفة بالحديث.

٤ ـ أن تقلّ المناكير في رواياته مع سعة علمه.

هذه هي الصّفات التي يمكن تحديدُها من النَّصَّيْن السّابقين، وبيانها فيما يلي:

أولاً: «أن يكون الرّاوي عدلاً في نفسه»[١]:

نصَّ كثير من الأئمّة على اشتراط صفة العدالة في الرّاوي، وأنّ قبولَ خبره متوقِّفٌ على تحقُّقِها، بل نَقَلَ بعضُهم الإجماعَ على هذا، فمن ذلك:

١ ـ قول الإمام مالك بن أنس ـ رحمه الله ـ (ت ١٧٩هـ): «لا تأخذ العلم من أربعة وخذ مِن سوى ذلك:

أ ـ لا تأخذ العلمَ من سفيهٍ مُعْلِنٍ بالسَّفَه، وإن كان أروى النّاس.

ب ـ ولا تأخذ من كذّاب يَكْذب في أحاديث النّاس، إذا جُرِّب ذلك عليه، وإن كان لا يُتَّهم أن يَكذب على رسول الله [ﷺ].

ج ـ ولا من صاحب هوىً يدعو النّاسَ إلى هواه.

د ـ ولا من شيخٍ له فضل وعبادة، إذا كان لا يعرف ما يحدِّث»[٢].

والنّقطة الأولى، والثانية، والثالثة، كلّها دائرة حول العدالة.

٢ ـ وقال الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ (ت ٢٠٤هـ) ـ وهو يعدِّد

---

(١) الكلام على العدالة وأنواعها، وطرقِ ثبوتها مبسوط في كتب المصطلح، والغرض هنا ذكر بعض أقوال الأئمة في شرطيّتها لا على سبيل الاستقصاء.

(٢) «الكفاية» (ص ١١٦).

صفاتِ الرّاوي، وشروطَ قبول خبره ـ: «لا تقوم الحجّة بخبر الخاصّة، حتّى يجمع أموراً؛ منها: أن يكون من حدّث به ثقةً في دينه...» ثمّ ذكر البقية[1]. والثقة في الدّين هي العدالة[2].

٣ ـ وقال ابن حِبَّان البستي ـ رحمه الله ـ: (ت ٣٥٤هـ): «إنّ المسلمين قاطبة ليس بينهم خلافٌ، أنّ الخبر لا يجب أن يُسمَع عند الاحتجاج إلا من الصّدوق العاقل»[3].

٤ ـ وقال أبو عمر بن عبد البر ـ رحمه الله ـ (ت٤٦٣هـ): «الذي اجتمع عليه أئمّة الحديث والفقه في حال المحدِّث الذي يُقْبَل نقلُه، ويحتجُّ بحديثه، ويجعلُ سنّة وحُكْماً في دين الله... (فذكر صفات) ثمّ قال: «ويحتاج مع ما وصفنا أن يكون ثقةً في دينه، عدلاً، جائزَ الشّهادة، مرضيّاً»[4].

٥ ـ وقال ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ (ت٦٤٣هـ): «أجمع جماهيرُ أئمّة الحديث والفقه على أنّه يُشتَرطُ فيمن يُحتَجّ بروايته أن يكون عدلا، ضابطاً لما يرويه...»[5].

ثانياً: «أن يكون متقناً لما حمله، ضابطاً لما نقله»:

وهذا الشّرط تقدّم التصريح بوجوب تحقُّقِه في ناقل الخبر في بعض النّصوص التي سبق ذكرُها عن الأئمّة ـ رحمهم الله ـ. ولعلَّ الذهبي جمع هاتين العبارتين في سياقٍ واحدٍ لتقارب معناهما، أو أنّه قصد بجمعهما الدِّلالَةَ على أعلى مراتب التّوثيق، بدليل ذكره ما في النقطة الثالثة، وهو الفهم و المعرفة. والله أعلم.

---

(١) «الرسالة» (ص ٣٧٠).

(٢) انظر «شرح علل الترمذي» (٢/ ٥٧٧).

(٣) «مقدمة كتاب المجروحين» (ص١٧).

(٤) «التمهيد» (١/ ٢٨).

(٥) «علوم الحديث» (ص١١٤).

والضبط نوعان:

١ ـ ضبط صدر: وهو أن يُثْبِتَ الرَّاوي، ما سمعه بحيث يبعد زوالُه عن القوّة الحافظة، ويتمكّن من استحضاره متى شاء، وهذا شرطٌ فيمن يحدِّث من حفظه[(١)].

٢ ـ ضبط كتاب: وهو صيانته لديه عن تَطَرُّق التّزوير والتّغيير إليه، منذ سمع فيه وصححّه إلى أن يُؤَديَ منه، وذلك إذا كان يروي منه.[(٢)].

ثالثاً: «أن يكون له فهمٌ ومعرفةٌ بالحديث»:

كلام الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ في كتابه «الموقظة» يدلّ على أنّ المعرفة من صفات «الحافظ» الذي هو عنده أعلى من «الثقة»، فقد قال: «تُشترط العدالةُ في الرَّاوي كالشّاهد، ويمتاز الثقة بالضبط والإتقان، فإن انضاف إلى ذلك المعرفةُ والإكثارُ فهو حافظ»[(٣)].

كما يدلّ كلامُه أيضاً، على أن سِعة علم الرَّاوي ليست شرطاً في ثقته، بل تَوَفُّر ذلك فيه مع قلّة المناكير في روايته دليلٌ على ثقته.

واشتراط الفهم والمعرفة، إنما هو فيمن كان يحدِّث بالمعنى، ويدلُّ على ذلك:

١ ـ قول ابن حِبَّان ـ رحمه الله ـ «... والعلم بما يحيل من معاني ما يروي؛ هو أن يَعلم من الفقه بمقدار ما إذا أدّى خبرا، أو رواه من حفظه، أو اختصر لم يحله عن معناه الذي أطلقه رسول الله ﷺ إلى معنى آخر»[(٤)].

٢ ـ وقول ابن عبد البر ـ رحمه الله ـ «... فإن كان من أهل الفهم والمعرفة جاز له أن يحدِّث بالمعنى، وإن لم يكن كذلك لم يجز له ذلك؛ لأنّه لا يدري لعله يحيل الحلالَ إلى الحرام...»[(٥)].

---

(١) «نزهة النظر» (ص٨٢)، و «فتح المغيث» (٢/٢).
(٢) انظر «المصدرين السابقين» (في الموضعين المذكورين).
(٣) (ص٥٥)، وانظر شروط من يطلق عليه اسم «الحافظ» في «النكت» (١/ ٢٦٨).
(٤) «الإحسان بترتيب صحيح ابن حِبَّان» (١/ ١٥٢).
(٥) «التمهيد» (١/ ٢٨).

رابعاً: «أن تقل المناكير في روايته مع سعة علمه»:

وتوضيح ذلك: أن إكثار الرّاوي مع استقامة حديثه، وقلّة المناكير فيه، دليلٌ على عنايته بهذا الشّأن، وضبطه لمرويّاته، واشتهاره بالطّلب، والجِدّ فيه، ولا يضرُّه أن يتفرد بأحاديث لايُتابَع عليها، يدلّ على ذلك ما يلي:

١ ـ قول ابن حِبّان ـ رحمه الله ـ في ترجمة «عائذ الله المجاشعي»: «منكر الحديث على قلّته، لايجوز تعديله إلا بعد السّبر، ولو كان ممّن يروي المناكير، ووافق الثّقات في الأخبار لكان عدلاً مقبولَ الرّواية، إذ النّاس أحوالُهم على الصّلاح والعدالة، حتى يَتَبيَّنَ منهم ما يُوجب القَدْح، فَيُجرَح بما ظهر منه من الجَرْح، هذا حكم المشاهير من الرّواة...»[1].

٢ ـ تَعَقُّبُ أبي الحسن بن القطان ـ رحمه الله ـ لقول العُقيلي في ثابت بن عجلان ـ وقد ذَكَرَ له حديثاً ـ: «لايتابع عليه»[2] قال: «وهذا من العقيلي تحاملٌ عليه، فإنّه يمسّ بهذا من لا يُعرَف بالثّقة، فأمّا من عُرف بها فانفراده لا يضر، إلاّ أن يُكثر ذلك منه»[3].

قال الحافظ ابن حجر: «وهو كما قال»[4].

٣ ـ قول العلاّمة المعلّمي ـ رحمه الله ـ: «وليس من شرط الثقة أن يُتَابَع في كلّ ما حدث به، وإنما شرطه أن لايتفرّد بالمناكير عن المشاهير فَيُكثر»[5].

وتعرف كثرة أحاديث الرّاوي وسعة علمه، بتنصيص أحد الأئمّة الحفاظ على ذلك، كما هو الشّأن في ترجمة «أبي همّام الوليد بن شجاع»، حيث قال المفضّل بن غسّان الغلاّبي: «سمعت يحيى بن معين يقول: «عند

---

(١) «كتاب المجروحين» (٢/١٩٢ ـ ١٩٣).
(٢) «الضعفاء» (١/١٧٦).
(٣) «بيان الوهم والإيهام» (٥/٣٦٣).
(٤) «هدي الساري» (ص٣٩٤).
(٥) «التنكيل» (١/٤٧٦).

أبي همام مئة ألف حديث عن الثقات»[1].

أمّا معرفة قلّة المناكير في روايته فتعود إلى أحد أمرين:

أ ـ تنصيص أحد الحفّاظ على ذلك كالسّابق.

ب ـ أو ممارسة النّاقد، وتتبعه لمرويّات هذا الرّاوي موازنةً بمرويات الثقات.

ولم أجد في ترجمة أبي همام، تنصيص أحد من الأئمّة على قلّة المناكير في مروياته، فدلّ ذلك على أنّ قول الحافظ الذّهبي: «وهو على سعة علمه قَلَّ أن تجد له حديثاً منكراً» كان نتيجةَ الاستقراء والممارسة، فإنه مشهودٌ له بذلك[2]، والله أعلم.

وقد بَيَّنَ في ترجمة «محمّد بن إسحاق بن محمّد بن يحيى بن مندة» (ت٣٩٥هـ) بأنّ المشايخ المتأخرين لا يبلغون في الإتقان رتبة الصحة، فقال ـ تعليقا على قول أبي عبدالله بن أبي ذهل: سمعت أبا عبدالله بن منده يقول: «لا يخرج الصحيح إلا من ينزل في الإسناد أو يكذب» فقال الذّهبي: «يعني: أنّ المشايخ المتأخرين لا يبلغون في الإتقان رتبة الصحّة، فيقع في الكذب الحافظُ إن خَرَّج عنهم وسمّاه صحيحاً، أو يروي الحديث بنزول درجةٍ ودرجتين»[3].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[4]: «يعني أنّ شيوخ المتأخرين لا يرتقون إلى درجة الصحة فيكذب المحدِّثُ إن خَرَّج عنهم» أي: وسمّاه صحيحاً.

لكن كون حديث المتأخرين، لا يبلغ غالباً في الصحّة والإتقان، مرتبة حديث المتقدمين لا يمنع أن يُطلَق عليه «الصحّة» ـ أحياناً ـ إن كان من

(١) «تاريخ بغداد» (١٣/ ٤٧٣)، و انظر «تهذيب الكمال» (٣١/ ٢٤).
(٢) انظر «نزهة النظر» (ص١٩٠)، و«الإعلان بالتوبيخ» (ص٣٥٤).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٣٣).
(٤) (٣/ ١٠٣٣).

رواية المعتني بالحديث المتقن لأصوله، وكان ذا علمٍ وجودةِ معرفة، مع الفهم والصّدق والدّيانة، فقد جاء في ترجمة «يوسفَ بن خليل بن قُراجا الدّمشقي نزيل حلب» (ت٦٤٨هـ) قال الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ: «وتشاغل بالسّبب[1] حتى كَبُرَ وقارب الثّلاثين، ثمّ بعد ذلك حُبِّب إليه الحديث، وعُني بالرّواية، وسمع الكثير، وارتحل إلى النّواحي، وكتب بخطّه المتقنِ الحُلْوِ شيئاً كثيراً، وجلب الأصولَ الكبار، وكان ذا علم حسن، ومعرفةٍ جيِّدة، ومُشاركةٍ قويَّةٍ في الإسناد والمتن، والعالي والنّازل، والانتخاب»[2].

وقال في موضع آخر: «وكان حسنَ الأخلاق، مَرْضِيَ السِّيرة، خَرَّج لنفسه «الثمانيّات» وأجزاء عوالي، كـ «عوالي هشام بن عروة» و«عوالي الأعمش» و«عوالي أبي حنيفة» و«عوالي أبي عاصم النبيل» وما «اجتمع فيه أربعة من الصّحابة» وغير ذلك.

سمعتُ من حديثه شيئاً كثيراً، وما سمعت العُشْرَ منه، وهو يَدخل في شرط الصّحيح لفضيلته وجودة معرفته، وقوّة فهمه، وإتقان كتبه، وصدقه، وخيره، . . .»[3].

فالعمدة في المتأخرين صحّةُ أصولِ الرّاوي وصِدقه وعدالته، فمتى ثبت هذا في أحد الرّواة المتأخرين، وصَحّ سماعُه لما يروي بوجوده مُثْبَتاً بخطّ غير مُتَّهمٍ فروايته مقبولة، وإن كان غيرَ ضابطِ الصّدر، ويوضح ذلك ما يلي:

١ ـ قولُ ابن الصّلاح ـ رحمه الله ـ: «أعرض النّاس في هذه الأعْصُرِ المتأخِّرة عن اعتبار مجموع. . . الشّروط في رواة الحديث ومشايخه، فلم يَتقيّدوا بها في روايتهم لتعذُّر الوفاء بذلك. . . ووجه ذلك. . . كون المقصود المحافظةَ على خِصِّيصَة هذه الأمّة في الأسانيد، والمحاذرةَ من

---

(١) يعني: بطلب الرزق.

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٢٣/ ١٥١).

(٣) «المصدر نفسه» (٢٣/ ١٥٣).

انقطاع سلسلتها، فَلْيُعْتبر من الشّروط... ما يليق بهذا الغرض على تجرده، ولْيُكْتَفَ في أهليّة الشّيخ بكونه مسلماً بالغاً عاقلاً غيرَ متظاهرٍ بالفسق والسُّخف.

وفي ضبطه بوجود سماعه مُثْبَتاً بخطٍّ غير مُتَّهَم، وبروايته من أصلٍ مُوافِقٍ لأصل شيخه»[1].

٢ - وقول الحافظ الذّهبي - رحمه الله - راسماً منهجَه في كتابه «ميزان الاعتدال» -: «...وكذلك من قد تُكُلِّم فيه من المتأخِّرين، لا أُورِدُ منهم إلاّ من قد تَبَيَّن ضعفُه، واتّضح أمرُه من الرّواة، إذ العمدة في زماننا ليس على الرّواة، بل على المحدّثين والمفيدين[2]، والذين عُرفت عدالتهم وصدقهم في ضبط أسماء السّامعين، ثمّ من المعلوم أنّه لا بد من صون الرّاوي وستره»[3].

ثمّ اعتبر الحافظ الذّهبي - رحمه الله - الحدّ الفاصل بين المتقدم والمتأخر: رأس سنة ثلاث مئة، فقال: «فالحدّ الفاصل بين المتقدّم والمتأخّر هو: رأس سنة ثلاث مئة، ولو فتحت على نفسي تليينَ هذا الباب لما سلم معي إلا القليل، إذا الأكثر لا يَدرون ما يَروون، ولا يعرفون هذا الشّأن، إنما سُمّعوا في الصّغر واحْتُيجَ إلى عُلُوِّ سندهم في الكبر، فالعُمْدَة على من قرأ لهم، وعلى من أثبت طباق السّماع لهم»[4].

وسفر الحافظ السّخاوي، عن وجه التفرقة بين المتقدمين، والمتأخرين في ذلك بقوله: «والحاصل أنّه لما كان الغرض أوّلاً معرفة التّعديل والتجريح، وتفاوت المقامات في الحفظ والإتقان لِيُتَوَصَّل بذلك إلى التّصحيح، والتّحسين والتّضعيف، حصل التَّشَدُّدُ بمجموع تلك الصفات.

---

(١) «علوم الحديث» (ص١٣٢).

(٢) في المطبوع من «الميزان»: (والمقيدين) بالقاف، والتصويب من «تدريب الرّاوي» (١/ ٤٣٢).

(٣) «مقدمة ميزان الاعتدال» (ص٤).

(٤) «مقدمة ميزان الاعتدال» (ص٤).

ولما كان الغرض آخِراً الاقتصارَ في التّحصيل على مجرّد وجود السّلسلة السَّنَديّة اكتفوا بما ترى. ولكن ذاك بالنظر إلى الغالب في الموضعين، وإلاّ فقد يوجد في كل منهما من نمط الآخر وإن كان التّساهل إلى هذا الحد في المتقدّمين قليلاً»[١].

والخلاصة: أن سبب التساهل في إطلاق اسم الثِّقة عند المتأخرين ناشئٌ من كون الاعتماد فيهم على المصنّفات والأصول الصّحيحة التي اشتهرت بنسبتها إلى مؤلفيها، بل تواتر بعضها: والله أعلم.



(١) «فتح المغيث» (٢/١٠٧ ـ ١٠٨).





مراعاة اختلاف مناهج أئمّة الجرح والتّعديل

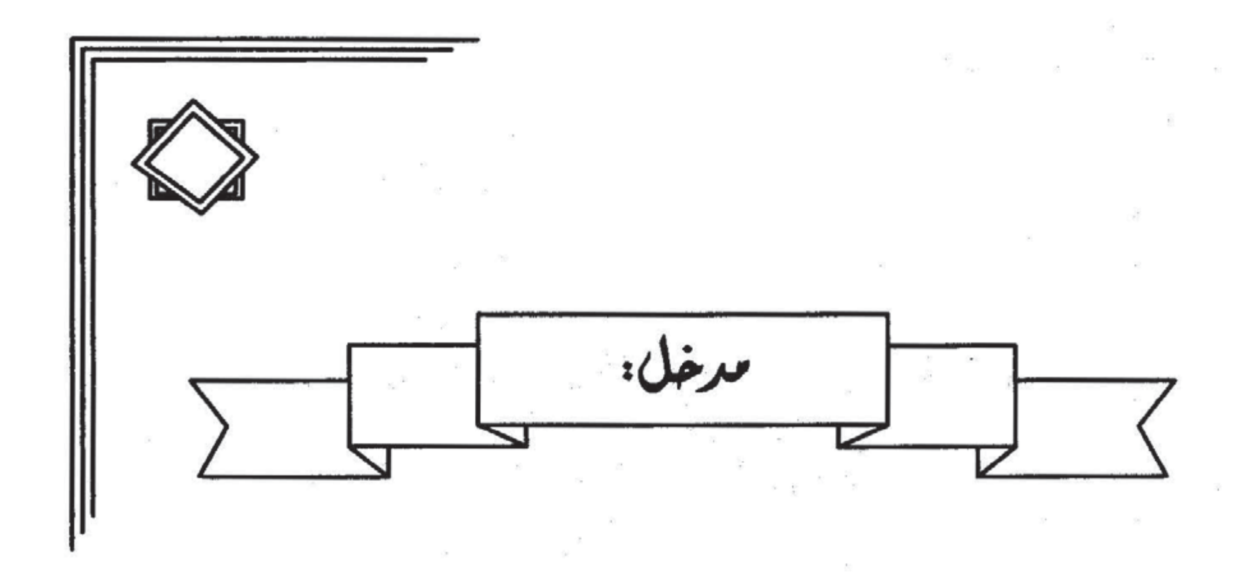
وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الأئمة المتعنتون في الجرح المتثبتون في التعديل.

المبحث الثاني: الأئمة المعتدلون في التوثيق المنصفون في الجرح.

المبحث الثالث: الأئمة المتساهلون في النقد.





مدخل:

إن علم الجرح والتّعديل، علمٌ بالغ الأهمية والشّرف، به يميّزُ بين صحاح الأخبار من سقامها، وصوابها من خطئها، ويُعرف ما به يُستدلّ على صدق الرّاوي وثقته وضبطه، أو على كذبه، أو فسقه، أو غفلته.

ولما ذكر الذّهبي ـ رحمه الله ـ قولَ عليّ بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ: «حدثوا النّاس بما يعرفون، ودعوا ما يُنكرون، أتحبون أن يُكذَّب الله ورسولُه»[(١)].

علّق عليه بقوله: «فقد زجر الإمام علي ـ رضي الله عنه ـ عن رواية المنكر، وحثّ على التّحديث بالمشهور، وهذا أصلٌ كبيرٌ في الكفّ عن بثّ الأشياء الواهية والمنكرة من الأحاديث في الفضائل والعقائد والرّقائق، ولا سبيل إلى معرفة هذا من هذا، إلاّ بالإمعان في معرفة الرّجال. والله أعلم»[(٢)].

فالعلم بهذا الوصف يحتاج من يتعاطاه إلى تمام الورع والخبرة، قال الحافظ الذّهبي: «والكلام في الرّجال لا يجوز إلا لتامّ المعرفة، تامّ الورع»[(٣)].

وقال أيضاً: «وإنما الكلام في العلماء، مفتقرٌ إلى وَزْنٍ بالعدل والورع»[(٤)].

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» ـ كتاب العلم ـ باب من خص بالعلم قوماً دون قوم... (١/ ٢٢٥/ رقم١٢٧) دون جملة: (ودعوا ما ينكرون). وانظر «فتح الباري» (١/ ٢٢٥).

(٢) «تذكرة الحفاظ» (١/ ١٣).

(٣) «ميزان الاعتدال» (٣/ ٤٦).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٤٤٨).

وَرَسَم ما يحتاج إليه النّاظر في هذا العلم، الفاحص فيه، المبتغي تعديلَ نقلة الأخبار وتزكيةَ النّاقلين للآثار، فقال: «فَحَقٌّ على المحدِّث أن يتورّع فيما يؤدّيه، وأن يَسأل أهلَ المعرفة والورع ليُعينوه على إيضاح مروياته. ولا سبيل إلى أن يَصير العارفُ الذي يزكّي نقلةَ الأخبار ويجرّحهم جِهْبذاً إلاّ بإدمان الطّلب، والفحص عن هذا الشّأن، وكثرةِ المذاكرة، والسّهر، والتّيقظ، والفهم، مع التّقوى، والدّين المتين، والإنصاف، والتّردّد إلى مجالس العلماء، والتّحري والإتقان وإلاّ تفعل:

فدع عنك الكتابةَ لست منها ولو سوّدتَ وجهَك بالمداد.

قال الله تعالى عزّ وجل: ﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾[1].

فإن آنست يا هذا من نفسك فهماً، وصدقاً، وديناً وورعاً، وإلاّ فلا تَتَعن، وإن غلب عليك الهوى، والعصبية لرأيٍ ولمذهبٍ فبالله لا تتعب، وإن عرفت أنّك مُخلِّط، مُخَبِّطٌ مُهمِلٌ لحدود الله فأَرِحْنا منك، فبعد قليلٍ ينكشف البَهْرَج[2]، ويَنْكَبّ الزغل[3]، ولا يحيق المكر السّيء إلاّ بأهله، فقد نصحتك، فعلم الحديث صَلَف، فأين علمُ الحديث؟! وأين أهلُه؟! كدت أن لا أراهم إلاّ في كتابٍ أو تحت ترابٍ»[4].

والأئمّة الذين تكلّموا في هذا الشّأن، وجَرّحوا وعدّلوا هم أهل ورعٍ وإنصاف، وخِبرةٍ ومعرفةٍ تامّة بأحوال الرّواة وتواريخ الرِّجال.

وليس المراد من ذلك أنّهم معصومون من الخطأ، والزّلل في كلّ ما يقولون ويَنقلون، بل شأنهم كما قال الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ: «ونحن لا ندّعي العصمة في أئمّة الجرح والتّعديل، لكن هم أكثر النّاس صوابا، وأندرُهم خطأً وأشدُّهم إنصافاً، وأبعدهم عن التّحامل، وإذا اتّفقوا على تعديلٍ أو جرحٍ فتمسّك به، واعضُضْ عليه بناجذَيْك، ولا تتجاوزه فتندم،

---

(١) سورة النحل، الآية: ٤٣.

(٢) البهرج: الباطل والرديء من الشيء. انظر «لسان العرب» (٢/ ٢١٧) مادة (بهرج).

(٣) الزغل: هو الغش. انظر «تاج العروس» (٧/ ٣٥٧) مادة (زغل).

(٤) «تذكرة الحفاظ» (١/ ٤).

ومن شذّ منهم فلا عبرة به، فَخَلِّ عنك العناء، واعْطِ القوسَ باريها، فوالله لولا الحفّاظ الكبار لخطبت الزّنادقة على المنابر، ولئن خطب خاطبٌ من أهل البدع، فإنما هو بسيف الإسلام، وبلسان الشّريعة، وبجاه السّنّة، وبإظهار متابعةِ ما جاء به رسول الله ﷺ، فنعوذ بالله من الخذلان»[1].

وقال أيضاً: «لسنا ندّعي في أئمّة الجرح والتّعديل، العصمة من الغلط النّادر، ولا من الكلام بنفسٍ حادّ فيمن بينهم وبينه شحناء وإحنة...»[2].

وقال: «وقد يكون نَفَسُ الإمام فيما وافق مذهبَه، أو في حال شيخه، ألطفَ منه فيما كان بخلاف ذلك، والعصمة للأنبياء، والصّدّيقيين وحكّام القسط[3]، ولكن هذا الدّين مؤيَّد محفوظ من الله تعالى، ولم يجتمع علماؤه على ضلالة لا عمداً ولا خطأً، فلا يجتمع اثنان على توثيق ضعيفٍ ولا على تضعيف ثقةٍ[4]، وإنما يقع اختلافهم في مراتب القوّة أو مراتب الضّعف، والحاكم منهم من يتكلّم بحسَب اجتهاده، وقوّة معارفه، فإن قُدِّر خطؤه في نقده فله أجرٌ واحد. والله الموفّق»[5].

وعلى النّاظر في كلام أئمّة الجرح والتّعديل، المطّلع على أحكامهم في الرّواة، أن يَتَتَبّع مذاهب هؤلاء ليتحرّر عنده «ما تُعطيه كلمتُهم في الرّواة؛ فإنّ منهم من لا يطلق «ثقة» إلاّ على من كان في الدّرجة العُليا من العدالة والضبط.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٨٢).

(٢) «المصدر نفسه» (٧/ ٤٠).

(٣) الصحيح: أن العصمة للأنبياء وليس لغيرهم.

(٤) جاء في حاشية الطبعة المصرية من «الإعلان بالتوبيخ» للسخاوي (ص١٦٨) بعناية الأستاذ حسام الدين القدسي، في تفسير مراد الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ بهذه العبارة، نقلاً عن العلامة الشيخ يحيى بن محمّد بن عبدالله الشاوي الجزائري «بأن المراد: لم يجتمع اثنان من غير مخالف. ونظير ذلك قولهم: «لم يختلف فيه اثنان» بأن المراد به الاتفاق لا العدد...».

وتوفي الشّاوي الجزائري ـ رحمه الله ـ سنة ١٠٩٦هـ وله ترجمة حافلة في «فهرس الفهارس» للكتاني (٢/ ١١٣٢ ـ ١١٣٥).

(٥) «الموقظة» (ص٦٣).

ـ ومنهم من يُطلقها على كلّ عدلٍ ضابطٍ، وإن لم يكن في الدّرجة العُليا من العدالة والضّبط.

ـ ومنهم من يطلقها على العدل وإن لم يكن ضابطاً.

ـ ومنهم من يطلقها على المجهول الذي روى حديثاً واحداً قد تُوبع عليه.

ـ ومنهم من يُطلقها على المجهول الذي روى حديثاً له شاهد.

ـ ومنهم من يطلقها على المجهول الذي روى حديثاً لم يستنكره هو.

ـ ومنهم من يطلقها على المجهول الذي روى عنه ثقة. إلى غير ذلك...

وهم مع ذلك مختلفون في الاستدلال على أحوال الرّواة، فمنهم المبالغ في التّثبّت. ومنهم المتسامح، ومن لم يَعرف مذهبَ الإمام ومنزلته من التثبّت لم يعرف ما تعطيه كلمته، وحينئذٍ فإمّا أن يتوقّف، وإمّا أن يحملها على أدنى الدّرجات، ولعلّ ذلك ظلمٌ لها، وإمّا أن يحملها على ما هو المشهور في كتب المصطلح، ولعل ذلك رفعٌ لها عن درجتها.

وبالجملة فإن لم يتوقّف قال بغير علمٍ، وسار على غير هدى»[1].

والإشارة إلى هذه المراعاة وضرورتِها، هو ما يتضمّنه هذا الفصلُ بقدر ما أشار إليه الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ في كتابه «سير أعلام النبلاء»؛ فالأئمّة الذين تكلّموا بالنّقد ليسوا على مرتبة واحدةٍ في نقدهم، بل هم على مناهج متنوّعة يتجلى بيانها في المباحث التالية:

المبحث الأول
الأئمة المتعنتون في الجرح
المتثبتون في التّعديل

وهم: من يَغمز الرّاوي بالغلطتين والثّلاث، ويُليّن بذلك حديثَه[2].

---

(١) «الاستبصار في نقد الرّجال» للمعلمي (ص٧).

(٢) انظر «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتّعديل» (ص١٥٨).

وقد أشار الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ في كتابه «سير أعلام النبلاء» إلى عددٍ من هؤلاء الأئمّة فمنهم:

الأول: الإمام شعبة بن الحجاج بن الورد أبو بسطام العتكي مولاهم الواسطي (ت١٦٠هـ):

عرّف الحافظ الذّهبي بإمامته في علم الحديث، وحجيته في نقد الرِّجال، فقال: «وكان أبو بسطام إماماً ثبتاً حجَّةً ناقداً، جِهْبذاً، صالحاً، زاهداً، قانعاً بالقوت، رأساً في العلم والعمل، منقطع القرين، وهو أولّ من جَرَّح، وعدّل، أخذ عنه هذا الشّأن يحيى بن سعيد القطّان، وابن مهدي وطائفة...»[(١)].

ووصفه أيضاً بالبراعة في النّقد فقال في ترجمة «يزيد بن أبي زياد الهاشمي مولاهم الكوفي» (ت١٣٧هـ): «...وقد حدّث عنه شعبة مع براعته في نقد الرِّجال»[(٢)].

ومن أمثلة تعنتّه في النّقد ما يلي:

١ ـ قال الذّهبي في ترجمة «محمّد بن مسلم بن تدرس أبي الزبير المكي» (ت١٢٦هـ) ـ مشيراً إلى تعنّت شعبة في ترك الرّواية عنه ـ: «ما توقّف في الرّواية عنه سوى شعبة، قد روى عنه مثلُ أيوب، ومالك»[(٣)].

٢ ـ وفي ترجمة «خالد بن مهران أبي المنازل البصري الحذاء» (ت١٤١هـ) قال يحيى بن آدم: حدّثنا أبو شهاب[(٤)] قال: قال لي شعبة: عليك بحجّاج[(٥)]، ومحمّد بن إسحاق فإنّهما حافظان، واكتم عليّ عند البصريين في خالدٍ وهشام»[(٦)].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٧/٢٠٦).

(٢) «المصدر نفسه» (٦/ ١٣٠).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٣٨٢).

(٤) هو: الحناط عبد ربه بن نافع الكناني.

(٥) هو: حجّاج بن أرطاة.

(٦) «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ٣٣٤) وقد تحرفت فيه جملة (عند البصريين في خالد) إلى (عند النضر بن خالد) وصوابه في «الجرح والتّعديل» (٣/ ١٥٥) و «الكامل» (٢/ ٢٢٧)، و «تهذيب الكمال» (٣٠/ ١٨٧).

قال الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ تعليقاً على ذلك ـ: «هذا الاجتهاد من شعبة مردود، لا يُلتفت إليه، بل خالد وهشام محتجّ بهما في «الصّحيحين»، هما أوثق بكثيرٍ من حجّاج وابن إسحاق، بل ضعف هذيْن ظاهر، ولم يتركا»[1].

وقال في ترجمة «هشام بن حسّان القردوسي»: «لم يُتابع شعبةَ على رأيه هذا أحدٌ»[2].

وقال في «تاريخ الإسلام»[3]: «بل هذان أوثق بكثير من حجّاج وابن إسحاق، ولم يتابع شعبة على هذه القولة أحدٌ».

ونصَّ الحافظ ابن حجر، على تشدّد شعبة في النّقد[4].

الثاني: الإمام يحيى بن سعيد بن فرّوخ القطّان البصري (ت١٩٨هـ):

أشار الحافظ الذّهبي إلى عنايته بهذا الشّأن، وإمامته في الجرح والتّعديل، فقال: «وعُنِيَ بهذا الشّأن أتمّ عناية، ورحلِ فيه وساد الأقران، وانتهى إليه الحفظ، وتكلّم في العلل والرّجال، وتخرّج به الحفاظ كمسدّد[5]، وعلي[6]، والفلاّس[7]...»[8].

وقال أيضاً: ـ مشيراً إلى ذلك وإلى منهجه في النّقد ـ: «كان يحيى بن سعيد متعنّتاً في نقد الرِّجال، فإذا رأيته قد وثّق شيخاً فاعتمد عليه، أمّا إذا ليّن أحداً فتأنّ في أمره، حتى ترى قولَ غيره فيه، فقد ليّن مثلَ إسرائيل،

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ١٩١).

(٢) «المصدر نفسه» (٦/ ٣٦١).

(٣) (حوادث ووفيات سنة ١٤١ ـ ١٦٠هـ ص٣١٩).

(٤) انظر «النكت» (١/ ٤٨٢).

(٥) هو: مسدّد بن مُسَرْهَد بن مُسَرْبَل الأسدي البصري المتوفى سنة ٢٢٨هـ انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٤٤٣ ـ ٤٤٨).

(٦) هو: علي بن عبدالله بن المديني.

(٧) هو: عمرو بن علي الفلاس أبو حفص الصيرفي.

(٨) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ١٧٦).

وهمّام، وجماعة احتجّ بهم الشّيخان، وله كتاب في الضّعفاء، ولم أقف عليه، ينقل منه ابن حزم وغيره، ويقع كلامه في سؤالات علي[1] وأبي حفص الصيرفي[2]، وابن مَعِين له»[3].

وقال في «تاريخ الإسلام»[4]: «تفقّه يحيى بن سعيد في هذا الشّأن بشعبة، وسفيان ولزم شعبةَ دهراً، وأخصُّ أصحاب يحيى بن سعيد، به عليّ بن المديني.

وإذا وثّق يحيى بن سعيد شيخاً فتمسّك به، أمّا إذا ليّن أحداً فتأنَّ في أمره فإنّ الرّجل متعنِّت جداً، وقد ليّن مثل إسرائيل وغيره من رجال الصّحيح، ولم أقف على كتابه في الضعفاء، لكن يقع من كلامه في أسئلة ابن المديني والفلاّس، وابن مَعِين أشياءُ نافعة».

ومن أمثلة تعنّته ما يأتي:

١ ـ في ترجمة «حرب بن شدّاد اليشكري البصريّ» (ت١٦١هـ) قال عَمرو بن عليّ الفلاّس: «كان يحيى لا يحدِّث، عن حرب بن شدّاد، وكان عبد الرّحمن يحدث عنه»[5].

قال الحافظ الذّهبي ـ متعقّباً ـ: «هذا من تعنّت يحيى بن سعيد في الرِّجال، وله اجتهاده، فلقد كان حجّة في نقد الرّواة»[6].

وقال في «تاريخ الإسلام»[7]: «قد عُلم تعنّت يحيى بن سعيد في الرِّجال، وبعد هذا فَيروي عن مجالدٍ ويقوّيه».

---

(١) هو: ابن المديني.

(٢) هو: عمرو بن علي الفلاس.

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ١٨٣).

(٤) (حوادث ووفيات سنة ١٩١ ـ ٢٠٠هـ ص٤٧٠ ـ ٤٧١).

(٥) «الضعفاء» للعقيلي (١/ ٢٩٤)، وانظر «تهذيب الكمال» (٥/ ٥٢٥).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ١٩٤).

(٧) (حوادث ووفيات سنة ١٦١ ـ ١٧٠هـ ص١١٧).

٢ ـ وفي ترجمة «عثمان بن عمر بن فارس البصري» (ت٢٠٩هـ) قال أبو حاتم: «هو صدوق، وكان يحيى بن سعيد لا يرضاه»[١].

فتعقّبه الحافظ الذّهبي بقوله: «يحيى بن سعيد كثير التّعنت في الرّجال، وإلاّ فعثمان بن عمر ثقة ما فيه مَغْمَز»[٢].

ونصّ على تشدّده في نقد الرّجال في رسالته: «الموقظة»[٣]، كما نصّ على ذلك أيضاً الحافظ ابن حجر في «النكت»[٤].

الثالث والرابع: الإمامان: أبو نعيم الفضل بن دُكَين الكوفي (ت٢١٨هـ)، وعفّان بن مسلم الصفّار البصري (ت٢٢٠هـ):

قال أبو عُبيد الآجري: قلت لأبي داود: بلغك عن عفّان، أنه يكذِّب، وهبَ بنَ جَرير؟ فقال: حدّثني عباس العنبري، قال: سمعت علياً يقول: أبو نُعيم وعفان صدوقان، لا أَقبل كلامَهما في الرّجال، هؤلاء لا يَدَعُون أحداً إلاّ وقعوا فيه»[٥].

فعلّق الحافظ الذّهبي على ذلك قائلاً: «يعني أنّه لا يختار قولَهما في الجرح لتشديدِهما، فأمّا إذا وثّقا أحداً فناهيك به»[٦].

وقال في «تاريخ الإسلام»[٧]: «وعفّان مختصرُ شعبة، فإنّه كان متعنّتاً في الرِّجال، كثيرَ الشكّ والضّبط للخط، يكتب ثمّ يَعرض على الشّيخ ما سمعه».

وقال المعلّمي ـ رحمه الله ـ: «وأبو نُعيم وعفّان من الأجلّة، والكلمة

---

(١) «الجرح والتّعديل» (٦/ ١٥٩).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٥٥٨).

(٣) (ص٦٣).

(٤) (١/ ٤٨٢).

(٥) «سؤالات الآجري» (٤/ ١٦٢ ـ ١٦٣).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٢٥٠).

(٧) (حوادث ووفيات سنة ٢١١ ـ ٢٢٠هـ ص٣٠١).

المذكورة[1] تدلّ على كثرة كلامهما في الرِّجال، ومع ذلك لا تكاد تجد في كتب الفنّ نقلَ شيءٍ من كلامهما»[2].

الخامس: الإمام يحيى بن مَعِين بن عون أبو زكريا الغطفاني، ثمّ المرّي مولاهم، البغدادي (ت٢٣٣هـ):

قال فيه الحافظ الذّهبي: «هو الإمام الحافظ، الجِهْبِذ، شيخ المحدِّثين... أحدُ الأعلام»[3].

وقال في «تاريخ الإسلام»[4]: «الإمام العالم،... فهو أسنّ من عليّ بن المديني وأحمد بن حنبل، وأبي بكر بن أبي شيبة، وإسحاق بن راهوية، وكانوا يتأدّبون معه، ويعرفون له فضلَه».

وقال في «تذكرة الحفاظ»[5]: «الإمام الفَرْد، سيِّد الحفاظ...».

ونصّ على تعنّته في نقد الرِّجال وتشدّده في الجرح[6]، كما نصّ على ذلك ابن حجر رحمه الله[7].

ومن أمثلة تعنّته ما يلي:

١ - في ترجمة «عبد العزيز بن أبي حازم سلمة بن دينار المخزومي مولاهم المدني» (ت١٨٤هـ) قال أحمد بن زُهير: سمعت يحيى بن مَعِين يقول لمصعب: «ابن أبي حازم ليس بثقةٍ في حديث أبيه»[8].

---

(١) يعني: ما أسنده أبو داود عن علي بن المديني.

(٢) «مقدمة تحقيقه كتاب الجرح والتّعديل» (ص ج).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٧١ - ٧٢).

(٤) (حوادث ووفيات سنة ٢٣١ - ٢٤٠هـ ص٤٠٥).

(٥) (٢/ ٤٢٩).

(٦) انظر «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتّعديل» (ص١٥٩). و«الموقظة» (ص٦٣).

(٧) انظر «النكت» (١/ ٤٨٢).

(٨) «التاريخ» (الورقة ١٤٨/أ)، فقال مصعب عقب ذلك: «ما سمعت منه - والحمد لله - عن أبيه إلا حديثاً واحداً».

فقال الحافظ الذّهبي ـ متعقباً ـ: «كذا جاء هذا! بل هو حجّة في أبيه وغيره»[1].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[2]: «بل هو ثقة حجّة في أبيه، وقد يكون غيرُه أقوى وأثبت منه».

وقال في «تاريخ الإسلام»[3]: «بل هو حجّة في أبيه وغير أبيه».

وقد روى ابن أبي خيثمة، عن ابن مَعِين أيضاً قولَه: «عبد العزيز بن أبي حازم ثقة صدوق، ليس به بأس»[4].

٣ ـ وقال في ترجمة «عاصم بن علي بن عاصم الواسطي» (ت٢٢١هـ): «وقد جرحَه يحيى بن مَعِين[5]، والصواب أنّه صدوقٌ كما قال أبو حاتم[6]»[7].

٤ ـ وقال في ترجمة «يحيى بن عبدويه البغدادي» (توفي في حدود

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٣٦٤).

(٢) (١/ ٢٦٨).

(٣) (حوادث ووفيات سنة ١٨١ ـ ١٩٠هـ ص٢٧٦).

(٤) «التاريخ» (٣/الورقة ١٤٨/ أ)، وانظر «الجرح والتّعديل» (٥/ ٣٨٣).

(٥) قال ابن الجنيد: قال لي يحيى بن مَعِين يوماً ابتداءً ولم أسأله عنه: «عاصم ليس بشيء ـ يعني عاصم بن علي ـ» «سؤالات ابن الجنيد» (ص٣٨٣).
وقال معاوية بن صالح: سمعت يحيى يقول: «عاصم بن علي بن عاصم ليس بشيء»، وفي موضع آخر: «علي بن عاصم ليس بشيء ولا ابنه عاصم، ولا ابنه الحسن» «الضعفاء» للعقيلي (٣/ ٣٣٧)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٣/ ٥١٢).
وقال أبو علي صالح بن محمّد جزرة: قال يحيى بن مَعِين: «كان عاصم ضعيفاً» «تاريخ بغداد» (١٢/ ٢٤٩)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٣/ ٥١٢).
وقال المفضل بن غسان الغلابي: «سألت يحيى بن مَعِين، عن عاصم بن علي؟ فذمه واتهمه» «تاريخ بغداد» (١٢/ ٢٤٩)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٣/ ٥١٢).
وقال عبيد الله بن محمّد الفقيه: سمعت يحيى بن مَعِين يقول ـ وذكر عاصم بن علي بن عاصم بن صهيب الواسطي ـ فقال: «كذاب ابن كذاب» «الكامل» (٦/ ٢٣٤).

(٦) انظر «الجرح والتّعديل» (٦/ ٣٤٨).

(٧) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٢٦٣).

سنة تسع وعشرين ومئتين): «أثنى عليه أحمد بن حنبل، وأمر ولده عبدالله بالسماع منه[1]، وأمّا يحيى بن مَعِين فرماه بالكذب[2]»[3].

٥ ـ وفي ترجمة «كامل بن طلحة أبي يحيى الجَحْدَري البصري نزيل بغداد» (ت٢٣١هـ) وثّقه الإمام أحمد في رواية[4]، وكذلك الدّارقطني[5]، وقال أبو حاتم: «لا بأس به»[6]، وفي روايةٍ عن أبي داود عن الإمام أحمد: «حديثُه حديث مقارب»[7]، ورواية أحمد بن أصرم عنه مثلها[8].

قال الذّهبي ـ رحمه الله ـ: «وأمّا عباس فروى عن ابن مَعين[9]: ليس بشيء»[10].

السادس: الإمام أبو حاتم محمّد بن إدريس الرّازيّ (ت٢٧٧هـ):

قال فيه الحافظ الذّهبي: «الإمام الحافظ، النّاقد، شيخ المحدّثين، . . . كان من بحور العلم، طوّف البلاد، وبرع في المتن والإسناد، وجمع وصنّف، وجرّح وعدَّل، وصحّح وعلّل»[11].

ووصف تعنّته بقوله: «إذا وثّقَ أبو حاتم رجلاً فتمسّك بقوله: فإنّه لا يوثّق إلاّ رجلاً صحيح الحديث، وإذا ليّن رجلاً، أو قال فيه: لا يحتجّ به، فتوقّف حتى ترى ما قال غيرُه فيه، فإنْ وثّقه أحدٌ فلا تَبْنِ على تجريح أبي حاتم، فإنّه متعنِّت في الرِّجال، قد قال في طائفةٍ من رجال «الصِّحاح»:

---

(١) انظر «الكامل» (٧/ ٢١٠)، و «تاريخ بغداد» (١٤/ ١٦٦).
(٢) انظر «تاريخ بغداد» (في الموضع السابق).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٤٢٥).
(٤) «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٩٧).
(٥) «تاريخ بغداد» (١٢/ ٤٨٧)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٩٩).
(٦) «الجرح والتّعديل» (٧/ ١٧٢).
(٧) «سؤالات أبي داود» (ص ٣٧٢).
(٨) «الضعفاء» للعقيلي (٢/الورقة ٢٢) ووقع في المطبوع أحمد بن لهيعة، وهو تحريف.
(٩) «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ٩)، ولم أقف عليه في «تاريخ الدوري» المطبوع.
(١٠) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٠٩).
(١١) «المصدر نفسه» (١٣/ ٢٤٧).

«ليس بحجّة»، «ليس بقويّ» أو نحو ذلك. . .»[1].

وقال في ترجمة «أبي زُرعة عُبيد الله بن عبد الكريم الرّازي» (ت٢٦٤هـ): «يُعجبني كثيراً كلامُ أبي زرعة في الجرح والتّعديل، يَبِينُ عليه الوَرَع، والمَخْبَرَة، بخلاف رفيقه أبي حاتم فإنّه جرّاح»[2].

وقال في ترجمة «طالوت بن عبّاد البصري الصيرفي» (ت٢٣٨هـ): «قال أبو حاتم[3]: «صدوقٌ». فأمّا قول أبي الفرج بن الجوزي[4]: «ضعّفه علماء النّقل» فهفوة من كِيسِ أبي الفرج، فإلى السّاعة ما وجدت أحداً ضعّفه، وحسبك بقول المتعنّت في النّقد أبي حاتم فيه»[5].

وذكره من المتعنّتين في رسالته «ذكر من يُعتمد قولُه في الجرح والتّعديل»[6].

وممن نصّ على شدّة أبي حاتم الرّازيّ في النّقد، شيخُ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ حيث قال ـ وقد ذكر توثيقه وتوثيق ابن مَعِين، لموسى بن أبي الفُرات ـ: «وناهيك ممّن يوثّقه هذان مع صُعوبة تزكيتهما»[7].

وقال أيضاً: «وتزكية أبي حاتم في الغاية»[8].

وقال في موضعٍ آخر: «وأمّا قول أبي حاتم: «يُكتب حديثُه ولا يُحْتجَ به» فأبو حاتم يقول مثل هذا في كثيرٍ من رجال «الصّحيحين»، وذلك أنّ

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٦٠).
(٢) «المصدر نفسه» (١٣/ ٨١).
(٣) «الجرح والتّعديل» (٤/ ٤٩٥).
(٤) «الضعفاء والمتروكون» (٢/ ٦٢).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٢٦).
(٦) (ص١٥٩).
(٧) «الفتاوى الكبرى» (٣/ ٣٢٤).
(٨) «مجموع الفتاوى» (٢٣/ ٣١٨).

شرطه في التّعديل صَعْب، والحجّة في اصطلاحه ليس هو الحجّة في اصطلاح جمهور أهل العلم»[١].

ونصّ الحافظ ابن حجر كذلك على شدّته في النّقد[٢].

ومن أمثلة تعنته في الجرح ما يأتي:

١ ـ قال الذّهبي ـ رحمه الله ـ في ترجمة «بشير بن نَهِيك أبي الشّعثاء البصريّ»: «حديثُه في الكتب الستّة، شذّ أبو حاتم فقال[٣]: «لا يحتجّ به..»[٤].

وقال في «تاريخ الإسلام»[٥]: «وكان صالحاً من الثّقات، وشذّ أبو حاتم، فقال: «لا يحتجّ به».

٢ ـ وقال في ترجمة «بُرَيد بن عبدالله بن أبي بردة الأشعري الكوفي» (توفي سنة نيف وأربعين ومئة): «وهو صدوقٌ احتجّا به في «الصّحيحين» وقال أبو حاتم[٦]: «لا يحتجّ به»... وقال أبو حاتم أيضاً: «ليس بالمتين، يُكتب حديثه»»[٧].

وقال في «تاريخ الإسلام»[٨]: «وهو صدوقٌ موثّق، إلاّ أن أبا حاتم قال: «لا يحتج به»».

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٤/ ٣٥٠).

(٢) انظر «النكت» (١/ ٤٨٢).

(٣) انظر «الجرح والتّعديل» (٢/ ٣٨٠)، وعبارته: «لا يحتج بحديثه».

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٤٨١).

(٥) (حوادث ووفيات سنة ١٠٠هـ ص٣٠٤).

(٦) انظر «الجرح والتّعديل» (٢/ ٤٢٦)، ولفظه: «روى عنه الثوري فمن دونه، يكتب حديثه وليس بالمتين»، ولم أجد فيه عبارة «لا يحتج به» ولم يذكرها الذّهبي نفسه في «ميزان الاعتدال» (١/ ٣٠٥) إلا أن تكون وقعت له في نسخة أخرى، أو قالها أبو حاتم في غير هذا الموضع، وسياق الذّهبي كلام أبي حاتم هنا يوحي بأن أبا حاتم تكلم، في بريد بن عبدالله في موضعين منفصلين، وقعت في أحدهما عبارة «لا يحتج به». والله أعلم.

(٧) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٢٥٢).

(٨) (حوادث ووفيات سنة ١٥٠هـ ص ٧٧).

٣ ـ وفي ترجمة «شيبان بن عبد الرَّحمٰن النحوي التميمي مولاهم البصري نزيل الكوفة، ثمّ بغداد» (ت١٦٤هـ)، وثّقه غيرُ واحد من الأئمّة، مع تنصيص بعضهم على صحة كتابه، منهم: ابن سعد[١]، وابن مَعِين[٢]، وابن عمّار[٣]، وأحمد بن حنبل[٤]، والترمذي[٥]، وغيرهم.

أمّا أبو حاتم فجاء عنه أنّه قال: «كوفي حَسَن الحديث، صالح الحديث، يُكتب حديثُه و لا يُحْتجّ به»[٦].

فتعقّبه الحافظ الذّهبي بقوله: «قول أبي حاتم فيه: «لا يحتج به» ليس بجيِّد»[٧].

كذا تَعَقَّب الذّهبيُّ أبا حاتم في هذا الموضع ووصف كلامه في شيبان بن عبد الرّحمٰن بعدم الجودة، وذلك لدلالته على التّعنّت والشدّة في الجرح، لكن الشّأن في ثبوت عبارة «لا يحتج به» عن أبي حاتم، فقد قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: «وقرأت بخط الذّهبي: «قال أبو حاتم: لا يحتج به[٨]»، وهذه اللّفظة ما رأيتها في كتاب ابن أبي حاتم، فيُنظر ليس فيه إلا: «يُكتب حديثُه» فقط، وكذا نقله عنه الباجي[٩][١٠].

---

(١) انظر «الطبقات» (٧/ ٣٢٢).

(٢) انظر «تاريخ الدارمي» (ص٥٣)، ورواية ابن أبي خيثمة في «الجرح والتّعديل» (٤/ ٣٥٦)، ورواية ابن الغلابي في «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٧٢)، ورواية أحمد بن سعد بن أبي مريم «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٣) انظر «المصدر نفسه» (٩/ ٢٧٣).

(٤) انظر «الجرح والتّعديل» (ص١٤٢).

(٥) انظر «سننه» (٤/ ٥٨٥/رقم٢٣٧٠).

(٦) «الجرح والتّعديل» (٤/ ٣٥٦).

(٧) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤٠٨).

(٨) انظر «ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٨٥) فقد نقل عبارة أبي حاتم بلفظ: «صالح الحديث لا يحتج به».

(٩) انظر «التجريح والتّعديل» (٣/ ١١٦٥) وجاءت العبارة فيه بلفظ «كوفي حسن الحديث، صالح الحديث، ويكتب حديثه» بزيادة واو العطف، فإن صحت هذه الزيادة فهي صريحة في المراد بأن أبا حاتم لم يرد تضعيف شيبان بن عبد الرّحمٰن. والله أعلم.

(١٠) «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٧٤).

وقال في «هدي الساري»[1]: «وقرأت بخط الذّهبي في «الميزان»: «قال أبو حاتم: «صالح الحديث، لا يحتجّ به». قلت (القائل: ابن حجر): «وهو وَهم في النّقل، فالذي في كتاب ابن أبي حاتم عن أبيه: «كوفي حسن، صالح، يكتب حديثه»، وكذا نَقل الباجي عنه، وكذا هو في «تهذيب الكمال»[2]، وهو الصّواب».

وعلّق العلاّمة المعلّمي على النّسخة المطبوعة من كتاب «الجرح والتّعديل» على هذه القضيّة بقوله: «كلمة: «لا يحتج به» ثَبَتَتْ عندنا في الأصلين، ولم يذكرها المزّي في «التهذيب» (ثمّ نقل كلام ابن حجر من الموضعين السّابقين) ثمّ قال: «ولم يَهِم الذّهبي، ولكن هذه الكلمة وقعت في بعض النّسخ دون بعض، ويُوشك أن تكون من زيادة بعض النّساخ؛ لأنّ أبا حاتم يُكثر أن يقول: «يُكتب حديثُه و لا يُحْتجّ به» فلمّا قال في هذه التّرجمة «يُكتب حديثه» جرى قلم النّاسخ على العادة بزيادة: «ولا يحتجّ به» وهي كالمنافية لما قبلها، ولما عليه جمهور الأئمّة؛ والله أعلم»[3].

٤ ـ وقال في ترجمة «عبّاد بن عبّاد بن حبيب الأزدي العتكي المهلّبي البصريّ» (ت١٨١هـ): «وكان سَرِيّاً نبيلاً، حجّةً من عقلاء الأشراف وعلمائهم، تعنّت أبو حاتم كعادته، وقال[4]: «لا يحتجّ به»»[5].

وقال في «تاريخ الإسلام»[6]: «وقد تَعَنّت أبو حاتم كعادته وقال: «لا يحتجّ به»».

٥ ـ وقال في ترجمة «يحيى بن عبدالله بن بُكير القرشي المخزومي

---

(١) (ص٤١٠).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١٢/٥٩٦)، وعبارته: «حسن الحديث، صالح الحديث، يكتب حديثه».

(٣) «تحقيق الجرح والتّعديل» (٤/٣٥٦ ـ ٣٥٧ ـ الهامش رقم٤).

(٤) انظر «الجرح والتّعديل» (٦/٨٣) ولفظه: «صدوقٌ لا بأس به»، قيل له: يحتج بحديثه؟ قال: «لا».

(٥) «سير أعلام النبلاء» (٨/٢٩٥).

(٦) (حوادث ووفيات سنة ١٨١ ـ ١٩٠هـ ص١٩٩).

مولاهم المصري» (ت٢٣١هـ): «احتجّ به الشّيخان، وذكره ابن حِبَّان في «الثّقات»[(١)]، وأمّا أبو حاتم فقال[(٢)]: لا يحتج به»، قال: «كان يَفْهم هذا الشّأن»[(٣)].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[(٤)]: «قد عُلِم تعنّت أبي حاتم في الرِّجال، وإلاّ فالشّيخان قد احتجّا به...».

٦ ـ وفي ترجمة «أبي ثور إبراهيم بن خالد الكلبي البغدادي الفقيه» (ت٢٤٠هـ) قال أبو حاتم: «أبو ثور رجلٌ يَتَكلّم بالرّأي، يخطيء ويصيب، وليس محلّه محل المتّسِعين في الحديث، قد كتبت عنه»[(٥)].

قال الذّهبي ـ رحمه الله ـ: «بل هو حجّة بلا تردُّد»[(٦)].

وقال في «ميزان الاعتدال»[(٧)]: «وأمّا أبو حاتم فتعنّت (فذكر كلامه، ثمّ قال): فهذا غلُوّ من أبي حاتم ـ سامحه الله ـ».

وقال في «الرّواة الثقات»[(٨)]: «أحد المجتهدين، وثّقه النّاس، تعنّت أبو حاتم كعوائده، وقال: (فذكر كلامه) ثمّ قال: «هذا غلوّ من أبي حاتم ـ غفر الله له ـ».

ونقد الذّهبي ـ رحمه الله ـ لكلام أبي حاتم ـ رحمه الله ـ مبنيٌّ على نقله لعبارة أبي حاتم، بلفظ: «وليس محلّه محلَّ المُسَمِّعِين للحديث» فهذا معناه ـ والله أعلم ـ أنّ أبا ثور لا يرقى إلى رتبة من يُسمع منه ويؤخذ حديثُه، إمّا لطعنٍ في عدالته أو لخللٍ في ضبطه.

---

(١) (٩/٢٦٢).

(٢) انظر «الجرح والتّعديل» (٩/١٦٥)، ولفظه: «يُكتب حديثُه و لا يُحتجّ به، كان يفهم هذا الشأن».

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٠/٦١٣).

(٤) (٢/٤٢٠).

(٥) «الجرح والتّعديل» (٢/٩٨).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (١٢/٧٦).

(٧) (١/٢٩).

(٨) (ص٤١).

أما اللّفظ الموجود في النّسخة المطبوعة من كتاب «الجرح والتّعديل»[1] ـ كما سلف نقله عنه وهو «وليس محلّه محلّ المتّسِعِين في الحديث» ـ فهو صريحٌ في أنّ المراد: أنّ أبا ثورٍ ليس من الحفّاظ المكثرين في الحديث وروايته لغلبة الفقه عليه، وهذا بَيِّن في أنّه ليس بجرحٍ لا في العدالة، ولا في الضّبط.

وقد جوّز تاج الدين بن السبكي أن يكون قول أبي حاتم: «محل المسمَّعين» تصحيفاً في الكُتب، وأنّه إنما قال: «محلّ المتّسِعين» أي المكثرين، وقال: «فإنّ أبا ثور لم يكن من المكثرين في الحديث إكثارَ غيره من الحفّاظ، وقد رأيت اللّفظة هكذا بخطّ بعض محدّثي زماننا في الحكاية عن أبي حاتم، ولا شك أنّ الفقه كان أغلبَ عليه من الحديث»[2].

وأمّا قول أبي حاتم: «كان يتكلّم بالرّأي يخطيء ويصيب» فالظّاهر أنّه لم يَقْصِد به التّجريح، وإنما قَصْدُه حكايةُ الواقع، بدليل اقتران عبارته بجملة «يخطيء ويصيب»، وهذا قاسَمٌ مشترَك بين جميع المجتهدين في كل العلوم، وهي عبارة تقال في مَعْرِض الاعتذار، لا في موضع الذّم والتّجريح. وأبو ثور قد كان فقيهاً يميل إلى أهل الرّأي في أوّل أمره، ثمّ لما قدم الإمام الشافعيّ بغداد وجالسه أبو ثور، آب إلى مذهب أهل الحديث.

قال الخطيب البغدادي ـ رحمه الله ـ: «وكان أحدَ الثقات المأمونين، ومن الأئمّة الأعلام في الدّين، وله كُتُب مصنّفة في الأحكام، جَمَع فيها بين الحديث والفقه»[3].

وقال في موضع: «كان أبو ثور أولاً يتفقّه بالرّأي، ويذهب إلى قول أهل العراق، حتى قدم الشّافعي بغداد، فاختلف أبو ثور إليه، ورجع عن الرّأي إلى الحديث»[4].

---

(١) وكذا نقله ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١/ ١١٩).
(٢) «طبقات الشافعية» (٢/ ٧٦).
(٣) «تاريخ بغداد» (٦/ ٦٥).
(٤) «المصدر نفسه» (٦/ ٦٧).

والخلاصة: أنّ أبا حاتم الرّازي لم يشدّد في كلامه على أبي ثور، وإنما حكى واقع حاله كما استبان له، فطرأ على عبارته تصحيفٌ، أوهم تعنّته فيه بالجرح، وليس الأمر كذلك. والله أعلم.

السابع: الإمام أحمد بن شعيب النّسائي (ت٣٠٣هـ):

عَرَّف الحافظ الذّهبي بإمامته، وحِذْقه في الحديث وعلله، ونقد الرِّجال فقال: «الإمام الحافظ، الثّبت، شيخ الإسلام، ناقد الحديث، . . .»[(١)].

وقال: «وكان من بحور العلم مع الفهم، والإتقان، والبصر، ونقد الرِّجال، وحُسْن التأليف.

جال في طلب العلم في خراسان، والحجاز، ومصر، والعراق، والجزيرة، والشّام، والثغور، ثمّ استوطن مصر، ورحل الحفّاظ إليه، ولم يبق له نظيرٌ في هذا الشّان»[(٢)].

وقال أيضاً: «ولم يكن أحدٌ في رأس الثّلاث مئة أحفظَ من النّسائي، هو أحذق بالحديث وعلله ورجاله من مسلم، ومن أبي داود، ومن أبي عيسى، وهو جارٍ في مِضمار البخاري، وأبي زرعة. . .»[(٣)].

ولما نقل قولَ أبي الفضل محمّد بن طاهر المقدسي: سألت الإمام أبا القاسم سعد ابن عليّ الزّنجاني بمكّة عن حال رجل من الرّواة فوثّقه، فقلت: إنّ أبا عبد الرَّحمٰن النّسائي ضعّفه، فقال: «يا بُنَيّ إنّ لأبي عبد الرَّحمٰن في الرِّجال شرطاً، أشدّ من شرط البخاري ومسلم»[(٤)].

علّق على ذلك الذّهبي بقوله: «صَدق، فإنه ليَّن جماعةً من رجال صحيحي البخاري ومسلم»[(٥)].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١٢٥).

(٢) «المصدر نفسه» (١٤/ ١٢٧).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١٣٣).

(٤) «شروط الأئمة الستة» (ص٢٦).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١٣١).

وقال في ترجمة «عبدالله بن وهب بن مسلم الفهري مولاهم المصري» (ت١٩٧هـ): «... وعبدالله حجّة مطلقاً، وحديثه كثير الصِّحاح، وفي دواوين الإسلام، وحَسْبُك بالنّسائي وتعنّته في النّقد حيث يقول: «وابن وهب ثقة، ما أعلمه روى عن الثقّات حديثاً منكراً»[(١)].

وفي «تاريخ الإسلام»[(٢)] - وقد نقل قول النّسائي، في الحارث بن عبدالله الأعور: «ليس بقويّ»[(٣)] - فقال الذّهبي: «...وأيضاً فإنَّ النّسائي مع تعنّته في الرِّجال قد احتجّ بالحارث[(٤)]».

وقال في «ميزان الاعتدال»[(٥)]: «وحديث الحارث في السّنن الأربعة، والنّسائي مع تعنته في الرِّجال، فقد احتجّ به وقوّى أمره، والجُمهور على توهين أمره، مع روايتهم لحديثه في الأبواب...».

ومن أمثلة تعنّته ما يأتي:

١ - قال الذّهبي - رحمه الله - في ترجمة «إسماعيل بن أبي أُويس عبدالله بن عبدالله بن أويس الأصبحي المدني» (ت٢٢٦هـ): «وقال النّسائي: «ضعيف»[(٦)].

وقال مرّة - فَبَالَغ -: «ليس بثقة»[(٧)]»[(٨)].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٩/٢٢٨).
(٢) (حوادث ووفيات سنة ٧٠هـ ص٩٠).
(٣) «الضعفاء والمتروكون» (ص١٦٤).
(٤) انظر «سنن النّسائي» - كتاب الزينة - باب المتوشمات وذكر الاختلاف على عبدالله بن مرة والشعبي في هذا (ج٨/ ٥٢٤ - ٥٢٥/ رقم٥١١٧، ٥١١٨، ٥١١٩).
وقد تعقب الحافظ ابن حجر قول الذّهبي: إن النّسائي احتج بالحارث، فقال: «لم يحتج به النّسائي، وإنما أخرج له في «السنن» حديثاً واحداً مقروناً بابن ميسرة، وأخرج في «اليوم والليلة» متابعة، هذا جميع ما له عنده» «تهذيب التهذيب» (٢/١٤٧)، والمواضع المشار إليها من السنن تنقض هذا التعقب.
(٥) (١/٤٣٧).
(٦) «الضعفاء والمتروكون» (ص١٥٢).
(٧) «تهذيب الكمال» (٣/١٢٨).
(٨) «سير أعلام النبلاء» (١٠/٣٩٣).

٢ ـ وفي ترجمة «حسين بن داود الملقّب بِسُنَيْد المِصِّيصِي» (ت٢٢٦هـ) قال النّسائي: «ليس بثقة»[١].

فتعقّبه الذّهبي بقوله: «مشّاه النّاس، وحملوا عنه، وما هو بذاك المتقن»[٢].

قال الخطيب البغدادي: «لا أعلم أيّ شيءٍ غَمَصُوا على سُنَيْد، وقد رأيتُ الأكابر من أهل العلم رووا عنه، واحتجّوا به، ولم أسمع عنهم فيه إلاّ الخير. وقد كان سُنَيد له معرفةٌ بالحديث، وضَبْطٍ له، فالله أعلم. وذكره أبو حاتم الرّازيّ في جملة شيوخه الذين روى عنهم، وقال[٣]: «بغدادي صدوقٌ»[٤].

٣ ـ وقال في ترجمة «يحيى بن عبدالله بن بكير القرشيّ المخزومي مولاهم المصريّ» (ت٢٣١هـ): «كان غزيرَ العلم، عارفاً بالحديث وأيّام النّاس، بصيراً بالفتوى، صادقاً، ديّناً. وما أدري ما لاح للنّسائي منه حتى ضعّفه[٥]، وقال مرّة: «ليس بثقة»[٦]. وهذا جَرْحٌ مردود، فقد احتجّ به الشيخان، وما علمت له حديثاً منكراً حتى أُورِدَه»[٧].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[٨]: «وقال النّسائي: «ضعيف». وأسرف بحيث إنّه قال في وقت آخر: «ليس بثقة». وأين مثلُ ابن بكير في إمامته، وبَصَره بالفتوى، وغزارة علمه، وعلى هذا فقد روى البخاري عن رجلٍ عنه أيضاً[٩]».

---

(١) «تاريخ بغداد» (٨/ ٤٣).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٦٢٧).

(٣) «الجرح والتّعديل» (٤/ ٣٢٦).

(٤) «تاريخ بغداد» (٨/ ٤٣ ـ ٤٤).

(٥) انظر «الضعفاء والمتروكون» (ص٢٤٨)، ولفظه: «ضعيف».

(٦) «تهذيب الكمال» (٣١/ ٤٠٣).

(٧) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٦١٤).

(٨) (٢/ ٤٢٠).

(٩) انظر «صحيح البخاري» ـ كتاب تفسير القرآن ـ باب ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمۡ وَلِقَآئِهِۦ...﴾ (٨/ ٤٢٦/ رقم٤٧٢٩)، روى البخاري عن محمّد بن عبدالله الذهلي عنه. انظر «فتح الباري» (٨/ ٤٢٦).

وقال في «تاريخ الإسلام»[1]: «ولم يَقبل النّاس من النّسائي إطلاقَ هذه العبارة في هذا والذي قبله، كما لم يَقبلوا منه ذلك في أحمد بن صالح المصري[2]».

٤ ـ وقال في ترجمة «هدبة بن خالد بن أسود بن هدبة القيسيّ البصريّ» (ت٢٣٥هـ): «روى علي بن الجُنيد، عن يحيى بن مَعِين: ثقة[3]، وقال أبو حاتم[4]: «صدوقٌ»، واحتجّ به الشّيخان. وما أدري مستند قول النّسائي[5]: «هو ضعيف»...»[6].

الثامن: الإمام أبو حاتم محمّد بن حِبَّان البستي ـ رحمه الله ـ (ت٣٥٤هـ):

عَرَّف الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ بإمامته في هذا الفنّ فقال: «الإمام العلاّمة، الحافظ المجوِّد، شيخ خراسان... صاحب الكتب المشهورة»[7].

وقال أيضاً: «صاحب «الأنواع»[8]، ومؤلِّف كتابيْ «الجرح

---

(١) (حوادث ووفيات سنة ٢٣٠ ـ ٢٦٠هـ الورقة ٨٤/ب) وقد حصل الخلط في هذه العبارة في المطبوع (حوادث ووفيات سنة ٢٣١ ـ ٢٤٠هـ ص٤٠٢). والمشار إليه في هذا السياق هو: يحيى بن سليمان بن يحيى الجعفي، نقل قول النسائي في ترجمته (الحوادث نفسها ـ ص٤٠٠): «وليس بثقة، فقال الذّهبي ـ كالمتعقب عليه ـ: «وقال غيره بتوثيقه».

(٢) هو: قوله فيه: «ليس بثقة» «الضعفاء والمتروكون» (ص١٥٧).

(٣) «الكامل» لابن عَديّ (٧/١٣٩)، وكذا قال في رواية ابن الجنيد الختلي عنه، انظر «سؤالاته» (ص٣٥٨).

(٤) «الجرح والتّعديل» (٩/ ١١٤).

(٥) «تهذيب الكمال» (٣٠/ ١٥٥).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٩٨).

ومن أمثلة تعنته أيضاً ما جاء في «ميزان الاعتدال» (١/ ٢٦٦) ترجمة «أشعث بن عبد الرّحمٰن اليامي» قال الذّهبي: «وأسرف النّسائي في قوله: «ليس بثقة، ولا يكتب حديثه»». انظر «الضعفاء والمتروكون» (ص١٥٥)، وليس فيه جملة: «ولا يكتب حديثه».

(٧) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٩٢ ـ ٩٣).

(٨) هو: كتابه: «المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع، من غير وجود قطع في سندها، ولا ثبوت جرح في ناقليها».

والتّعديل»[1]، وغير ذلك، كان من أئمّة زمانه، وطلب العلم على رأس الثّلاث مئة، وأدرك أبا خليفة، وأبا عبد الرَّحمٰن النّسائي، وكتب بالشّام، والحجاز، ومصر، والعراق، والجزيرة، وخراسان، . . . وكان عارفاً بالطب، والنجوم، والكلام، والفقه، رأساً في معرفة الحديث»[2].

وقد انتقد الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ أبا حاتم بن حِبَّان، في كثير من التراجم التي لاح فيها تعنّتُه وإسرافُه في الجرح، فمن ذلك:

١ ـ في ترجمة «عَمرو بن دينار البصري» (توفي في حدود الثّلاثين ومئة) قال الذّهبي ـ رحمه الله ـ: «أسرف فيه ابن حِبَّان، فقال[3]: «لا يحلّ كَتْبُ حديثِه، إلاّ على جهة التّعجّب، ينفرد بالموضوعات عن الأثبات»[4].

٢ ـ في ترجمة «حجّاج بن أرطاة بن ثور النّخعي الكوفي» (ت١٤٧هـ) قال فيه ابن حِبَّان: «. . .كان صَلِفاً، كان خرج مع المهدي إلى خراسان فولاّه القضاء. . . تركه ابن المبارك، ويحيى القطّان، وابن مهدي، ويحيى بن مَعِين، وأحمد بن حنبل ـ رحمهم الله أجمعين ـ»[5].

فتَعَقَّبه الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ قائلاً: «كذا قال ابن حِبَّان! وهذا ليس بجيِّد، وقد قدّمنا عبارات هؤلاء في حجّاج، نعوذ به تعالى من التّهوّر في وزن العلماء»[6].

وقال في «ميزان الاعتدال»[7]: «تركه ابنُ المبارك، ويحيى القطّان،

---

(١) يعني بهما: «كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين»، و«كتاب الثقات».

(٢) «ميزان الاعتدال» (٣/ ٥٠٦).

(٣) انظر «كتاب المجروحين» (٢/ ٧١)، ولفظه: «كان ممن ينفرد بالموضوعات عن الأثبات، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب».

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٣٠٨).

(٥) «كتاب المجروحين» (١/ ٢٢٥).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٧٤).

(٧) (١/ ٤٦٠).

وابن مهدي، وابن مَعِين، وأحمد؛ كذا قال ابن حِبَّان! وهذا القول فيه مجازفة».

وعبارات أولئك الأئمّة الذين ذكرهم ابن حِبَّان هي كالتّالي:

أ ـ قال الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ: قال ابن المبارك: «كان الحجّاج يدلِّس؛ يحدّثنا عن عمرو بن شعيب بما يحدّث محمّد العرزمي، والعرزمي متروك لا نَقْرَبُه»[1].

ـ وقال الحسن بن الرّبيع، عن ابن المبارك: «رأيت الحجّاج بن أرطاة، يحدِّث في مسجد الكوفة، والنّاس مجتمعون عليه، وهو يحدِّثهم بأحاديث محمّد بن عبيد الله العرزمي، يدلسها حجّاج عن شيوخ العرزمي، والعرزمي قائمٌ يصلي ما يَقْرَبُه أحد، والزِّحام على الحجّاج»[2].

ب ـ وقال أبو بكر بن خلاد الباهلي: «سمعت يحيى (القطّان) يذكر أنّ حجّاجاً لم يَرَ الزّهري، وكان سيِّءَ الرّأي فيه جداً، ما رأيته أسوأَ رأياً في أحدٍ منه في حجّاج، ومحمّد بن إسحاق، وليث، وهمّام، لا يستطيع أحدٌ أن يُراجعه فيهم»[3].

ـ وقال علي بن المديني: قال يحيى: «رأيت الحجّاج بن أرطاة يفتي بمكّة فلم أحمل عنه، ولم أحمل عن رجلٍ عنه» ـ كان عنده مضطرباً»[4].

وقال ابن المديني أيضاً: سمعت يحيى يقول: «الحجّاج بن أرطاة،

---

(١) «التاريخ الكبير» (٢/ ٣٧٨)، و «التاريخ الصغير» (٢/ ١٠٣) وفيه: «والعرزمي متروك لا نقويه».

(٢) «الكامل» (٢/ ٢٢٤)، وانظر «الضعفاء» للعقيلي (١/ ٢٧٨).

(٣) «العلل ومعرفة الرّجال» (٣/ ٢١٦)، وقد نسب العُقيلي في «الضعفاء» (١/ ٢٧٩) هذه الرّواية إلى أحمد بن حنبل، عن يحيى بن سعيد، وتابعه على ذلك الحافظ الذّهبي في «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٧٢)، سلوكاً منهما على الجادة من رواية عبدالله بن أحمد عن أبيه في «العلل» غالباً، وإنما هي من روايته عن ابن خلاد عن يحيى بن سعيد، وذكرها الخطيب على الاستقامة. انظر «تاريخ بغداد» (٨/ ٢٣٤).

(٤) «الضعفاء» للعقيلي (١/ ٢٨٠).

ومحمّد بن إسحاق عندي سواء». قلت ليحيى بن سعيد: «تركت الحجاج بن أرطاة متعمّدًا؟» قال: «كان بمكّة، وأنا بها، ولم أكتب عنه حديثاً قطّ، ولا عن ابن إسحاق حديثاً قطّ» - يعني عن رجلٍ عنهما»[1].

- وقال محمّد بن المثنى: «ما سمعت يحيى حدّث عن سفيان، عن حجّاج بن أرطاة، ولا عن ليث بن أبي سُليم، وسمعت عبد الرَّحمٰن، يحدِّث عن سفيان عنهما»[2].

- وقال عَمرو بن عليّ الفلاّس: «كان يحيى لا يحدِّث عن ليث بن أبي سُليم، ولا عن حجّاج، وكان عبد الرَّحمٰن بن مهدي يحدِّث عنهما عن سفيان، وعن غيره»[3].

- وقال أحمد بن حنبل: «لم يكن يحيى بن سعيد يرى أن يَروي عنه بشيء»[4].

وهذه الرّوايات، تفيد أنّ يحيى بن سعيد القطّان، يضعِّف حجّاج بن أرطاة تضعيفاً شديداً، بحيث ترك الرِّواية عنه مطلقاً؛ ولذلك قال علي بن المديني: «كان يحيى لا يحدِّث عن الحجّاج بن أرطاة... وما أعلم أحداً تركه غير يحيى بن سعيد»[5].

ج - قد مرّ أنّ ابن مهدي يحدِّث عن حجّاج بن أرطاة بواسطة، وبغير واسطة، وهذا يقتضي أنّ حجاجاً عنده صالح للاعتبار. والله أعلم.

د - وأما ابن مَعِين فوردت عنه رواياتٌ في شأن حجّاج مختلفةُ الألفاظ، متقاربة المراتب في غالبها، وهي على النّحو التالي:

---

(١) «المصدر نفسه» (ج١/الورقة ١٠٠/أ)، وتصحف في المطبوع (في الموضع السابق)، (ابن إسحاق) إلى (أبي إسحاق).

(٢) «الضعفاء» للعقيلي (١/ ٢٨٠).

(٣) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق)، وانظر «الجرح والتّعديل» (٣/ ١٥٥).

(٤) «الجرح والتّعديل» (٣/ ١٥٥).

(٥) «تاريخ بغداد» (٨/ ٢٣٤).

ـ قال في رواية الدارمي عنه: «صالح»[1].

ـ وقال في رواية ابن طهمان عنه: «صالح الحديث»[2].

ـ وقال ابن الجنيد: سأل رجل يحيى ـ وأنا أسمع ـ عن جابر الجعفي؟ فقال: «ليس هو عندهم بشيءٍ»، قال له رجل: حجّاج بن أرطاة مثله؟ قال: «لا، حجّاج بن أرطاة خيرٌ منه»[3].

ـ وقال عبّاس بن محمّد الدوري عنه: «حجّاج لا يحتجّ بحديثه»[4].

ـ وقال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن مَعِين يقول: «. . .صدوقٌ ليس بالقوي، يدلّس عن محمّد بن عبيد الله العَرْزَمي، عن عَمرو بن شعيب»[5].

ـ وقال إسحاق بن منصور الكوسج، عن يحيى بن مَعِين أنّه قال: «الحجّاج بن أرطاة ليس بذاك القويّ، وهو مثل ابن أبي ليلى ومجالد»[6].

ـ وقال عبد الخالق بن منصور: وسُئل يحيى ـ وأنا أسمع ـ عن حجّاج بن أرطاة؟ فقال: «صدوق، وليس بالقويّ في الحديث، وليس هو من أهل الكذب»[7].

ـ وفي رواية لابن أبي خيثمة: سُئل مرّة أخرى عن حجّاج بن أرطاة؟ فقال: «ضعيف»[8]، وفي لفظ: «ضعيف، ضعيفٌ»[9].

---

(١) «تاريخ الدارمي» (ص٥٠).
(٢) «رواية ابن طهمان الدقاق» (ص٧٦).
(٣) «سؤالات ابن الجنيد» (ص٤٨٢ ـ ٤٨٣).
(٤) «الجرح والتعديل» (٣/ ١٥٦).
(٥) «المصدر نفسه» (٣/ ١٥٦).
(٦) «المصدر نفسه» (٣/ ١٥٦).
(٧) «تاريخ بغداد» (٨/ ٢٣٦).
(٨) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).
(٩) «كتاب المجروحين» (١/ ٢٢٦).

وهذه الرّواية الأخيرة أشدّ ما قاله ابن مَعِين في حجّاج، وبقية أقواله دائرة بين أدنى مراتب التّعديل، وأخفّ مراتب الجرح، ولا يتحقّق من خلال هذا كلامُ ابن حِبَّان ـ رحمه الله ـ.

هـ ـ أحمد بن حنبل: قال أبو طالت، سمعت أبا عبدالله ـ يعني أحمد بن حنبل ـ يقول: «كان الحجّاج من الحفاظ»، قلت: «فَلِمَ ليس هو عند النّاس بذلك؟» قال: «لأنّ في حديثه زيادةً على حديث النّاس، ليس يكاد له حديث إلاّ فيه زيادة»[1].

وقال حرب بن إسماعيل: قلت لأبي عبدالله ـ يعني أحمد بن حنبل ـ: حديث الحجّاج عن الزّهري؟ قال: «يقولون: لم يلق الزّهري، وكان يروي عن رجالٍ لم يلقهم» ـ وكأنّه ضعّفه»[2].

وقال الحسن بن علي: سُئل أحمد بن حنبل: يُحتَجّ بحديث حجّاج بن أرطاة؟ فقال: «لا»[3].

والخلاصة: أنّ عبارات هؤلاء الأئمّة النّقاد في حجّاج، لا تعطي ما حكاه ابن حِبَّان عنهم من أنهم تركوا حجّاجاً، عدا يحيى بْنَ سعيد القطّان، فإنّه ثبت ذلك عنه. ومن أجل ذلك وصف الحافظ الذّهبي، كلام ابن حِبَّان بالتّهور في وزن العلماء، وبأنّه مجازفة. والله أعلم.

٣ ـ وفي ترجمة «محمّد بن عبد الرَّحمٰن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي» (ت١٤٨هـ) قال فيه ابن حِبَّان: «كان رديء الحفظ، كثيرَ الوهم، فاحشَ الخطأ، يَروي الشّيء على التّوهم، ويحدِّث على الحُسْبان، فكثر المناكير في روايته فاستحقّ التّرك. تَرَكه أحمد بن حنبل، ويحيى بن مَعِين»[4].

فتَعَقَّبه الحافظ الذّهبي بقوله: «لم نَرَهما تركاه، بل ليّنا حديثَه»[5].

---

(١) «الجرح والتّعديل» (٣/ ١٥٦).

(٢) «الجرح والتعديل» (٣/ ١٥٦).

(٣) «الضعفاء» للعقيلي (١/ ٢٨٠).

(٤) «كتاب المجروحين» (٢/ ٢٤٤).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣١٤).

ومثله قوله في «ميزان الاعتدال»[1]: «لم نرهم تركاه، بل ليّناه».

وقوله: «بل ليّناه» يوضّحه ما يأتي:

أ ـ قال أبو بكر بن أبي خيثمة: «سمعت يحيى بن مَعِين يقول: محمّد بن عبد الرَّحمٰن بن أبي ليلى ليس بذاك»[2].

ب ـ وقال ابن الجنيد عن يحيى: «ما كان يثبت في الحديث»[3].

ج ـ وفي رواية الدّارمي: قلت (يعني ليحيى بن مَعِين): فزكريا أحبّ إليك، أو ابن أبي ليلى؟ فقال: «زكريا أحبّ إليّ في كلّ شيء. ابن أبي ليلى ضعيف»[4].

د ـ وفي رواية معاوية بن صالح: «ضعيف الحديث»[5].

هـ ـ وأمّا الإمام أحمد بن حنبل ـ رحمه الله ـ، فقال عبدالله بن أحمد بن حنبل: قال أبي: ابن أبي ليلى كان سيّءَ الحفظ...»[6].

وقال أيضاً: «مضطرب الحديث، فقه ابن أبي ليلى أحبّ إلينا من حديثه، حديثُه فيه اضطراب»[7].

وكلّ هذه الرّوايات عن هذين الإمامين لا تفيد التّرك، وإنما تفيد تضعيفهما ابنَ أبي ليلى. والله أعلم.

٤ ـ وفي ترجمة «هشام بن سعد القرشي مولاهم المدني» (ت١٦٠هـ) ضعّفه بعض النقّاد تضعيفاً محتملاً[8].

---

(١) (٣/٦١٦).

(٢) «الجرح والتّعديل» (٧/ ٣٢٣).

(٣) «سؤالات ابن الجنيد» (ص٢٩١).

(٤) «تاريخ الدارمي» (ص٥٧).

(٥) «الكامل» (٦/ ١٨٣).

(٦) «العلل ومعرفة الرّجال» (١/ ٣٦٩).

(٧) «العلل ومعرفة الرّجال» (١/ ٤١١).

(٨) انظر ما سبق في (٧٥٢/ الهامش رقم١).

قال الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ: «وتقعّر[1] ابن حِبّان كعوائده، وذكر أنه يَروي عن سعيد بن المسيب ـ كذا في النسخة ـ ثمّ قال: «كان ممّن ينقل الإسناد[2]، وهو لا يَفهم، ويُسنِد الموقوفات من حيث لا يَعلم، فلما كثر مخالفته الأثبات فيما يرويه عن الثقات، بطل الاحتجاج به، وإن اعْتُبِر بما وافق الثقات من حديثه فلا ضير»[3].

ثمّ قال في آخر الترجمة «احتجّ به مسلم[4]، واستشهد به البخاريّ[5]»[6].

٥ ـ وقال في ترجمة «صدقة بن عبدالله الدّمشقي السّمين» (ت١٦٦هـ): «هو ممن يجوز حديثُه و لا يحتجّ به، وقد طحنه أبو حاتم بن حِبّان، فقال[7]: «كان ممّن يروي الموضوعات عن الأثبات، لا يشتغل بروايته إلا عند التّعجب»[8].

وقال في نهاية التّرجمة «وقد طولته في «الميزان»[9]، وكان عنده حديثٌ كثير، ولم يكن بالمتقن»[10].

٦ ـ وفي ترجمة «عبدالله بن جعفر بن عبد الرَّحمٰن الزهري المَخْرَمِي المدني» (ت١٧٠هـ) قال الذّهبي: «وقد أسرف ابن حِبّان وبالغ فقال[11]: «يروي عن سعيد المقبري، وسهيل بن أبي صالح، وكان كثير الوهم في

(١) تقعر: تشدق في كلامه. انظر «لسان العرب» (٥/١٠٨) مادة (قعر).
(٢) «كتاب المجروحين» (٣/٨٩).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (٧/٣٤٥ ـ ٣٤٦).
(٤) انظر ما تقدم في (ص٧٥٢/الهامش رقم٤).
(٥) انظر ما تقدم في (ص٧٥٢/الهامش رقم٥).
(٦) «سير أعلام النبلاء» (٧/٣٤٦).
(٧) «كتاب المجروحين» (١/٣٧٤).
(٨) «سير أعلام النبلاء» (٧/٣١٦).
(٩) (٢/٣١٠ ـ ٣١١).
(١٠) «سير أعلام النبلاء» (٧/٣١٧).
(١١) «كتاب المجروحين» (٢/٢٧).

الأخبار، حتى روى عن الثقات ما لا يشبه حديثَ الأثبات، فإذا سمعها مَنِ الحديث صَناعته شهد أنّها مقلوبة، فاستحقّ الترك».

قال الذّهبي - رحمه الله - متعقباً -: «كيف يُترك وقد احتجّ مثل الجماعة به، سوى البخاري، ووثّقه مثل أحمد[1]»[2].

وقال في «تاريخ الإسلام»[3]: «وأمّا ابن حِبّان فإنّه أسرف في توهينه، وقال: (فذكر كلامه السابق)».

٧ - وفي ترجمة «محمّد بن الفضل أبي النّعمان السّدوسي البصريّ الملقَّب بعارم» (ت٢٢٤هـ) رماه غيرُ واحدٍ بالاختلاط[4].

قال الحافظ الذّهبي - رحمه الله -: «فرّج عنّا الدّارَقطني في شأن عارم فقال[5]: «تغيّر بأخرة، وما ظهر له بعد اختلاطه حديثٌ منكر، وهوثقة».

ثمّ قال الذّهبي: «فانظر قولَ أمير المؤمنين في الحديث أبي الحسن، فأين هذا من قول ذلك الخسّاف المتفاصِح أبي حاتم بن حِبّان في عارم فقال[6]: «اختلط في آخر عمره، وتغيّر، حتى كان لا يَدري ما يحدّث به، فوقع في حديثه المناكير الكثيرة، فيجب التنكّب عن حديثه فيما رواه المتأخّرون، فإذا لم يَعلم هذا من هذا ترك الكل، ولا يحتجّ بشيءٍ منها».

قال الذّهبي: «فأين ما زعمت من المناكير الكثيرة؟! فلم يذكر منها حديثاً. . .»[7].

وقال في «ميزان الاعتدال»[8] - بعد ذكره قول الدّارَقطني -: «فهذا قولُ

---

(١) انظر ذلك في (ص٧٢٧/ الهامش رقم٦).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٢٩ - ٣٣٠).
(٣) (حوادث ووفيات سنة ١٦١ - ١٧٠هـ ص٢٩١).
(٤) انظر أقوال الأئمة في هذا (ص٥٠٠) .
(٥) انظر «سؤالات السلمي» (ص٣١٦).
(٦) انظر «كتاب المجروحين» (٢/ ٢٩٤ - ٢٩٥).
(٧) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٢٦٧ - ٢٦٨).
(٨) (٤/ ٨).

حافظ العصر الذي لم يأت بعد النّسائي مثلُه، فأين هذا القولُ من قول ابن حِبَّان الخسَّاف المتهوِّر في عارم، فقال: (فذكر كلامه ثمّ قال): «ولم يقدر ابن حِبَّان أن يسوق له حديثاً منكراً، فأين ما زعم؟!...».

وقال في «تاريخ الإسلام»[1]: «فهذا قول الدّارقطني الذي لم يأت بعد النّسائي مثله، فأين هو من قول ابن حِبَّان الخسّاف في عارم» (فذكر كلامه)[2].

---

(١) (حوادث ووفيات سنة ٢٢١ ـ ٢٣٠هـ ص٣٧٩).

(٢) ثمة مواضع كثيرة في كتب الحافظ الذّهبي انتقد فيها ابن حِبَّان لتعنته منها:

- في «ميزان الاعتدال» (١/ ٢٩٠) ترجمة «أيوب بن عبد السلام أبي عبد السلام» قال ابن حِبَّان: كأنه كان زنديقاً. يروي عن أبي بكرة، عن ابن مسعود: إن الله إذا غضب انتفخ على العرش حتى يثقل على حملته. رواه حماد بن سلمة. كان كذاباً». قال الحافظ الذّهبي: «بئس ما فعل حماد بن سلمة بروايته مثل هذا الضلال؛ فقد قال النبي ﷺ: «كفى بالمرء إثما أن يحدث بكل ما سمع» بل ولا أعرف له إسناداً عن حماد، فليتأمل هذا فإن ابن حِبَّان صاحب تشنيع وشغب».
- وفيه (٢/ ٦٤٥) ترجمة «عبد الكريم بن مالك الجزري الحراني» (ت١٢٧هـ) قال ابن حِبَّان: صدوق، لكنه ينفرد عن الثقات بالأشياء المناكير، فلا يعجبني الاحتجاج بما انفرد به، وهو ممن أستخير الله فيه».

  فتَعَقَّبه الذّهبي بقوله: «قد قفز القنطرة، واحتج به الشيخان، وثبّته أبو زكريا...».

  وفيه (١/ ٣٥٣ ـ ٣٥٤) ترجمة «بهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة القشيري البصري» (توفي قبل الخمسين ومئة) قال ابن حِبَّان: «كان يخطيء كثيراً، فأما أحمد، وإسحاق فاحتجا به، وتركه جماعة من أئمتنا». فقال الذّهبي ما تركه عالم قط، إنما توقفوا في الاحتجاج به».
- وفيه (٢/ ٥٦٢) ترجمة «عبد الرَّحمٰن بن زياد بن أنعم الإفريقي» (ت١٥٦هـ) قال الذّهبي: «وقال ابن حِبَّان ـ فأسرف ـ : « يروي الموضوعات عن الثقات، ويدلس عن محمّد بن سعيد المصلوب»».
- وفيه (١/ ٢٧٤) ترجمة «أفلح بن سعيد المدني القبائي» (ت١٥٦هـ) قال ابن حِبَّان: «يروي عن الثقات الموضوعات، لا يحل الاحتجاج به، ولا الرّواية عنه بحال».

  فتَعَقَّبه الذّهبي بقوله: «ابن حِبَّان ربما قَصَّبَ الثِّقة حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه...».
- وفيه (٢/ ٦٢٩) ترجمة «عبد العزيز بن أبي روّاد ميمون بن بدر الأزدي المكي» (ت١٥٩هـ) قال: «وأما ابن حِبَّان فبالغ في تنقص عبد العزيز، وقال: «كيف يكون التقي في نفسه من كان شديد الصلابة في الإرجاء، كثير البغض لمن انتحل السنن»». =

التاسع: الحافظ أبو الفتح محمّد بن الحسين بن أحمد بن عبدالله الأزدي الموصلي» (ت٣٧٤هـ):

عَرَّف به الحافظ الذّهبي قائلا: «الحافظ البارع،... صاحب كتاب «الضّعفاء» وهو مجلّد كبير»[١].

وقال: «وعليه في كتابه «الضّعفاء» مؤاخذات، فإنّه ضّعف جماعةً بلا

= • وفيه (٤/ ٤٨٣) ترجمة «يونس بن أبي الفرات الإسكاف البصري» قال: «وثّقه أحمد وغيره وقال ابن حِبَّان: «لا يجوز أن يحتج به لغلبة المناكير في حديثه» ثمّ تعقبه الذّهبي قائلاً: «بل الاحتجاج به واجب لثقته».
وقال في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ١٤١ ـ ١٦٠هـ ص٣٤٣) «وثّقه أحمد وغيره، وأما ابن حِبَّان فقال: (فذكر كلامه)».

• وفيه (حوادث ووفيات سنة ١٤١ ـ ١٦٠هـ ص٣١٦) ترجمة «هارون بن سعد العجلي» قال الذّهبي: «وقد شذ ابن حِبَّان كعوائده، فقال: «لا تحل الرّواية عنه، كان غالياً في الرفض، وهو رأس الزيدية، ممن كان يعتكف عند خشبة زيد التي هو مصلوب عليها، وكان داعية إلى مذهبه» ثمّ قال الذّهبي: «لم يكن غالياً في رفضه، فإن الرافضة رفضت زيد بن علي وفارقته، وهذا قد روى له مسلم».

• وقال في «ميزان الاعتدال» (٣/ ١٠١) ترجمة «العلاء بن زهير بن عبدالله الأزدي» قال ابن حِبَّان: «كان ممن يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، فبطل الاحتجاج به فيما لم يوافق الثقات». ثمّ قال الذّهبي: «العبرة بتوثيق يحيى».

• وفيه (٢/ ١٤٨هـ) ترجمة «سعيد بن عبد الرَّحمٰن الجمحي» (ت١٧٦هـ) قال: «وثّقه ابن مَعِين وغيره... وأما ابن حِبَّان فإنه خساف قصاب، فقال: «روى عن الثقات أشياء موضوعة».

• وفيه (٣/ ٤٥) ترجمة «عثمان بن عبد الرَّحمٰن بن مسلم الحراني الطرائفي» (ت٢٠٣) قال الذّهبي: «...وهو لا بأس به في نفسه، وأما ابن حِبَّان فإنه يقعقع كعادته، فقال فيه: «يروي عن قوم ضعاف أشياء يدلسها عن الثقات، حتى إذا سمعها المستمع لم يشك في وضعها، فلما كثر ذلك في أخباره ألزقت به تلك الموضوعات، وحمل النّاس عليه في الجرح، فلا يجوز عندي الاحتجاج بروايته كلها بحال».

• وفيه (٢/ ٢٥٣) ترجمة «سويد بن عمرو الكلبي الكوفي» (ت٢٠٤هـ) قال: «وثّقه ابن مَعِين وغيره. وأما ابن حِبَّان فأسرف واجترأ فقال: «كان يقلب الأسانيد، ويضع على الأسانيد الصّحاح المتون الواهية».

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٣٤٧ ـ ٣٤٨).

دليل، بل قد يكون غيره وثقهم»[1].

وقال في «ميزان الاعتدال»[2]: «...وجمع وصنّف، وله كتابٌ كبير في الجرح والضعفاء، عليه فيه مؤاخذات».

وقال أيضاً: «وأبو بالفتح يُسرف في الجرح، وله مصنّف كبير إلى الغاية في المجروحين، جمع فأوعى، وجرّح خلقاً بنفسه لم يَسبقه أحدٌ إلى التكلّم فيهم، وهو المتكلَّم فيه...»[3].

وقال في موضع ـ بعد ذكره تضعيفَ الأزدي لرجلٍ ـ: «لا يُلتَفت إلى الأزدي فإنّ في لسانه في الجرح رهقاً»[4].

وقال في «تذكرة الحفّاظ»[5]: «له مصنّف كبيرٌ في الضّعفاء وهو قويّ النّفس في الجرح، وهّاه جماعة بلا مستندٍ طائل».

والظّاهر أنّ ضمير الغيبة في جملة (وهاه جماعة...) مقحم في السّياق، وإنما صواب العبارة (وهّى جماعة...)، يعني: أنّ الأزدي ضعّف في كتابه المذكور جماعةً بدون دليل، ويرشّح هذا التصويب ما يأتي:

أولاً: أنّ سياق الكلام هنا في ذكر قوّة نَفَس الأزدي في الجرح في كتابه المذكور، فجملة (وهّى جماعةً) تفسيرٌ لذلك.

ثانياً: أنّ السّياق بدون ذكر الضّمير هو الموافق لما في بقيّة كتبه، حيث قال في «سير النبلاء»: «فإنه ضعّف جماعةً بلا دليل». وقال في «ميزان الاعتدال»: «وجرح خلقاً بنفسه لم يَسبقه أحدٌ إلى التكلّم فيهم...».

ثالثاً: أنّ جملة (وهّى جماعة) تشير إلى المؤاخذات التي صرّح بها في

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٣٤٨).
(٢) (٣/ ٥٢٣).
(٣) (١/ ٥).
(٤) «مقدمة ميزان الاعتدال» (١/ ٦١).
(٥) (٣/ ٩٦٧).

«سير أعلام النبلاء» وفسّرها فيه بجمله (ضعّف جماعة بلا دليل) المساوية تماما لجملة (وهّى جماعة بلا مستند طائل).

رابعاً: أنّ الحافظ الذّهبي نفسَه، من جملة من نَبَّه إلى ضعف الأزدي كما سبق في قوله: «. . .وهو المتكلّم فيه»، وقوله في ترجمة «الحارث بن محمّد بن أبي أسامة» ـ وقد ضعفه الأزدي ـ: «وهذه مجازفة، ليت الأزدي عَرَف ضعف نفسِه»[1].

وقال في «المعين في طبقات المحدثين»[2]: «ليِّن». وصنيعه هذا لا يتناسب مع جملة «وهّاه جماعة بلا مستند طائل» فدّل ذلك على أنّ صوابها بدون ضمير الغيبة.

خامساً: لو كان الحافظ الذّهبي يرى أنّ من تكلم في الأزدي، إنما تكلّم فيه بلا مستند طائل ـ كما تفيده تلك الجملة ـ لدافع عنه في كتبه بصريح العبارة، ونَقَل أقوال موثّقيه، ونصّ على توثيقه إيّاه، كما يفعل مع غيره، ولا سيّما وقد وصفه بكونه حافظاً بارعاً، ممّا يجعل التنويه به بالغَ الأهميّة، لكن لم يصنع من ذلك شيئاً، بل صنع عكسه في كتبه الثلاثة؛ «سير أعلام النبلاء»، و «تذكرة الحفاظ»، و «ميزان الاعتدال»، فحكى قول مضعّفيه دون أيّ تعليق أو ردّ عليها، بل ضعّفه هو نفسه في مواضع كما تقدم.

وقد أجمل الدّكتور عبدالله مرحول السّوالمة، ما لوحظ على الأزدي في منهجه، ومقاييسه في الأمور التالية[3]:

١ ـ حدّة عبارته وقسوته في ألفاظه، فقد لا يكتفي بلفظ واحدٍ في الرّجل بل يجمع أحياناً بين ثلاثة ألفاظ، أو أكثر في جرحه.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٣٨٩).

(٢) (ص١١٦).

(٣) انظر ذلك مع الأمثلة في دراسة كتبها في مجلة جامعة الملك سعود ـ بتاريخ ١٤١٢هـ، عنوانها: (الحافظ أبو الفتح الأزدي بين الجرح والتّعديل) (ص ٤٦٢ ـ ٤٦٣).

٢ ـ تشدّده في أمر البدع بشكلٍ عام، فالبدعة عنده ممّا يجرح به الإنسان، وقد يُدخِل الرّجلَ في كتابه الضّعفاء لأجل البدعة فقط، بل قد يحكم على الرّجل أحياناً بالكفر لأجل البدعة.

٣ ـ لا يُعنَى غالباً بتفسير الجرح، ولو فسّر جرحه الذي خالف فيه غيره فيما يخصّ الثّقات لكان أسلم.

٤ ـ قد يضعّف الأزديُّ الرَّجل، ويُدْخِله في الضّعفاء لأجل حديثٍ، أو أحاديث قليلة استُنكرت عليه، في حين لا يرى آخرون أنّ هذا ممّا يستوجب الحكم عليه بالضّعف.

٥ ـ قد يذكر الرّجلَ في الضّعفاء ساكتاً عليه لا يَذكر فيه شيئاً.

ثمّ بيّن كيفية التّعامل مع أقواله في الجرح والتّعديل، على النّحو التالي[1]:

١ ـ يقبل قول الأزديّ في التّوثيق لأنّه من المتشدّدين من جهة، ولأنّ ما تُعُقِّب به عليه لم يَسلم من النّقد والمعارضة.

٢ ـ لا يُقبل جرحُه منفرداً فيمن ثبتت عدالته، واستقرّ عند العلماء توثيقُه، ما لم يُفسّر جرحَه، وذلك لإسرافه في الجرح وتسرّعه فيه أحياناً.

٣ ـ يُقبَل قولُه في المجروحين المشهورين بالضّعف من غير بيان سبب.

٤ ـ يُقبَل قولُه في المجهولين الذين لم يوجد فيهم كلامٌ لغيره، إذْ إعمال كلامه فيهم أولى من إهماله، اللّهم إلاّ أن يكون المجهول من الكبار الذين تقادم العهد بهم، ممن لم يشتهروا بكثير رواية، ولم يطلع العلماء على أحوالهم، فهؤلاء قد يتوقف أحياناً في قول الأزدي فيهم؛ لاحتمال أن يكون هؤلاء قد احتملهم الأئمّة، ورووا عنهم من جهة، ولاحتمال أن يكون

---

(١) انظر «الحافظ أبو الفتح الأزدي بين الجرح والتّعديل» (ص٤٧٠ ـ ٤٧١).

الأزدي تشدّد فيمن هذه حاله من جهة أخرى.

٥ ـ إذا تعارض جرح الأزدي مع توثيق غيره، فإنّ كان مخالفُه من العلماء المشهورين بالنّقد والاطلاع، والرّجل المتكلَّم فيه من الثقات المشاهير، فلا يُقبل قولُ الأزدي إلا ببيان الحجّة.

وأمّا إذا كان الموثِّق ممّن يتساهلون في التّوثيق أحياناً، كابن حِبَّان والعجلي مثلا، فيلجأ حينئذ إلى التّرجيح على ضوء القرائن والملابسات، إذ قد يكون الرّجل المتكلّم فيه من المجاهيل ونحوهم، فيرجّح ـ والحالة هذه ـ قولُ الأزدي فيه. والله أعلم.

١٠ ـ أبو الحسن علي بن محمّد بن عبد الملك الحميري المغربي الفاسي المعروف بابن القطّان» (ت٦٢٨هـ) عَرّف الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ بإمامته ومرتبته في هذا الفنّ بقوله: «الشّيخ الإمام العلاّمة، الحافظ النّاقد المجوِّد...»[١].

وقال عن كتابه «بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام»: «علّقت من تأليفه كتاب «الوهم والإيهام» فوائدَ تدلّ على قوّة ذكائه، وسَيَلان ذهنه، وبَصَره بالعلل، لكنه تعنّت في أماكن، وليّن هشامَ بن عروة، وسُهيل بن أبي صالح[٢]، ونحوَهما»[٣].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[٤]: «.... لكنّه تعنَّت في أحوال الرِّجال، فما أنصف، بحيث إنّه أخذ يُلَيِّن هشامَ بن عروة، ونحوه».

وقال في «تاريخ الإسلام»[٥]: «... لكنّه تعنّت، وتكلّم في حال رجال فما أنصف، بحيث إنّه زعم أنّ هشام بن عروة،

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٢٢/٣٠٦).

(٢) انظر ما سبق (ص٤٩٠/ الهامش رقم١).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٢٢/٣٠٧).

(٤) (٤/١٤٠٧).

(٥) (حوادث ووفيات سنة ٦٢١ ـ ٦٣٠هـ ص٢٩٦، بشار عوّاد).

وسُهيل بن أبي صالح، ممّن تغير واختلط، وهنا فاتته سكتة، ولكن محاسنه جمّة».

وقال في «نقده لبيان الوهم والإيهام»[1]: «لقد أسرف في المحاققة والتّعنّت للحافظ أبي محمّد، وبالغ في ذلك، وأصاب في كثيرٍ من ذلك، ولم يُصب في أماكن، وغَلِط فيها، وألزم أبا محمّد بتطويل الكلام، على الأحاديث، بما لا يُناسب الأحكام المختصرة التي بلا أسانيد وعمد إلى رواةٍ لهم جلالة وجلادة في العلم، وحديثُهم في معظم دواوين الإسلام، فغمزهم بكون أنّ أحداً من القدماء ما نصّ على توثيقهم بحسب ما اطّلع هو عليه[2]، وقاعدتُه كابن حزم، وأهل الأصول، يَقبل ما روى الثّقة سواء خولف، أو رفع الموقوف، أو وصل المرسل[3]. والرّجل فحافظ في الجملة، له اطّلاع عظيم، وتوسُّعٌ في الرّجال، ويَقَظَة وفِطنة، قلّ من يجاريه في زمانه، أخذ الفنّ من المطالعة».

وقال في موضع آخر[4]: «تركتُ أحاديث جمّة تعنّت فيها ابن القطّان، منها أحاديث من مسلم، وأحاديث حسنة، وأحاديث أدخلتها في «ميزان الاعتدال».

وقد تقدّم ذكر بعض التّراجم التي تعنّت ابن القطّان فيها بالجرح[5].

وهذه هي التراجم التي نصّ فيها الحافظ الذّهبي، على تعنّت أصحابها في النّقد، ومراعاته مناهجهم في ذلك.

لكن ثمّة أمران تجدر الإشارةُ إليهما في المطلبين التاليين:

---

(١) (ص٧١ ـ ٧٢).

(٢) انظر أمثلة من نقد الذّهبي عليه لذلك في «المصدر نفسه» (ص٨٤، ٩١، ٩٢، ١٠٤، ١١٠).

(٣) انظر من أمثلة ذلك في «المصدر نفسه» (ص٨٦، ٨٧).

(٤) «نقده لبيان الوهم والإيهام» (ص١١٤).

(٥) انظر ما سبق (ص٦٤٦ ـ ٦٤٨).

المطلب الأول:

أنّ مقتضى كون هؤلاء الأئمّة متعنّتين في الجرح، متشدّدين في النّقد، أن يكون توثيقُ أحدهم للرّاوي في الذّروة، ومستَنَداً يُعتمَد عليه في تقوية حال ذلك الراوي عند توارد خلاف النّقاد عليه جرحاً وتعديلاً، لأنّ من كان يتعنّت بقَضْب الرّاوي وتليينه لأدنى غلطة فإنّ تزكيته صعبة في الغالب.

وقد أشار الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ إلى هذا المعنى بقوله: «كان يحيى بن سعيد متعنّتاً في نقد الرّجال، فإذا رأيته قد وثّق شيخاً فاعتمد عليه...»[(١)].

وقال في «تاريخ الإسلام»[(٢)]: «...وإذا وثّق يحيى بن سعيد شيخاً فتمسّك به...».

وقال: «إذا وثّق أبو حاتم رجلاً فتمسّك بقوله؛ فإنّه لا يوثق إلاّ رجلاً صحيح الحديث...»[(٣)].

وقال ـ في عفان وأبي نعيم ـ: «...فأمّا إذا وثّقا أحداً فناهيك به»[(٤)].

ومن مراعاته هذا المعنى:

أ ـ قوله في ترجمة «محمّد بن عجلان القرشي المدنيّ» (ت١٤٨هـ): «وممن وثّقه ابن عُيينة، وأبو حاتم مع تعنّته في نقد الرِّجال»[(٥)].

ب ـ وقوله في ترجمة «سعيد بن كثير بن عفير المصري» (ت٢٢٦هـ): «حَسْبك أنّ يحيى إمامَ المحدّثين انبهر لا بن عفير»[(٦)].

ج ـ وقوله في ترجمة «طالوت بن عباد أبي عثمان البصريّ»

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ١٨٣).

(٢) (حوادث ووفيات سنة ١٩١ ـ ٢٠٠هـ ص٤٧١).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٦٠).

(٤) «المصدر نفسه» (١٠/ ٢٥٠).

(٥) «المصدر نفسه» (٦/ ٣٢٠).

(٦) «المصدر نفسه» (١٠/ ٥٨٤).

(ت٢٣٨هـ) ـ بعد حكايته قولَ أبي حاتم فيه: «صدوقٌ» ـ: «...وحسبك بقول المتعنّت في النّقد، أبي حاتم فيه»[(١)].

المطلب الثاني:

لا يَلزم من وصف الإمام بكونه متعنّتاً أن يطّرد هذا الوصف في جميع أقواله في الرّجال، بل قد يحصل منه تساهلٌ في بعض الأحيان فيوثّق من كان حقّه التّضعيف، كما يُوحي به قولُ الذّهبي ـ في مَعرِض كلامه على توثيق ابن مَعِين، لأبي الصّلت الهروي ـ: «ونحن نسمع من يحيى دائماً، ونحتجّ بقوله في الرّجال، ما لم يتبرهن لنا وهن رجل انفرد بتقويته، أو قوّة من وهّاه»[(٢)]. وهذا موجودٌ عند ابن حِبّان بكثرة[(٣)]. والله أعلم.

---

(١) «المصدر نفسه» (٧/ ٢٦).

ومن ذلك أيضاً:

- قوله في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ١٣٠هـ ص٢١٤) ترجمة «مالك بن دينار الزاهد البصري» (ت١٣٠هـ أو نحوها): «فناهيك بتوثيق النّسائي».
- وقوله في «ميزان الاعتدال» (١/ ٢١٥) ترجمة «إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة الأسدي» (ت١٦١هـ تقريباً): «وقد احتج بإسماعيل أبو عبدالله ـ يعني البخاري ـ وأبو عبد الرّحمٰن ـ يعني النّسائي ـ وناهيك بهما».
- وقوله فيه (٢/ ٤٣) ترجمة «الربيع بن يحيى الأشناني» (ت٢٢٤هـ): «وقد قال أبو حاتم مع تعنته: «ثقة ثبت»».
- وقوله فيه (١/ ١١٥) ترجمة «أحمد بن عبد الرّحمٰن بن بكار اليسري» (ت٢٤٨هـ): «حدث عنه النّسائي، وحسبك به».
- وقوله فيه (٢/ ٤١٢) ترجمة «عبدالله بن خباب المدني» ـ راداً على قول الجوزجاني: «لا يعرفونه»: «بل هو معروف، وثّقه أبو حاتم وحسبك».

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤٤٧).

ومن ذلك قوله في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ١٢٠هـ ص٣٣٩) ترجمة «جوّاب بن عبيد الله التيمي الكوفي»: «وليس بالقوي في الحديث، مع أن ابن مَعِين قد وثّقه».

(٣) من أمثلة ذلك:

- في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ١٣٠هـ ص١٢٩) ترجمة «شرحبيل بن سعد المدني» (ت١٢٣هـ) بعد أن نقل تضعيفه عن بعض الأئمة قال: «ومع تعنت ابن حِبّان فقد ذكره في الثقات» «الثقات» (٤/ ٣٦٤).

المبحث الثاني
الأئمة المعتدلون في التوثيق
المنصفون في الجرح

الأول: الإمام أحمد بن محمّد بن حنبل ـ رحمه الله ـ (ت٢٤١هـ):

عرّف الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ بإمامته قائلاً: «هو الإمام حقاً، وشيخ الإسلام صدقاً. . .»(١).

وقال في موضع آخر(٢): «كان أحمد عظيمَ الشّأن، رأساً في الحديث، وفي الفقه، وفي التألّه، أثنى عليه خلق من خصومه، فما الظّنّ بإخوانه وأقرانه؟!!».

= • وفيه (حوادث ووفيات سنة ١٥٠هـ ص١٠٨) ترجمة «الحسن بن ذكوان» نقل الذّهبي تضعيف عدد من الأئمة إياه، ثمّ قال: «وأما ابن حِبّان فذكره في الثقات» انظر «الثقات» (٦/ ١٦٣) و«فتح الباري» (١١/ ٤٤١).

• وفيه (الحوادث نفسها ـ ص١٣٩) ترجمة «زياد بن أبي زياد البصري» وحكى فيه تضعيفاً شديداً عن عدد من الأئمة، ثمّ قال: «وأما ابن حِبّان فذكره في الثقات» انظر «الثقات» (٦/ ٣٢٠).

• وفي (حوادث ووفيات سنة١٤١ ـ ١٦٠هـ ص٤٤٢) ترجمة «الضحاك بن حمرة الأملوكي الواسطي» حكى الذّهبي تضعيفه جداً عن بعض الأئمة، ثمّ قال: «وأما ابن حِبّان فذكره في الثقات». انظر «الثقات» (٦/ ٤٨٤).

وقال عنه في «الكاشف» (١/ ٥٠٨): «قال غير واحد: ليس بثقة. وأما ابن حِبّان فذكره في الثقات».

• وقال في (حوادث ووفيات سنة ١٦١ ـ ١٧٠هـ ص٥٥٤) ترجمة «سليمان بن يزيد أبي المثنى الخزاعي الكعبي المدني»: «قال أبو حاتم: «ليس بقوي، منكر الحديث» ثمّ قال: «وذكره ابن حِبّان في «تاريخ الثقات»» انظر «الجرح والتّعديل» (٤/ ١٤٩)، و«الثقات» (٦/ ٣٩٥).

• وفي (حوادث ووفيات سنة ١٩١ ـ ٢٠٠هـ ص١٧٩) ترجمة «زيد بن الحسن القرشي الكوفي» قال: «قال أبو حاتم: «منكر الحديث». وذكره ابن حِبّان في «الثقات»». انظر «الجرح والتّعديل» (٣/ ٥٦٠)، و«الثقات» (٦/ ٣١٤).

(١) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٧٧).

(٢) «المصدر نفسه» (١١/ ٢٠٣).

ونصّ على تحرّيه وورعه في النّقد، فقال في ترجمة «وكيع بن الجرّاح بن مليح الرؤاسي الكوفي» (ت١٩٧هـ) ـ بعد أن نقل قولَ بِشر بن موسى: سمعت أبا عبدالله أحمد بن محمّد بن حنبل يقول: « ما رأيت رجلاً قطّ مثلَ وكيع في العلم، والحفظ، والإسناد، والأبواب، مع خشوعٍ وورع»[١].

قال الذّهبي ـ عَقِبَ هذا ـ: «يقول هذا أحمد مع تحرّيه وورعه، وقد شاهد الكبارَ مثل هُشيم، وابن عيينة، ويحيى القطّان، وأبي يوسف القاضي وأمثالهم»[٢].

وذكره من المعتدلين في رسالته: «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتّعديل»[٣]، وفي «الموقظة»[٤].

الثاني: الإمام محمّد بن إسماعيل البخاريّ ـ رحمه الله ـ (ت٢٥٦هـ):

نقل الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ قول ابن منير: سمعت محمّد بن إسماعيل يقول: «إنّي أرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أنّي اغتبت أحداً»[٥].

فعلّق عليه قائلاً: «صدق ـ رحمه الله ـ ومن نظر في كلامه في الجرح والتّعديل، علم ورعه في الكلام في النّاس، وإنصافه فيمن يضعّفه، فإنّه أكثر ما يقول: «منكر الحديث»، «سكتوا عنه»، «فيه نظر»، ونحو هذا، وقلّ أن يقول: «فلان كذّاب»، أو «كان يضع الحديث»، حتى إنّه قال: «إذا قلت: فلان في حديثه نظر، فهو متّهم واهٍ». وهذا معنى قوله «لا يحاسبني الله أني اغتبت أحداً»، وهذا ـ والله ـ هو الورع»[٦].

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٣/ ٥٠٤)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣٠/ ٤٧٣).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ١٤٧).

(٣) (ص١٥٩).

(٤) (ص٦٣).

(٥) «تاريخ بغداد» (٢/ ١٣).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٤٣٩ ـ ٤٤١).

وقال في «تاريخ الإسلام»[1]: «يَشهد لهذه المقالة كلامُه ـ رحمه الله ـ في الجرح والتّضعيف فإنّه أبلغ منّا، يقول في الرّجل المتروك أو السّاقط: «فيه نظر»، أو «سكتوا عنه»، ولا يكاد يقول: «فلان كذّاب»، ولا: «فلان يضع الحديث»، وهذا من شدّة ورعه».

ونصّ على اعتداله في كتابه «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتّعديل»[2] وفي «الموقظة»[3].

كما نصّ الحافظ ابن حجر على توسطّه في «النّكت»[4].

الثالث: الإمام أبو زرعة عُبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرّازي (ت٢٦٤هـ):

وصف الحافظ الذّهبي اعتداله في النّقد، وإنصافه في الجرح بقوله: «يُعجبني كثيراً كلامُ أبي زرعة في الجرح والتّعديل؛ يَبِين عليه الورعُ والمَخْبَرة، بخلاف رفيقه أبي حاتم فإنّه جرّاح»[5].

وذكره من المعتدلين في «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتّعديل»[6]، وفي «الموقظة»[7].

لكن أشار إلى كون أبي زرعة الرّازي متشدِّداً على أهل الرأي بخاصّة، فقال في «تاريخ الإسلام»[8]: «وقد كان أبو زرعة يحطّ على أهل الرأي ويتكلّم فيهم».

---

(١) (حوادث ووفيات سنة ٢٥١ ـ ٢٦٠هـ ص٢٥٩).
(٢) (ص١٥٩).
(٣) (ص٦٣).
(٤) (١/ ٤٨٢).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٨١).
(٦) (ص١٥٩).
(٧) (ص٦٣).
(٨) (حوادث ووفيات سنة ٢٦١ ـ ٢٧٠هـ ص١٢٩).

الرابع: الحافظ أبو أحمد عبدالله بن عديّ الجرجاني (ت٣٦٥هـ):

حلاّه الحافظ الذّهبيُ بأنّه «الإمام الحافظ، النّاقد الجوال... صاحب كتاب «الكامل» في الجرح والتّعديل، وهو خمسة أسفار كبار»[١].

ثمّ وصف منهجه في كتابه «الكامل» وإنصافه في الجرح والتّعديل قائلا: «يذكر في «الكامل» كلّ من تكلّم فيه بأدنى شيءٍ ولو كان[٢] من رجال «الصحيحين» ولكنّه ينتصر له إذا أمكن، ويروي في الترجمة حديثاً أو أحاديث ممّا استنكر للرّجل، وهو منصف في الرّجال بحسب اجتهاده»[٣].

وقال في «تاريخ الإسلام»[٤]: «وكان مصنِّفاً حافظاً، له كتاب «الكامل في معرفة الضعفاء» في غاية الحُسْن، ذكر فيه كلَّ من تُكُلِّم فيه ولو كان من رجال «الصّحيح»، وذكر في كل ترجمة حديثاً فأكثر من غرائب ذلك الرّجل ومناكيره، ويتكلم على الرِّجال بكلام مُنْصِف».

ونصّ على اعتداله في «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتّعديل»[٥]، وفي «الموقظة»[٦].

المبحث الثالث
الأئمة المتساهلون في النّقد

ومنهم: الإمام أبو عيسى محمّد بن عيسى بن سَوْرَة التّرمذي ـ رحمه الله ـ (ت٢٧٩هـ):

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ١٥٤).

(٢) في الأصل: (لو كان) بدون واو، والسياق يقتضيها.

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ١٥٥ ـ ١٥٦).

(٤) (حوادث ووفيات سنة ٣٥١ ـ ٣٨٠هـ ص٣٤٠).

(٥) (ص١٥٩).

(٦) (ص٦٣).

عرّف الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ بإمامته في هذا الفن، وتساهله في النّقد فقال: «جامعه قاضٍ له بإمامته، وحفظه، وفقهه، ولكن يترخّص في قبول الأحاديث، ولا يشدِّد، ونَفَسُه في التّضعيف رَخْوٌ»[1].

وقال في «تاريخ الإسلام»[2]: «وكتابه «الجامع» يدلُّ على تبحره في هذا الشّأن، وفي الفقه، واختلاف العلماء، ولكنه يترخص في التّصحيح، والتّحسين، ونَفَسُه في التّجريح[3] ضعيفٌ».

وفي «تاريخ الإسلام» أيضاً[4] ترجمة «عثمان بن عبد الرَّحمٰن بن عمر الزهري» (مات في خلافة الرشيد) حكى الذّهبي، تضعيفه تضعيفاً شديداً عن عدد من الأئمّة[5]، ثمّ قال: «وقال الترمذي[6]: «ليس بالقويّ»[7]. والترمذي يتساهل في الرِّجال».

وذكره من المتساهلين في رسالته «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتّعديل»[8]، وفي «الموقظة»[9].

ومن أمثلة تساهله ما يأتي:

١ ـ في ترجمة «الحسن بن علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ»

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٧٦).
(٢) (حوادث ووفيات سنة ٢٧١ ـ ٢٨٠هـ ص٤٦٠).
(٣) في المطبوع: (في التخريج) بالخاء المعجمة، ولعل الصواب ما أثبته، ويؤيده سياق كلامه في «السير».
(٤) (حوادث ووفيات سنة ١٦١ ـ ١٧٠هـ ص٣٥٢).
(٥) انظر جملة من ذلك في «تهذيب الكمال» (١٩/ ٤٢٦ ـ ٤٢٧).
(٦) انظر «سنن الترمذي» ـ كتاب الرؤيا ـ باب ما جاء في رؤيا النبي ﷺ ـ (٤/ ٤٦٨/ ٢٢٨٨).
(٧) نص عبارته في «السنن»: «ليس عند أهل الحديث بالقوي»، والترمذي هنا تساهل في حكاية بيان مرتبة هذا الرّاوي عن أهل الحديث، وهذا أشد تساهلاً مما لو كان باجتهاده. والله أعلم.
(٨) (ص١٥٩).
(٩) (ص٦٣).

(ت٥٠هـ) قال: «وحسّن الترمذي من حديث أسامة بن زيد قال: خرج رسول الله ﷺ ليلة، وهو مشتمِلٌ على شيء، قلت: ما هذا؟ فكشف فإذا حسنٌ وحسينٌ على وركيه، فقال: «هذان ابناي، وابنا بنتي، اللّهم إنّي أحبّهما فأَحِبَّهما، وأَحِبَّ من يحبّهما»[1].

ثمّ قال الذّهبي: «تفرّد به عبدالله بن أبي بكر بن زيد بن المهاجر المدني[2]، عن مسلم بن أبي سهل النبّال[3]، عن الحسن بن أسامة، عن أبيه، ولم يروه غيرُ موسى بن يعقوب الزّمعي[4]، عن عبد الله. فهذا ممّا ينتقد تحسينُه على الترمذي»[5].

وقال في «تاريخ الإسلام»[6]: «رواه من حديث عبدالله بن أبي بكر بن زيد بن المهاجر، مدنيٌّ مجهول، عن مسلم بن أبي سهل النبّال - وهو مجهولٌ أيضاً - عن الحسن بن زيد - وهو كالمجهول[7] - عن أبيه، وما أظنّ

---

(١) انظر «سنن الترمذي» كتاب المناقب - باب مناقب الحسن والحسين عليهما السلام. (٥/ ٦١٤ - ٦١٥/ رقم٣٧٦٩) قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب».

(٢) قال علي بن المديني: «مجهول»، وذكره ابن حِبّان في «الثقات» (٨/ ٣٣٧)، وقال الذّهبي: «لا يُعرَف، ما روى عنه سوى موسى بن يعقوب». انظر «تهذيب الكمال» (١٤/ ٣٤٦)، و «ميزان الاعتدال» (٢/ ٣٩٨)، و «تقريب التهذيب» (ص٢٩٧).

(٣) قال علي بن المديني: «مجهول» «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٥١٩)، وذكره ابن حِبّان في «الثقات» (٧/ ٤٤٤)، وقال في «تقريب التهذيب» (ص٥٢٩): «مقبول».

(٤) صدوقٌ سيء الحفظ، انظر «تهذيب الكمال» (٢٩/ ١٧٢ - ١٧٣)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ٣٧٨ - ٣٧٩)، و «تقريب التهذيب» (ص٥٥٤).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (٣/ ٢٥١ - ٢٥٢). قال علي بن المديني: «حديث الحسن بن أسامة حديث مديني، رواه شيخ ضعيف منكر الحديث، يقال له موسى بن يعقوب الزمعي،... عن رجل مجهول عن آخر مجهول» «تهذيب تاريخ دمشق» (٤/ ١٥٥)، و «تهذيب الكمال» (٦/ ٥٢).

(٦) (حوادث ووفيات سنة ١٤ - ٦٠هـ ص٣٥).

(٧) ذكره محمّد بن سعد في الطبقة الثانية من أهل المدينة، وقال: «وكان ثقة قليل الحديث» «الطبقات» (٥/ ٢٤٦).

لهؤلاء الثلاثة ذكرٌ في روايةٍ إلاّ في هذا الواحد، تفرّد به موسى بن يعقوب الزّمعي، عن عبد الله. وتحسين الترمذي لا يكفي في الاحتجاج بالحديث، فإنّه قال[1]: «وما ذكرنا في كتابنا من حديث حسنٍ فإنما أردنا بحُسْن إسناده عندنا، كلّ حديثٍ لا يكون في إسناده من يتّهَم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويُروَى من غير وجهٍ نحو ذلك، فهو عندنا حديثٌ حَسَن».

٢ ـ وقال في ترجمة «حجّاج بن أرطاة بن ثور النّخعي الكوفي» (ت١٤٧هـ): «قد يترخّص الترمذي ويصحّح لابن أرطاة[2]، وليس بجيِّد»[3].

---

(١) انظر «العلل الصغير» (الملحق بآخر السنن ٥/ ٧١١).

(٢) انظر ـ على سبيل المثال ـ «سنن الترمذي» ـ أبواب الصلاة ـ باب ما جاء أين يضع الرّجل وجهه إذا سجد (٢/ ٦٠ ـ ٦١/رقم٢٧١) قال: حديث البراء حديث حسن صحيح غريب»، وفي كتاب الحج ـ باب ما جاء في العمرة أواجبة هي أم لا؟ (٣/ ٢٧٠/ رقم٩٣١)، قال: «هذا حديث حسن صحيح». وفي كتاب البيوع ـ باب ما جاء في كراهية بيع الحيوان بالحيوان نسيئة (٣/ ٥٣٩/رقم١٢٣٨) قال: «هذا حديث حسن صحيح». وفي كتاب الصيد ـ باب ما جاء ما يؤكل من صيد الكلب وما لا يؤكل (٤/ ٥٣/رقم١٤٦٤)، وقال هذا حديث حسن صحيح». وغير ذلك في مواضع عدة.

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٧٢).

ومن أمثلة نقد الحافظ الذّهبي لتحسين الترمذي، وتصحيحه أيضاً ما يلي:

- في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة١٧١ ـ ١٨٠هـ ص٣٣٦) ترجمة «محرر بن هارون القرشي» قال الذّهبي: «وقد حسن له الترمَذي، ووهاه غيره والجمهور على تضعيفه».
- وقال في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٤٠٦) ترجمة «كثير بن عبدالله بن عمرو المزني المدني ـ بعد ذكره توهينه عن عدد من الأئمة ـ : «وأما الترمذي فروى من حديثه: «الصلح جائز بين المسلمين»، وصححه، فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي».
- وفيه (٣/ ٥١٤) ترجمة «محمّد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني الكوفي» حكى الذّهبي عن عدد من الأئمة تضعيفه تضعيفاً شديداً، بل كذبه بعضهم، ثمّ ذكر بعض أحاديثه، وقال عَقِبَ أحدها: «حسّنه الترمذي فلم يُحْسِن».
- وفيه (٤/ ٤١٦) ترجمة «يحيى بن يمان العجلي الكوفي» (ت٢٨٩هـ) حكى أقوال النقاد في تضعيفه، ثمّ قال عَقِبَ أحد أحاديثه: «حسّنه الترمذي مع ضعف ثلاثة فيه، فلا يغتر بتحسين الترمذي، فعند المحاققة غالبها ضعاف».



الفصل الرابع

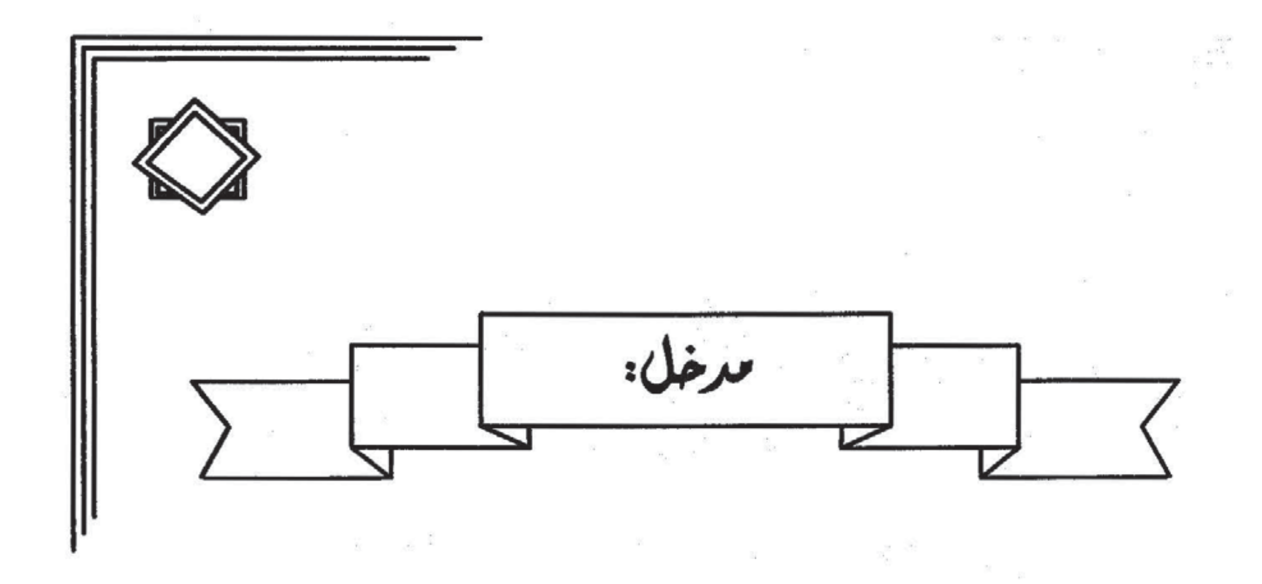
معرفة مصطلحات الأئمة وفهم مقاصد عباراتهم في الجرح والتّعديل

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: معرفة مصطلحات أئمة الجرح والتعديل.

المبحث الثاني: فهم مقاصد عبارات الأئمة في الجرح والتعديل بدلالة قرينة حالية أو زمنية.





إنّ لمعرفة مصطلحات أئمّة النّقد، وسبر مدلولات ألفاظهم في الجرح والتّعديل أهميّةً قُصوى في علم الرّجال، إذ عليها مدار قَبول الرّاوي، أو ردّه، أو التوقّف في أمره، كما أنّها في ذاتها مراتب متفاوتة جرحاً وتعديلاً، علاوةً على كون بعض الأئمّة قد تفرّدوا ببعض ألفاظ ومصطلحات لها أحكامها الخاصّة عندهم، وإن كانت ذات دلالة واحدة عند بقية الأئمة.

فوقوف النّاقد على هذه الألفاظ، ومحاولة معرفته لها أمر مهم جداً، إذ ذلك يسهّل عليه القيام بالجمع، أو التّرجيح بين أقوال النّقاد الظّاهرة التّعارض، ويُستعان على ذلك بقرائن حالية أو زمنية تُرشد إلى مغزى الأئمّة، أو الإمام الواحد في عبارة معينة.

وقد أشار الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ إلى أهيّمة هذا الباب بقوله: «ثمّ نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التّعديل والجرح، وما بين ذلك من العبارات المتجاذَبة.

ثمّ أهمّ من ذلك أن نعلم بالاستقراء التّام عُرْفَ ذلك الإمام الجِهْبِذ، واصطلاحه، ومقاصده بعباراته الكثيرة»[1].

وفي هذا الفصل نماذج لبعض الألفاظ العامّة والخاصّة، ومدلولاتها عند الأئمّة أو الإمام الواحد، حسب تفسير الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ، ثمّ بيان كيفية الاسترشاد بقرائن حالية، أو زمنية في فهم مقاصد عباراتهم في الجرح والتّعديل.

---

(١) «الموقظة» (ص٦٢).

المبحث الأول

معرفة مصطلحات أئمة الجرح والتعديل

تنقسم مصطلحات الأئمّة النّقاد إلى قسمين:

القسم الأول: مصطلحات عامة:

والمراد بالعموم هنا هو: عدم قصر المعاني الواردة في هذه المصطلحات على إمامٍ معيّن، بل هي جارية من حيث الأصل على كلام جميع الأئمّة النقاد.

وأمثلة ذلك في المطالب التالية:

المطلب الأول: في قول الناقد: «لم أر مثل فلان في الحفظ» أو نحوه، مع رؤيته الحفّاظ الكبار:

وهذه العبارة ونحوها تدلّ على الإطراء، والمبالغة في المدح.

من أمثلتها:

١ ـ ما جاء في ترجمة «وكيع بن الجراح بن مليح الكوفي» (ت١٩٧هـ) قال بِشر بن موسى: سمعت أبا عبدالله أحمد بن محمّد بن حنبل يقول: «ما رأيت رجلاً قطّ مثل وكيع في العلم والحفظ والإسناد، والأبواب، مع خشوعٍ وورع»[١].

فقال الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ: «يقول هذا أحمد مع تحرّيه وورعه، وقد شاهد الكبار مثلَ هُشيم، وابن عُيينة، ويحيى القطّان، وأبي يوسف القاضي، وأمثالهم»[٢].

٢ ـ وفي ترجمة «سليمان بن داود بن الجارود الفارسي الطيالسي» (ت٢٠٤هـ) قال عمرو بن علي الفلاّس: «ما رأيت في المحدِّثين أحفظَ من أبي داود الطّيالسي، سمعته يقول: «أسرد ثلاثين ألف حديثٍ ولا فَخر، وفي

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٣/ ٥٠٤)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣٠/ ٤٧٣).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ١٤٧).

صدري اثنا[1] عشر ألف حديثٍ لعثمان البرّي، ما سألني عنها أحدٌ من أهل البصرة، فخرجت إلى أصبهان فبثثتها فيهم»[2].

فعلّق الذّهبي على قول عَمرو بن علي بقوله: «قال مثل هذا، وقد صَحب يحيى القطّان، وابن مهدي، ورافق ابن المديني»[3].

وقد تابع عليُّ بنُ المديني، الفلاّسَ، على إطلاق تلك العبارة في حقّ الطّيالسي، فقد روى علي بن أحمد بن النضر قال: سمعت علي بن المديني يقول: «ما رأيت أحداً أحفظ من أبي داود الطّيالسي»[4].

ووصف غير واحدٍ سعةَ حفظ أبي داود الطّيالسيّ للأحاديث، وكثرة مرويّاته[5]، لكن مع سعة حفظه، وكثرة محفوظه كان يَغُضّه عدمُ الإتقان لبعض مروياته، وإن كان ذلك نادراً بجنب ما روى على الصّحة والسّلامة.

قال الخطيب البغدادي ـ رحمه الله ـ: «كان أبو داود يحدّث من حفظه، والحفظ خوّان، فكان يغلط مع أنّ غلطه يسير في جنب ما روى على الصّحّة والسّلامة»[6].

٣ ـ وفي ترجمة «محمّد بن حيُّون الأندلسي الحجاري» (ت٣٠٥هـ) قال فيه الذّهبي: «الإمام الحافظ، البارع المتقن، . . . كان من الحفاظ النقّاد»[7].

ثمّ نقل قول ابن الفرضي[8]: «لم يكن بالأندلس قبله أبصر بالحديث منه».

فقال الحافظ الذّهبي ـ عقبه ـ: «قد كان قبله مثل بقيّ بن مخلد وابن

---

(١) في تاريخ بغداد: (اثني)، ويمكن تخريجه بتقدير: (أحفظ).
(٢) «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٧).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٣٨١).
(٤) «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٧)، وانظر «تهذيب الكمال» (١١/ ٤٠٥).
(٥) انظر «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٦ ـ ٢٧)، وما سبق (ص٨٩٩ ـ ٩٠١).
(٦) «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٦).
(٧) «المصدر نفسه» (١٤/ ٤١٢).
(٨) انظر «تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس» (٢/ ٢٦).

وضّاح، وما قال ابن الفرضي هذا القول إلاّ وابن حَيُّون رأسٌ في الحفظ»[1].

٤ ـ وفي ترجمة «محمّد بن إسحاق بن خزيمة أبي بكر السُّلمي النّيسابوري» (ت٣١١هـ) نقل قول الحافظ أبي علي الحسن بن علي النّيسابوري، في ابن خزيمة: «لم أَرَ أحداً مثلَ ابن خزيمة».

فعلّق عليه بقوله: «يقول هذا وقد رأى النّسائي!»[2].

٥ ـ ونقل في ترجمة «محمّد بن عبد الرّحمن بن محمّد السَّرْخَسي أبي العبّاس الدَّغُولي» (ت٣٢٥) قولَ أبي بكر بن خزيمة فيه: «ما رأيتُ مثل أبي العبّاس».

ثمّ علّق عليه قائلاً: «ما أطلق ابنُ خزيمة هذا القولَ إلاّ عن أمرٍ كبيرٍ من سعة علم أبي العبّاس ـ رحمه الله ـ»[3].

٦ ـ وفي ترجمة «محمّد بن أحمد بن إبراهيم الأصبهاني المعروف بالعسّال» (ت٣٤٩هـ) نقل الذّهبي قول أبي بكر النّقّاش: «أخبرنا أبو أحمد العسّال ـ ولم نر مثله في الإتقان والحفظ ـ».

ثمّ علّق قائلاً: «وقد رأى النّقّاش الحاكمَيْن[4]، والدّارَقطني، وأبا بكر الجِعَابي، وأبا إسحاق بن حمزة وأخذ عنهم، وهو مع ذلك يقول هذا القول»[5].

وقال نحو كلام أبي بكر النقاش ـ أبو عبد الله بن مندة: «كتبت عن ألف شيخٍ لم أرَ فيهم أتقنَ من أبي بكر العسّال»[6].

يقول هذا ابن مندة الذي قال فيه الحافظ الذّهبي: «ولم أعلم أحداً

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٤١٣).

(٢) «المصدر نفسه» (١٤/ ٣٧٢).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٥٥٩).

(٤) يعني: أبا أحمد الحاكم، وتلميذه أبا عبدالله الحاكم صاحب «المستدرك على الصحيحين» رحمهما الله.

(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٨).

(٦) «تاريخ بغداد» (١/ ٢٧٠).

كان أوسع رحلةً منه، ولا أكثر حديثاً منه، مع الحفظ والثّقة، فبلغنا أنّ عدّة شيوخه ألفٌ وسبع مئة شيخ»[1].

وقال في موضع آخر: «قوله: إنّه كتب عن ألف وسبع مئة شيخٍ أصح، وهو شيءٌ يقبله العقل، وناهيك به كثرة، وقلّ من يبلغ ما بلغه الطّبراني وشيوخه نحوٌ من ألف، وكذا الحاكم، وابن مردويه. فالله أعلم»[2].

وكثرة الرّحلة، مع وفرة الشّيوخ، مظنّة اللّقاء بكبار المشّايخ والأخذ عنهم، ومع ذلك يقول ما قاله في أبي أحمد العسّال، فهذا دليلٌ على إتقانه وضبطه.

وهنا لا بدّ من مراعاة ثلاثة أمور عند النّظر في نحو تلك العبارات، الدالّة على الإطراء والمبالغة في المدح، وهي كما يلي:

أ ـ هذه العبارة تستمدّ قوّتَها من منزلة قائلها وقدره، فصدورها من إمام حافظٍ متقن متثبت في الجرح والتّعديل، ليس كصدورها من ناقدٍ مُتَسَاهل أو غير بارع في الصّنعة.

ب ـ أنّ مدلولها يتفاوت بحَسَب قوة العلم المنتشر في العصر الذي قيلت فيه؛ فإطلاق حافظٍ من عصر التابعين لهذه العبارة في رجلٍ من شيوخه أو أقرانه ليس كإطلاق من دونَه إيّاها في أحد الرّواة.

ج ـ لا بدّ من مراعاة مراتبِ شيوخ القائل الذين أخذ عنهم؛ فمن قالها في أحد الرّواة، وقد لقي غيره من كبار الحفّاظ المتقنين لحديثهم دلّت عبارته تلك على المدح الرفيع، بخلاف ما لو قالها واحدٌ من الذين لم يلقوا حفّاظا، فإنّ إطلاقه لها مناسبٌ لواقع حاله فحسب، فلا يدلُّ على الرّفعة، وعلوّ القدر إلا بالنسبة إلى بقية شيوخه الذين هم في الأصل ليسوا من أهل الحفظ والإتقان، ولذلك يذكر الذّهبي ـ رحمه الله ـ في تعليقه على مثل هذه العبارة، كبارَ الشّيوخ الذين عُرفوا بالحفظ، واشتهروا بالإتقان دون غيرهم من أهل طبقتهم. والله أعلم.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٣٠).

(٢) «المصدر نفسه» (١٧/ ٣٦).

المطلب الثاني: قولهم: «فلان مصحف»:

جاء في ترجمة «مِسْعَر بن كِدَام بن ظَهير بن عبيدة الهلالي الكوفي» (ت١٥٥هـ) قال شعبة: «كنا نسمّي مسعراً المصحف»[١].

قال الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ: «يعني من إتقانه»[٢].

وكذا قال في «تاريخ الإسلام»[٣].

وجاء تفسيره عن عبدالله بن داود الخريبي، بالحفظ ولازم الإتقان، وهو قلّة الخطأ فقال: «كان مِسْعَر يُسَمّى المصحف لقلّة خطئه وحفظه»[٤].

ومن أُطْلِق عليه هذا الوصفُ، كان له مزيد مزيّةٍ على غيره من الحفّاظ المتقنين الذين لم يكن هذا اللّفظ من نصيبهم، فيرجّح من قيل فيه: «مصحف» على غيره من أقرانه عند الاختلاف، ودليلُ ذلك قول ابن أبي حاتم: سألت أبي عن مِسْعَر بن كِدَام، إذا اختلف الثّوري ومسعر؟ فقال: «يحكم لِمِسْعَر؛ فإنّه قيل: مِسْعَر مصحفٌ»[٥].

ونصّ أبو حاتم الرّازي على مزيد إتقان مِسْعَر على أقرانه؛ قال عبدالرَّحمٰن: سُئل أبي عن مِسْعَر وسفيان الثّوري؟ فقال: «مِسْعَر أتقن، وأجود حديثاً، وأعلى إسناداً من الثّوري، ومسعر أتقن من حمّاد بن زيد»[٦].

وقد يأتي إطلاقُ هذا اللّفظ (المصحف) على الرَّاوي لصدقه، قال عَمرو بن علي الفلاّس: «كان الأعمش يُسمّى المصحف من صدقه»[٧].

المطلب الثالث: في قولهم: «فلان شيطان»:

المتبادِر من قولهم: «فلان شيطان» إطلاقُه في الجرح الشّديد، كقول

---

(١) «الجرح والتّعديل» (٨/ ٣٦٨).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ١٦٦).

(٣) (حوادث ووفيات سنة ١٤١ ـ ١٦٠هـ ص٦١٥).

(٤) «تهذيب التهذيب» (١٠/ ١١٥).

(٥) «الجرح والتّعديل» (٨/ ٣٦٩).

(٦) «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٦٩).

(٧) «تاريخ بغداد» (٩/ ١١)، و «تهذيب الكمال» (١٢/ ٨٧).

عثمان وأبي بكر ابني أبي شيبة: «كنّا عند ابن عيينة، فجاءه منصور بن عمّار فسأله عن القرآن؟ فَزَبَرَه، وأشار عليه بالعكّاز، وانتهره، فقيل له: يا أبا محمّد إنّه رجلٌ عابدٌ وناسك، فقال: «ما أراه إلاّ شيطاناً»[1].

وقول يحيى بن مَعِين، في محمّد بن ميسر أبي سعد الجعفي الصّاغاني: «أبو سعد محمّد بن ميسر الصّاغاني، وكان مكفوفاً، وكان جهمياً، وليس هو بشيء، كان شيطاناً من الشّياطين»[2].

لكن قد يأتي عندهم إطلاق هذا اللفظ: (فلانٌ شيطان) على المدح الرّفيع الدالّ على حفظ الرّاوي وإتقانه، ففي ترجمة «يحيى بن سعيد بن فروخ القطّان» (ت١٩٨هـ) قال العبّاس بن عبد العظيم العنبري: سمعت ابن مهدي يقول: «لما قدم الثّوري البصرة، قال: «يا عبد الرَّحمٰن جئني بإنسانٍ أذاكره». فأتيته بيحيى بن سعيد فذاكره. فلما خرج قال: قلت لك: جئني بإنسان، جئتني بشيطانٍ»[3].

قال الذّهبي ـ رحمه الله ـ: «يعني: بَهَره حفظُه»[4].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[5]: «اندهش سفيان من حفظه».

ونحو هذا ما حكاه إبراهيم بن الأصبهاني حيث قال: «كان أبو داود الطيالسي بأصبهان، فلما أراد الرجوع أخذ يبكي، فقالوا: يا أبا داود إنّ الرّجل إذا رجع إلى أهله فرح، واستبشر، وأنت تبكي؟! فقال: إنّكم لا تعلمون إلى من أرجع، إنما أرجع إلى شياطين الإنس، علي بن المديني، وابن الشّاذكوني، وابن بحر السقّاء ـ يعني عمرو بن علي ـ»[6].

وتفسير هذه الحكاية: أنّ أبا داود الطيالسي من الحفّاظ الواسعي المحفوظ، فكان يحدّث ـ وهو بأصبهان ـ بآلاف الأحاديث من حفظه، فلما

---

(١) «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ١٩٤).

(٢) «تاريخ الدوري» (٢/ ٥٤١).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ١٧٧).

(٤) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٥) (١/ ٣٠٠).

(٦) «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٢).

عزم على الرجوع إلى البصرة اعتراه خوفٌ ووَجَلٌ، مما قد يتعرّض له من النّقد والتجريح، إن هو استمر على أسلوبه من التحديث حفظاً لوجود الحفّاظ هناك الذين عندهم ملكة نقدية قوية وسعة في الحفظ، وإدراكٌ لمواقع الخطأ والوهم في أحاديث الرَّاوي مثل ابن المديني، والفلاّس، والشاذكوني، فبكى أبو داود الطّيالسي فَرَقاً على نفسه من أولئك، وسمّاهم شياطين الإنس للدّلالة على الحفظ الفائق والإتقان الجيِّد. فمناطُ هذه التسمية، إذنْ هو ما يتحلّى به أولئك الذين سماهم من الحفظ الواسع المؤهِّل لهم لدَرْكِ أخطاء الرَّاوي، والوقوف على أوهامه. والله أعلم[(١)].

المطلب الرابع: في قولهم: «فلان ما أحسن حديثه»:

في ترجمة «عباس بن محمّد بن حاتم بن واقد الدُّوري البغدادي» (ت٢٧١هـ) قال محمّد بن يعقوب أبو العبّاس الأصم: «لم أرَ في مشايخي أحسنَ حديثاً من عبّاس الدّوري»[(٢)].

قال الحافظ الذّهبي ـ مبَيِّناً وجوه إطلاق هذه العبارة في الرَّاوي ـ: «يحتمل أنّه أراد بحسن الحديث الإتقان.

أو أنّه يتبع المتون المليحة فيرويها.

أو أنّه أراد علوّ الإسناد.

أو نظافة الإسناد، وتركه رواية الشّاذ والمنكر، والمنسوخ، ونحو ذلك.

فهذه أمور تقضي للمحدِّث إذا لازمها أن يقال: ما أَحْسَن حديثَه»[(٣)].

المطلب الخامس: في قولهم: «فلان يقبل التلقين»:

في ترجمة «عثمان بن الهيثم بن جهم بن حسّان العصري البصري»

---

(١) لكن الله سلمه ونجا من نقدهم، فوثقوه ورفعوا من شأنه، انظر: «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٧).

(٢) «تاريخ بغداد» (١٢/ ١٤٥)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٤/ ٢٤٨).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٢٣).

(ت٢٢٠هـ) قال فيه أبو حاتم الرّازي: «كان صدوقاً، غير أنّه بأَخَرَة كان يتلقّن ما يُلَقّن»[١].

فقال الذّهبي ـ رحمه الله ـ: «يعني: أنّه بأخرة كان يحدّث بالحديث، فيتوقّف فيه، وَيَتَغَلَّط، فيردّون عليه، فيقول. ومثل هذا غضٌّ عن رتبة الحفظ لجواز أنّ فيما رُدَّ عليه زيادةً، أو تغييراً يسيراً. والله أعلم»[٢].

ولا ينحصر معنى هذه العبارة فيما ذكره الحافظ الذّهبي، بل هو صورةٌ من صور التلقين، فمن قبول التّلقين أيضاً:

أ ـ أن يؤتى للرّاوي بأحاديث ليست من سماعه، فتُقْرأ عليه على أنّها أحاديثه، ويسكت دون أن يُبَيِّن أنّها ليست من سماعه، وهذا ممّا وقع فيه عبدالله بن لهيعة[٣].

ب ـ أن يقف الرّاوي على مرويّاتٍ عنده، ولا يَدري هل هي من سماعه أو لا؟ فيقال له: إنّها من مروياته، فيحدّث بها على أنّها كذلك، كما حصل لعبدالله بن صالح كاتب الليث[٤].

ج ـ قال المعلّمي: «. . .معنى قبول التلقين أنّه قد يقال له: أَحَدَّثَك فلانٌ عن فلانٍ بِكَيْتَ وكيت؟ فيقول: نعم، حدّثني فلان بن فلان بِكَيْتَ وكيت. مع أنّه ليس لذلك أصل، وإنما تلقّنه وتوهّم أنّه من حديثه، وبهذا يتمكّن الوضّاعون أن يضعوا ما شاؤوا، ويأتوا إلى هذا المسكين فيلقّنونه، فيتلقّن ويروي ما وضعوه»[٥].

المطلب السادس: في قولهم: «فلان عنده عجائب»:

هذه العبارة، تفيد تليبناً في الرّاوي إذا قُرِنَتْ بقرينةٍ دالّة على ذلك، أو

(١) «الجرح والتّعديل» (٦/ ١٧٢).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٢١٠).

(٣) انظر «الطبقات» لابن سعد (٧/ ٥١٦)، و «مقدمة كتاب المجروحين» (ص٦٨ ـ ٦٩).

(٤) انظر «الجرح والتّعديل» (٥/ ٨٧).

(٥) انظر «تعليقه على الفوائد المجموعة» (ص٤٠٨ حاشية رقم١).

جاءت مُفَسَّرَةً، ففي ترجمة «علي بن معبد بن نوح المصري الصغير البغدادي» (ت٢٥٩هـ) قال فيه أبو بكر بن الجعابي: «... عند عليّ عجائب»[١].

قال الذّهبي: «قول أبي بكر: «عنده عجائب» عبارةٌ محتملة للتّليين، فلا تُقبل إلاّ مفسّرة. والرّجل فثقة صادق، صاحب حديث، ولكنّه يأتي بغرائب عمن يحتملها»[٢].

المطلب السابع: في قولهم: «فلان متروك»:

يُطلق لفظ «المتروك» على معنيين:

الأول: يُطلَق على من يُتَّهَم بالكذب[٣].

الثاني: يُطلق على من كَثر غلطه، وفحش وهمه، فلم يُؤخذ عنه لذلك، ففي ترجمة «عمر بن شَبيب المُسْلِي المذجحي الكوفي» قال فيه ابن حِبَّان: «كان شيخاً صالحاً صدوقاً، ولكنه كان يخطيء كثيراً حتى خرج عن حدّ الاحتجاج به إذا انفرد على قلّة روايته»[٤].

فتَعَقَّبه الذّهبي بقوله: «هذا فيه تناقض، فالصّدوق لا يُكثر خطؤه، والكثير الخطأ مع القلّة هو المتروك»[٥].

المطلب الثامن: في قولهم: «فلان يسرق الحديث»:

تطلق هذه العبارة على من يُركِّب أسانيد على متونٍ معروفةٍ بأسانيد أُخَر، رَغبةً في الإغراب، وترويجاً لأحاديثه، وإظهاراً لكثرة السّماع والشّيوخ.

ففي ترجمة «محمّد بن حميد بن حيّان الرّازي» (ت٢٤٨هـ) قال أبو أحمد العسّال: سمعت فَضْلَك[٦] يقول: «دخلت على ابن حميد، وهو

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٢/ ١١٠)، و «تهذيب الكمال» (٢١/ ١٤٢).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٦٣٤)، وانظر ما سبق في (ص٥٤٢ ـ ٥٤٣).
(٣) انظر «نزهة النظر» (ص١٢٢).
(٤) «كتاب المجروحين» (٢/ ٩٠).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٤٢٩).
(٦) هو: الفضل بن العباس أبو بكر الرازي.

يركّب الأسانيد على المتون»[1].

فقال الحافظ الذّهبي: «آفته هذا الفعل، وإلاّ فما اعتقد أنّه يضع متناً، وهذا معنى «فلان سرق الحديث»»[2].

ووازن بينها وبين وضع المتون، فصرّح بأنّ سرقة الحديث أهونُ، وأخفّ من وضع المتون، ففي ترجمة «يحيى بن عبد الحميد بن عبد الرَّحمٰن الحِمَّاني الكوفي» (ت٢٢٨هـ): «لا ريب أنّه كان مبرّزاً في الحفظ، كما كان سليمان الشّاذكوني، ولكنه أصونُ من الشّاذكوني، ولم يقل أحدٌ قط: إنّه وضع حديثاً، بل ربما كان يتلقط أحاديث ويدّعي روايتها، فيرويها على وجه التّدليس، ويوهم أنّه سمعها، وهذا قد دخل فيه طائفة، وهو أخفّ من افتراء المتون»[3].

كما أنّ سرقة الأجزاء، والكتب أشدّ من سرقة الحديث، وأخفّ من وضع المتون، قال الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ[4]: «سرقة الحديث أهون من وضعه، واختلاقه. وسرقة الحديث: أن يكون محدِّثٌ ينفرد بحديث، فيجيء السّارق، ويدّعي أنه سمعه أيضاً من شيخ ذاك المحدِّث وليس ذلك بسرقة الأجزاء والكتب، فإنّها أنحس بكثيرٍ من سرقة الرّواية، وهي دون وضع الحديث في الإثم لقوله: «إنّ كذبا علي ليس ككذب على غيري[5]».

وقال في «الموقظة»[6]: «ومن تعمّد ذلك وركّب متناً على إسنادٍ ليس له، فهو سارقُ الحديث، وهو الذي يقال في حقّه: «فلان يسرق الحديث».

ومن ذلك: أن يَسرق حديثاً فيدَّعي سماعَه من رجل.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٥٠٤).

(٢) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٥٣٦ ـ ٥٣٧).

(٤) «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة٢٣١ ـ ٢٤٠هـ ص١٤٠).

(٥) أخرجه مسلم في «مقدمة صحيحه» ـ باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ ـ (ص١٠/ رقم٤).

(٦) (ص٥١).

وإن سرق فأتى بإسنادٍ ضعيفٍ لمتنٍ لم يثبت سندُه، فهو أخفّ جرحاً ممّن سرق حديثاً لم يصحّ متنه وركّب له إسناداً صحيحاً، فإنّ هذا نوعٌ من الوضع والافتراء، فإن كان ذلك في متون الحلال والحرام، فهو أعظم إثماً، وقد تبوّأ بيتاً في جهنّم.

وأمّا سرقة السّماع، وادّعاء ما لم يسمع من الكتب، والأجزاء، فهذا كَذِبٌ مجرّد، ليس من الكذب على الرّسول ﷺ، بل من الكذب على الشّيوخ، ولن يُفلح من تعاناه، وقلّ من ستر الله عليه منهم، فمنهم من يفتضح في حياته، ومنهم من يفتضح بعد وفاته، ونسأل الله الستر والعفو».

ويُلاحظ أنّ الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ في «تاريخ الإسلام» ـ عدّ سرقةَ الكتب والأجزاء أنحس من سرقة الرّواية، بخلاف ما يفيده سياقه في «الموقظة» حيث عدّ سرقة الرّواية أشدّ من سرقة الكتب مطلقاً، لكن يمكن أن يُوَجّه ذلك بحمل ما في «تاريخ الإسلام» على سرقة الأحاديث الثابتة، وروايتها بأسانيد صحيحة، فإنّ هذه الصّورة لم يتعرض لذكرها في «الموقظة»، فيكون ترتيب تلك الصّور من حيث الشدّة على النّحو التالي:

١ ـ الأعظم جرماً، وإثماً مَنْ وضع المتون واختلقها.

٢ ـ ثمّ من سرق الحديث الذي لم يصحّ متنه، ووضع له إسناداً صحيحاً، ويزداد الجرم والإثمُ إذا كان ذلك في الحلال والحرام، لتعدّي فساده على جمٍّ غفيرٍ من أمّة محمد ﷺ.

٣ ـ ثم من سرق حديثاً لم يصحّ متنه، وركّب له إسناداً ضعيفاً.

٤ ـ ثمّ يليه من سرق الكتب والأجزاء.

٥ ـ ثمّ من سرق حديثاً ثابتاً، ووضع له إسناداً صحيحاً.

وبيان وجه تفاوت هذه الصّور فيما يلي:

ـ أمّا وضع المتون واختلاقها فَفساده ظاهر، ولو لم يكن فيه سوى

الكذب على رسول الله ﷺ لكفى بذلك جرماً كبيراً، فكيف إذا انضاف إليه ما يترتب عليه من فساد الدين عقيدة، وشريعة، وسلوكاً، وكتب الموضوعات شاهدةٌ لذلك ناطقةٌ به.

ـ وأمّا سرقة الحديث الذي لم يصحّ متنه، وتركيب الإسناد الصحيح عليه، فكما ذكر الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ هو نوعٌ من الوضع والافتراء؛ إذْ يترتب عليه جَرَيان العمل به عند من لم يقف على حقيقته ظانّاً منه صحّتَه، إذْ مُدْرَك جودة الحديث غالباً من جودة إسناده كما قال عبدالله بن المبارك: «ليس جودة الحديث قُرْب الإسناد، جَودة الحديث صحّة الرّجال»[1].

ـ وأمّا من سرق حديثاً لم يصحّ متنه، ووضع له إسناداً ضعيفاً، فهذا آفته تدخل على من يقول بجواز العمل بالضعيف في الفضائل والرّقائق، والترغيب والترهيب، ولا يتعدّى أثره إلى الأحكام والعقائد، فمن ثمّ كان أخفَّ من الأوّل.

ـ وأمّا سرقة الكتب والأجزاء، فإنما هي كما قال الذّهبي: من قبيل الكذب على الشيوخ حيث يدّعي السّارق تحديثهم بها إيّاه، أو إجازتَها له، ولم تكن الحال كذلك، وهذا أخفّ من الذي قبله إذْ ليس فيه سوى كذبه على أولئك الشيوخ، وتبقى الأحاديث التي في تلك الأجزاء والكتب معروفةً برواية غيره، ولا ينطلي على المتمكّن معرفةُ الصّحيح والضعيف منها بالنظر في أسانيدها، إذ لم يمتدّ فساده إلى رجالها أو متونها. والله أعلم.

ـ وأمّا من سرق حديثاً ثابتاً، وركّب له إسناداً صحيحاً، فهو مثل من سرق الكتب في الكذب، على الشّيوخ الذين ادّعى عليهم روايتَهم هذا الحديث، وهم لم يرووه في نفس الأمر، وادّعى سماعَه منهم ولم يسمع حقيقة.

---

(١) «الجامع لأخلاق الرّاوي» للخطيب (١/ ١٢٤)، و«أدب الإملاء والاستملاء» لابن السمعاني (ص٥٧)، وانظر «مقدمة تهذيب الكمال» (ص١٦٦).

ووجه كون هذه الصّورة أخف من التي قبلها أنّ السّرقة هنا لا تتجاوز حديثاً واحداً أو أحاديث معدودة، بخلاف من سرق الكتب أو الأجزاء، فإنّ ذلك يحتوي على أحاديث كثيرة، فالفرق بين الصّورتين راجع إلى كثرة الأحاديث وقلتها فقط.

ومتى قيل في الرَّاوي: «يسرق الحديث» فلا يكفي في الدّفاع عنه أن يقال بأنه لم يوجَد له أحاديث مناكير، إذ النّزاع هنا ليس في أنّ ما يرويه مناكير، لجواز أن يكون هذا السّارق رجلاً فَطِناً، ينتخب أصولَ الرّوايات التي صحّت متونُها، فيدّعي سماعَها عن الحفّاظ، والحال أنّه لم يسمعها منهم، فالجرح في حقّه من هذه الحيثية، وليس من حيث إنّ الرّوايات التي سرقها مناكير لا تصحّ متونها حتى يُستدرَكَ على النّاقد بأنّها ليست مناكير.

ومن هنا يتبين، أنّ قول ابن عَديّ في ترجمة «يحيى بن عبد الحميد الحمّاني»: «ولم أرَ في مسنده أحاديث مناكير فأذكرها، وأرجو أنّه لا بأس به»[1] غير كافٍ للدّفاع عنه. والله أعلم.

القسم الثاني: مصطلحات خاصة بأئمّة معيّنين:

من تمام معرفة قضايا الجرح والتّعديل، والعلم بطرق الترجيح بين أقوال الأئمّة النّقاد عند الخلاف في الرَّاوي جرحاً وتعديلاً، معرفةُ المصطلحات الخاصّة ببعض الأئمّة في الجرح والتّعديل، وهذه المطالب التالية تُبيّنُ بعضاً من تلك المصطلحات:

المطلب الأول: في قول الإمام أحمد في الرَّاوي: «فلان كذا وكذا»:

في ترجمة «عبد الرَّحمٰن بن أبي الزّناد عبدالله بن ذكوان المدني» (ت١٧٤هـ) قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: «ابن أبي الزّناد كذا وكذا»[2].

---

(١) «الكامل» (٧/ ٢٣٩).

(٢) «العلل ومعرفة الرّجال» (٢/ ٤٨٣).

ففسّر الحافظ الذّهبي هذه الكناية بقوله: «يُلَيِّنه»[1].

وقال مثل ذلك في «تاريخ الإسلام»[2].

وقال في «ميزان الاعتدال»[3]: «هذه العبارة يستعملها، عبدالله بن أحمد كثيراً فيما يجيبه به والده، وهي بالاستقراء كناية عمّن فيه لين».

وفسّرها العُقيلي في ترجمة «ابن أبي الزناد» بقوله: «يعني: ضعيف»[4].

وعزّز ذلك بما رواه من طريق عبد الملك بن عبد الحميد قال: سألت أحمد بن حنبل عن ابن أبي الزناد؟ فقال: «هو ضعيف الحديث»[5].

ويظهر لي أنّ الحافظ الذّهبي، يقصد بكلامه السّابق، أنّ من قال فيه الإمام أحمد: «كذا وكذا» لا يخرج عن دائرة من يعتبر بحديثه في المتابعات والشواهد، لا أنّه في درجة «لَيِّن الحديث»، وذلك بدليل تتبّع المواضع التي أطلق فيها الإمام أحمد هذه العبارة، فقد دلّ كلامه في مواضع أخرى على قصد التّضعيف الذي لا يُخْرِج صاحبَه عن حدّ الاعتبار في المتابعات والشّواهد مع تفاوت مراتب ذلك. ومن أمثلة ذلك:

أ ـ في ترجمة «عبد الرَّحمٰن بن ثروان أبي قيس الأودي» (ت١٢٠هـ) قال عبدالله بن أحمد: سألته عن أبي قيس عبد الرَّحمٰن بن ثروان؟ فقال: «هو كذا وكذا، روى عنه الأعمش، وشعبة، وسفيان، وهو يخالف في أحاديث»[6].

ب ـ وقال في ترجمة «مجالد بن سعيد الهمداني الكوفي» (ت١٤٤هـ):

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ١٦٩).

(٢) (حوادث ووفيات سنة ١٧١ ـ ١٨٠هـ ص٢٣٥).

(٣) (٤/ ٤٨٣).

(٤) «الضعفاء» (٢/ ٣٤٠).

(٥) «المصدر نفسه» (٢/ ٣٤١).

(٦) «العلل ومعرفة الرّجال» (١/ ٤١٢).

سألته عن مجالد؟ فقال: «كذا وكذا ـ وحرّك يده ـ، ولكنّه يزيد في الإسناد»[1].

وفي رواية أبي طالب: سألت أحمد بن حنبل عن مجالد؟ فقال: «ليس بشيء، يرفع حديثاً كثيراً، لا يرفعه النّاس، وقد احتمله النّاس»[2].

ح ـ وفي ترجمة «عبد الرَّحمٰن بن حرملة بن عمرو الأسلمي المدني» (ت١٤٥هـ) قال الإمام أحمد: «ابن حرملة كذا وكذا»[3].

وابن حرملة شهد على نفسه بسوء الحفظ، وكان يقبل التّلقين[4].

د ـ وفي ترجمة «يزيد بن سفيان أبي المهزِّم التميمي البصريّ» قال عبد الله: سألت عن أبي المهزِّم؟ قال: «هو كذا وكذا، وقد روى عنه شعبة»[5].

وفي رواية حرب بن إسماعيل: سألت أحمد بن حنبل، عن أبي المهزِّم فقال: «ما أَقْرَبَ حديثَه»[6].

هـ ـ وفي ترجمة «إبراهيم بن مهاجر بن جابر البجلي الكوفي» قال عبدالله عن أبيه: «ليس به بأس، هو كذا وكذا»[7].

وسُئل عن أبي معشر[8]، وإبراهيم بن مهاجر، فقال: «أبو معشر أجلّ في قلبي من إبراهيم بن مهاجر»[9].

---

(١) «المصدر نفسه» (١/ ٤١٤).

(٢) «الجرح والتّعديل» (٨/ ٣٦١).

(٣) «العلل ومعرفة الرّجال» (٢/ ٤٨١).

(٤) انظر «تاريخ الدوري» (٢/ ٣٤٦)، و «الجرح والتّعديل» (٥/ ٢٢٣)، و «تهذيب الكمال» (١٧/ ٦٠).

(٥) «العلل ومعرفة الرّجال» (٢/ ٤٨٠).

(٦) «الجرح والتّعديل» (٩/ ٢٦٩).

(٧) «العلل ومعرفة الرّجال» (٢/ ٣٤١).

(٨) يوسف بن يزيد أبو معشر البراء البصري.

(٩) «العلل ومعرفة الرّجال» (٢/ ٧٥).

و ـ وفي ترجمة «يونس بن أبي إسحاق بن عَمرو بن عبدالله الهمداني السّبيعي الكوفي» (ت١٥٩هـ) قال عبدالله بن أحمد: سألته عن عيسى بن يونس؟ قال: «عيسى يسأل عنه؟!». قلت: فأبوه يونس؟ قال: «كذا وكذا»[١].

وقال في موضع آخر[٢]: «حديثه حديثٌ مضطرب».

وفي رواية أبي طالب: قال أحمد بن بن حنبل: «يونس بن أبي إسحاق حديثه فيه زيادة على حديث النّاس». قلت: يقولون: إنّه سمع في الكتاب فهو أتمّ؟ قال: «إسرائيل ابنه قد سمع من أبي إسحاق، وكتب، فلم يكن فيه زيادة مثل ما يَزيد يونس»[٣].

وقال أبو بكر الأثرم: سمعت أبا عبد الله، وذكر يونس بن أبي إسحاق، فضعّف حديثه عن أبيه، وقال: «حديث إسرائيل أحبّ إليّ منه»[٤].

ز ـ وفي ترجمة «هشام بن سعد المدني أبي عباد» (ت١٦٠هـ) قال عبدالله بن أحمد بن حنبل لأبيه: هشام بن سعد؟ قال: «كذا وكذا، وكان يحيى لا يروي عنه»[٥].

وقال أبو حاتم الرّازي: سمعت أحمد بن حنبل يقول: «لم يكن هشام بن سعد بالحافظ»[٦].

وقال حرب بن إسماعيل الكرماني: سمعت أحمد بن حنبل ـ وذُكِر له

---

(١) «المصدر نفسه» (٢/ ٤٧٩).

(٢) «العلل ومعرفة الرِّجال» (٢/ ٥١٩).

(٣) «الجرح والتّعديل» (٩/ ٢٤٤)، وانظر «المعرفة والتاريخ» (٢/ ١٧٣ ـ ١٧٤)، و«تهذيب الكمال» (٣٢/ ٤٩٢).

(٤) «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٤٩١).

(٥) «العلل ومعرفة الرِّجال» (٢/ ٥٠٧).

(٦) «الجرح والتّعديل» (٩/ ٦١).

هشام بن سعد فلم يرضه ـ وقال: «ليس بمحكم الحديث»[1].

ج ـ وفي ترجمة «عبدالله بن عمر بن حفص بن عاصم العُمَري» (ت١٧١هـ) قال عبد الله: سألته عن العمري...؟ فقال: «كذا وكذا ـ وكأنّه[2]»[3].

وقال أبو طالب: سألت أحمد بن حنبل، عن العُمَري الصغير؟ فقال: «صالح لا بأس به، قد روي عنه، ولكن ليس مثل عبيد الله»[4].

وفي رواية المرّوذي: ذكر عبدالله العُمَري فلم يرْضَه، وقال: «لَيِّن الحديث»[5].

قال أبو زرعة الدّمشقي: قيل لأحمد بن حنبل: فكيف حديث عبدالله بن عمر؟ فقال: «كان يزيد في الأسانيد، ويخالف، وكان رجلاً صالحاً»[6].

ط ـ وفي ترجمة «مسلم بن خالدبن قَرْقَرَة الزِّنجي المخزومي القرشي» (ت١٧٩هـ) قال الإمام أحمد: «هو كذا وكذا». قال عبد الله: «يقول أبي: كذا وكذا ـ كان يحرِّك يده»[7].

ي ـ وفي ترجمة «عتّاب بن بَشير الجزري الحراني» (ت١٩٠هـ) قال: «عتّاب بن بشير كذا وكذا»[8].

وفسّر هذه الكناية في موضع آخر، بما يدلُّ على أنّ سبب التّليين، هو رواية عتّاب عن خُصَيف بن عبد الرَّحمٰن الجزري أحاديث مناكير، والنّكارة

---

(١) «الجرح والتّعديل» (٩/ ٦١).

(٢) كذا وردت العبارة في الأصل، وهي إشارة إلى تضعيفه للعمري.

(٣) «العلل ومعرفة الرّجال» (٢/ ٥٠٧).

(٤) «الجرح والتّعديل» (٥/ ١٠٩ ـ ١١٠).

(٥) «رواية المروذي» (ص٦٧).

(٦) «تاريخ بغداد» (١٠/ ٢٠)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٥/ ٣٢٩).

(٧) «العلل ومعرفة الرّجال» (٢/ ٤٧٨).

(٨) «المصدر نفسه» (٢/ ٤٨١).

من قبل خُصَيف، وليست من قبل عتّاب»[1].

ك ـ وفي ترجمة «رِشْدِين بن سعد بن مفلح المهري المصري» (ت٢٨٨هـ) قال: «رِشْدِين بن سعد كذا وكذا»[2].

وفي رواية الميموني: «رِشْدِين ليس به بأس في أحاديث الرّقاق»[3].

وفي رواية عنه قال: سمعت أبا عبدالله يقول: «رِشْدِين ليس يبالي عمّن روى، ولكنّه رجلٌ صالح يوثّقه هيثم بن خارجة» وكان في المجلس، فتبسّم من ذلك أبو عبد الله، ثمّ قال أبو عبد الله: «رِشْدين بن سعد ليس به بأس في حديث الرّقائق»[4].

وقال حرب بن إسماعيل: سألت أحمد بن حنبل، عن رشدين سعد فضعّفه، وقدّم ابنَ لهيعة عليه»[5].

وقال أبو القاسم عبدالله بن محمّد بن عبد العزيز البغوي: سُئل أحمد عن رِشْدين بن سعد؟ فقال: «أرجو أنّه صالح الحديث»[6].

ل ـ وفي ترجمة «يحيى بن سُليم الطائفي» (ت٢٩٣هـ) قال عبد الله: «سألته عن يحيى بن سليم؟ قال: «كذا وكذا. والله إنّ حديثه ـ يعني، فيه شيء وكأنّه لم يحمده». وقال مرّة أخرى: «كان قد أتقن حديث ابن خُثَيم، كانت عنده في كتاب...»[7].

وهذه المواضع دالّة على مقصود الإمام أحمد من عبارته (كذا وكذا)

---

(١) انظر «العلل ومعرفة الرّجال» (١/ ٢٤٧)، و «الجرح والتّعديل» (٧/ ١٣)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٩/ ٢٨٧).

(٢) «العلل ومعرفة الرّجال» (٢/ ٤٧٩).

(٣) «رواية الميموني» (ص١٩٥).

(٤) «الضعفاء» للعقيلي (ج١/الورقة ١٣٧/ب) وسقط من المطبوع (٢/ ٦٧) كلمة (يوثقه)، وفي «تهذيب الكمال» (٩/ ١٩٣) (فوثقه) بدلا من (يوثقه).

(٥) «الجرح والتّعديل» (٣/ ٥١٣).

(٦) «الكامل» (٣/ ١٤٩)، وانظر «تهذيب الكمال» (٩/ ١٩٣).

(٧) «العلل ومعرفة الرّجال» (٢/ ٤٨٠).

وأنّ الرّاوي المقولَ فيه تلك الكناية، لا يخرج عنده عن حدّ الاعتبار به في المتابعات والشواهد. والله أعلم.

وأما قول الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ: «هذه العبارة يستعملها عبدالله بن أحمد كثيراً فيما يجيبه به والده..» فظاهره دالٌّ على أنّ عبارة (كذا وكذا) من مَقول عبدالله، يكنّي به عن جواب أبيه فيما يُسأَل عنه، ولكن بالنظر في الأمثلة السّابقة الذّكر، يَظهر من سياقاتها أنّ الكناية من لفظ الإمام أحمد نفسه لا من لفظ عبد الله، ويؤيد ذلك ذِكرُ عبدالله ـ أحياناً ـ الحالَ المصاحِبَةَ لقول الإمام أحمد هذه الكناية كتحريك يده مثلاً، كمّا تقدّم في ترجمة «مجالد بن سعيد»، و«مسلم بن خالد الزّنجي».

ويقرن أحياناً حكايته لتلك الكناية بتفسير مراد أبيه منها، كما في ترجمة «يحيى بن سليم الطائفي». والله أعلم.

المطلب الثاني: من مصطلحات الإمام محمّد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ):

أولاً: قوله: «فيه نظر».

قال الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ في ترجمة «الإمام البخاري»: «من نظر في كلامه في الجرح والتّعديل علم ورعه في الكلام في النّاس، وإنصافه فيمن يضعّفه، فإنّه أكثر ما يقول: «منكر الحديث»، «سكتوا عنه»، «فيه نظر» ونحو هذا، وقل أن يقول: «فلان كذاب»، أو: «كان يضع الحديث»، حتى إنّه قال: «إذا قلت: فلان في حديثه نظر، فهو متهم واه، وهذا معنى قوله: «لا يحاسبني الله أني اغتبت أحداً»، وهذا ـ والله ـ غاية الورع»[1].

وقال في «تاريخ الإسلام»[2]: «... يقول في الرّجل المتروك أوالسّاقط: «فيه نظر»، أو: «سكتوا عنه»، ولا يكاد يقول: «فلان كذاب»، ولا: «فلان يضع الحديث» وهذا من شدّة ورعه».

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٢/٤٣٩).

(٢) (حوادث ووفيات سنة ٢٥١ ـ ٢٦٠هـ ص٢٥٩).

وقال في «ميزان الاعتدال»[1]: «وقد قال البخاري: «فيه نظر»، ولا يقول هذا إلاّ فيمن يتّهمه غالباً».

وقال في «الموقظة»[2]: «وكذا عادته إذا قال: «فيه نظر» بمعنى أنّه متّهم، أو ليس بثقة، فهو عنده أسوأ حالاً من الضعيف».

وقال أيضاً: «وقلّ أن يكون عند البخاري رجل فيه نظر إلاّ وهو مُتَّهَم»[3].

وهذه النّصوص عن الذّهبي تدلّ على ما يلي:

أولاً: أنّ البخاريّ يقول: «فيه نظر» فيمن يتّهمه أو ليس بثقة.

ثانياً: أنّ ذلك قاعدةٌ أغلبيّة عنده، وليست مطّردة في جميع المواطن.

وممّا يَدلّ على ذلك ما نقله التّرمذيّ في كتابه «العلل الكبير»[4] عن البخاري أنّه قال في حكيم بن جبير: «لنا فيه نظر»، فعلّق عليه التّرمذيُّ قائلاً: «ولم يَعزمْ فيه على شيء». يعني: لم يقطع فيه بشيء.

ثالثاً: أنّ تفسير هذا المصطلح منقولٌ عن البخاريّ من لفظه، وليس من استنباط متتبعٍ لكلامه، وعلى هذا فلا يسوغ أن يُستدرك عليه بأنّ الاستقراء دلّ على خلافه، إذ الإمام إذا نصّ على مراده كان أقوى من مجرّد استقراء غيره لأقواله، فكيف إذا كان الاستقراء مبنياً على موزانة أقوال ذلك الإمام بأقوال غيره من الأئمّة، إذ من الجائز أن يخالف إمامٌ مجتهدٌ غيرَه من الأئمّة المجتهدين، فيتفرّد بحكم على راوٍ غيرُه على خلافه، وهذا أمرٌ معروفٌ عندهم، فلا يُحَكَّمُ قولُه وحكمُه، إلى أقوال بقية الأئمّة على سبيل نقض مدلوله عنده، وإسقاط معناه الذي اصطلح عليه، بل على سبيل التّرجيح والاختيار. والله أعلم.

---

(١) (٢/٤١٦).

(٢) (ص٦٣).

(٣) «ميزان الاعتدال» (٣/ ٥٢).

(٤) (ص٣٩٠ ط. السامرائي).

وقد جزم أبو الحجّاج المزي ـ رحمه الله ـ عن الحافظ أبي محمّد عبدالله بن أحمد بن سعيد بن يربوع الإشبيلي أنّه قال: قال البخاري في «التاريخ»[١]: «كل من لم أُبيّن فيه جرحةً فهو على الاحتمال[٢]، وإذا قلت: فيه نظر، فلا يُحتَمل»[٣].

وقد تابع الذّهبيَّ على ذلك: الحافظُ ابنُ كثير حيث قال: «من ذلك: أنّ البخاريّ إذا قال في الرّجل: «سكتوا عنه»، أو: «فيه نظر»، فإنّه يكون في أدنى المنازل، وأردئها عنده، ولكنه لطيف العبارة في التّجريح، فليُعلم ذلك»[٤].

وتابعه أيضاً العراقيّ[٥]، والسّخاويّ[٦]، وجلال الدّين السّيوطي[٧]، والمعلّمي[٨].

رحمهم الله أجمعين[٩].

---

(١) لم أقف على موضعه في «التاريخ الكبير» للبخاري، ولعل ذلك وقع في إحدى نسخه، ولا سيما أن الناقل لهذه العبارة عنه هو عبدالله بن أحمد الإشبيلي، وكان ممن عرفت عنايته بجمع الكتب الحسان، وقد وصفه ابن بشكوال بقوله: «وكان حافظاً للحديث وعلله، عارفاً بأسماء رجاله ونقلته، يبصر المعدلين منهم والمجروحين، ضابطاً لما كتبه، ثقة فيما رواه. وكتب بخطه علماً كثيراً...» «كتاب الصلة في تاريخ أئمّة الأندلس» (١/ ٢٨٣).

(٢) مراده بذلك ـ والله أعلم ـ أن من لم يذكر فيه جرحاً، أو تعديلاً فهو على احتمال أن يكون مقبول الرّواية، ويحتمل خلاف ذلك، فينظر في حاله.

(٣) «تهذيب الكمال» (١٨/ ٢٦٥).

(٤) «اختصار علوم الحديث» (١/ ٣٢٠).

(٥) انظر «شرح الألفية» (٢/ ١١)، و«التقييد والإيضاح» (ص١٣٩).

(٦) «فتح المغيث» (٢/ ١٢٢).

(٧) «تدريب الرّاوي» (١/ ٤٣٩).

(٨) «التنكيل» (١/ ٢٠٥).

(٩) وثمة ألفاظ عن البخاري مشابهة لقوله: «فيه نظر»، ومفارقة له في المعنى ، منها:

- قوله: «في حديثه نظر»: قال العلامة المعلمي ـ رحمه الله ـ عن هذه العبارة بأنها «تشعر بأنه صالح في نفسه، وإنما الخلل في حديثه لغفلة أو سوء حفظ» «التنكيل» (١/ ٢٠٥). =

ثانياً: قوله: «سكتوا عنه»:

تقدّم قول الحافظ الذّهبي: «يقول في الرّجل المتروك أو السّاقط: «فيه نظر»، أو: «سكتوا عنه...»»[1].

وقال في «الموقظة»[2]: «أمّا قول البخاري: «سكتوا عنه» فظاهرها أنّهم ما تعرّضوا له بجرحٍ ولا تعديل، وعَلِمْنا مقصِدَه بها بالاستقراء أنّها بمعنى تركوه».

= والذين قال فيهم البخاري: «في حديثه نظر» ونحوه يغلب عليهم الضعف، وأكثرهم ممن تفرد بالرواية عنه واحد، وأيضاً اشتهر أغلبهم بحديث عرف به، حتى قيل فيه: «فلان صاحب حديث كذا». انظر «قول البخاري سكتوا عنه» للدكتور مسفر الدميني (ص١٥).

● قوله: «في إسناده نظر»: قد يقول هذه العبارة للدلالة على عدم ثبوت سماع المترجم من شيخه في السند، كقوله في أوس بن عبدالله أبي الجوزاء البصري: «في إسناده نظر» «التاريخ الكبير» (٢/ ١٧).

قال ابن عَدي: «ويقول البخاري: في إسناده نظر: إنّه لم يسمع من مثل ابن مسعود، وعائشة، وغيرهما، لا أنّه ضعيف عنده، وأحاديثه مستقيمة، مستغنية عن أن أذكر منها شيئا في هذا الموضع» «الكامل» (٢/ ٤١١)، [ووقع فيه: «إلا أنه ضعيف». وهو تحريف، صوابه ما أثبته، انظر «مختصر الكامل» للمقريزي (ص١٧٢)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٣٨٤)].

وقد قال هذه العبارة أيضاً في جماعة من الصحابة، مثل الأسود بن الأصرم المحاربي، وحبشي بن جنادة السلولي، وسفينة مولى أم سلمة، وعبدالله جراد. انظر «التاريخ الكبير» (١/ ٤٤٤، ٣/ ١٢٨، ٤/ ٢٠٩، ٥/ ٣٥).

وفي «المغني» (١/ ١٤٦) ترجمة «حبشي بن جنادة السلولي» قال: «تناكد ابن عَديّ وذكره في كتاب «الكامل» (٢/ ٤٤٢)، وشبهته في ذلك قول البخاري في حديثه: «إسناده فيه نظر»، وذلك عائد إلى الرّواة عن حبشي لا إليه».

وأطلق هذه العبارة، في تراجم عدد من الثقات، مثل أوس بن عبدالله الربعي ـ كما تقدم ـ وأويس القرني، وكل هؤلاء يعني البخاري بقوله في تراجمهم: «في إسناده نظر» أنّ الإسناد إليهم فيه نظر. انظر «التاريخ الكبير» (٢/ ٥٥)، ورسالة «قول البخاري سكتوا عنه» (ص١٦).

«أما غيرهم ممن قال فيه: «في إسناده نظر» فهم بين ضعيف أو مجهول، وأكثرهم ممن له حديث اشتهر به لضعفه ونكارته» انظر «قول البخاري سكتوا عنه» (ص١٦).

(١) انظر ما تقدم.

(٢) (ص٦٢).

وقد تقدّم قول ابن كثير ـ رحمه الله ـ بأنّ هذه العبارة في أدنى منازل الجرح وأردئها عند البخاري[1].

قال المعلّمي ـ رحمه الله ـ: «وقد علمت أنّ «سكتوا عنه» هي أخت «فيه نظر»، بل هي الكبرى»[2].

وقام د. مسفر الدميني بدراسة ضافية لهذه العبارة ومعناها عند الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ وخَلُصَ في دراسته إلى نتائج مجملها ما يأتي:

أولاً: ما من أحدٍ ممن أطلق عليه الإمام البخاري هذه العبارة إلاّ وقد جرحه واحدٌ من العلماء أو أكثر ـ غير البخاريّ ـ وذلك بلفظ من ألفاظ الجرح الواردة في المرتبة الرابعة عند السخاوي، أو بأشدَّ منها.

ثانياً: بلغ عدد الرّواة الذين أَطْلَق عليهم هذا اللّفظ وكان ضعفهم شديداً ممّن قيل فيه: كذّاب، أو كذّبوه، وهجروه، أو يضع الحديث، أو متروك، أو متروك وكذّبه فلان، ونحو ذلك من العبارات المتقدّمة، سبعةً وعشرين راوياً، أي بنسبة ٧٧٪ حيث بلغ عدد من اتّهم بالكذب أو كُذّب اثني عشر راوياً، والآخرون بين متروك ونحوه.

ثالثاً: الرّواة الذين أَطْلق عليهم وقيل فيهم: ضعيف، ونحوه من ألفاظ الجرح اليسيرة، بلغ عددهم سبعةَ رواة، أمّا الثامن فهو فقيه مشهور، وهؤلاء الضّعفاء منهم من قيل فيه: ضعيف اختلط ووصل مراسيل، أو ضعيف منكر الحديث، أو ضعيف يَقبل التّلقين، ونحو ذلك.

وَمِنْ كل ما تقدم نعلم أنّ قول الأئمّة السابقين: «إنّ قول البخاري في الرّاوي: «سكتوا عنه» يعنى تركوا حديثه» صحيح حيث قرن البخاري في ثمان تراجم ـ ممّا تقدّم[3] بين قوله: «سكتوا عنه»، وبين قول:

---

(١) انظر ما تقدم (ص٨٦١).

(٢) «التنكيل» (١/ ٢٠٥).

(٣) يعني: في الدراسة المذكورة.

«رماه فلان بالكذب» أو «يرمونه بالكذب»، أو قال فلان: «يكذب... ونحو ذلك»[1].

المطلب الثالث: في قول أبي حاتم محمّد بن إدريس الرّازي (ت٢٧٧هـ): «فلان يكتب حديثه»:

قال الحافظ الذّهبي في ترجمة «هشام بن حسّان الأزدي القردوسي» (ت١٤٨هـ): «قد علمتُ بالاستقراء التّام، أنّ أبا حاتم الرّازي إذا قال في رجل: «يُكتب حديثه» أنّه عنده ليس بحجة»[2].

وقال في «تاريخ الإسلام»[3]: «هذا القول من أبي حاتم دالٌّ على أنّه ليس بحجّة».

وقال في «ميزان الاعتدال»[4]: «قول أبي حاتم هذا ليس بصيغة توثيقٍ ولا هو بصيغة إهدار».

وقال أيضاً: «يُكتب حديثه، أي: ليس هو بحجّة»[5].

والخلاصة: أنّ من قال فيه أبو حاتم الرّازي هذه العبارة: «يكتب حديثه، فهو في عداد من يكتب حديثه للاعتبار والشّواهد، وفي الترغيب والترهيب، والزّهد والآداب، ولا يُحتج به في الحلال والحرام، وهذا نصّ ابن أبي حاتم حيث قال ـ في صدد ذكره مراتبَ الرّواة ـ: «ومنهم الصّدوق الورع المغفَّل، الغالب عليه الوهم والخطأ، والغلط والسّهو، فهذا يُكتب من حديثه الترغيبُ والترهيب، والزّهد والآداب، ولا يحتجّ بحديثه في الحلال والحرام»[6].

وبيان قوله: «يُكتب من حديثه...إلخ» أنّ من أهل الحديث من لا يكتب من الأحاديث إلاّ الصّحيح الثّابت، سواء في مسائل الحلال

---

(١) انظر رسالة «قول البخاري سكتوا عنه» (ص٢١٠ ـ ٢١١).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٦٠).
(٣) (حوادث ووفيات سنة ١٤١ ـ ١٦٠هـ ص٣٠٤).
(٤) (٤/ ٣٤٥).
(٥) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٣٨٥).
(٦) «تقدمة الجرح والتّعديل» (ص١٠).

والحرام، أو في الترغيب والترهيب، والزّهد والآداب، وما ذلك سبيله.

ومنهم من يكتب كلَّ شيءٍ، ولا ينتقي فيما يكتب سواء ذلك في مسائل الحلال والحرام، أو في الفضائل والرّقائق، لكن ينتقي عند الأداء على منهج إذا جمّعت فقمّش، وإذا حدّثت ففتّش[1].

ومنهم من يَتوسّط ويكتب ما صحّ وثبت عنده، ويكتب ما خفّ ضعفُه ممّا يدخل في حيّز الاعتبار في المتابعات والشّواهد، رجاءَ أن يجد ما يُقويه، فيرفعه به إلى حيّز الحسن لغيره على أقلّ الأحوال.

وفي هذا الضّرب من يقتصر في كتابة ما يصلح في الاعتبار في المتابعات، والشّواهد على ما كان يتعلّق بالفضائل والرّقائق، لا في الحلال ولا الحرام، وإلى هذا يشير قول ابن أبي حاتم: «يكتب من حديثه الترغيب والترهيب. . .».

قال العلاّمة المعلمي ـ رحمه الله ـ: «كان من الأئمّة من إذا سمع الحديث لم يروه حتّى يتبيّن له أنّه صحيحٌ، أو قريبٌ من الصّحيح، أو يوشك أن يَصِحّ إذا وَجَدَ ما يعضده، فإذا كان دون ذلك لم يروه البتّة.

ومنهم من إذا وجد الحديثَ غيرَ شديد الضّعف، وليس فيه حكمٌ ولا سنّة، إنما هو في فضيلةِ عملٍ متّفق عليه، كالمحافظة على الصّلوات في جماعةٍ ونحو ذلك لم يمتنع من روايته»[2].

المبحث الثاني
فهم مقاصد عبارات الأئمة في الجرح والتّعديل، بدلالة قرينة حالية، أو زمنية

يجب على النّاظر في أقوال الأئمة في الجرح والتّعديل، وأحكامهم الصّادرة في حق الرّواة أن يكون له فهمٌ بمقاصدهم في عباراتهم، وإدراك

---

(١) انظر «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/ ٢٢٠).

(٢) «الأنوار الكاشفة» (ص٨٧ ـ ٨٨).

بمراميهم في ألفاظهم، فقد تكون العبارة ظاهرها يدلُّ على معنىً لكنّه غير مرادٍ عند التّحقيق، والنظر في القرائن المحيطة بتلك العبارة.

وقد جلّى الحافظ الذّهبي هذا الجانبَ بتوضيحه بعض عبارات، وردت عن بعض الأئمّة لتكون نموذجاً يحتذى، ومثالاً على تفسير كلام الأئمة معتمِداً في ذلك على قرائن حاليّة أوزمنية. وبيان ذلك فيما يأتي:

القسم الأول: فهم مقاصد عبارات الأئمة بدلالة قرينة حالية:

يتمثل ذلك في المطالب التالية:

المطلب الأول: في قول شعبة، في يزيد بن أبي زياد: «كان رفّاعاً»:

قال النّضر بن شميل: سمعت شعبة يقول: «كان يزيد بن أبي زياد رفّاعاً»[1].

قال الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ: «يعني الآثار التي هي من أقوال الصحابة يرفعها»[2].

وتفسير الحافظ الذّهبي هذا صادر عن معرفته بحال يزيد، ووقوفه على كلام الأئمة النّقاد فيه، فإنه ضعيف[3]. فمن هو في مثل حاله فإنه قد يحصل له ذلك، فيحدّث بأحاديث يرفعها، وغيره من أهل الحفظ والإتقان يوقفها، ولا سيّما مع ما وصف به من الاختلاط، وقبوله التلقين[4].

---

(١) «الجرح والتّعديل» (٩/ ٢٦٥)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣٢/ ١٣٧ ـ ١٣٨).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ١٣٠).

(٣) انظر جمهرة أقوال الأئمة فيه في «تهذيب الكمال» (٣٢/ ١٣٧ ـ ١٤٠).

(٤) انظر «الطبقات» لابن سعد (٦/ ٣٤٠)، و «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٨١)، و«سنن الدارقطني» (١/ ٢٩٤)، و«سؤالات البرقاني» (ص٧٢).

المطلب الثاني: في قول يحيى بن سعيد، لعبيد الله: «تكتب كذباً كثيراً».

قال عمرو بن عليّ الفلاّس: سمعت يحيى، يقول لعبيد الله: «أين تذهب؟» قال: «أذهب إلى وهب بن جرير أكتب السّيرة»، قال: «تكتب كذباً كثيراً»[1].

قال الحافظ الذّهبي: «كان وهب يرويها عن أبيه، عن ابن إسحاق، وأشار يحيى القطّان إلى ما في السّيَر من الواهي من الشّعر، ومن بعض الآثار المنقطعة المنكرة، فلو حُذِف منها ذلك، لَحَسُنَت، وثمّ أحاديث جمة في الصّحاح، والمسانيد ممّا يتعلق بالسّيرة والمغازي، ينبغي أن تُضَمّ إليها وتُرَتّب، وقد فعل غالبَ هذا الإمامُ أبو بكر البيهقي في «دلائل النبوة» له»[2].

وهذا من الحافظ الذّهبي تفسيرٌ لقول يحيى بن سعيد السّابق: «تكتب كذباً كثيراً» إذ ظاهره تكذيبٌ لشيخِ وهب، الذي هو أبوه جرير بن حازم، أو شيخ أبيه محمّد بن إسحاق، ولما كانت حال الرّجلين على خلاف ذلك، اقتضى الأمرُ تفسيرَ كلام يحيى بما يطابق مقتضى الحال، وهو ما اشار إليه الذّهبي، من أنّه عَنَى بالكذب في حديثه ما يرويه ابن إسحاق في مغازيه من الشّعر الواهي الذي لا يعرف له أصل[3]، وبعض الآثار المنكرة، ولا يَلْزم من رواية الكذب أن يكون الرّاوي نفسُه كذّاباً؛ إذ في نسبة النّقل إلى ناقله ما يُبَرِّيء عهدةَ النّاقل عنه، كحال ابن إسحاق في هذا. والله أعلم.

المطلب الثالث: في قول يحيى بن مَعِين في سويد بن سعيد: «مات منذ حين»:

قال الآجرّي عن أبي داود قال: سمعت يحيى بن مَعِين يقول: «سُويد

---

(١) «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ٢٥).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٥٢).

(٣) انظر «طبقات فحول الشعراء» (١/ ٧ ـ ٨).

مات منذ حين»[1].

قال الحافظ الذّهبي: «عَنَى أنّه مات ذكرُه لِلِينه، وإلاّ فقد بقي سُويد بعد يحيى سبعَ سنين»[2].

إذْ وفاة يحيى كانت سنة٢٣٣هـ[3]، وتوفي سُويد في سنة ٢٤٠هـ[4].

ومن المعلوم أنّ كثيراً من النّقاد تناولوا سويداً بالنّقد والتّجريح، منهم علي بن المديني[5]، وأبو عبدالله البخاريّ[6]، ويعقوب بن شيبة[7]، والنّسائي[8]، وصالح بن محمّد جزرة[9]، وأبو أحمد الحاكم[10]، وغيرهم، فاستوحى الذّهبي تفسيرَه لكلام ابن مَعِين من مقتضى حال، سويد، ليُطابق ذلك الواقع الزّمني لوفاة الرّجلين. والله أعلم.

المطلب الرابع: في عباراتٍ للإمام أحمد بن حنبل:

أولاً: قوله: «كأنّ سفيان الذي يروي عنه إبراهيم بن بشار، ليس بابن عيينة»:

قال عبدالله بن أحمد: سمعت أبي يقول: «كأنّ سفيان الذي يروي عنه إبراهيم بن بشّار ليس هو سفيان بن عُيينة»[11].

---

(١) «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٣٠).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤١٢).

(٣) انظر «التاريخ الصغير» (٢/ ٣٣٢).

(٤) انظر «المصدر نفسه» (٢/ ٣٤٣)، و«تاريخ بغداد» (٩/ ٢٣٢).

(٥) انظر «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٢٩).

(٦) انظر «التاريخ الصغير» (٢/ ٣٤٣).

(٧) انظر «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٣١).

(٨) انظر «الضعفاء والمتروكون» (ص١٨٧).

(٩) انظر «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٣١).

(١٠) انظر «تهذيب الكمال» (١٢/ ٢٥٢).

(١١) «الضعفاء» للعقيلي (١/ ٤٧).

فأوضح الحافظ الذّهبي مرادَ الإمام أحمد بهذه العبارة بقوله: «يعني: ممّا يُغرب عنه»[1].

ومراد الحافظ الذّهبي أنّه قد عُرف من حال إبراهيم بن بشّار الرّمادي، أنّه كان يُغرب عن أقرانه بألفاظٍ يرويها عن سفيان لا تُعرف إلاّ من جهته؛ فقد جاء عن عبدالله بن أحمد قال: سمعت أبي، ذكر إبراهيم بن بشّار الرّمادي قال: «كان يحضر معنا عند سفيان بن عُيينة فكان يملي على النّاس ما يسمعون من سُفيان، فكان ربما أملى عليهم ما لم يسمعوا يقول كأنّه يغيّر الألفاظ فتكون زيادةٌ ليس في الحديث» ـ أو كما قال أبي ـ، فقلت له يوماً: ألا تتّقي الله، ويحك تُمْلِ عليهم ما لم يسمعوا، ولم يحمده أبي في ذلك، وذمّه ذمّاً شديداً»[2].

وقال معاوية بن صالح: سألت يحيى بن مَعِين، عن إبراهيم بن بشّار الرّمادي؟ فقال: «ليس بشيء لم يكن يَكتب عند سفيان، وما رأيت في يده قلماً قط، وكان يملي على النّاس ما لم يقله سفيان»[3].

وقال عبّاس الدوري: عن يحيى بن مَعِين أيضاً: «رأيت الرّماديّ ينظر في كتابٍ وابن عيينة يقرأ ولا يُغيِّر شيئا، ليس معه ألواحٌ ولا دواة»[4].

فمن واقع حال إبراهيم بن بشّار، وما أُخِذ عليه من تساهله في الرّواية عن سفيان بن عيينة مما نتج منه تفرّده بألفاظٍ في أحاديث سفيان لا مُتَابع له فيها من أقرانه، كشف الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ مراد الإمام أحمد في قوله السّابق: «كأنّ سفيان الذي يروي عنه إبراهيم بن بشار... إلخ» بأنّ الإمام أحمد قصد بذلك الإغراب، وما سبق في رواية عبدالله بن أحمد، عن أبيه التي جاء فيها التّفصيل مؤيِّدٌ قويّ لتفسير الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ. والله أعلم[5].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٠/٥١١).

(٢) «العلل ومعرفة الرِّجال» (٣/٤٣٨).

(٣) «الضعفاء» للعقيلي (١/٤٧ ـ ٤٨)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢/٥٨).

(٤) «تاريخ الدوري» (٢/٧).

(٥) من ذلك أيضاً ما جاء في ترجمة «زهير بن محمّد التميمي العنبري الخراساني» (ت١٦٢هـ) =

ثانياً: قوله في الأوزاعي: «حديث ضعيف ورأي ضعيف»:

في ترجمة «عبد الرَّحمٰن بن عمرو الأوزاعي» (ت١٥٧هـ) نقل الحافظ الذَّهبي قولَ إبراهيم الحربي: سمعت أحمد بن حنبل وسُئل عن مالك؟ فقال: «حديث صحيحٌ ورأيٌ ضعيف»، وسُئل عن الأوزاعي؟ فقال: «حديث ضعيف ورأي ضعيف»...»[١].

علّق الحافظ الذّهبي على هذا بقوله: «يريد أنّ الأوزاعي حديثُه ضعيف من كونه يحتجّ بالمقاطيع، وبمراسيل أهل الشّام، وفي ذلك ضعف، لا أنّ الإمام في نفسه ضعيف»[٢].

وتفسير الذّهبي ـ رحمه الله ـ لعبارة الإمام أحمد، أمرٌ لا مناص منه لما عُلِم من ثقة الأوزاعي وإمامته، بشاهدة غير واحد من الأئمة[٣]، بل روى أبو زرعة الدّمشقي فقال: سمعت أحمد بن حنبل يقول: «كان الأوزاعي من الأئمّة»[٤]، ووثّقه كما في رواية عبدالله ابنه عنه[٥].

وعلى هذا فعبارة الإمام أحمد: «حديثٌ ضعيفٌ ورأيٌ ضعيف»، لا بدّ لها من تفسيرٍ وتوجيهٍ يتّفق مع واقع حال الأوزاعي من ناحيةٍ وشهادة الأئمّة له ـ وفيهم الإمام أحمد نفسه ـ بالثّقة والإمامة في الحديث من ناحيةٍ أخرى، ففسّرها الحافظ الذّهبي بما استوحاه من حال الأوزاعي في منهجه الاستدلالي، وطريقته في استنباط الأحكام الشّرعية.

= قال البخاري: قال أحمد: «كأن الذي روى عنه أهل الشام زهير آخر، فقلب اسمه» «التاريخ الكبير» (٣/٤٢٧ ـ ٤٢٨).

قال الذّهبي في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ١٦١ ـ ١٧٠هـ ص١٩٦): «بل قول أحمد: «كأنه آخر غيره» يعني ما يأتي به من المنكرات».

(١) «تاريخ بغداد» (١٣/٤٤٥)، و «مناقب الشافعي» للبيهقي (١/١٦٦).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٧/١١٤).

(٣) انظر «تقدمة الجرح والتعديل» (ص٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٦)، و«تهذيب الكمال» (١٧/٣١٣ ـ ٣١٦) و«سير أعلام النبلاء» (٧/١١١ ـ ١٣٢).

(٤) «تاريخ أبي زرعة الدمشقي» (١/٤٦١).

(٥) «العلل ومعرفة الرّجال» (٢/٣٤٧).

قال الحافظ الذّهبي في موضع آخر: «ذَكَر بعضُ الحفّاظ أن حديث الأوزاعي نحوُ الألف ـ يعني: المسند ـ أمّا المرسل والموقوف فألوف، وهو في الشّاميين نظيرُ معمر لليمانيين، ونظير الثوري للكوفيّين، ونظير مالكٍ للمدنيّين، ونظير اللّيث للمصريّين، ونظير حمّاد للبصريّين»[1].

وهذا فيه دَلالةٌ على اهتمام الأوزاعي برواية المراسيل والموقوفات لصلاحية الاحتجاج بها عنده.

قال البيهقي ـ رحمه الله ـ: «إنما قال ذلك أحمد بن حنبل، في مالكٍ ـ رحمهما الله ـ لأنّه كان يترك الحديثَ الصّحيح ويعمل بعمل أهل المدينة في بعض المسائل، وقال ذلك في الأوزاعي ـ رحمه الله ـ لأنه كان يحتجّ بالمقاطيع والمراسيل في بعض المسائل، ثمّ يقيس عليها، . . .»[2].

المطلب الخامس:

في قول الإمام أبي داود: في عبد الملك بن عبد العزيز بن أبي سلمة بن الماجشون: «كان عبد الملك الماجشون لا يعقل الحديث»[3]:

فسّر الحافظ الذّهبي ذلك بقوله: «يعني لم يكن من فرسانه، وإلاّ فهو ثقة في نفسه»[4].

وقال في «الكاشف»[5]: «رأس في الفقه، قليل الحديث صدوقٌ».

فالحافظ الذّهبي لا يرى ضعف ابن الماجشون، فلهذا ذهب إلى تخريج قول أبي داود فيه: «لا يَعقل الحديث» بأنّه أراد بذلك، أنّ ابن الماجشون لم يكن من فرسان الحديث، يعني المكثرين فيه كما صرح في «الكاشف» بقلة حديثه.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ١٣٢).
(٢) «مناقب الشافعي» (١/ ١٦٦).
(٣) «تهذيب الكمال» (١٨/ ٣٦٠).
(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٣٦٠).
(٥) (١/ ٦٦٧).

لكن النّاظر في ترجمة ابن الماجشون، لا يجد مسَوِّغاً قويّاً يحمل الذّهبيّ على صرف عبارة أبي داود عن ظاهرها المُفِيدِ للتّضعيف إلى إرادة قلّة الحديث، وعدم الإكثار فيه، إذ هناك غيرُ واحدٍ من الأئمّة تكلّم في ضبط ابن الماجشون، وقلّة علمه بالحديث رغم كونه رأساً في الفقه، فمن ذلك:

أ ـ قول الأثرم: قلت لأحمد: إنّ عبد الملك بن الماجشون يقول في سند: أو كذا؟ قال: «مَنْ عبد الملك، مِنْ أهل العلم؟! من يأخذ من عبد الملك؟!»[1].

ب ـ وقول مصعب بن عبدالله الزبيري: «كان يُفتي، وكان ضعيفاً في الحديث»[2].

ج ـ وقول السّاجي: «ضعيفٌ في الحديث، صاحبُ رأي، وقد حدّث عن مالكٍ بمناكير»[3].

فمثل هذا لا تشهد حالُه بِصَرْف كلام أبي داود السَّابِقِ الذّكرِ، عن إفادة التّضعيف كما تُفيده عبارتُه من حيث الأصْل.

ولذلك قال فيه الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: «صدوقٌ له أغلاط في الحديث»[4].

المطلب السادس: في قول الإمام أبي حاتم الرّازي، في إسحاق بن الفرات المصري: «شيخٌ ليس بمشهور»[5]:

قال الحافظ الذّهبي ـ مبيّناً المرادَ بذلك ـ: «ما هو بمشهورٍ بالحديث،

---

(١) «تهذيب التهذيب» (٦/٤٠٨).

(٢) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٣) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٤) «تقريب التهذيب» (ص٣٦٤).

(٥) «الجرح والتّعديل» (٢/٢٣١).

بَلَى هو مشهورٌ بالإمامة في الفقه»[1].

وهذا يدلُّ على أنّ المتبادِرَ من إطلاق أئمّة الحديث نفيَ الشّهرة عن الرّاوي، إنما هو في مجال الحديث وروايته، وليس المقصود نفيَ مطلق الشّهرة، فلا منافاة بين أن يكون الرّجل مشهوراً بالفقه، أو التفسير، أو القراءة، أو غير ذلك من فنون العلم وبين إطلاق إمامٍ من المحدّثين نفيَ الشّهرة عنه، إذْ مقصوده في ذلك الشهرةُ بعلم الحديث والاعتناء به، لا مطلق الشهرة.

فمراعاة مثل هذا المعنى يمنع من رد كلام إمامٍ في أحد المشهورين، ووصفه بالغلط ومخالفة واقع الحال.

وتفسير الحافظ الذّهبي هنا مبنيّ على ملاحظة واقع حال الرّاوي، والله أعلم.

المطلب السابع:
في قول محمّد بن المظفر بن موسى، في الحسين بن إسماعيل المحاملي: «ما عدمنا من أبي محمّد ـــ يعني ـــ ابن صاعد[2] إلاّ عينيه»[3].

وقال الخطيب: «أراد بذلك أنّ شيوخ المحاملي هم شيوخ ابن صاعد»[4].

قال الذّهبي: «يريد أنّ المحاملي، نظيرُ ابن صاعد في الثّقة والعلوّ»[5].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٥٠٤).

(٢) هو: يحيى بن محمّد بن صاعد أبو محمّد أحد حفاظ الحديث، ومن عني به ورحل في طلبه. توفي ٣١٨هـ. انظر ترجمته في «تاريخ بغداد» (١٤/ ٢٣١ ـ ٢٣٤).

(٣) «تاريخ بغداد» (٨/ ٢٠).

(٤) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٢٦١).

فكأن من يَروي عن المحاملي، إنما يروي عن ابن صاعد، لاجتماعهما في بعض الشيوخ.

وهذا شبيهٌ بما جاء في ترجمة «أحمد بن سلمان بن الحسن المعروف بالنجّاد، قال أحمد بن سليمان بن علي بن المقريء: سمعت أبا الحسن بن رزقويه غير مرّة يقول: «أبو بكر النّجاد ابنُ صاعدِنا»[١].

فقال الخطيب البغدادي: «عَنَى بذلك أنّ النّجاد في كثرة حديثه واتّساع طرقه، وعِظَم رواياته، وأصناف فوائده لمن سمع منه كيحيى بن صاعد لأصحابه، إذْ كلُّ واحدٍ من الرّجلين كان واحدَ وقتِه في كثرة الحديث»[٢].

فالنّاقد ـ عند تفسيره لمثل هذه العبارة ـ إنما ينظر في وجه الشبه بين المذكورين فيها، فقد يكون ذلك هو الثّقة وعلوّ السّند، والاجتماع في الشّيوخ كما هو الشأن في المحاملي مع ابن صاعد.

وقد يكون المرادُ بها كثرةَ الحديث، واتسّاعَه كما هو الشّأن في أبي بكر النّجاد مع ابن صاعدٍ أيضا. والله أعلم.

القسم الثاني: فهم مقاصد عبارات الأئمة بدلالة قرينة زمنية:

قد يتغيّر مفهوم بعض المصطلحات العلمية بتغيّر الأزمان والأعصار، فيكون إطلاقها في زمن المتقدّمين مبايناً لإطلاقها عند المتأخرين ومغايِراً له، كما هو ظاهرٌ في المطالب التالية:

المطلب الأول: في لفظ «الثقة»:

تقدّم بيان الحافظ الذّهبي عُرف المتقدمين في إطلاق هذه الكلمة على الرَّاوي، وهو أن يكون الرَّاوي عدلاً في نفسه، متقناً لما حمله، ضابطاً لما نقله، وله فهم ومعرفة بالحديث، وقلة وقوع المنكر في رواياته مع سعة علمه.

---

(١) «تاريخ بغداد» (٤/ ١٩٠).

(٢) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

لكن المتأخّرين توسّعوا في إطلاق لفظ «ثقة» على الشّيخ الذي سماعه صحيحٌ، بقراءة مُتقن وإثباتِ عدلٍ لكون الاعتماد عندهم على المصنّفات، والأصول الصّحيحة التي اشتهرت بنسبتها إلى مؤلفيها[1].

المطلب الثاني: في لفظ «الحافظ»:

تُطلق هذه اللّفظة للدّلالة على حفظ الرّجل، وضبطه لمرويّاته، وأسانيدها ضبطاً متيناً.

لكن يختلف حجم هذه المرويّات وسعتها بين المتقدّمين والمتأخرين، فقد قال عثمان بن سعيد الدّارمي: «من لم يجمع حديث شعبة، وسفيان، ومالك، وحماد بن زيد، وسفيان بن عيينة فهو مُفلِسٌ في الحديث»[2].

قال الحافظ الذّهبي: «يريد أنّه ما بلغ درجة الحفّاظ. وبلا ريبٍ أنّ من جمع علم هؤلاء الخمسة وأحاط بسائر حديثهم، وكَتَبه عالياً ونازلاً، وفهم عِلَلَه، فقد أحاط بشطر السنّة النّبوية، بل بأكثر من ذلك. وقد عُدم في زماننا من يَنهض بهذا، وببعضه، فنسأل الله المغفرة.

وأيضاً فلو أراد أحدٌ أن يتتبّع حديث الثّوري وحده، ويكتبه بأسانيد نفسه على طولها ويبين صحيحه من سقيمه لكان يجيء «مسنده» في عشر مجلدات.

وإنما شأن المحدّث اليوم الاعتناء بالدّواوين الستة، و«مسند أحمد بن حنبل»، و«سنن البيهقي»، وضبط متونها وأسانيدها، ثمّ لا ينتفع بذلك حتى يتّقيَ ربَّه، ويَدِينَ بالحديث.

فعلى علم الحديث وعلمائه لِيَبْكِ من كان باكيا، فقد عاد الإسلام المحض غريباً كما بدأ، فَلْيَسْعَ امرؤٌ في فكاك رقبته من النّار، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

---

(١) انظر ذلك مفصلاً في مبحث: (مراعاة الفرق بين المتقدمين والمتأخرين في إطلاق لفظ (ثقة)...).

(٢) «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ٢٩٧).

ثمّ العلم ليس هو بكثرة الرّواية، ولكنه نور يقذفه الله في القلب، وشرطه الاتباع والفرار من الهوى والابتداع، وفقنا الله وإيّاكم لطاعته»[1].

وقال في «تاريخ الإسلام»[2] ـ معلّقاً على عبارة عثمان الدّارمي ـ: «يعني أنّه ما بلغ رتبة الحفاظ في العلم. ولا ريب أنّ من حصّل علمَ هؤلاء الأكابر الأئمّة الخمسة، وأحاط بمرويّاتهم عالياً ونازلاً، فقد حَصَل على ثُلَثي السنّة أو نحو ذلك».

وهذا يوضح القدر المطلوب، من الإحاطة بالسنّة لدى المتقدمين لوصف المحدّث بكونه حافظاً، وحشره في زمرة الحفاظ.

وأمّا عند المتأخرين ففي ترجمة «أبي محمّد القاسم بن علي بن الحسن بن عساكر» (ت٦٠٠هـ) قال الحافظ الذّهبي: «ذكر محدِّث أنّه اجتمع بالمدينة، ببهاء الدين القاسم، فسأله أن يحدِّثه فروى له من حفظه أحاديث، ثمّ ذكر أنّه قابل تلك الأحاديث بأصلها فوافقت».

ثمّ قال الذّهبي: «وبمثل هذا يوصف المحدث في زماننا بالحفظ»[3].

والمحدّث الذي يشير إليه الذّهبي في كلامه هو أبو الحسن علي بن المفضل المقدسي المتوفى سنة٦١١هـ فقد ذكر الذّهبي نصّ الحكاية في كتابه «تاريخ الإسلام»[4] فقال: «قال الحافظ عبد العظيم[5] قلت للحافظ أبي الحسن المقدسي: «أقول: ثنا الحافظ ابن علي الحافظِ ـ بالكسر نسبة إلى والده؟» فقال: «بالضم، فإني اجتمعت به بالمدينة، فأملى عليّ أحاديثَ من

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٣/٣٢٣).

(٢) (حوادث ووفيات سنة ٢٧١ ـ ٢٨٠هـ ص٣٩٨).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٢١/٤٠٨).

(٤) (حوادث ووفيات سنة ٥٩١ ـ ٦٠٠هـ ص٤٧٢).

(٥) هو: عبد العظيم بن عبد القوي المنذري أبو محمّد المصري قال في «التكملة» (٢/ ٩): «ولقيه شيخنا الحافظ أبو الحسن بالحجاز، وكان يذكره بالحفظ، وكان القاسم أيضاً يثني على شيخنا...».

حفظه، ثمّ سيَّر إليّ الأصول، فقابلتها فوجدتها كما أملاها، وفي بعض هذا يُطلق عليه الحفظ».

فعلّق الحافظ الذّهبي ـ رحمه الله ـ على ذلك بقوله: «وليس هذا هو الحفظ العُرفي...»، يعني عُرفَ المتقدّمين واصطلاحهم، أمّا في عرف المتأخرّين فيكفي ذلك لإطلاق وصف: «الحافظ» على المحدّث كما تقدم تصريحه بذلك.

المطلب الثالث: في لفظ «القاصّ»:

في ترجمة «أبي إدريس عائذ الله بن عبدالله الخولاني» (ت٨٠هـ) روى الوليد بن مسلم عن ابن جابر، أنّ عبد الملك، عزل أبا إدريس عن القَصَص وأقرّه على القضاء، فقال أبو إدريس عزلتموني عن رغبتي، وتركتموني في رهبتي»[(١)].

فقال الذّهبي ـ رحمه الله ـ: «قد كان القاصّ في الزّمن الأوّل يكون له صورة عظيمةٌ في العلم والعمل»[(٢)].

وهذا خلاف ما آل إليه مفهوم هذا الوصف في الأزمان المتأخِّرة، حيث كان القُصّاص لا شأن لهم إلا جمع قِصَصٍ لا أصل لأكثرها، والتكسّب بسردها في الطُّرقات، وأماكن تجمّع العامّة، حتى عُرفت الأحاديث التي يَسردونها في مجالسِهم بأحاديث القُصّاص[(٣)]، وألّف جماعةٌ من العلماء تصانيف في نقدها وبيان زَيْفها[(٤)].

---

(١) «تاريخ دمشق» (٨/ ٨٤٩).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٢٧٥).

(٣) انظر مقدمة تحقيق «تحذير الخواص من أحاديث القصاص» للسيوطي، للدكتور محمّد لطفي الصباغ (ص١٠ ـ ١٤).

(٤) من ذلك رسالة «أحاديث القصاص»، لابن تيمية، وكتاب «تحذير الخواص من أحاديث القصاص» لليسوطي، وغيرهما.

المطلب الرابع: في لفظ «الفضل»:

في ترجمة «الحسين بن علي بن الوليد الجعفي مولاهم الكوفي» (ت٢٠٣هـ) قال عبدالله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: «ما رأيت أفضلَ من حسين الجعفي وسعيد بن عامر»[1].

فقال الذّهبي ـ رحمه الله ـ: «يريد بالفضل: التّقوى والتألّه، هذا عُرف المتقدّمين»[2].



(١) «تهذيب الكمال» (٦/ ٤٥١).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٩/٣٩٨).

ومن هذه المصطلحات أيضاً لفظ «القراء» ففي «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ١٣٠هـ ص٣٠٦) ترجمة «يزيد بن حميد أبي التياح البصري» نقل الذّهبي قول أبي التياح: «كان الرّجل منهم يتقرأ عشرين سنة ما يعلم به جيرانه». ثمّ قال الذّهبي: «يَتَقَرَّأ أي يتعبّد، والقراء في اصطلاح الصدر الأول هم العباد، ومنه قول أنس في أهل بئر معونة: يقال لهم: القراء. وقال مسروق:

يا معشر القراء يا ملح البلد ... من يصلح الملح إذ الملح فسد».

وانظر «سير أعلام النبلاء» (٤/٣٠٦).